الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

إدارة المخاطر المالية ودورها في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير (ل م د)

التخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة:

- غيدي أمال

إشراف الأستاذ الدكتور:

- أ.د/ عامر بشير

السنة الجامعية: 2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

إدارة المخاطر المالية ودورها في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير (ل م د)

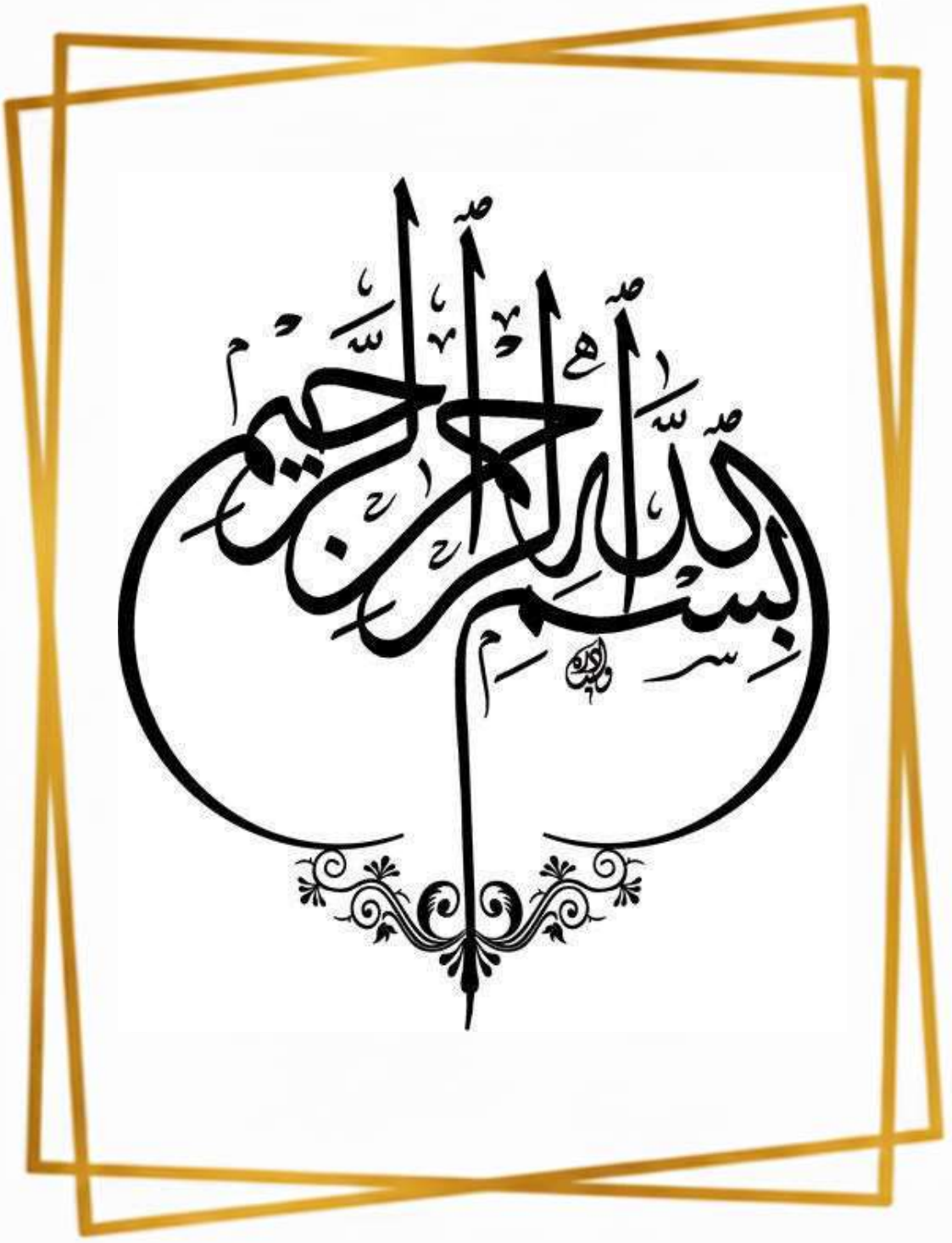
التخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة: غيدي أمال

أمام اللجنة المشكلة من:

بوحرب حكيم	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
عامر بشير	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
فايدي كمال	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
موزاي بلال	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
سلام عبد الرزاق	أستاذ تعليم عالي	جامعة المدية	عضوا مناقشا
العقريب كمال	أستاذ تعليم عالي	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـــداء

إلى نبي الرحمة محمد ﷺ

To the Prophet of Mercy, Muhammad

"peace be upon him"

إلى عائلتي

To my Family

إلى أصدقائي

To my Freind

✍ خيدي أمـال

الشكـر والتقديـر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور عامر بشير، على إشرافه الكريم على هذا العمل، وعلى إرشاداته القيمة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل الذين أثروا مسيرتي الأكاديمية وصقلوا معرفتي في مجال البنوك والمالية، خاصّة: الدكتور يدو محمد، الدكتور فايدي كمال، والدكتور بوحرب حكيم، على مساهماتهم القيمة في تطوير مساراتي البحثية.

كما أشكر جميع أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تكبد عناء قراءة وتقييم هذا العمل، وما قدموه من ملاحظات قيمة.

ولا أنسى أن أوجه الشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز وإثراء هذا البحث، من زملاء باحثين وأساتذة.

فايدي أمـــال ✍



ملخص الدراسة

باللغة العربية



ملخـــص الدراســـة باللغة العربية

الملخص:

تختص الدراسة بالإجابة على الإشكالية المتمثلة في: "كيف تساهم إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟"، حيث استهدفت الدراسة بصورة أساسية توضيح دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، باستخدام التقارير السنوية للفترة الممتدة بين (2014-2022)، وقد خلصت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر، لازالت لم تبلغ إلى المستوى المطلوب، على الرغم من المجهودات المبذولة في السنوات الأخيرة، واستنادًا على نتائج تحليل المؤشرات، والحاجة الملحة إلى تحسين هذه الإدارة، تم اقتراح أنموذج تكاملي يجمع بين مؤشرات قياس وتحليل المخاطر المالية والأداء المالي، مع تحديثه بشكل دوري، ليواكب التغيرات الحاصلة في القوانين والتعليمات التنظيمية المنبثقة عن بنك الجزائر، وذلك في إطار وجود فريق متخصص لتحليل الأداء وإدارة المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية؛ الأداء المالي؛ تحسين الأداء؛ البنوك التجارية؛ الجزائر.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

البيـــــــــان		الصفحة
الإهداء		-
شكر وتقدير		-
ملخص باللغة العربية		-
قائمة المحتويات		III-I
قائمة الجداول والأشكال والمختصرات والملاحق		IX- IV
مقـــدمـــة عـــامـــة		أ– ف
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية		91-2
تمهيد		02
المبحث الأول: الأساس الفكري لإدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية		03
المطلب الأول:	إدارة المخاطر في البنوك (الخلفية والتطور)	03
المطلب الثاني:	ممارسات إدارة المخاطر في البنوك: الإجراءات والأدوات	24
المطلب الثالث:	أنماط إدارة المخاطر المالية وآليات إدارتها	29
المبحث الثاني: إطار عمل إدارة المخاطر المالية في البنوك		36
المطلب الأول:	إدارة مخاطر الائتمان	36
المطلب الثاني:	إدارة مخاطر السيولة	47
المطلب الثالث:	إدارة مخاطر السوق	54
المطلب الرابع:	إدارة المخاطر التشغيلية	63
المبحث الثالث: تطورات لجنة بازل في إدارة المخاطر المالية		68
المطلب الأول:	مدخل للجنة بازل	68
المطلب الثاني:	محتوى اتفاق بازل1	71
المطلب الثالث:	محتوى اتفاق بازل 2	76
المطلب الرابع:	محتوى اتفاق بازل 3	82

قائمة المحتويات

خلاصة الفصل		**91**
الفصل الثاني: دراسة لعناصر تحسين الأداء المالي في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية		93-177
تمهيد		**93**
المبحث الأول: المرتكزات الفكرية للأداء المالي في البنوك التجارية		**94**
المطلب الأول:	ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة عليه	**94**
المطلب الثاني:	مستويات ومجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**105**
المطلب الثالث:	المستفيدون من عملية التقييم المالي في البنوك التجارية	**109**
المبحث الثاني: عناصر تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية		**113**
المطلب الأول:	مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**113**
المطلب الثاني:	المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**118**
المطلب الثالث:	خطوات تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية	**120**
المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي كأداة لتحسين إدارة المخاطر في البنوك التجارية		**123**
المطلب الأول:	تقييم الأداء المالي استنادًا إلى الأنموذج التقليدي	**123**
المطلب الثاني:	تقييم الأداء المالي استنادًا إلى الأنموذج الحديث	**137**
المطلب الثالث:	الأثر المتكامل بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي في البنوك التجارية	**164**
خلاصة الفصل		**176**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية تقييمية لأثر إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر		178-295
تمهيد		**178**
المبحث الأول: لمحة عن تطور الجهاز البنكي في الجزائر		**179**
المطلب الأول:	تطورات الجهاز البنكي في الجزائر	**179**
المطلب الثاني:	الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية في الجزائر	**190**
المطلب الثالث:	الوضع الراهن للجهاز البنكي في الجزائر	**202**

المبحث الثاني: تشخيص واقع تطبيق نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر		**212**
المطلب الأول:	قياس وتقييم مؤشرات المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر	**213**
المطلب الثاني:	قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر	**235**
المطلب الثالث:	حوصلة تقييمية لجوانب المخاطر والأداء للبنوك التجارية في الجزائر	**260**
المبحث الثالث: تصور مقترح لتفعيل دور نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر		**268**
المطلب الأول:	إجراءات تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر	**269**
المطلب الثاني:	مفهوم الأنموذج المقترح لإدارة المخاطر المالية	**277**
المطلب الثالث:	مراحل تطبيق الأنموذج المقترح	**280**
خلاصة الفصل		**294**
خاتمة عامة		**297**
قائمة المراجع		**308**
قائمة الملاحق		**332**
ملخص باللغة الإنجليزية		-

قائمة الجداول والأشكال

والمختصرات والملاحق

أولا: قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
	جـــداول الفصـــل الأول	
(1-1)	التطور التاريخي لإدارة المخاطر	06
(2-1)	أهم النماذج الكيفية لاتخاذ قرارات منح الائتمان	44
(3-1)	خطوات الإجراءات لإدارة مخاطر أسعار الفائدة	56
(4-1)	مراحل إدارة مخاطر أسعار الصرف	58
(5-1)	تأثير نوع الفجوات على أرباح البنك	61
(6-1)	الأصول المتواجدة في ميزانية البنك التجاري وأوزنها حسب اتفاق بازل 1	73
(7-1)	معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات لجنة بازل	74
(9-1)	أساليب قياس أوزان مختلف المخاطر وفق بازل 2	79
(10-1)	متطلبات الحد الأدنى من رأس المال حسب اتفاق بازل 3	83
(11-1)	مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل	84
(12-1)	مقارنة بين اتفاقات لجنة بازل الثلاث	88
	جـــداول الفصـــل الثاني	
(1-2)	مجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	108
(2-2)	مصطلحات المعادلة ورموزها	138
(3-2)	شرح نتائج مؤشر القيمة الاقتصادية EVA	140
(4-2)	المراحل التطورية لنموذج CAMELS	145
(5-2)	تحليل نسب جودة الأصول	149
(6-2)	جدول توضيحي لآلية التقييم الكلي للبنك وفق نظامCAMELS	152
(7-2)	المراحل التطورية لبطاقة الأداء المتوازن	153
(8-2)	مقارنة بين نماذج القياس التقليدي ونماذج القياس الحديثة	162
(9-2)	أوجه المقارنة بين إدارة المخاطر المالية وقياس الأداء في البنك	165
	جـــداول الفصـــل الثالث	
(1-3)	المستحقات على المقترضين السياديين	193

(2-3)	البنوك والمؤسسات المالية أو المماثلة والمقيمة بالخارج	194
(3-3)	البنوك التجارية الناشطة في الجزائر لغاية سنة 2023	203
(4-3)	تطور حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014-2023)	205
(5-3)	نصيب البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع والقروض	207
(6-3)	تطورات مؤشر الملاءة للبنوك التجارية خلال سنة 2014-2023	210
(7-3)	المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر البنوك التجارية محل الدراسة	212
(8-3)	تطورات مؤشر مخاطر الائتمان خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية	214
(9-3)	تطورات مؤشر مخاطر السيولة خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)	216
(10-3)	تطورات مؤشر مخاطر سعر الفائدة خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)	219
(11-3)	تطورات مؤشر مخاطر كفاية رأس المال خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)	212
(12-3)	تطورات مؤشر مخاطر الائتمان خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	224
(13-3)	تطورات مؤشر مخاطر السيولة خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	226
(14-3)	تطورات مؤشر مخاطر سعر الفائدة خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	229
(15-3)	تطورات مؤشر مخاطر كفاية رأس المال خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	231
(16-3)	تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال سنة 2014-2022	234
(17-3)	تطورات مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)	236

(18-3)	تطورات مؤشر العائد على الأصول خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)	239
(19-3)	تطورات مؤشر مضاعف الملكية خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)	241
(20-3)	تطورات مؤشر هامش الربح خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية (BNA, BEA, CPA, CNEP)	244
(21-3)	تطورات مؤشر منفعة الأصول خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)	246
(22-3)	تطورات مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	248
(23-3)	تطورات مؤشر العائد على الأصول خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	251
(24-3)	تطورات مؤشر مضاعف الملكية خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	253
(25-3)	تطورات مؤشر هامش الربح خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	256
(26-3)	تطورات مؤشر منفعة الأصول خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)	258
(27-3)	حوصلة تقييمية لجانب المخاطر المالية للبنوك التجارية في الجزائر	263
(28-3)	حوصلة تقييمية لجانب الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر	267
(29-3)	أنموذج تحليل نتائج تطبيق إدارة المخاطر المالية	283
(30-3)	أنموذج تحليل نتائج تحقيق فعالية الأداء المالي	287

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
	أشـــكال الفصـــل الأول	
(1-1)	المستويات التنظيمية لإدارة المخاطر في البنوك التجارية	07
(2-1)	تطور مفهوم إدارة المخاطر	09

(1-3)	المراحل التطورية لإدارة المخاطر	14
(1-4)	الجهات المهتمة بتحليل المخاطر	15
(1-5)	أهم المخاطر المالية للبنوك التجارية في الجزائر	21
(1-6)	أهداف إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	25
(1-7)	تصنيفات إدارة المخاطر في البنوك التجارية	29
(1-8)	مناهج تقييم الذاتي داخل البنوك التجارية	66
(1-9)	كيفية تطور مفاهيم المخاطر الخاصة بالبنوك التجارية	71
(1-10)	الدعائم الثلاث لاتفاق بازل 2	77
أشـــكال الفصـــل الثاني		
(2-1)	طبيعة العلاقة بين مفهومي الكفاءة والفعالية على الأداء	97
(2-2)	العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية	102
(2-3)	مستويات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	106
(2-4)	المستفيدون من عملية التقييم المالي في البنوك	109
(2-5)	فجوة الأداء	115
(2-6)	المراحل الخمس لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك	116
(2-7)	توضيحي المراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك	117
(2-8)	خطوات تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية	121
(2-9)	نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك	124
(2-10)	التلازم والتعارض لهدفي الربحية والسيولة في البنوك	126
(2-11)	أهمية مؤشر الأداء في البنوك	127
(2-12)	المؤشرات المالية في البنوك التجارية	137
(2-13)	أنواع القيمة الاقتصادية المضافة	143
(2-14)	العناصر المترجمة لاختصارات كلمة CAMELS	146
(2-15)	مكونات أنموذج CAMELS	148
(2-16)	تطورات بطاقة الأداء المتوازن عبر الأجيال الثلاث	153
(2-17)	المنظورات الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء البنك	155

(18-2)	خطوات تصميم بطاقة الأداء المتوازن	157
(19-2)	هيكلة بطاقة الأداء المتوازن	158
(20-2)	الفرق بين نماذج القياس التقليدي ونماذج القياس الحديثة	163
(21-2)	الدائرة اليسرى من إطار إدارة الأداء على أساس المخاطر	168
(22-2)	تحسينات على نماذج قياس الأداء بموجب تكامل نماذج التقليدية والحديثة	172
(23-2)	آلية تكامل مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي في البنوك	174
أشـــكال الفصـــل الثالث		
(1-3)	نصيب البنوك العامة والخاصة من إجمالي الودائع والقروض	208
(2-3)	تطورات مؤشر الملاءة للبنوك التجارية خلال سنة 2014-2023	210
(3-3)	تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال سنة 2014-2022	234
(4-3)	متطلبات نجاح إستراتيجية البنك	279
(5-3)	مخطط لإدارة المخاطر المالية استنادًا على وقت حدوثها وآثارها المحتملة	281
(6-3)	تكامل مؤشرات الأداء وإدارة المخاطر في ظل تنظيمات بنك الجزائر	290

ثالثا: قائمة المختصرات

دلالة المصطلح باللغة العربية	دلالة المصطلح باللغة الانجليزية	الاختصار
لجنة بازل للرقابة المصرفية	The Basel Committee on Banking Supervision	**BCBS**
جمعية التأمين وإدارة المخاطر	The Association of Insurance and Risk Management	**AIRMIC**
معهد إدارة المخاطر	The Institute of Risk Management	**IRM**
بنك التسويات الدولية	Bank for International Settlements	**BIS**
لجنة المنظمات الراعية	Committee Of Sponsoring Organizations	**COSO**
مخاطر الائتمان	Credit Risk	**CR**
مخاطر السيولة	Liquidity Risk	**LIQ**
مخاطر السوق	Meket Risk	**β**
مخاطر التشغيلية	Operational Risk	**OPR**

معدل كفاية رأس المال	Capital Adequacy Rate	**CAP**
العائد على الاصول	Return On Assets	**ROA**
العائد على حقوق الملكية	Return On Equity	**ROE**
القيمة الاقتصادية المضافة	Economic Value Added	**EVA**

رابعا: قائمة الملاحق

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
(01)	تطورات مؤشر الائتمان للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**330**
(02)	تطورات مؤشر مخاطر السيولة للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**330**
(03)	تطورات مؤشر مخاطر سعر الفائدة للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**331**
(04)	تطورات مؤشر مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**331**
(05)	تطورات مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**332**
(06)	تطورات مؤشر العائد على الأصول للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**332**
(07)	تطورات مؤشر مضاعف الملكية للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**333**
(08)	تطورات مؤشر هامش الربح للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**333**
(09)	تطورات مؤشر منفعة الأصول للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)	**334**



مقـــدمـــة



توطئة

في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم من تغيرات مفصلية مستمرة في مختلف الأصعدة، فقد شهد تطورات كثيرة في بيئة الأعمال وتحرير الأسواق المالية وزيادة العولمة الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتباط العالم ببعضه البعض من خلال التقدم التكنولوجي المتسارع واتساع الأعمال البنكية وتطورها في مجال المعلومات والاتصالات، ما أسهم في زيادة حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي أسفر عنه ارتفاع وتنوع حجم المخاطر المالية التي تواجه البنوك؛

بالرغم من تلك التطورات التي عرفها ميدان الصناعة البنكية، إلا أن ذلك لم يمنع البنوك من مواجهة التحديات التي فرضتها المتغيرات العالمية، فقد أدت الأزمات المالية والمصرفية العالمية المتلاحقة إلى إفلاس الكثير من البنوك حول العالم، مما جذب اهتمام العديد من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي أولت سبب حدوث الأزمات إلى تزايد وتنوع المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك، وتأثيرها الكبير على العمليات المالية والاستثمارية للبنك. ومن هذا المنطلق، لم يعد التحدي الأكبر أمام البنوك التجارية مقتصراً على جذب وتنمية الأموال وزيادة حصتها السوقية محلياً ودولياً في ظلل المنافسة الدولية فقط، بل القيام بالاستثمار في هذه الأموال بشكل كفؤ وفعال، بما يعود بالنفع على البنك التجاري، ويسهم في تحقيق أعلى ربح مع أقل قدر ممكن من المخاطر المالية؛

لا تنفك المخاطر المالية عن العمل البنكي، حيث تعد السمة الملازمة له، وأحد أبرز العوامل التي تترك أثرها على الأداء المالي للبنوك، وتجعل نتائج أعماله عرضة للخسارة في حال بلوغ حجم هذه المخاطر حدود المعينة، فبعض المخاطر هيكلية لا يمكن فصلها عن وظيفة البنك. كمخاطر الائتمان فهي متعلقة بمنح القروض، وكذا هيكل تمويل واعتماده على تمويلات (قصيرة، متوسطة،

طويلة)، فستبقى مخاطر السيولة جائمة، وعليه لا يمكن التخلص نهائياً منها، لكن من واجب البنوك معرفة تلك المخاطر وتقييمها باستخدام جملة من المؤشرات لقياسها؛

شكل صدور اتفاقيات لجنة بازل الثلاث نقطة تحول، عززت من الأهمية البالغة لإدارة المخاطر المالية، حيث تنص على كيفية الحد من هذه المخاطر وفقاً لعدة معايير ومقاييس الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر لسيولة، مخاطر الاسعار الفائدة، ومخاطر التشغيل)، وعليه، فقد سعت البنوك إلى الإبقاء على مستوى معقول من المخاطر المالية عند اختيارها لأنشطتها واستثماراتها، وذلك بما يكفل تحديد أثر هذه المخاطر على استمرارية البنك وتحقيق الربحية المطلوبة.

على غرار هذه البنوك التجارية، تتعرض البنوك الجزائرية إلى جملة من المخاطر المالية التي تحكم نشاطها، ومن هذا المنطلق، تمخضت المجهودات الجزائرية لمحاولة التغلب على هذه المخاطر والعمل على إدارتها بصورة سليمة، وذلك من خلال استخدام جملة من المؤشرات المالية وتحليلها، حيث تعد من الطرق المهمة والأكثر شيوعاً التي تستخدمها البنوك في قياس قدرتها على استمرار نشاطاتها البنكية وتوسيعها من خلال إيجاد التناسق والتفاعل بين الموارد المتاحة للبنك واستخدامها بشكل أمثل لتحقيق الربحية، لذلك فإن تقييم المخاطر المالية يعد من المؤشرات المهمة لتقييم أداء البنوك التجارية بشكل عام والأداء المالي على وجه الخصوص، كما يعد من الأدوات الرقابية التي تساعد في كشف مواطن القوة والضعف للبنوك، وبما أن الأمر يتعلق بتقييم الأداء المالي للبنوك، فإن الغاية من عملية التقييم يرتسم في تحديد المؤشرات المالية الأكثر تمثيلاً للأداء. حيث يسهم في تحديد الوضع المالي للبنك ومقارنته بما يناسبه، سواء على مستوى البنوك أو القطاع البنكي ككل. وهذا ما عملت البنوك التجارية في الجزائر إلى تحقيقه أيضاً على مدى سنوات عملها، ولكن

تحدي الأكبر الذي واجهها هو رسم وصياغة إستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المالية والسيطرة عليها، بغرض تقليل من آثرها السلبية؛

استنادًا لما تقدم، ومن التلازم بين المخاطر والعمل البنكي، وانطلاقاً من الحداثة النسبية للجهاز البنكي في جزائر، وضعف أدوات إدارة المخاطر المالية، **تسلط هذه الدراسة الضوء** على مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المالية وإدارتها في البنوك التجارية في الجزائر، وماهي مختلف الإجراءات والحلول اللازمة لتحسين أدائها المالي، وذلك بالاستعانة بنتائج تحليل مؤشراتها المالية، والمقارنة مع نظيرتها من البنوك لتوضيح المفاهيم.

1. إشكالية الدراسة

إزاء الطرح السابق لواقع البنوك التجارية في الجزائر عموماً، والعينة موضوع الدراسة خصوصاً، برزت من هذا المنطلق، هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس الآتي: **كيف تساهم إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر؟**

وينبثق عن السؤال الرئيس سالف الذكر الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف أثرت المنظومة الإصلاحية الشاملة على هيكلية وفعالية الجهاز البنكي في الجزائر؟ وما هي أبرز التحولات البنيوية التي أفرزتها هذه الإصلاحات؟
- ما هي مجموعة الأدوات والإجراءات التي تعتمدها البنوك التجارية الجزائرية لإدارة الأنواع الرئيسية للمخاطر المالية (كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة)، وهل تتوافق فاعلية هذه الإجراءات مع متطلبات الإطار التنظيمي لبنك الجزائر ومعايير لجنة بازل؟
- ما هي العلاقة الديناميكية التي تجمع بين مجموعة المؤشرات المالية المعبرة عن المخاطر، والمؤشرات الدالة على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر؟

- فيما تتمثل الآلية المنهجية المعتمدة لدمج وتكامل إدارة المخاطر المالية ضمن منظومة تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، وتحديداً من خلال المؤشرات المالية؟

2. <u>فرضيات الدراسة</u>

استنادًا إلى السؤال الرئيس وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة الفرعية سالفة الذكر ارتأينا الاستعانة بالفرضيات الآتية:

- أسفرت المنظومة الإصلاحية الشاملة التي تبنتها الجزائر منذ تسعينيات، إلى إحداث تغيرات بنيوية وجوهرية، أبرزها الانتقال من نموذج تأميمي إلى نموذج يتسم بالانفتاح أكثر، غير أن فعاليته ظلت جزئية ومتباينة، حيث اقتصر الأثر الإيجابي الذي حققته هذه المنظومة على الإطار التشريعي والرقابي ومؤشرات الملاءة للجهاز البنكي، نتيجة لاستمرار الصلابة الهيكلية في البنوك التجارية، وتأخر الفصل التام بين إدارة المخاطر المالية والتوجه الحكومي، ما أعاق التحول الكلي وزيادة الكفاءة لأداء البنوك التجارية؛
- تتمتع الأدوات والاجراءات المنهجية المتبعة حاليًا لإدارة المخاطر المالية (كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) في البنوك التجارية الجزائرية بفاعلية وكفاءة عالية، مما يسمح بالتعامل الأمثل مع هذه المخاطر، كما أنها تتوافق بحد كبير مع الإطار التنظيمي المعتمد محليًا ومع المعايير الدولية للجنة بازل؛
- توجد علاقة ديناميكية وتكاملية بين مجموعة محددة من مؤشرات المخاطر المالية (كمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال)، ومؤشرات تقييم الأداء المالي (كالعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، مضاعف الملكية، هامش الربح، ومنفعة الأصول)، مما يؤكد أن إدارة المخاطر تعد محركاً استراتيجياً للأداء في البنوك التجارية؛

- توجد آلية منهجية فعالة ومقترحة لإحداث التكامل بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي في البنوك التجارية، وترتسم هذه الآلية في تبني أنموذج تكاملي يجمع بين مؤشرات قياس وتحليل المخاطر المالية هذا جهة، ومؤشرات تحليل وتقييم الأداء المالي من جهة أخرى، بهدف تحسين الأداء العام للبنوك؛

3. <u>أهداف الدراسة</u>

يرتسم الهدف الرئيس في مناقشة الجدل الفكري حول إدارة المخاطر المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، وأبعادها الفكرية والفلسفية، والذي يشتق منه جملة من الأهداف الجزئية يمكن إجمالها في الآتي:

- تحديد مختلف المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية في الجزائر، وكذا مختلف الأساليب والإجراءات المتخذة في إدارتها وتقييمها، وبيان أيهم أكثر جدوى وإيجابية على الأداء المالي لهذه البنوك؛
- توضيح طبيعة العلاقة بين مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية؛
- دراسة وتحليل تطورات مؤشرات المخاطر المالية وآثرها على أداء البنوك التجارية في الجزائر؛
- دراسة وتحليل تطورات مؤشرات الأداء المالي وآثرها على أداء البنوك التجارية في الجزائر؛
- بناء أنموذج تصوري لإدارة المخاطر المالية لتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؛
- الوصول إلى توصيات بما يمكن البنوك التجارية في الجزائر من تضييق الفجوة بين الطرق المستخدمة للتحوط ضد هذه المخاطر وتحسين أدائها المالي.

4. **أهمية الدراسة**

تبرز أهمية هذه الدراسة من الهدف الرئيس للبنوك التجارية، والمتمثل أساساً في تحسين الربحية وتعظيمها، ويمكن إيضاح آفاق هذه الأهمية على مستويين (العلمية والعملية) كالآتي:

- **أهمية علمية (نظرية):** وتكمن في تقديم إطار علمي وفلسفي متكامل عن إدارة المخاطر المالية ودورها في تحسين أداء البنوك التجارية، حيث تم تناول فيها أثر كل من مؤشرات إدارة المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر، مع إظهار أوجه التكامل بينهما، بغية تحديد فيما إذا تجاوزت هذه المؤشرات حدوداً معينة، وبالتالي قد يصبح تأثيرها سلبياً على أداء البنوك المدروسة، خصوصاً في ظل الأزمة المالية التي مرت بها البلاد، والتي انعكست آثارها على كل القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع البنكي، حيث فرز عنه تعاظم المخاطر المالية؛
- **أهمية عملية (تطبيقية):** تكمن في توفير قاعدة صحيحة مستمدة من إدراك البعد الحقيقي للمخاطر المالية وآثرها على الأداء المالي للبنوك في الجزائر كاقتصاد ناشئ بشكل خاص، مما يسمح في تشكيل دافع قوي لاتخاذ إجراءات تصحيحية من شأنها أن تحد وتخفض من تعرضهم لهذه المخاطر، كما تساعدهم في وضع الإستراتيجيات الكفيلة بتحسين وتعزيز النشاط البنكي وضمان تحقيق أحسن الأرباح، من خلال معرفة ما هو مطبق وما يستوجب تطبيقه، مع إعطاء نظرة شمولية وواقعية لمختلف الأطراف المعنية سواء من داخل البنك (مدراء، إدارة، مستخدمي القوائم المالية)، أو من خارج البنك (مساهمين، مستثمرين، مودعين، الجهات الرقابية، وباحثين)، وعلى هذا الأساس يتم اتخاذ الإجراءات المالية المناسبة لكل طرف معني بها.

5. <u>دوافع اختيار موضوع الدراسة</u>

تم اختيار موضوع الدراسة من بين جملة من المواضيع المقترحة من قبل لجنة التكوين في تخصص، ونجزأ أسباب اختياره فيما هو موضوعي وفيما هو ذاتي على النحو الآتي:

- **دوافع موضوعية:** يعود ذلك إلى الاهتمام الواسع الذي حظي به موضوع إدارة المخاطر المالية للبنوك التجارية من قبل الباحثين والمختصين في مجال الجهاز البنكي، خاصة قي ظل المرحلة الراهنة، لما تعانيه الدول على اختلافها متقدمة ونامية من تزايد المخاطر وصعوبة التحكم فيها، وكان لابد لها من صياغة استراتيجية فعالة من أجل تحسين أدائها، ومن هنا، جاء الاهتمام بدراسة مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي التي تملك القدرة اللازمة لتحسين أداء البنوك التجارية؛
- **دوافع ذاتية:** التفضيل الشخصي في اختيار موضوع، والذي كان حسب ترتيب قائمة الناجحين في مسابقة الدكتوراه، وكذا لأهمية الموضوع اقتصادياً وجدواه في العصر الحديث، بالإضافة إلى الرغبة في دراسة الأداء المالي كونه مرتبط بالتخصص الأكاديمي.

6. <u>حدود الدراسة</u>

حددت الدراسة وفقاً لحدود معرفية، مكانية، زمانية.

- **حدود معرفية:** تجسدت الحدود المعرفية للدراسة في محورين، الأول إدارة المخاطر المالية والثاني الأداء المالي، وجميع تلك المؤشرات تعود أصولها الفكرية إلى الإدارة المالية، وبشكل أدق الإدارة البنكية؛
- **حدود مكانية:** تم تطبيق الدراسة على مستوى دولة الجزائر، باختيار عينة من البنوك التجارية، منها العمومية والتي تتضمن كل من (البنك الوطني، البنك الخارجي، البنك القرض الشعبي،

وبنك الصندوق للتوفير والاحتياط)، أما الخاصة فتتمثل في كل من (بنك الخليج، بنك سوسيتي جينيرال، بنك البركة، وبنك السلام)؛

- **حدود زمنية:** تم تحديد الفترة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022، وقد تم الاعتماد عليها لتوفرها على البيانات الضرورية لحساب مؤشرات المخاطرة المالية والأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.

7. منهجية الدراسة

اتبعنا في هذه الدراسة كلاً من المنهجين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي:

- **المنهج التاريخي:** وللإلمام بمختلف الأحداث تم الاستعانة به في تتبع مسار التطورات الحاصلة في الإجراءات والقوانين المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في البنوك؛ وكذا لدراسة أبرز المحطات التي عرفها تطور الجهاز البنكي في الجزائر، والإصلاحات المتتالية خلالها، إضافة إلى عرض مكونات الجهاز البنكي في الوضع الراهن وتحليل وتقييم عملها؛
- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بشكل أساسي، في استعراض الإطارين، الفكري المرتبط بمؤشرات المخاطرة والأداء المالي وطبيعة علاقة التكامل بينها، والتطبيقي لتحليل وتقييم تطورات مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي، من خلال استخدام التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية، وذلك في الفترة (2014-2022)، حيث تمت دراسة عينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر والبالغ عددها ثمانية بنوك، مع العلم أنه تم استبعاد البنوك الأخرى من الدراسة لعدم توفر كافة البيانات المالية الخاصة بها واللازمة للدراسة خلال الفترة المدروسة، ومن ثم استقراء النتائج للتعرف على مدى قدرة هذه

البنوك التجارية في الجزائر على استخدام تقنيات مناسبة لإدارة المخاطر المالية والسيطرة عليها، من أجل تحسين أدائها المالي.

8. صعوبات الدراسة

عند إنجازنا لهذه الدراسة واجهتنا جملة من صعوبات في جميع مراحل البحث، وأبرزها الصعوبات التي تتعلق بالجانب التطبيقي، وعدم قدرتنا على التواصل مع الإدارات الكثير من البنوك التجارية العاملة في القطاع البنكي في الجزائر، وذلك بسبب سرية المعلومات التي يشترطها العمل البنكي على مستخدميه، بحجة السر المهني والبنكي، وبالتالي صعوبة الحصول على البيانات اللازمة التي تخدم الدراسة بشكل أفضل، فضلا عن كثرة القوانين واللوائح المصرفية المحلية والدولية، لاسيما المتعلقة بالمخاطر المالية، وتغييرها وفقاً للتقلبات السياسية والتطورات الاقتصادية القائمة في ظل التقدم التكنولوجي المستجد.

9. الدراسات السابقة

بعد القيام بعملية تتبع الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع " إدارة المخاطر المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك"، تبين أن هذه الدراسات تقاطعت معه في العديد من النقاط، ومن بين أهم هذه الدراسات التي استندنا عليها ما يلي:

- **دراسة لـ (جواني صونيا، 2023):** أطروحة دكتوراه بعنوان "**أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021**" تبلورة الإشكالية حول ما هو أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية السعودية خلال الفترة 2008-2021، استهدف الدراسة معرفة أثر المخاطر المالية

على كفاية رأس المال لعينة من البنوك التجارية السعودية، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع بيانات الدراسة من التقارير المالية المتعلقة بالبنوك محل الدراسة للفترة 2008-2021 ، ولتحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على النموذج التجميعي وهو النموذج الملائم لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك باستخدام بيانات البائل (panel) بالاعتماد على برنامج Eviews13 ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الملاءة على كفاية رأس المال وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر سعر الصرف على كفاية رأس المال؛

- **دراسة لـ (غربي خليل، 2022):** أطروحة دكتوراه بعنوان "**دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية-**" تبلورة الإشكالية حول ما هو دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية؟، والتي هدفت إلى تبين دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك باستخدام جملة من المؤشرات لإدارة المخاطر ومؤشرات الربحية، إضافة إلى استخدام نموذج CAMELS، بتطبيقها على عينة من البنوك تتضمن 8 بنوك جزائرية، من خلال استخدام البيانات المالية للفترة (2010-2020)، بالاعتماد على منهجية البيانات المقطعية (البانل) وأساليب الإحصاء الوصفية والتحليلية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها، وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، مع معرفة ملاءة هذه من خلال نتائج تصنيف نموذج CAMELS، مع الإشارة إلى ضرورة قيام البنوك بتعزيز شفافية إدارة مخاطرها وقدرتها على التكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة؛

- **دراسة لـ (وليد إبراهيم محمد البرغثي، 2022):** أطروحة دكتوراه بعنوان "**إدارة المخاطر وقياس مستوى الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية –دراسة تطبيقية تحليلية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا**"، تمحورت الإشكالية حول ما هو الواقع الفعلي المطبق حالياً في إدارات المخاطر وما مستوى قياس الإفصاح عن المخاطر بالقوائم والتقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟ والتي تهدف إلى معرفة مستوى الإفصاح عن طريق إدارة المخاطر في للمصارف التجارية الليبية، مع ذكر أهم المشكلات المترتبة على عدم كفاءتها وفعاليتها في المصارف التجارية الليبية، وذلك باستخدام المنهجين الاستنباطي والاستقرائي من خلال جمع بيانات وهما (قائمة الاستبانة) وتحليل المحتوى، وتمثلت عينة الدراسة في المصارف التجارية الليبية مقسمة إلى قطاعي (مصارف عامة ومصارف خاصة)، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن هناك مستوى من الإفصاح في إدارات المخاطر في المصارف المشاركة بالدراسة، واتفاقها مع النظريات الداعمة للإفصاح عن المخاطر المتمثلة في نظرية الإشارة ونظرية أصحاب المصالح؛
- **دراسة لـ (رميسة كلاش، 2021):** أطروحة دكتوراه بعنوان "**المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004–2018)**–" تمثلت الإشكالية في ما هو أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004–2018؟ هدفت إلى معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، من خلال جمع البيانات السنوية لعينة مكونة من 12 بنكا تجاريا (عاما وخاصا)، خلال الفترة 2004–2018، مع الاعتماد على القوائم المالية للبنوك وتحليلها باستخدام أحد نماذج Panal data والاعتماد على برمجية Eviews 12 في عملية تحليل البيانات، ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية

ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومحل العائد على الأصول، ووجود علاقة سلبية دالة إحصائيا بين مخاطر ومعدل العائد على حقوق الملكية؛

- **دراسة لـ (دحدوح نجيب، 2020):** أطروحة دكتوراه بعنوان "**أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر–**" تمثلت الإشكالية في ما هو أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؟ استهدفت الدراسة تحديد أثر تدابير إدارة المخاطر على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية من خلال رصد سلسلة من العوامل التي تفسر وتساهم في حدوث الأزمات المصرفية، من خلال استخدام نسب كل من المخاطر المالية، كمتغيرات توضيحية، والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمتغيرين تابعين التحديد قيمة الأداء المالي للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة (2009 – 2018)، وذلك باستخدام نماذج بائل السلاسل المقطعية الزمنية، ومن أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها أن مؤشرات إدارة المخاطر لها تأثير إيجابي على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية.
- **دراسة لـ (داليدا محمد عادل الدوياتي، 2017):** أطروحة دكتوراه بعنوان "**أثر التكامل بين القياس المتوازن للأداء وإدارة المخاطر الإستراتيجية على الأداء التنافسي للبنوك –دراسة تجريبية على عينة من البنوك التجارية–**" تمثلت الإشكالية في هل يوجد تأثير لتطبيق إدارة المخاطر الإستراتيجية على الأداء التنافسي للبنوك التجارية المصرية؟ وما أثر تكامل بين القياس المتوازن للأداء وإدارة المخاطر الإستراتيجية للبنوك التجارية المصرية؟ وتهدف إلى التعرف على أثر تطبيق كل من القياس المتوازن للأداء وإدارة المخاطر الاستراتيجية ومنافع التكامل بينهما، من خلال إجراء دراسة تجريبية على عينة من البنوك التجارية المصرية باعتبارها من أهم القطاعات التي تتعرض إلى الكثير من المخاطر، التي قد تتطلب إلى إطار متكامل لإدارة هذه

المخاطر يدعم من أدائها التنافسي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق كل من إدارة المخاطر الاستراتيجية على الأداء التنافسي لعينة البنوك، إضافة إلى وجود فروق معنوية لأثر تكامل بين القياس المتوازن للأداء وإدارة المخاطر الاستراتيجية معاً على الأداء التنافسي بصورة مرتفعة عن تطبيق أي منهما بصورة منفردة؛

- **دراسة لـ (فاطمة بن شنة، 2016):** أطروحة دكتوراه بعنوان "**إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية –دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005–2014**–" تمحورت الإشكالية حول هل يمكن رصد مجموعة عوامل مسببة لمخاطر الائتمان ومساهمة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية؟ وما مدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية؟ استهدفت الدراسة رصد مجموعة عوامل مسببة لمخاطر الائتمان ومساهمة في حدوث مشكلة القروض للمتعثرة، ومدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية، من خلال البحث عن محددات مخاطر الائتمان والعوامل المفسرة المشكلة القروض المتعثرة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية ودراسة تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية البنوك خلال الفترة 2005–2014، باستخدام نماذج بائل، ومن أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها أن كل من نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال تمثلان أهم مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية التي تؤثر وتساهم في تقسيم ربحية البنوك التجارية الجزائرية، وإن اختلاف طبيعة الملكية في البنوك التجارية الجزائرية تعتبر كمحدد ومفسر لمشكلة القروض المتعثرة ومسببة المخاطر الائتمان، كما تؤدي دورا مهما في تفسير ربحية وأداء البنوك؛
- **دراسة لـــ (Temba, G.I., Kasoga, P.S. & Keregero, C.M, 2024): مقالة بعنوان "Impact of the quality of credit risk management practices on financial performance of**

commercial banks in Tanzania" تمحورت الإشكالية حول كيف تؤثر جودة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا؟ باستخدام التحليل بيانات لوحة متوازنة من خمسة عشر بنكًا تجاريًا، تتألف من 255 ملاحظة، خلال الفترة (2003–2019)، وكشفت النتائج أن تقييم المخاطر والموافقة عليها، وجودة عمليات وضوابط الائتمان، وكفاية عملية الاسترداد، والإشراف على المخاطر ومراقبتها تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنوك من خلال كفاية رأس المال والاستخدام الفعال لحقوق الملكية وجودة الأصول على التوالي، فضلاً عن قدرة البنوك على الكسب وسيولتها تتأثر سلبًا بعمليات تقييم المخاطر والموافقة عليها. وفي ضوء تأثيرها الإيجابي على الأداء المالي، تنصح الدراسة بأن تكون ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في صميم العمليات المصرفية؛

- **دراسة لـ (Mashoko., D Sathyamoorthi C. R., Mogotsinyana, M. & Mphoeng, M, 2020):** مقالة بعنوان **"Impact of Financial Risk Management Practices on Financial Performance: Evidence from Commercial Banks in Botswana"** تمحورت الإشكالية حول ما هو تأثير أساليب إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية في بوتسوانا؟ وتهدف المقالة إلى معرفة كيفية تأثير أساليب إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية في بوتسوانا، وذلك باستخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء المالي، تم قياس إدارة المخاطر المالية باستخدام وكلاء مثل التضخم وأسعار الفائدة وإجمالي الدين إلى إجمالي الأصول وإجمالي الدين إلى إجمالي حقوق الملكية وإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسب ودائع القروض. يتكون مجتمع البحث من جميع البنوك التجارية العشرة في بوتسوانا، خلال الفترة (2011–2018)، تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية والارتباطات والانحدارات،

كشف تحليل الانحدار عن وجود علاقة سلبية بين أسعار الفائدة، ومن أهم النتائج تظهر أنه يجب على البنوك تحقيق توازن صحي بين أساليب إدارة المخاطر المالية والأداء المالي من خلال المشاركة في استراتيجيات إدارة مخاطر السوق والائتمان والسيولة المناسبة التي من شأنها ضمان سلامة البنك مع تحقيق أرباح إيجابية أيضًا.

✍ **التعقيب على الدراسات السابقة:** انطلاقاً لما تقدم، فقد شكل هذا الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بمشكلة الدراسة، حافزاً للقيام باختبار الدور الذي يمكن أن يتم التوصل إليه في حال تم دراسة إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر. ولابد هنا من التنويه لأوجه التباين الأساسية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تم استعراضها:

غالبية الدراسات تتوافق من حيث تعريف إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، غير أن الإشكاليات البحث المدروسة فيما كانت مختلفة، فمنها من يبحث على تدابير إدارة المخاطر بصفة عامة، ومنها من قام بدراسة نوع محددة من المخاطر المالية دون غيرها، وهناك من خصص أيضاً نوع واحد من إدارة المخاطر كإدارة مخاطر الائتمان وأثرها على البنوك، ويكمن الاختلاف الجوهري بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث طبيعة ونوع البنوك التجارية التي تم دراستها وتحليلها، والفترة الزمنية التي تم أخذها، فأغلب الدراسات السابقة قد تناولت إدارة المخاطرة المالية في البنوك التجارية فقط دون التمييز بين البنوك عمومية وخاصة، في حين أن عينة دراستنا شملت كلاً من البنوك التجارية العمومية والخاصة، مما أثرى أكثر من وجهة نظر حول الدراسة، وعزز من احتمال الانتفاع من تنوع وجهات النظر للعينتين، إضافة إلى الهدف الرئيس الذي سعت كل دراسة إلى تحقيقه، والمنهج التي طبق في تحقيق هذا الهدف، حيث أن أغلب الدراسات السابقة استندت إلى

الأسلوب الوصفي ونماذج بانل المقطعية كأداة لجمع البيانات وتحليلها، بينما استندت دراستنا على الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام مختلف القوائم المالية للبنوك التجارية المبحوثة المتوفرة في المواقع الرسمية، كما انفردت أيضاً بتشخيص واقع تطبيق نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر، من عام 2014 إلى غاية عام 2022، وذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين المؤشرات المدروسة، وتقييمها بالزيادة أو النقصان، واستنادًا على النتائج المتحصل عليها، سعت دراستنا إلى إبراز نقاط الضعف والقوة في إدارة مخاطر المالية للبنوك والعمل على علاج السلبيات وتحسين الايجابيات، وذلك من خلال تقديم أنموذج تصوري مقترح لتفعيل دور نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر.

✍ **المساهمة العلمية للدراسة:** بناء على ما تم ذكره، فإن هذه الدراسة حاولت سد الفراغات أعلاه باعتبارها أحد الدراسات التطبيقية في الجزائر لاحتساب المخاطرة المالية عملياً، إضافة الى ذلك فإنها تغطي نسبة معتبرة من البنوك التجارية في القطاع البنكي، وان نتائج هذه الدراسة سوف تفتح المجال لعدة دراسات مستقبلية جديدة في هذا المجال.

10. أنموذج الدراسة

إن أنموذج الدراسة الحالية يتكون من متغيرين هما إدارة المخاطر المالية، وهو يمثل بعد المتغير المستقل ويضم خمس مؤشرات هي (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر سعر الصرف)، أما المتغير التابع المعتمد تحسين الأداء المالي ويضم خمسة مؤشرات هي (العائد على الأصول، العائد على حق الملكية، مضاعف الملكية، هامش صافي الربح، منفعة الأصول).

11. هيكلة الدراسة

بغرض الإلمام بجوانب الدراسة، تم تقسيمها إلى شقين، الشق النظري والذي يضم فصلين نظريين، والشق العملي الذي يضم الفصل التطبيقي للدراسة، تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للدراسة، تتبعهم خاتمة متضمنة أهم نتائج الدراسة، وجملة من التوصيات والاقتراحات، وذلك وفقاً للآتي:

- **الفصل الأول: "الإطار النظري والمفاهيمي لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية"** وقد تم تخصيصه للإطار الفكري لمفهوم إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، مع ذكر أهم إجراءات والأدوات لإدارة هذه المخاطر، بالإضافة إلى شرح أطر عملها في البنوك، وكذا التطرق لمختلف التطورات التي شهدتها لجنة بازل؛
- **الفصل الثاني: " دراسة لعناصر تحسين الأداء المالي في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية "** وقد احتوى على عرض المرتكزات الفكرية للأداء المالي في البنوك التجارية، وأهم مجالاته ومستوياته، والجهات المستفيدة منه، مع تقديم لمختلف عناصر تقييم الأداء المالي في البنوك من مراحل ومتطلبات وخطوات التحسين، بالإضافة إلى أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي لتحسين إدارة المخاطر للبنوك؛
- **الفصل الثالث: " دراسة تحليلية تقييمية لآثر إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر"** وقد تم تخصيصه لعرض واقع تطور الجهاز البنكي في الجزائر، وتشخيص واقع تطبيق نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)، إضافة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر بالاستناد إلى نتائج تحليل المؤشرات المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

لإدارة المخاطر المالية في

البنوك التجارية

تمهـــيد:

شغلت إدارة المخاطر المالية حيزاً هاما من الدراسات المالية، نظرا لكونها تجسيدا رقميا للإستراتيجيات المالية، الاقتصادية والسياسية للبنوك التجارية، وفي ظل تنامي هذه الأهمية لإدارة المخاطر للبنوك في ضوء الدور المتنامي للمؤسسات المالية في مختلف القطاعات برزت مشكلة المخاطر المالية كأحد التحديات الرئيسية في دول العالم باختلاف درجة تقدمها، وأضحت هذه المشكلة محور نقاش واسع، تباينت واختلفت بخصوصها الآراء، فهناك من اعتبرها سناريو مخيف يهدد سلامة البنوك والتي قد يؤدي إلى إفلاسها هذا من ناحية، وهناك من يعتبرها فرصة لتحقيق عوائد وأرباح أكبر هذا من ناحية أخرى، حيث تواجه المؤسسات المالية بوجه عام والبنوك التجارية بوجه خاص، جملة من المخاطر المختلفة (الائتمانية، السوقية، أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف)، التي تتطلب جملة من الأدوات والإستراتيجيات لإدارتها، وفي هذا السياق، أصبح من الضروري إدارة هذه المخاطر بشكل فعال، وتبني إستراتيجيات فعالة للتعامل معها، يمكنها من حماية نفسها من هذه المخاطر وتحسين أدائها المالي، ومن أجل الإلمام بكل النقاط التي تم طرحها ارتأينا تناول فصل الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر المالية للبنوك التجارية من خلال:

- **المبحث الأول: التأصيل الفكري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية؛**
- **المبحث الثاني: إطار عمل إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية؛**
- **المبحث الثالث: تطورات لجنة بازل في مجال إدارة المخاطر المالية.**

المبحث الأول: التأصيل الفكري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تعد إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية من أبرز الركائز التي تضمن سلامة العمليات داخل البنك، حيث تعتبر موضوعاً ديناميكاً لفهم مختلف الاقتصاديات الحديثة في البلدان، حيث أصبحت أهم أداة من مؤشرات التحليل المالي الحديث، وأقوى دعامة لتعزيز أداء البنوك، فلم تعد مؤشراتها مجرد وسيلة لتقديم الممارسات الفعلية للإدارة، بل تجاوزتها إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية متعددة، بما في ذلك من تعظيم القيمة السوقية للبنوك واستمرارية نموها، وبذلك تسهم في تقديم رؤية شاملة لإدارة مخاطر البنك حول تقييم مختلف المخاطر المالية التي يتعرض لها، وهذا في ضوء التكامل مع النشاط الكلي للبنك، وعندها يكون التقييم شامل، مما يسهل التعرف على المخاطر، وتحديدها، وفهم أنماطها، وكيفية إدارتها والتقليل من آثرها، وعليه سوف يتم تخصيص هذا المبحث لتناول كل من المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: رؤية عامة حول إدارة المخاطر المالية في البنوك؛**
- **المطلب الثاني: ممارسات إدارة المخاطر المالية في البنوك: الإجراءات والأدوات؛**
- **المطلب الثالث: معايير وآليات إدارة المخاطر المالية في البنوك.**

المطلب الأول: رؤية عامة حول إدارة المخاطر المالية في البنوك

تطورت مفاهيم وإجراءات إدارة المخاطر عبر الزمن، وذلك استجابةً لتفاعلات الحاصلة في البيئة المالية والاقتصادية للبنوك في العالم، حيث يسعى هذا المطلب إلى استعراض خلفية التطور التاريخي لها، حيث تعتبر المخاطر المالية عنصر ضروري في مختلف العمليات المصرفية، بالتركيز على مفهوم إدارة المخاطر المالية ومنفعتها في البنوك التجارية، مع تصنيف المخاطر المالية التي

يتعرض لها البنك أثناء القيام بأعماله اليومية، يقوم هذا المطلب على مما يعزز قدرتها على كيفية التعامل معها.

الفرع الأول: نظرة تاريخية حول المخاطر المالية في البنوك التجارية

ترجع الجذور التاريخية في البنوك(*) التجارية قديماً إلى أقدم العصور التجارية، حيث كانت تتعرض لمخاطر متعدد نظير تأدية أعمالها، ومع تطور الأنظمة المالية التي تحكم نطاق البنوك، زادت حدتها وتنوعت أشكالها، وعليه سوف نتطرق أولا إلى البيئة المصرفية.

أولا- البيئة المصرفية: في السبعينات ساهمت عوامل عدة في الحفاظ على استقرار البيئة المصرفية، كون القطاع كان خاضعًا لتنظيم صارم، ولم تكن هنا حوافز كثيرة من أجل التغيير والمنافسة، أما في فترة الثمانينات كانت موجة التغيير الكلي في الصناعة، وقد ساهم التحرير إلى توسيع نطاق المنتجات والخدمات المقدمة من قبل البنوك بشكل جذري، كما قامت أغلب المؤسسات الائتمانية بتنويع عملياتها بما يتجاوز نشاطها الأصلي، مع الاستمرارية في ابتكار منتجات جديدة، لاسيما من قبل العاملين في السوق المالي، وتم تفعيل البحث الجاد عن فرص ومنتجات السوق في مجلات أخرى غير الوساطة، مع تطور في القيمة المضافة، كالتوريق وبطاقات الائتمان والمشتقات بوتيرة سريعة، كما تعرضت البنوك لمخاطر جديدة نتيجة دخولها لمجالات أعمال جديد[1].

(*) يرجع أصل كلمة بنك (Banque, Bank) من الكلمة الإيطالية(Banko) والتي تعني المصطبة والتي يتم عليها تحويل وتداول العملات من قبل الصرافون. لمزيد من المعلومات أنظر المحاضرة: https://bit.ly/4dGlESQ ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/13.

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص-ص: 194-195.

ساعدت موجات التغيير التي حصلت على إنشاء المخاطر وزيادة حدتها، لاسيما مع ابتكار منتجات واشتداد المنافسة، وتحول البنوك التجارية إلى سوق رأس المال، وزوال العوائق والحواجز أمام المؤسسات المالية الي حدت من نطاق عملها، وبمعنى آخر، فإن الزيادة في شدة المخاطر في العصر الحديث تعود بشكل أساسي إلى عنصرين مرتبطين بطبيعته الاقتصادية الجديدة، وهما:[1]

- **من الناحية الأولى:** تزايد معدلات التغير في الحياة الاقتصادية؛
- **من الناحية الثانية:** تزايد معدلات التداخل والترابط بين القطاعات الاقتصادية.

يحتل قطاع البنوك مكانة عالية في القطاع المالي، مما جعل الاهتمام العالمي يرتكز حول كيفية إرشاد وتنظيم إدارة المخاطر في البنوك.

ثانيا- التطور التاريخي لإدارة المخاطر: ترجع جذور البحوث الخاصة بالإدارة المخاطر إلى أوائل الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث تم تنفيذ أعمال أساسية حول المخاطر، وفي بداية السبعينات بدأت بظهور المنتجات المالية المخصصة لإدارة المخاطر، وتركز الاهتمام في الثمانينات والتسعينات على معرفة المخاطر التي يوجهونها نظير قيامهم بأنشطتهم اليومية، ومع أواخر التسعينات وبداية أوائل القرن الواحد والعشرون حدثت قصور في البنوك، وتم تقديم على إثرها اتفاق بازل[2]، ويمكن إجمال تاريخ إدارة المخاطر خلال القرنين العشرين والواحد وعشرون من خلال الجدول رقم (01) الموضح أدناه كما يلي:

---

[1] العونية بن زكورة، فاطمة الزهراء سعيدي، **ادارة المخاطر المصرفية**، ط (01)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص-ص: 12-13.

[2] Georges Dionne, " **Risk Management : History, Definition and Critique** ", Risk Management and Insurance Review, 2013, p-p: 8-9. Available at: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2198583

الجدول رقم (1-1): التطور التاريخي لإدارة المخاطر

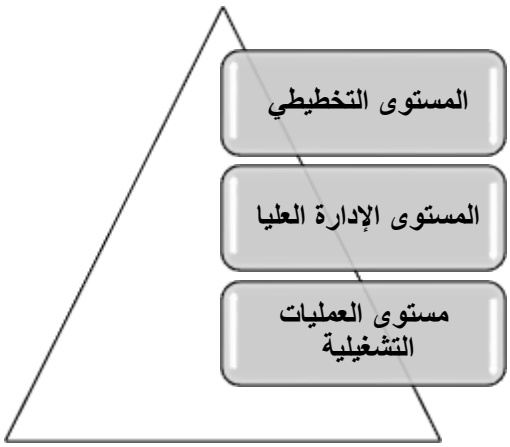
السنة	الأحداث في تطور إدارة المخاطر
1730	تم في هذه السنة انشاء أول عقد مستقبلي للأسعار الأرز باليابان
1864	أعد اول عقد مستقبلي لتجارة الزراعية بشيكاغو
1900	أطروحة Louis Bachelier"نظرية المضاربة"
1932	ظهور العدد الأول لمجلة المخاطر والتأمينات
1952	مقال Markowitz "اختيار المحفظة"
1966	تطوير نموذجCAPM
1972	إبرام العقد الآجل للعملات بشيكاغو
1973	صيغ تقييم الخيارات لBlack et Scholes et de Merton
1974	نموذج الافتراضي للمخاطرMerton
1977	نموذج Vasicekلخطر سعر الفائدة
1982-1980	ظهور أول عقد خارج البورصة على شكل مقايضات
1987	أعد أول قسم لإدارة المخاطر ببنك: Merrill Lynch
1988	اتفاق بازل الأول
1998-1997	الأزمة الآسيوية والروسية وخلل LTCM
2004	اتفاق بازل الثاني
2007	الأزمة المالية
2009	الملاءة 2
2010	اتفاق بازل الثالث

Sources : Georges Dionne, **Risk Management : History, Definition And Critique**, Risk Management And Insurance Review, 2013, p-p : 10-11. Available At : Http://Dx.Doi.Org/10.2139/Ssrn.2198583 .

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن إدارة المخاطر هو علم حديث نسبيا، برز في بداية السبعينات من القرن الماضي، يهدف إلى تطوير المنتجات المالية في مختلف المجالات، مما أدى الى حدوث ثورة عملية في أنشطة البنوك.

ثالثا- المستويات التنظيمية لإدارة المخاطر في البنوك التجارية: تتم ممارسات إدارة المخاطر للبنوك على كل مستوى تنظيمي، والتي نلخصها على النحو الآتي:[1]

الشكل رقم (1-1): المستويات التنظيمية لإدارة المخاطر في البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: مسعود بن جواد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية (2008)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك مالية ونقود، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص: 60.

1. على المستوى التخطيطي (Strategic Level): يعد مجلس إدارة البنوك هو المسؤول عن تحديد الأهداف العامة واستراتيجيات إدارة المخاطر، وعلى كل عامل في البنك أن يحقق هذه الأهداف،

[1] مسعود بن جواد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية (2008)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك مالية ونقود، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص: 60.

كما يجدر أيضا على الادارة التنفيذية إرسال تقارير حول المخاطر التي يتعرض لها البنك، وعلى مجلس الإدارة التيقن من الخطوات التي قامت بها الادارة التنفيذية لتحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر؛

2. على المستوى الإدارة العليا (Middle Level): تعمل الإدارة العليا للبنك على تنفيذ الخطط والإجراءات المستخدمة لإدارة المخاطر، من خلال تحديد واختيار الأنظمة المناسبة لقياس المخاطر وآلية الرقابة الداخلية الفعالة، مع تخصيص لجان لإدارة المخاطر وتحديد صلاحيتها ومسؤوليتها، كل هذا في إطار تطبيق استراتيجيات وسياسة مجلس الإدارة؛

3. على مستوى العمليات التشغيلية (Operational Level): تتولد المخاطر هنا عند قيام موظفي البنك بالنشاط المصرفي، وتكون المخاطر محدودة بالعملية التشغيلية السليمة وتوجيه وترشيد الإدارة العليا.

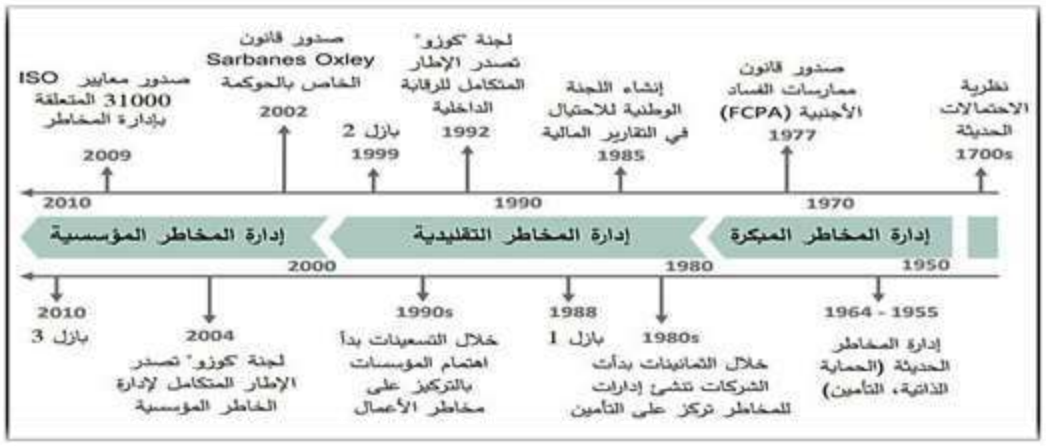
الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهميتها في البنوك التجارية

يمثل مفهوم إدارة المخاطر المالية في البنوك مفهوماً عالي الأهمية نظراً لمكانته التي تمكن البنك من تحقيق أهدافه والمحافظة على استمراريته، حيث يمكن تجزئة التعريف إلى المخاطر في البنوك ثم التطرق إلى تعريف إجمالي لإدارة المخاطر المالية.

أولا- مفهوم إدارة المخاطر المالية

ترجع نقطة انطلاق مصطلح إدارة المخاطر إلى بداية منتصف القرن الماضي، حيث يمكن إيضاح تطورات انطلاق مفهوم إدارة المخاطر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): تطور مفهوم إدارة المخاطر



المصدر: محمد عبد الهادي ظافر العرجي القحطاني، **أثر القدرات الديناميكية في إدارة المخاطر السيبرانية: المرونة الاستراتيجية متغيرا وسيطا دراسة تطبيقية في وزارة الداخلية في دولة قطر**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2023، ص: 43.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن مفهوم إدارة المخاطر شهد تطورات تاريخية ملحوظة، حيث انتقل من مفهوم بدائي يرتكز على الحماية والتأمين إلى نظام شامل يهتم فيه بمخاطر المختلفة التي تعترض البنوك وصولاً إلى دمجه في العمليات الإدارية في المؤسسات، تتخللها تطور النظريات وإنشاء لجان وصدور قوانين لتلائم مع التغيرات الحاصلة في العالم، وعموماً يمكن القول، أن الصورة تعكس تطوراً زمنياً لمفهوم إدارة المخاطر، من كونها وظيفة هامشية في البنوك إلى وظيفة أساسيا في إدارة أعمال البنوك الحديثة.

قبل التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر علينا الولوج أولا إلى تعريف المخاطر ثم تعريف إدارة المخاطر المالية في البنوك.

- **تعريف المخاطرة:** تعرف المخاطرة لغة واصطلاحا على النحو التالي: **المخاطرة في اللغة** "تأتي بمعنى المراهنة. يقال: خاطرته على مال، أي راهنته عليه. من الخطر، الذي هو الإشراف على

الهلاك، أو التردد بين السلامة والتلف". **أما في الاصطلاح الفقهي**، فقال قال ابن القيم: "المخاطرة **مخاطرتان:** مخاطرة التجار؛ وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك. والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل. فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله"[1].

كما يعرّف قاموس **OXFORD** الإنجليزي المخاطر بأنها "الاحتمال أو الإمكانية لحدوث ضرر أو خسارة أو عواقب سلبية"،[2]

ويقصد بمصطلح **المخاطرة في البنوك:** يرتبط عموماً بخسائر المالية، "وهي عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل، ويعتبر الخطر جزءا لا يتجزأ من عمل البنك، ومن أجل تحقيق عوائد لملاكه فلا بد أن يتحمل بعض المخاطر. بعض المخاطر مرتبطة بنموذج عمل البنك لا تنفك عنه"[3]. كما يمكن تعريفها: "بأنها الخسائر والأضرار التي تصيب المستثمر نتيجة عدم التأكد والتنبؤ بعوائد الاستثمار وهي جزء طبيعي من قرار القرض والبنك وتمثل المخاطر جزءا لا يتجزأ من طبيعة نشاطه"[4]

---

[1] نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات، ج (5)، ط (01)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995، ص: 243.

[2] Paul Hopkin**, Fundamentals Of Risk Management**, (4Ed), Kogan Page Limited, London, New York, Ny, 2017, P : 15.

[3] عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها**، صندوق النقد العربي، العدد (05)، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص: 11.

[4] خالد أحمد على محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، ط (01)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص: 62.

بذلت مجموعة من الهيئات والمنظومات الدولية جهوداً ملحوظة في إعطاء تعريف جامع ودقيق لمفهوم إدارة المخاطر في البنوك، ومن أبرز هذه الهيئات والمنظومات الآتي:

- **تعريف لجنة الخدمات المالية المنبثق عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية The Financial Services Roundtable (FSR):** فقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر [(1)].
- **تعريف معهد إدارة المخاطر بالمملكة المتحدة(IRM) The Institute of Risk Management :** هي جزء ضروري في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، وهي العملية التي من خلالها المؤسسات تقوم بمعالجة المخاطر المرتبطة بالأنشطة لتحقيق فوائد طويلة الأجل من كل نشاط، ومن جميع محفظة الأنشطة[(2)].
- **تعريف لجنة رعاية المنظمات لإدارة المخاطر في المؤسسة Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO):** هي عملية يقوم بها مجلس إدارة المنشأة، والموظفين الآخرين، والمطبقة في وضع الاستراتيجيات وعبر المؤسسة، المصممة لتحديد

---

(1) بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية**، ط (01)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 191.

(2) The Institute Of Risk Management (IRM), **A Risk Management Standard**, 2002, P: 02. At The Web Site Https://Www.Theirm.Org/Media/6827/Arms_2002_Irm.Pdf, Consulted: 04/04/2024.

الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنشأة وإدارتها وأن تكون المخاطر ضمن نطاق تقبلها للمخاطر، لتوفير ضمانات معقولة فيما يتعلق تحقيق أهداف الكيان[1].

- **تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية لإدارة المخاطر B Basle Committee On Banking Supervision:** هي عملية التي يتم من خلالها تحديد وقياس المخاطر التي يتعرض لها البنك، واتخاذ الخطوات اللازمة لمراقبتها أو تخفيف من حدتها، وتقديم التقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وعادة ما تكون الضوابط الداخلية جزء لا يتجزأ من أعمال البنك اليومية، وهي مصممة من أجل ضمان أن تكون الأنشطة المصرفية كفؤة وفعالة، وأن تكون المعلومات شاملة وموثوقة وفي الوقت المناسب، مع امتثال البنك للقوانين واللوائح المعمول بها [2]

- **تعريف اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي لإدارة المخاطر:** على أنها هي اللجنة المسؤولة عن تطبيق سياسات المخاطر وضمان استاق الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك، والتي تتم وفق التعليمات واللوائح التي تصدرها السلطات المختصة، مع وضع نظام شامل لمراقبتها بشكل

---

[1] Pricewaterhousecoopers LLP And Committee Of Sponsoring Organizations Of The Treadway Commission,"**Enterprise Risk Management : Integrated Framework : Executive Summary, Framework**", United States Of Amenca, September 2004, P : 04 At The Web Site Https://Egrove.Olemiss.Edu/Aicpa_Assoc/38 Consulted 05/04/2024.

[2] Basle Committee On Banking Supervision, **Principles For The Round Management Of Operational Risk**, Switzerland, January 2011, P:03. At The Web Site Https://Www.Bis.Org/Publ/Bcbs195.Htm , Consulted 07/04/2024.

دوري ومستمر، وأن يتم إخطار البنك عن أي تطور في الأنشطة، وذلك من خلال دراسة وتقييم الأنشطة قبل الموافقة عليها.[1]

- **تعريف إدارة المخاطر المالية في البنوك:** وهي تعد نظام متكامل الأركان يسعى إلى إدماج مفهوم إدارة المخاطر في جميع أنشطة البنك، ويتطلب هذا النظام تضافر جهود كل العاملين في كل المستويات داخل البنك لاكتشاف وتحديد المخاطر المختلفة المحتملة الحدوث في مراحلها الأولية، والعمل على تقييمها ومعالجتها، من خلال ووضع خطط فعالة للتقليل من آثرها[2].

✍ **إجمالاً لما سبق** يمكن إعطاء تعريف جامع لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية على **أنها هي جملة من العمليات والأنظمة الشاملة للإدارة الإستراتيجية، تنبثق من رؤية وإستراتيجية البنك التجاري، والقيام بترجمتها في شكل مقاييس تمس كل المستويات داخل البنك، والتي تتطلب تحديد، قياس ورقابة المخاطر المتوقعة النشوء، والتي قد تؤثر على سلامة وصحة الأنشطة، والعمل على معالجتها من أجل تحقيق ميزة تنافسية وإضافة قيمة للبنك التجاري.**

---

[1] اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي، **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003، ص-ص: 67-68.

[2] شعبان فرج وآخرون، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر Banking And Risk Management**، ط (01)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023، ص: 148.

يمكن شرح المراحل التطورية لإدارة المخاطر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-3): المراحل التطورية لإدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: خيرة زرواطي، مجدوب بحوصي، **البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومواكبة متطلبات المعايير الدولية (اتفاقيات بازل)**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد (07)، العدد (01)، 2020، ص: 445.

خلاصة القول، أن إدارة المخاطر التقليدية كانت تركز على نقل المخاطرة، من خلال التأمين عليها، في إدارة المخاطر المتقدمة فكانت ترتكز على إدارتها من أجل خفض تكاليف التأمين، أما فيما يخص إدارة المخاطر الشرعية الإسلامية فتعتمد على الشرع الإسلامي في التعامل معها.

ثانيا- أهمية إدارة المخاطر المالية في البنوك Importance of financial Risk Management in banks: تكمن أهميتها على الصعيد المصرفي في كونها مصدر لتحليل المخاطر لعدة أطراف، يمكن ذكرها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-4): الجهات المهتمة بتحليل المخاطر

البنك المركزي: يهتم البنك المركزي بتحليل المخاطر من أجل تحديد الصحة المالية للبنك التجاري، بما في ذلك قوة مركزه المالي، وسلامة أصوله، وتناسب صناديق رأس المال الخاصة بالبنك، والاحتياطات المقتطعة من الأرباح الغير موزعة، ويساعد تحليل المخاطر أيضا في تحديد كيفية توجيه الائتمان ومدى التزام البنك بمعدلات السيولة المحددة سبقا؛

الإدارة التنفيذية للبنك: تهتم الإدارة التنفيذية للبنك بشكل أساسي بتحليل المخاطر حتى يتمكن البنك من أداء وظائفه، ويوفر هذا التحليل ثروة من المعلومات والطرق لقياس فعالية ودقة التخطيط، وتحديد كيف ومتى تتخذ قرارات استخدام الأموال بطريقة تحافظ على أصوله، فضلا عن الموائمة بين المبدأين السيولة والربحية المتعارضين؛

المودعون: يهتم المودعون (أفراد، هيئات أخرى) بمدى تأمين البنك لأمواله المودعة، وقدرته على ردها في وقت طلبها منه، حيث يشعرون بقلق إزاء سلامة المركز المالي للبنك، كما يساعدهم في معرفة قدرة إدارة البنك على الدفع، والحفاظ على المركز التنافسي للبنك في المنظومة المصرفية ككل؛

حملة الأسهم: يهتم المساهمون بتحليل المخاطر، كونهم يتحملون أكبر قدر من المخاطر في حالتي التصفية وتقاسم الأرباح، لهذا يريدون التأكد من سلامة المركز المالي للبنك، وضمان إدارة أموالهم بكفاءة وفعالية لزيادة عائدهم.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: رانية زيدان شحادة العلاونة، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن**، رسالة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص-ص: 28-30.

خلاصة القول، يتضح من الشكل أعلاه مدى إسهام تحليل المخاطر المالية في البنوك التجارية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الوطني، حيث من خلال هذا التحليل يستطيع البنك معرفة نقاط القوة والضعف والعمل عليها، وهي تعد أيضاً في نفس الوقت معلومات تستند عليها مختلف الجهات المستفيدة لتقييم مدى ربحية البنك التجاري.

كما ازدادت أهمية إدارة المخاطر المالية للبنوك بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات المالية العديدة التي عصفت بها، مما أسفر عن السلطات التنظيمية والهيئات الإشرافية وعلى رأسهم بنك التسويات الدولي (BIS) إلى العمل على هيكلة نظام إدارة المخاطر بشكل جيد **-well "structured Risk Management system**، نتيجة لذلك يمكن إدراج أهميتها في النقاط الآتية:[1]

- تزداد مخاطر أعمال البنوك مع مرور الزمان، لا سيما في بيئة معولمة **Globalized Environment**؛
- المساعدة في تحديد الخطط وسياسات العمل المصرفية من خلال وضع رؤية مستقبلية واضحة؛
- بروز مخاطر إضافية متعلقة بخدمة المصرفية الإلكترونية **E-Banking**، نتيجة توجه البنك في تأدية عمله إلكترونيا؛
- يسعى البنك إلى كسب ميزة تنافسية **Competitive advantag**، من خلال إدارة التكاليف التي لها أثر على الربح؛
- استخدام تقنيات إدارة البنك **Risk Management Instruments** لتقدير المخاطر والتحوط منها بطريقة لا تقلل من ربح البنك؛

[1] صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص-ص: 46-47.

- مساعدة البنك على الامتثال لاقتراحات لجنة بازل عن طريق تحديد معدلات كفاية رأس المال[1].

الفرع الثالث: تصنيفات أنواع المخاطر المالية في البنوك التجارية

تتعرض البنوك التجارية لجملة من المخاطر أثناء القيام بعمليات اليومية، التي من الإمكان تصنيفها إلى عدة فئات رئيسية، والتي من خلالها يتم تحديد آليات إدارة المخاطر المالية، وتجزأ إلى ما يلي:

أولا- التقسيم الأول: يجب التفريق بين المخاطر العامة والمخاطر الخاصة بالعميل والعملية:[2]

- **المخاطر العامة:** وتتعلق بالرقابة على الأزمات الاقتصادية والسياسية مثل الحروب، وكذلك الكوارث الطبيعية مثل الحرائق والأوبئة؛
- **المخاطر المهنية:** وتكمن في التحولات المفاجئة التي تحدد ظروف الإنتاج، مثل نقص المادة الخام، زيادات كبيرة في الأسعار.
- **المخاطر الخاصة بالعميل أو العملية:** تقع نتيجة لحالة المشروع المالي أو الصناعي أو التجاري للمؤسسة، وهو ما يحير البنك كثيرا في منحه لسلفيات لهذه المؤسسات، وبالتالي يجب على البنك فقط مع المؤسسات الموثوقة.

---

[1] عبد المجيد ماجي، ليلى أولاد إبراهيم، **إدارة المخاطر المصرفية -رؤية شاملة**-، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية – الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية-، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 08-09 نوفمبر 2015، ص: 9.

[2] خالد أحمد علي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 44-45.

- **المخاطر الناتجة عن مسؤولية البنك:** يواجه البنك مخاطر إضافية نتيجة تلبية طلب العميل بالحفاظ على سلفه سابقة أو الزيادة فيها، بسبب الوضع المالي السيئ له، وتتمثل هذه المخاطر في ثلاث أنواع:
- **المخاطر النظامية (العامة):** وهي التي تسفر إلى تقلب العوائد المتوقعة لجميع الاستثمارات الجارية أو المترقبة لمجموع المؤسسات؛
- **المخاطر غير المنتظمة(الخاصة):** وهي مخاطر تتفرد بيها ورقة مالية محددة، يجب التنبوء بها لكل مؤسسة في المستقبل،
- **المخاطر الكلية:** وهي التباين الإجمالي لعائد الاستثمار في السوق المالي أو قطاع استثماري آخر، وتحسب المخاطر الكلية (مخاطر المحفظة) كالآتي: المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية، حيث يستطع المستثمر التأثير على المخاطر المنتظمة من خلال التنويع، إلا أنه لا يمكنه السيطرة على المخاطر النظامية.

ثانيا– التقسيم الثاني: مخاطر يستثنيها تعريف مخاطر المالية:[1]

- **المخاطر القانونية(Legal Risk) :** هي تلك التي المخاطر التي تنشأ بسبب مجموعة العناصر، بداية من الحالات القانونية أو القضايا الكبيرة إلى غاية بنود بسيطة مفقودة في اتفاقية، ويسهم فحص هذه العقود الغير القابلة للتنفيذ بالكامل أو الجزء أو الأحكام السلبية إلى التأثير سلبًا على عمليات البنك؛

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **مرجع سبق ذكره**، ص: 122.

- **مخاطر السمعة (Reputational Risk):** تدل هذه المخاطر إلى وجود ضرر في العلامة التجارية للبنك وسمعته، إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالأرباح أو رأس المال والسيولة الناتجة عن أي انتماء أو إجراء غير أخلاقي أو يتعارض مع المبادئ والقيم؛
- **المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk):** هي تلك الخاطر التي تنشأ نتيجة تحول سلبي في الافتراضات أو المعايير أو الغايات أو استراتيجية لعملية غير ملائمة، ويدل الخطر الاستراتيجي على وضع استراتيجيات للأعمال من أجل تحقيق أهداف البنك، وإيجاد المصادر اللازمة لتنفيذ الأهداف مع فعالية استخدامها؛
- **المخاطر السيبرانية(Cyber Risk)** : تأثر المخاطر الإلكترونية على كل من الأصول المعلوماتية (Assets Information) والحاسوب ومصادر الاتصال، محدثة خسائر مالية أو تعطيل العمليات أو الإضرار بسمعة المؤسسة.

ثالثا-: التقسيم الثالث: مخاطر أخرى:[1]

- **مخاطر تجميد الأموال:** تقع هذه المخاطر عندما تكون أموال البنك قد جمدت من قبل الغير بسبب تواريخها وحالات استحقاق مختلفة، فيقوم البنك بإنشاء اعتماد لأحد عملائه، مع إمكانية عدم استغلاله كاملا، نظرا لأن القرض الممنوح يشكل موردا للبنك، يتطلب دفع فوائد لأصحابه، وبالتالي يجمد البنك أمواله؛

[1] عبد الرؤوف احمد على محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، ط (01)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص-ص: 265-267.

- **مخاطر السحب على المكشوف:** حيث تقع هذه المخاطر بسبب سحب العميل لرصيده كاملا، مع ثقة البنك فيه، ويعد التعامل بهذا النوع من المخاطر شائع في الجزائر بشرط عدم مراعات صلة العلاقة بمسائل الإنتاج.

إضافة إلى المخاطر الأخرى:

- **مخاطر البلد أو المخاطرة السيادية Country and Sovereign Risk:** ويقع البنك فيها نتيجة عدم قدرته على الموائمة بين أصوله وخصومه بالعملة الأجنبية سواء من ناحية الآجال أو القيمة، ومع قيام البنك بالاحتفاظ بأصوله والتزاماته خارج حدود بلده أو تقديم خدمات لدول أخرى، يعرضه لمخاطر إضافية تتميز بتأثرها بطبيعة البلد المعني؛[1]
- **المخاطر التقنية التشغيلية Technology and Operational Risk:** وتجمع المخاطر التشغيل كل ما أوردته ممارسات اتفاق بازل الثانية، حيث يعد الخطأ البشري وهشاشة النظام والرقابة الداخلية، وعدم تسجيل العمليات ومتابعتها السبب الرئيسي في حدوث المخاطر التشغيلية، مما يستدعي وجود إدارة فاعلة مهمتها تقويم وتحليل هذه المخاطر، مع تطبيق إجراءات المراقبة والتدقيق الداخلي الكفؤ لعملياته؛[2]

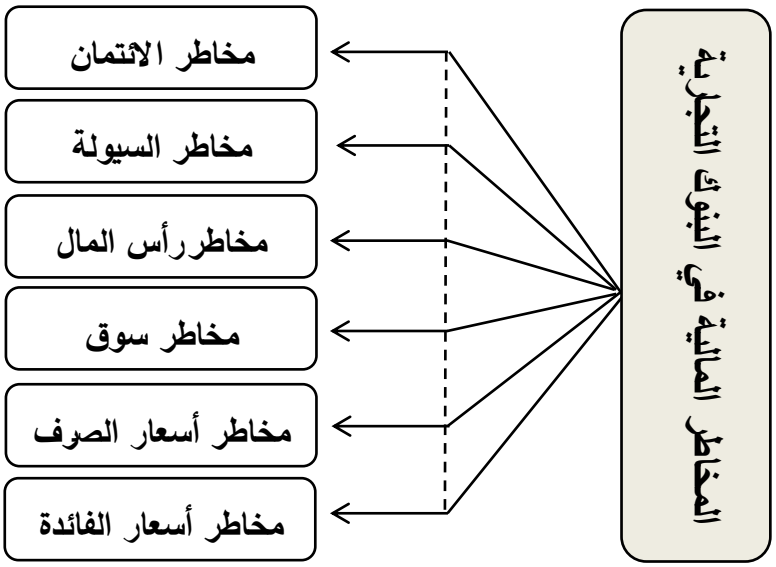
أما فيما يتعلق بالدراسة سيتم التركيز على خمس مخاطر مالية تواجه البنوك التجارية في الجزائر والتي يوضحها الشكل التالي:

---

[1] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، ط (01)، الناشر الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 366.

[2] سلوان حافظ حميد، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح ادارة المخاطر**، مجلة المنصور، العدد (02)، 2014، ص: 30.

الشكل رقم (1-5): أهم المخاطر المالية للبنوك التجارية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: الجهود المعرفية السابقة.

1. مخاطر الائتمان: تنطوي فكرة المخاطر الائتمانية على احتمالية عجز أو امتناع الطرف الأخر (لمقترض) عن الوفاء بالتزاماته في التواريخ المتفقة عليها من طرف البنك، مما يسهم إلى تحقيق خسائر بالبنك[1]؛

2. مخاطر السيولة: تنبع مخاطر السيولة من احتمالية فشل البنك في تحقيق الطلبات المختلفة للسيولة أو تنشأ في حالة عجزها بالوفاء عن الالتزامات نتيجة عدم استطاعتها على توفير الأصول أو تحصيل الأموال بأسعار معقولة وفي الوقت الملائم[2]؛

---

[1] إسكندر نشوان وآخرون، **أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (09)، 2018، ص: 425.

[2] دحدوح نجيب، دبي علي، **أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية. "دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة: 2009-2018**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (06)، العدد (01)، 2021، ص: 308.

3. مخاطر السوق (المخاطر التجارية): وهي مخاطر تنتج بسب تقلبات الأسعار في الأسواق وتقلبات العرض والطلب، وتأثر على كل البنوك، ولا يمكن اجتنابها بالتنويع، وتسعى البنوك إلى تفاديه من خلال تدنيتها إلى الحدود الدنيا وفق أطر من الضوابط[1]؛

4. مخاطر أسعار الفائدة: تعد مخاطر أسعار الفائدة من أكثر المخاطر المعقدة التي تنتج عن تقلبات في أسعار (لأسهم، الصرف، السلع)، ويكمن هذا التعقيد في وجود عدة أدوات مالية مرتبطة بأسعار الفائدة منها (السندات الحكومية، القروض وأسعار الفوائد المتغيرة)، والتي تؤثر كافتها على عوائد البنك،[2] حيث تدل مخاطر سعر الفائدة إلى إمكانية انخفاض الدخل الصافي من الفائدة (إيرادات الفائدة منقوص منها تكاليف الفائدة)، مع تقلبات أسعار الفائدة، وتولد ميزانية البنك من ودائع وقروض إيرادات وتكاليف ترتكز على أسعار الفائدة[3]؛

5. مخاطر سعر الصرف المرتبطة بالعميل: تصدر مخاطر أسعار الصرف نتيجة التحولات الغير المتوقعة في سعر الصرف إلى تغيير في المبلغ المطلوب بالعملة المحلية لتسديد القروض المقومة بالعملة الأجنبي،[4] وتدل هذه المخاطر على التأثيرات السلبية الي تنجم عن تقلبات أو تدهور قيمة

---

[1] يوسفي إمان، **المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل خلال الفترة 2015-2021**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد (06)، العدد (01)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2020، ص: 383.

[2] John C. Hull, **Risk Management And Financial Institutions**, (5 Ed), Wiley Finance, United States Of America, 2018, P :185.

[3] Bessis, J. **Risk Management In Banking**. (4Ed), New York: John Wiley, 2015, P:04.

[4] Benjamin Blandful Cobbinah,Wen Yang,Francis Atta Sarpong,George Nyantakyi, **From Risk To Reward: Unveiling The Multidimensional Impact Of Financial Risks On The Performance Of Ghanaian Banks**, Heliyon, N° (10), 2024, P: 4.

العملة الأجنبية للبنوك من ناحية، وكذا التغيرات في قيمة العملة المستخدمة في تقديم القروض من ناحية أخرى، ويمكن أن تحدث المخاطر أيضا من جراء السياسات المتخذة من طرف السلطة النقدية[1]؛

6. مخاطر عدم الملاءة (مخاطر رأس المال): وتعني عدم قدرة البنك على تغطية مخاطره وخسائره المحتملة، بحيث لا يبقى عنده سيولة أو موجودات لتغطية التزاماته، لعدم كفاية أمواله وذممه المالية، حيث عندما تفوق موجوداته التزاماته يكون البنك ذو ملاءة جيدة والعكس صحيح، ويقع البنك في هذه المخاطر بسبب تحقق مخاطر الائتمان وما ينجر عنها من اختلالات[2].

الفرع الرابع: فلسفة إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تتجلى فلسفة إدارة المخاطر في فهم ومراعات النقاط الرئيسية الآتية:[3]

- المخاطر جانب متأصل من الأعمال المصرفية؛
- يجب أن تقوم فلسفة المخاطر لدى البنك على معرفة وفهم المخاطر وليس تجبنها، وذلك على النحو الآتي:

---

[1] احمد على محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 265.

[2] جواني صونيا، مريمت عديلة، **أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك باستخدام منهجية ARDL دراسة حالة البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2011-2019**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد (09)، العدد (01)، 2022، ص: 520.

[3] الزهرة فلفلي، **حوكمة البنوك ودورها في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة اسقاط على البنوك الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010، ص: 92.

- يقبل البنك بالمخاطرة إذا كان بمقدوره تحملها، أو إذا كانت هذه المخاطرة ينجر عنها ربح يمكن تعويضها؛
- يتجنب البنك المخاطر إذا لم يستطع التعامل معها، أو إذا كانت تكلفة السيطرة عليها أكبر من ضياع الفرصة الناجمة عن اجتنابها؛
- تجنب تركيز المخاطر بشكل كلي ومطلق.

المطلب الثاني: ممارسات إدارة المخاطر المالية في البنوك: الإجراءات والأدوات

بعد الكشف عن كل من مفهوم إدارة المخاطر في البنوك وأبرز أنواعها في المطلب الأول، الآن سوف ننتقل إلى المطلب الثاني الذي يتحدث عن أهم الممارسات التي تقوم بها البنوك التجارية لإدارة مخاطرها المتنوعة، إذ تتضمن هذه الممارسات جملة من الإجراءات والأدوات التي تستخدمها لمعرفة وتحديد وتقييم المخاطر المالية التي قد تواجهها، ومحاولة السيطرة عليها.

الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر المالية في البنوك

تعد إدارة المخاطر المالية عملية منسقة تهدف إلى تحسين فعالية الأنشطة المالية، من خلال تحديد أنواع الخطوط التي سوف تسهل عليها عملية التقييم والتي تتمثل في:[1]

- **الخط الدفاعي الأول (خط الأعمال):** يتصرف مع المخاطر التي تصدر من الأعمال التجارية نفسها؛

[1] Philip Te, **Risk Management In Banking**, Oxford Fajar Sdn. Bhd, United States Of America 2016, P: 34.

- **الخط الدفاعي الثاني (وظيفة إدارة المخاطر):** ومهمته تكون في تطوير وتنفيذ إطار إدارة المخاطر المالية داخل البنك، من خلال تحديد كل المخاطر التي يتعرض لها البنك وتقييمها بشكل دقيق؛
- **الخط الدفاعي الثالث (التدقيق الداخلي):** وهو يختص بالمراجعة والرقابة المستقلة على فعالية ممارسة إجراءات إدارة المخاطر مع تقديم توصياته المتعلقة بتحسين.

كما تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيق هدفها الرئيس والمتمثل أساسا في مساعدة إدارة البنك على تحدد المخاطر وقياسها على النحو المناسب، فضلا عن تخفيضها ومراقبتها بشكل فعال على مستوى البنوك ككل[1]، وهي تهدف أيضا إلى تحقيق الأهداف الوضحة في الشكل التالي:[2]

الشكل رقم (1-6): أهداف إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء، **ادارة المخاطر المصرفية**، ط (01)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص-ص: 50-51.

---

[1] مها رفيق محمد يوسف، **أثر عمليات التوريق المصرفي على إدارة مخاطر السيولة**، المؤتمر الدولي الثاني لإدارة المنظمات الصناعية والخدمية الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية الغردقة، المجلد (01)، جامعة جنب الوادي، مصر، للأيام 1-2-3 سبتمبر 2018، ص: 369.

[2] بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء، **ادارة المخاطر المصرفية**، ط (01)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص-ص: 50-51.

1. **تعظيم قيمة البنك**: تسهم القرارات التي تتخذها إدارة المخاطر في ازدياد القيمة السوقية للبنك إلى أقصى حد، فهي تعد مرجع معقول لتقييم القرارات المؤسسية؛

2. **استقرار الأرباح أو المكاسب**: تؤدي الإدارة الفعالة للمخاطر إلى تقليل التفاوت في الدخل الناتج عن الخسارة المتعلقة بالمخاطر البحثة إلى مستوياته الدنيا، مما يؤدي إلى تخفيض الضريبة على الربح وزيادات في الاستقطاعات الضريبية؛

3. **استمرارية النمو**: تستخدم البنوك وظيفة إدارة المخاطر للتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها عملياتها، من خلال الاعتماد على طرق وتقنيات لتحديد المخاطر ومعالجتها، لتحقيق النمو على النحو الأمثل.

الفرع الثاني: مبادئ وقواعد إدارة المخاطر في البنوك

يمكن تلخيص مبادئ إدارة مخاطر السبعة على النحو الآتي:[1]

- **مسؤولية مجلس الإدارة والإدارية العليا (Responsibility of the Board of Directors and Senior)**: تضع الإدارة العليا للبنك سياسات إدارة المخاطر، والتي يجب مراجعتها والموافقة عليها من قبلها؛
- **إطار لإدارة المخاطر (Framework for Managing Risk)**: يحتاج البنك إلى نظام فعال وشامل ومتسق لإدارة المخاطر، وعلى الإدارة أن توفر التمويل المناسب لدعم إطار المخاطر المختار؛

[1] نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل – 11**، الجزء (02)، بيروت، لبنان، 2005، ص-ص: 27-28.

- **تكامل إدارة المخاطر (Integration of Risk Management):** لإدارة العديد من المخاطر بشكل فعال، لابد من دمج تقييمات المخاطر بدلاً من إجرائها بشكل منفصل، ومع تداخل مخاطر البنك، يتطلب التحليل الصحيح إجراء تقييم شامل ومتكامل للمخاطر؛
- **محاسبة خطوط الأعمال (Business Lines Accountability):** يمكن فصل أنشطة البنك إلى خطوط أعمال Business Lines، وتقع مسؤولية كل مجال من المجالات إلى المسؤولين عن إدارة المخاطر المرتبطة بمجال العمل الذي أسند إليهم المسؤولية عنه؛
- **تقييم وقياس المخاطر (Evaluating and Measuring Risks):** على البنوك تقييم جميع المخاطر بأسلوب وصفي (Qualitative)، وكمي (Quantitative) إن أمكن. مع الأخذ في الاعتبار عواقب الحوادث المتوقعة والغير المتوقعة على حد سواء؛
- **المراجعة المستقلة (Independent Review):** على الجهة ذات السلطة والخبرة المتناسبتين إجراء تقييمات للمخاطر، واختبار أداء أنشطة إدارة المخاطر، إضافة إلى تقديم اقتراحات من أجل ضمان فعالية أطر إدارة المخاطر؛
- **التخطيط للطوارئ (Contingency Planning):** يتم بصورة منتظمة اختبار الخطط والإجراءات الوقائية لمكافحة الأزمات، التي يوافق عليها المسؤولون المختصون لضمان قدرة البنك على تحمل أي أزمة أو اضطراب في أنظمة الاتصالات[1].

[1] إبراهيم مسعود الفرجاني، مسعود محمد التاورغي، **واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، المجلد (06)، العدد (08)، 2021، ص: 122.

الفرع الثالث: العناصر الرئيسة لإدارة الفعالة للمخاطر في البنوك

تشمل إدارة المخاطر في البنوك العناصر الآتية:[1]

أولا- وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات واضحة وشاملة: على هذه السياسات والإجراءات أن تكون **موثقة وموضحة ومتوفرة** لأصحاب المصلحة، **بسيطة الفهم** ومدعومة بنماذج تدريبية، حيث تعبر هذه السياسات عن مبادئ توجيهية لإدارة العمليات، أما الإجراءات فتعني التعليمات التي توضح كيف تنفذ هذه السياسات، مع وجوب التزام الموظفين بتطبيقها، وعلى الإدارة التأكد من تنفيذها بشكل فعال؛

ثانيا- توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة: يعد توفر المعلومات مع وجود أنظمة متطورة للمعلومات ركنا أساسيا في إدارة المخاطر، وعلى هذه المعلومات أن تكون شمولية لكل جوانب البنك الداخلية، بما في ذلك العملاء والعمليات، بالإضافة إلى تأثير جوانب الخارجية للبنك كتقلبات الأسعار في الأسهم والعملات والظروف الاقتصادية والتشريعات الجديدة وما إلى ذلك؛

ثالثا- توزيع وتفويض واضح للمسؤوليات وعدم تداخل في الواجبات: يتسم هيكل نظام البنك وتركيبه بأهمية كبيرة للحفاظ على عمل البنك، لاسيما إدارة المخاطر، يتضمن هذا الهيكل إدارة نظم الرقابة مع التركيز على تفويض السلطة وتقسيم الوظائف، وتقدم أنظمة الضبط تقارير مالية تعزز الامتثال للقوانين وتحمي أصول البنك[2].

---

[1] شعبان فرج وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 154.

[2] فاطمة بن شنة، تبر زغود، **الالتزام بمتطلبات الحوكمة كمدخل لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي -دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2018**، دور تطبيق آليات الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المالية تأصيل نظري وتجارب رائدة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي 2022، ص: 268.

المطلب الثالث: معايير وآليات إدارة المخاطر المالية في البنوك

يعتبر هذا المطلب مدخلاً أساسياً لفهم تصنيفات إدارة المخاطر المالية المختلفة في البنوك، والتي على أساسها يستطيع البنك التجاري معرفة تصنيفه وتحديد الإستراتيجيات المناسبة له، إضافة إلى تحديد مختلف العوامل التي لها دور في التأثير على إدارة المخاطر داخل البنك سواءً كانت عوامل داخلية أو خارجية.

الفرع الأول: معيار تصنيفات إدارة المخاطر المالية في البنوك:

يجب على المسؤول بالتفتيش تقديم تصنيف حول ما لوحظ بدقة أثناء تفتيشه وتحدد درجات إدارة المخاطر على مقياس (1-5) يمكن تبيانها في الشكل الآتي وهي:[1]

الشكل رقم (1-7): تصنيفات إدارة المخاطر في البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: عبد الرؤوف احمد على محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، ط (01)، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص-ص: 271-272.

أولا- التصنيف القوي: يبين هذا التصنيف فعالية الإدارة في تحديد المخاطر وضبطها، بما في ذلك المخاطر الحديثة بسبب تقديم البنك لمنتجات جديدة، ويوفر نظم المعلومات الداخلي الفعال للمجلس

[1] عبد الرؤوف احمد على محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 271-272.

معلومات كافية للبنك وفي وقت الملائم، كما يشارك مجلس الإدارة في أنشطة إدارة المخاطر، وتكون سياسات وإجراءات البنك تكون مدعومة بإجراءات مراقبة.

ثانيا– **التصنيف المرضي:** يشير هذا التصنيف إلى أن رقابة مجلس الإدارة وتقرير الرقابة الداخلي والسياسات والإجراءات مرضية وفعالة لضمان استقرار البنك، أي تكون إدارة المخاطر فعالة ولكنها تعاني من بعض نقاط الضعف، وعموما يمكن السيطرة على هذه المخاطر في نطاق الإجراءات العادية دون تدخل الأجهزة الرقابية؛

ثالثا– **تصنيف عادل:** ويشير إلى قصور في إدارة المخاطر، تتطلب تدخل أجهزة الرقابة أكثر من المعتاد، حيث يعاني عنصر ما من إدارة المخاطر سواء كفاية نظم الضبط أو أنظمة المعلومات وكتابة رقابة المخاطرة، مما يجعل البنك قاصرا في مواجهتها، كما قد تشتمل مجالات الضعف عدم الامتثال للسياسات والإجراءات، مما يؤثر سلبا على عمليات البنك؛

رابعا– **التصنيف الهامشي:** يعني هذا التصنيف أن إدارة مخاطر البنك غير قادرة على تحديد وضبط ومراقبة المخاطر التي تؤثر على عملياته، مما قد يعكس قصور في مجلس الإدارة، حيث يتطلب إصلاحه فورا عملا بالمادة 106 من المرسوم 03-111، 26 أوت 2003 بشأن النقد والقرض في الجزائر)، ويستدعى وجود هذه المخاطر المتعددة والتي لم تحدد بعد اهتماما إضافيا من الأجهزة الرقابية؛

خامسا- تصنيف غير مرضي: ويعني عدم فعالية إدارة المخاطر في تحديد وقياس وضبط هذه المخاطر، وتبين هذه الحالة أن إحدى عناصر الأساسية لإدارة المخاطر ضعيفة، وأن مجلس إدارة غير قادر على التعامل معها، مما يستوجب اهتمام كبيرا من الأجهزة الرقابية[1].

الفرع الثاني: استراتيجيات الحد من المخاطر المالية في البنوك

تعد إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من أنشطة البنك، حيث يعتبر نموذج إدارة المخاطر أكثر من مجرد نطاق عمل، بل هو ثقافة داخل البنك، يرتكز على تفاعل كل الأطراف المعنية، ومن بين التحديات الجوهرية في هذا السياق هو تفاعل والتداخل بين أصناف المخاطر المختلفة، مما يستوجب وجود إستراتيجيات تتميز بالمرونة من أجل التعامل معها،[2]

بشكل عام، يمكن للبنوك استخدام ثلاثة نهج للتعامل مع المخاطر:[3]

أولا- تجنب المخاطر Avoiding Risk: ويمثل ذلك في امتناع البنك عن تقديم قروض عالية المخاطر، من أجل تجنب المخاطر الائتمانية، أو عن الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأمد وذلك لتجنب أسعار الفائدة؛

---

[1] خروبي محمد وآخرون، **تسيير المخاطر المالية في المؤسسات البنكية بين العائد والمخاطرة، صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي التحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق**- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تسمسيلت، ديسمبر 2023، ص: 365.

[2] Jimmy Skoglund, **Financial Risk Management**, Wiley Finance, United States Of America, 2015, P :30.

[3] بن علي بلعزوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، العدد (04)، يومي 5-6 افريل 2012، ص: 9.

ثانيا- تقليل المخاطر Reducing Risk: ولتخفيف من مخاطر أسعار الفائدة تقوم البنوك بمراقبة سلوك القروض، من أجل معرفة علامات التحذير لمشكلات التوقف المبكر عن الدفع، وذلك باستخدام سياسات إدارة الأصول والخصوم Assets and Liabilities Management،[1] وهي تتمثل فيما يلي:[2]

1. إعادة هيكلة الأصول Assets restructuring: تعرف باسم هندسة الأصول، وهي إجراء مالي يهدف إلى تغيير الأصول بالأكثر كفاءة للمؤسسة، مما يشمل بيع جزء من الأصول Sell-offs أو فصل مؤسسة تابعة؛

2. إعادة هيكلة المالية Financial restructuring: لإدارة المخاطر المالية ولاسيما مخاطر الإفلاس ومشكلة المصروفات المتعلقة بالهيكل الرأسمالي، يتم تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة بعدة طرق، بما في ذلك إدخال أنواع جديدة من التمويلات ذوي الخطورة الأدنى؛

ثالثا- نقل المخاطر Transferring Risk: من وسائل نقل المخاطرة شراء التأمين من شخص غير راغب في تحمل المخاطرة إلى طرف آخر (شركة التأمين) على استعداد لتحملها مقابل سعر معين.

---

[1] بن علي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، نفس الصفحة.

[2] فرج عباس خير الله، **إدارة المخاطر المالية**، ط (01)، دار أمجد لله والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص-ص: 84-85.

إضافة إلى الطرق الثلاث سالفة الذكر، هناك من أشار إلى طريقتين إضافتين، تقاسم المخاطرة، والتي تعني قبول بعض المخاطر مع تحويل البقية، أي الجمع بين التجنب والنقل، وكذلك القيام بالتحوط وهو يعني تحويل المخاطرة مع التضحية بالأرباح والذي يختلف به عن التامين[1].

أولا- إجراءات الحد من المخاطر: وهي نظم وترتيبات إدارية تهدف إلى الحفاظ على أصول البنك وأرباحه عن طريق تقليل احتمالات الخسائر وحساب الأموال اللازمة للتخفيف من هذه الخسائر إذا حدثت، وبالتالي ضمان استمرار تشغيل البنك. وتنقسم استراتيجيات وعمليات إدارة المخاطر المصرفية إلى مرحلتين رئيسيتين: التسيير الوقائي التسيير العلاجي:[2]

1. التسيير الوقائي: يتمثل في جميع السياسات والإجراءات (الضمانات المناسبة)، التي يأخذها البنك بعين الاعتبار عند قرار تقديم القرض، وذلك من خلال تنويع العملاء وتقسيم المخاطر عبر البنوك، ومن الطرق هذا التسيير ما يلي:

1.1. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: من أجل تجنب المخاطر الإدارية والمحاسبية، على البنك تطوير جهاز الرقابة الداخلي لمختلف عملياته المصرفية لوظيفة الإقراض، والكشف عنها في الزمن المناسب، وتحديد الإجراءات الضرورية للتقليل منها؛

---

[1] بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد (07)، 2010، ص: 336.

[2] زرقط فايزة، لباز الأمين، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي ifrs7 الأدوات المالية – الافصاحات–** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13)، العدد (01)، 2020، ص-ص: 698-699.

2.1. التعامل مع عدة عملاء: من أجل تقليل المخاطر التي يمكن أن تقع نتيجة تركز أنشطة البنك على عدد محدد من العملاء، عليه أن يوزع عملياته على عملاء أكثر، مما يمكن البنك على اجتياز هذه المخاطر بسهولة؛

3.1. عدم التوسع في منح القروض: عند منح القروض لابد للبنك من أن يحترم إمكانياته المالية وقدرته على استرداد هذه القروض، وكذلك هيكله المالي، ولاسيما من حيث توقيت مصادر تمويله؛

4.1. توزيع خطر القروض عبر البنوك: إذا كان القرض كبيرا وطويل الأجل نسبيا، يفضل البنك توزيع بقية القرض على مؤسسات مالية مختلفة للحد من مخاطر عدم السداد، يتم تقسيم القرض عبر البنوك بطريقتين وهي:[1]

- **الطريقة الرسمية:** يتشكل الإتحاد الرسمي للبنوك بموجب عقد واضح، يتم من خلاله قبول طلب قرض بنك واحد من بين مجموعة من البنوك لتقسيم مخاطر القرض؛
- **الطريقة غير الرسمية:** وخلافا لتقنية الرسمية، تقوم هذه الطريقة على اتحاد البنوك معا بصفة استشارية غير تعاقدية لمنح القرض للبنك.

[1] بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 93.

2. التسيير العلاجي: تنفذ هذه السياسات والإجراءات لمعالجة مخاطر تطور القروض، ويقع على عاتق المصلحة ذات الإختصاص في البنك استخدام طرق وتقنيات تسيير المخاطرة، كتحويل القروض إلى أصول منقولة[1].

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر المالية في البنوك

تتمثل العوامل التي تؤثر على إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية فيما يلي: [2]

- التقدم المتسارع في التكنولوجيا والبرمجيات والصيرفة المعولمة، إضافة إلى حداثة التقنيات المتطورة؛
- زيادة الوعي المصرفي، خصوصا في الدول المتقدمة؛
- ازدياد المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية في توفير الخدمات المالية، لاسيما في ضوء دخول منتجات وخدمات مالية جديدة؛
- لا تتسم القوانين والتشريعات بشفافية فيما يتعلق بنطاق تطبيقها وشرعيتها؛
- يؤدي جمع المعلومات الكثيرة عن الزبائن ومشاركتها إلى نشأة مشاكل تتعلق بخصوصية الزبائن؛
- ضعف المعرفة والوعي لدى البنوك، وعدم الاهتمام بإدارة المخاطر لديها؛
- الاستعانة بمصادر خارجية (طرف ثالث) بكثرة من أجل توفير بعض الخدمات، مما يؤدي إلى وقوع مخاطر التشغيل Operational Risk وهي ما ركز عليها اتفاق بازل 2.

---

[1] زرقط فايزة، لباز الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 699.

[2] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، ط (02)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص-ص: 192-193.

المبحث الثاني: إطار عمل إدارة المخاطر المالية في البنوك

في ظل التنامي المستمر لأهمية إدارة المخاطر المالية في البنوك، والدور التي أضحت تلعبه في شتى القطاعات، حيث أصبحت تعد مؤشر حيوي في تحسين أداء وإدارة البنوك، والمرآة العاكسة لتوجهاتها الإستراتيجية، وذلك من خلال معرفة أطر عملها، عن طريق تجزئة كل نوع من إدارة المخاطر إلى نوع مستقل بذاته، مع إيضاح مختلف الآليات والأساليب المستخدمة في التعامل مع هذه المخاطر، التي تمثل تهديد لأمان البنوك التجارية، لما لها من آثر كبير ومباشر على الأداء المالي للبنوك، وللإلمام بهذه الأنواع سنتناول المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان؛**
- **المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة؛**
- **المطلب الثالث: إدارة مخاطر السوق؛**
- **المطلب الرابع: إدارة المخاطر التشغيلية.**

المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان

يسعى هذا المطلب إلى تبيان المخاطر المتعلقة بعدم قدرة المقترضين على تسديد الالتزامات، حيث يتم التطرق إلى كيفية إدارة هذه المخاطر استناداً إلى مختلف الأساليب والنماذج، بهدف التقليل والحد من هذه المخاطر.

الفرع الأول: تعريف إدارة مخاطر الائتمان وأهميتها

يقدم هذا العنصر تعريف دقيق لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، ومدى فائدتها في المحافظة على استقرار البنك في مواجهة الأزمات التي تقع فيها نظير عدم دفع المقترضين ديونهم في الآجال المحددة.

أولا- تعريف إدارة مخاطر الائتمان: هي "تنظيم متكامل يهدف لمواجهه المخاطر التي يتعرض لها البنك بأفضل الطرق وأقل التكاليف من خلال محاولة اكتشاف الخطر وتحليله ومواجهته وضمان بقائه في حدوده الدنيا" [1]. وتعرف كذلك بأنها: سعي إدارة الائتمان لاكتشاف ومراقبة المخاطر المتأتية من التخلف المحتمل لسداد القروض، والمحافظة على المخاطر في مستوى مقبول للبنك، مع تلبية المتطلبات التنظيمية[2].

حيث تجزأ إدارة الائتمان إلى جزئين:[3]

---

[1] ثامر علي النويران، **إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد (05)، العدد (02)، 2021، ص: 112.

[2] لعروسي قرين زهرة، بوقرة رابح، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–، المجلد (26)، العدد (02)، 2012، ص: 300.

[3] عباس كاظم الدعمي وآخرون، **أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تحليلية لمصرفي JPMorgan و Citigroup للمدة (2005–2019)**، مجلة وارث العلمية، المجلد (03)، العدد (07)، 2021، ص–ص: 217–218.

1. إدارة مخاطر الائتمان للقروض الفردية: ويكون فيها مسؤولية الرقابة المكثفة على أداء القروض الفردية من قبل المديرون، مع تحديد مشكلات القرض في أقرب وقت ممكن؛

2. إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة القروض: نظرا للتطورات الحاصلة في صناعة الخدمات المالية، أصبحت البنوك مجبرة على تطوير إدارتها لمخاطر الائتمان، مما أسهم في تعقيدها أكثر سواء بخصوص محفظة القروض المصرفية أو التحديات التي يتعرض لها مدير البنك، وهي تجزأ إلى تصنيفات الائتمان الداخلي ومشتقات الائتمانية.

ثانيا– أهمية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك: وتتجلى أهميتها في الهدف الرئيسي للبنوك المتمثل في تقييم المخاطر وذلك من خلال السيطرة عليها وإدارتها، نذكر هذه الأهمية في التالي:[1]

- تسهم في المحافظة على مصلحة كل من المستثمرين، المودعين والدائنين من خلال حماية أصول البنك؛
- رصد والتحكم في المخاطر التي تنطوي على أصول مرتبطة كالسندات والقروض والتسهيلات الائتمانية؛
- تحديد المعالجات النوعية لكل المستويات ولكل فئات المخاطر من اجل الحد من الخسائر وتأمينها من خلال المراقبة الفورية؛

[1] محمد غالي راهي الحسيني، ضرغام عباس دخيل الياسري، **ادارة المخاطر الائتمانية وأثرها على القيمة الاقتصادية المضافة بحث تطبيقي على مصرف الخليج التجاري**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (12)، العدد (01)، 2020، ص: 405.

- حماية صورة البنك وذلك عن طريق تعزيز الثقة لدى المودعين والمستثمرين بحماية قدرته الدائمة على تحقيق الأرباح، بغض النظر عن أي خسارة عرضية قد تسفر عن انخفاض أو عدم توليد الأرباح.

الفرع الثاني: مبادئ ومناهج إدارة مخاطر الائتمان

تعد إدارة مخاطر الائتمان جوهر لفهم كيفية إدارة المخاطر بشكل فعال، وذلك من خلال التعرف على مبادئها الأساسية التي ترتكز عليها هذه العملية، والمنهجيات المتبعة لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها.

أولا- المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان: حددت لجنة بازل المحاور العامة لإدارة مخاطر الائتمان في خمس محاور أساسية لكل محور مجموعة من المعايير النوعية الخاصة به وهي:[1]

1. **إيجاد بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان:** وذلك من خلال تحديد مسؤولية كل من مجلس الإدارة واستراتيجيته في إدارة مخاطر الائتمان، وكذا مسؤولية الإدارة التنفيذية في تطبيق استراتيجية مجلس الإدارة والإشراف عليها؛

2. **العمل وفق إجراءات وضوابط سليمة لمنح الائتمان:** على البنك تحديد الإجراءات والسياسات المتعلقة بمنح الائتمان للأطراف ذوي الصلة، بما في ذلك تحديد الأسواق والقطاعات والقيود الائتمانية؛

[1] أحمد العلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2021، ص-ص: 85-86.

3. إيجاد إدارة جيدة للائتمان وإجراءات القياس والمتابعة: وذلك باستخدام نظام لتحليل وتصنيف حسابات الائتمانية وتخصيص الأموال اللازمة لتغطية أي خسائر محتملة؛

4. التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان.

5. دور السلطات الرقابية: ذلك عن طريق ضمان وجود نظام فعال لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها والسيطرة عليها، فضلا عن إجراء مستقل لمراجعة استراتيجية وسياسة البنك فيما يتعلق بإدارة التمويل والمحفظة الائتمانية.

ثانيا– مناهج إدارة مخاطر الائتمان: ترتكز إدارة مخاطر الائتمان عامة على منهجين إثنين يتم من خلالهما تحليل الائتمان من أجل معرفة درجة المخاطر نذكرهما في الآتي:

1. المنهج التميزي: ويستند إلى فكرة تقييم العملاء عموما، عن طريق إلقاء نظرة على شخصهم ومصداقيتهم وحالتهم الاجتماعية، وكذا تحديد الغاية من طلبهم للائتمان، مع نوع النشاط المطالب تمويله، وخاصية الضمان المقدم، وتركز إدارة الائتمان على معرفة الملاءة المالية للعمل من خلال تحديد قدرته ورغبته على سداد القرض[1]؛

2. المنهج التجريبي: يخصص هذا المنهج نقطة أو وزن لكل مقياس بعد التحقق من شخصية المقترض وملائته المالية، فضلا عن موائمة الضمانات التي تم تقديمها مع حجم الائتمان، وفقًا

[1] جعفر إيمان، بدروني عيسى، **دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (13)، العدد (01)، 2022، ص: 22.

للأوزان المحدد من قبل إدارة الائتمان. يساعد تحليل المخاطر والتنبؤ بها سبقًا إدارة الائتمان على السيطرة عليها وتقليص حدتها، خاصة آثرها على القطاع المصرفي[1].

الفرع الثالث: أساليب إدارة ونماذج تقييم مخاطر الائتمان

تتبع البنوك التجارية جملة من الأساليب والأدوات لإدارة مخاطر الائتمان، وسوف نشرح هذه الأدوات والنماذج المستخدمة من قبلها في تقييم المخاطر المالية بشكل مفصل في هذا العنصر.

أولا- أساليب إدارة مخاطر الائتمان: تتبع البنوك العديد من النهج لإدارة مخاطر الائتمان منها:[2]

1. **تفادي المخاطرة:** وتكون بعدم قبول البنك المخاطرة بأي شكل من الأشكال، ويتم ذلك من خلال عدم القيام بالعمل التي يخلق المخاطرة؛

2. **تقليل المخاطرة:** وتكون بطريقتين: أولا: عن طريق استعمال مخفف تقليص المخاطر والمشتقات الائتمانية من أجل مكافحة المخاطر والسيطرة عليها، وثانيا: استعمال قوانين الأعداد الكبيرة من خلال إدماج أعداد كبيرة من عناصر التعرض لتقدير دقيق لخسارة في المستقبل لمجموعة معينة. واستنادا على هذه التقديرات يستطيع البنك تفادي حدوث الخسارة نفسها؛

3. **الاحتفاظ بالمخاطرة:** وهي نوعان: **الاحتفاظ طوعي** ويتسم بمعرفة البنك أن هناك مخاطرة مع الموافقة التامة على تحمل الخسارة المرفقة بها، ويتم اختيار قرار الاحتفاظ بمخاطر طوعياً في حالة

---

[1] حورية قبايلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد (05)، العدد (01)، 2014، ص: 166.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل والائتمان ومخاطره**، ط (01)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013، ص: 266-267.

غياب بدائل جذابة، أما **الاحتفاظ الغير طوعي** ويحصل في حالة احتفاظ البنك لا شعوريًا بالمخاطرة ولا يستطيع أيضًا تفاديها أو تحويلها أو التقليل منها؛

4. تحويل المخاطرة: وتشمل تحويل أو نقل المخاطرة من جهة إلى جهة أخرى أكثر تهيؤًا لتحمل المخاطرة، كاستخدام مشتقات الائتمان وبويصلة التأمين الائتمانية؛

5. اقتسام المخاطرة: وهو شكل من أشكال الاحتفاظ بالمخاطرة، وذلك عن طريق اقتسام المخاطرة، وتحويل الخسارة من الشخص إلى الجماعة (كالتأمين).

كما يمكن إدارة مخاطر الائتمان بعدة طرق أهمها:

1. تصنيف الأصول: يعد تصنيف الأصول ذا أهمية كبيرة، كما أيدت التجارب، حيث تصنف الأصول وفقًا لمستوى المخاطر المرتبطة بها، وبوجه عام تصنف كل الأصول المتمثلة في (القروض، الاستثمارات وحسابات الذمم)، حيث تقوم البنوك بعملية تصنيف الأصول حسب أوامر البنك المركزي، ففي حالة تعثر القروض نتيجة لمروره بمخاطر معينة، يكون التصنيف كالآتي: التسهيلات الائتمانية (1- منخفضة المخاطر، 2- المقبولة المخاطر، 3- الخاضعة للرقابة، 4- الغير العاملة)[1]؛

2. الشبكات العصبية الاصطناعية: وهي عبارة عن صيغ رياضية تستعمل لحل المشاكل وإجراء الحسابات، فهي فرع من فروع الذكاء الاصطناعي الذي يضمن مجموعة من الخلايا العصبية

[1] خروبي وهيبة، **دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016، ص: 86.

الاصطناعية تحاكي الدماغ البشري بناءً على التجارب المسبقة التي اكتسبتها، وتتميز هذه الخلايا بسرعة في معالجة البيانات والقدرة على التعلم والتعليم مع كافة أنماط البيانات[1].

ثانيا- النماذج الكيفية والكمية لتحليل مخاطر الائتمان

1. النماذج الكيفية لمعايير تحليل مخاطر الائتمان: تهدف إدارة مخاطر الائتمان قبل اتخاذ القرارات الائتمانية إلى تحديد مدى تعرض البنك للمخاطر نتيجة تنفيذ هذه القرارات، حيث تلعب دراسة الائتمان دوراً مهماً في قبول أو رفض منح الائتمان، والتي ترتبط أساساً بشكلين من تحليل الائتمان: أولهما **التحليل النوعي** والغرض منه تقييم رغبة العميل في سداد التزاماته في وقتها المحدد، والتي تقاس خارج القوائم المالية من ناحية، أما الثاني **التحليل الكمي** فيقصد به تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب، ويتم قياسه عن طريق القوائم المالية المختلفة من ناحية أخرى[2].

يمكن إحصاء سبعة نماذج متشابهة في طريقة الاستخدام وفي العناصر التي تحتويها لتحديد قرارات الائتمان، نعرضها في الجدول الآتي:

---

[1] قارة عشيرة نصر الدين، أحبار عبد الرزاق، **استخدام نماذج التنبؤ بالفشل لاتخاذ قرار منح الائتمان وتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك: حالة بنك البدر بولاية معسكر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (10)، العدد (03)، 2019، ص:431.

[2] محمد داود عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 70.

جدول رقم (1-2): أهم النماذج الكيفية لاتخاذ قرارات منح الائتمان

النموذج	متغيراته
Credit man	الكادر البشري، العامل الاقتصادي، الوضع المالي
5C's	الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة
5P's	نوع العميل، الغاية، القدرة، الأمان، التصور
LAPP	السيولة، النشاط، الربحية، الإمكانيات
PRISM	التصور، القدرة، الغاية، الضمان، الإدارة،
CAMPARI	الشخصية، القدرة، التمويل الحدي، الغاية، السقف، الآجال، التأمين
FAPE	نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب الديون، الشخصية، السجل الائتماني

المصدر: قارة عشيرة نصر الدين، حبار عبد الرزاق، **نمذجة اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية العاملة في ولاية الشلف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد (13)، العدد (01)، 2021، ص: 54.

نستخلص مما تم تداوله أن تحليل مخاطر الائتمان في البنك يتطلب الاعتماد على عدة نماذج والتي تركز بدورها على عدة متغيرات، والتي من خلالها يتخذ البنك قرار القبول أو الرفض طلب العميل، وغالبًا ما يعزى تقييم هذه العناصر إلى كفاءة وخبرة البنك، وتحديدا الموظف المكلف بدراسة الملفات الائتمانية.

2. النماذج الكمية لتحليل مخاطر الائتمان: والتي تتمثل أساسًا في نماذج التقييم للتنبؤ بالفشل المالي، حيث تعد عملية التنبؤ المناسب لإدارة البنك ذات أهمية كبيرة، إذ تمكنه من اتخاذ الإجراء اللازم لمعالجة الفشل ومنع إفلاس البنك ومن هذه النماذج ما يلي:

1.2. نموذج Sherrod 1987 في تقييم البنوك: ويستخدم لتقييم مخاطر الائتمان في حالة منح القروض المصرفية، إضافة إلى إمكانيته في التنبؤ باستدامة الوحدات الاقتصادية، وما إذا كان للبنك القدرة على مواصلة نشاطه في المستقبل، إذ يرتكز هذا الأنموذج على ستة نسب مالية، مع تخصيص وزن نسبي لكل نسبة، يمكن ذكرها في التالي:[1]

$$Z=17\ X1+9\ X2+3.50\ X3+20\ X4+1.25\ X5+0.1\ X6$$

حيث: X1: صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات، X2: الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات، X3: حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات، X4: صافي الربح قبل الضريبة/ اجمالي الموجودات، X5: اجمالي الموجودات / اجمالي المطلوبات، X6: حقوق المساهمين/ الموجودات الثابتة. ووفقاً لقيمة **Z** تقسم مؤسسات حسب **درجة المخاطرة** إلى خمس فئات وهي:

المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس$Z>25$، احتمال قليل للتعرض لمشاكل الإفلاس $25>Z\geq20$، صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس$20>Z\geq5$، المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس $5>Z\geq-5$، المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس$Z <-5$.

[1] رياض مزهر عبد الله، اثير عباس عبادي، **أهمية مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في تحقيق الاستدامة المالية دراسة تطبيقية على مصرف بغداد**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (71)، 2023، ص: 82.

2.2. نموذج Gough Altman 1968: استند هذا الأنموذج على التحليل التمييزي المتعدد باستخدام النسب المالية، ويسمح هذا الأنموذج بالتمييز بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات الفاشلة في مجال الصناعة، تتمثل الصيغة النموذجية المطورة لسنة 1995 بالآتي:[1]

$$Z=6.56X1+3.26\ X2 + 6.72\ X3 + 1.05\ X4$$

إذ أن: (X1) صافي رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات،(X2) : رصيد الأرباح المحتجزة/ إجمالي الموجودات، (X3): صافي الارباح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الموجودات،

(X4): القيمة الدفترية لحقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات.

وتحلل النتائج كالآتي: $Z \leq 2.99$ البنك في وضع سليم، $Z < 1.81$ وضع البنك فاشل، Z بين 1.81 و2.99 صعوبة تحديد موقف البنك، $Z < 2.76$ البنك معرض للفشل بنسبة 90% أي قريب جدا من المنطقة الحمراء، نسبة الفشل عالية جدا.

3.2. نموذج Springate 1978 في تقييم البنوك: تم تحدد أربع نسب مالية من أجل تمييز بين الوحدات الاقتصادية بشكل موثوق سواء التي لها أزمة والتي ليست في أزمة مالية وفقاً لصيغة الأنموذج الآتية:[2]

---

[1] فيصل غازي فيصل وآخرون، **استخدام انموذج Altman في قياس الفشل المالي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2016 – 2020**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (06)، 2022، ص-ص: 357-358.

[2] رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية-، المجلد (37)، العدد (05)، 2015، ص: 135.

$$Z=1.03X1+3.07X2+0.66X3+0.4X4$$

إذ أن: X1: رأس المال العامل/ اجمالي الموجودات، X2: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ اجمالي الموجودات، X3: صافي الربح قبل الضريبة / الموجودات المتداولة، X4: المبيعات/ اجمالي الموجودات.

ومعايير تقييم النتيجة كالآتي: Z < 0.8622 المؤسسة تواجه خطر الإفلاس، Z بين (0.862) و (1.062) ويشير إلى أنه يجب على الإدارة الحذر في إدارة موجودات المؤسسة لتجنب الإفلاس، Z > 1.0622 المؤسسة في حالة مالية سليمة وليس لها مشاكل مالية.

4.2. النماذج الأخرى: هناك نماذج عدة تناولت نفس الموضوع نذكرها بالترتيب الآتي: بحث (BEAVER1966)، (MEYER & PIFER1970)، (WILCOX1971)، (LEV1971)، (DEAKIN1972)، (ALTMAN & MCGOUGH1974)، (BLUM1974)، (1975 LIBBY)، (SINKEY1975)، (ARGENTI1976) ، (MOYER1977)، (1977 TAFFLER & TISSHOW)، (OHLSON1980)، (KIDA1981)، (1981 VEAZY)، وقد اهتمت جميع هذه البحوث بموضوع الفشل المالي.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة

يسعى هذا المطلب إلى معرفة المخاطر المتعلقة بعدم مقدرة البنك التجاري على تلبية التزاماته قصيرة الأجل، حيث سيتم تناول كيفية قدرة البنك على المحافظة على مستويات كافية من السيولة، من خلال استخدام طرق مختلفة تسمح له بإدارة أمواله جيدًا.

الفرع الأول: تعريف إدارة مخاطر السيولة وأهميتها

يقدم هذا العنصر تعريف دقيق لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، ومدى فائدتها في المحافظة على استقرار البنك في مواجهة أزمات السيولة التي يتعرض لها أثناء أداء أعماله اليومية.

أولا- تعريف إدارة مخاطر السيولة: هي عملية التخطيط والتفكير بشكل نسقي في جميع صعوبات السيولة الممكن حدوثها للبنك، بالإضافة إلى تصميم استراتيجيات وبرامج وعمليات لمنع هذه المخاطر أو التقليص منها أو تحويلها، مما يؤدي إلى السيطرة عليها عن طريق هذه الخطط الأولية. يقسم البنك الفعال الأنشطة في عدة محاور رئيسية، وذلك من أجل تحسين إدارة موارده وتقديم أحسن الخدمات بكفاءة كبيرة يمكن ذكرها في التالي:[1]

- حصر نطاق الرقابة والمسؤولية لكل شعبة وفرع؛
- توحيد العمل وتبسيطه؛
- توزيع وتقسيم الأنشطة اليومية على المراكز المتخصصة؛
- تكوين وتدريب الموظفين؛
- تنسيق الأنشطة فيما بين الأجزاء.

[1] أحمد عمان، **دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة(2010 – 2015)**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي، العدد (03)، 2019، ص: 184.

حيث تنقسم إدارة السيولة إلى نوعين أساسيين هما:[1]

1. الإدارة الأساسية: وهي التي تتصرف في النقد الفعلي المتاح في البنك، فهي المسؤولة عن تحديد مستويات المثلى للنقدية، بما في ذلك المدفوعات والإيصالات من أجل عمل البنك بكفاءة؛

2. الإدارة المتقدمة: تنطوي بالإضافة للإدارة الأساسية على توقع السيولة والتفاوض وتأسيس علاقات متنوعة مع المؤسسات المالية.

ثانيا– أهمية إدارة السيولة في البنوك: لإدارة السيولة أهمية كبيرة في البنوك للوفاء بالتزاماتها وأداء مختلف عملياتها، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:[2]

1. في حالة تجاوز نسبة السيولة عن نسبة المطلوبة: وهدا يسفر إلى ضياع فرصة الربح نتيجة تفويت الفرصة البديلة، كما أنها تتأثر بالتضخم النقدي نتيجة ضعف القدرة الشرائية للعملة، إضافة إلى ذلك تدل السيولة الفائضة إلى أنها إدارة غير كفؤة، مما يجعل سمعتها في الحظيظ؛

2. في حالة تجاوز العجز في السيولة عن النسبة المطلوبة: وقد يسفر ذلك عن فقدان فرصة استثمارية كان ممكن الاستفادة منها في حالة الأموال كانت سائلة، مما يدفع البنك بتسييل مشاريع الاستثمارية قبل الأجل استحقاقها، وهذا ما يسهم في ضياع فرصة الربح كان ممكن الحصول عليها في الظرف العادي، مما يضر بسمعة البنك.

---

[1] أسامة محمود محمد الكيلاني، **قياس مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية الأردنية نموذج مقترح**، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2015، ص: 33.

[2] لعراف زاهية، فرحات عباس، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (34)، العدد (01)، 2018، ص–ص: 353– 354.

الفرع الثاني: نظريات ومراحل إدارة مخاطر السيولة الأساسية

تسهم نظريات إدارة مخاطر السيولة في تبيان كيفية التعامل مع مخاطر السيولة، من خلال فهم وتحديد المراحل الأساسية التي مرت بها لقيام بهذه العملية.

أولا- نظريات إدارة السيولة في البنوك: توجد العديد من النظريات لإدارة السيولة في البنوك، بما في ذلك ما يلي:[1]

1. نظرية القرض التجاري: ينطبق هذا المبدأ على المجتمع التجاري، حيث أن غالبية عملاء البنك هم تجار يحتاجون تمويل قصيرة المدة لتمويل عملياتهم، وحسب هذه النظرية ينبغي للبنك أن يقدم قروضا قصيرة المدة فقط لتحسين السيولة لديه، مع أن تستحق هذه القروض في نفس تواريخ ودائع البنك؛

2. نظرية إمكانية التحويل: تستند هذه الفكرة إلى حقيقة أن سيولة البنك تعد ممتازة طالما أن لديها أصولًا قابلة لتحويل إلى نقد بسرعة وبخسائر قليلة، وفي حالة عدم سداد المقترض لالتزاماته المالية المستحقة، يمكن للبنك توليد نقود الكافية لاحتياجاته عن طريق تحويل بضع من احتياطاته، مثال على ذلك تحويل الأوراق المالية والتجارية إلى نقد أو بيع ضمان المقترض؛

3. نظرية إدارة الخصوم: برزت هذه النظرية في بداية الستينات من قبل البنوك الأمريكية نتيجة للضغوط الشديدة التي تعرضت لها البنوك في أعقاب أزمة الركود الاقتصادي، بسبب تزايد الطلب

---

[1] بونيهي مريم، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (02)، العدد (15)، 2016، ص-ص: 219-220.

على القروض مع تباطئ نمو الودائع، وحسب هذه الفرضية، يمكن للبنوك توفير السيولة اللازمة من خلال الالتجاء للسوق المالي (تقديم شهادات الابداع، الأوراق المالية قصيرة المدة)، بدلا من الاعتماد على سيولة موجودتها.

4. نظرية الدخل المتوقع Expected Income Theory: تستند هذه على فرض مفاده أن إدارة البنك قد تخطط لسيولتها بناءً على الدخل المتوقع للمقترض، أي تأخذ بالاعتبار الدخل المستقبلي المتوقع للمقترض، مما يسمح للبنك بتقديم قروض مختلفة المدة، طالما أن عملية استرداد هي الأقساط الدورية المنتظمة للدخول المتوقعة للمقترضين، ما يجعل البنك شديد السيولة بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية مع إمكانية التنبؤ بها[1].

ثانيا- المراحل الأساسية لإدارة مخاطر السيولة: تمر إدارة المخاطر المالية بصفة عامة ومخاطر السيولة بصفة خاصة بأربع مراحل رئيسية، وهي مفصلة أدناه:[2]

1. تحديد مسببات مخاطر السيولة: ويتم فيها تعيين الأسباب والعوامل المسببة للمخاطر، سواء كانت ناجمة عن المقترض أو عن الظروف الاقتصادية العامة المحيطة به؛

---

[1] صديقي مريم، زناقي سيد احمد، **إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة**، مجلة الإدارة والمنظمات والاستراتيجية، المجلد (05)، العدد (01)، 2023، ص: 100.

[2] رمضان عبد الحميد الميهى، **القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازلIII ومعايير التقارير المالية الدوليةIFRS دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (19)، العدد (03)، 2015، ص-ص: 400-401.

2. قياس مخاطر السيولة: ويتم قياسها في ظل الأبعاد الثلاثة "حجم المخاطر، مدة الخطر، احتمالية الحدوث لهذه المخاطر"، مع تقديم تقييمات صارمة ومعقولة يمكن التنبؤ بها في ظل أسوء الحالات؛

3. متابعة وضبط مخاطر السيولة: تقوم إدارة البنك بشكل مستمر على ضبط ومتابعة المخاطر المالية من خلال تحقيق الموائمة بين العوائد المحققة من نشاط معين وبين الخسائر المصاحبة له؛

4. مراقبة مخاطر السيولة: ويكون بتوفير نظام متكامل للمعلومات للتحكم في مخاطر السيولة، من أجل تحديد الانحرافات بين مخاطر السيولة المتوقعة والفعلية، ثم اتخاذ إجراءات فعالة لتفعيل ضوابط الرقابة على التغيرات والمستجدات الحاصلة للمخاطر داخل البنك.

ثالثا- أساليب تقييم مخاطر السيولة وآليات الحد منها

تقوم البنوك التجارية بتقييم حجم ومستوى مخاطر السيولة التي تتعرض لها بجملة من الطرق والأساليب المختلفة، والتي على أساسها تحدد الآليات لمناسبة للحد من هذه المخاطر وحماية البنك من أي صدمات نتيجة التعرض لهذه المخاطر.

1. أساليب قياس مخاطر السيولة: توجد ثلاثة طرق لقياس مخاطر السيولة وهي:[1]

[1] خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC) للفترة (2008 – 2012)**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد (03)، العدد (01)، 2016، ص-ص: 81-82.

1.1. طريقة الفروقات المتتابعة: وذلك عن طريق حساب الفرق بين الأصول والخصوم في كل مستوى من مستويات الاستحقاق. يشير هذا المؤشر إلى مبلغ المدة والمواعيد العلمية لتحويل الاستحقاق المتخذ من طرف البنك؛

2.1. طريقة الفروقات المجمعة: وفيها يتم جمع كل فترة من فترات الاستحقاق مع الفترة التي تليه[1]؛

3.1. طريقة الأصول والخصوم المرجحة: تقوم على أساس حساب **مؤشر السيولة** بقسمة إجمالي الخصوم المرجحة على الأصول المرجحة لكل مرحة استحقاق بمعدل السنوات لكل مرحلة، فإذا كانت هذه النسبة ≤ 1 معناه لا توجد مخاطر لعدم قيام البنك بعملية نقل الاستحقاق، أي استحقاق موارد< استحقاق الاستخدام. والعكس، كلما انخفضت هذه النسبة دل على قيام البنك بتحويل الاستحقاق، أي (استحقاق موارد< استحقاق استخدام)، وبالتالي لا توجد مخاطر سيولة كثيرة.

2. آليات الحد من مخاطر إدارة السيولة (ضوابط): تستهدف إدارة السيولة التحقق من قدرة البنك الوفاء بجميع التزاماته التعاقدية، ويستلزم وجود نظام فعال لإدارة السيولة العناصر التالية:[2]

- أنظمة فعالة لإدارة المعلومات؛

---

[1] مختار عبد السلام علي الغافود، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن**، مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية، المجلد (31)، العدد (02)، 2018، ص: 468.

[2] عبد العزيز على مرزوق وآخرون، **تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد (10)، 2020، ص: 223.

- الهيمنة المركزية على السيولة؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- تحليل صافي التمويل المطلوب في ظل مختلف البدائل؛
- بناء خطة للطوارئ.

يستوجب على المراقب معرفة أساليب إدارة البنك لموجوداته والتزاماته، والتأكد من كونه أسلوب يوفر السيولة عند حاجة البنك لها.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السوق

سيتم تناول كل من المخاطر المنبثقة عن تقلبات الحاصلة في السوق من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف، وآلية التحوط ضد هذه المخاطر من مراحل وأساليب، من أجل التقليل من حدتها على إدارة البنك التجاري.

الفرع الأول: تعريف إدارة مخاطر السوق

يسهم الانفتاح المالي في زيادة تنافسية البنوك، مما يدفع البنوك تنخرط في سلوكيات أكثر خطورة للمحافظة على مكانتها في السوق،[1] حيث تعرف مخاطر السوق على أنها هي المخاطر التي تنشأ بسبب التغيرات الحادثة في السوق المتواجد فيها البنك، وتعتمد عملية إدارة المخاطر السوق

[1] Zixian Li,Fernando Moreira, **Financial openness, liability composition of banks, and bank risk: International evidence**, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, N° (97), 2024, P: 4.

على تحديد وقياس هذه المخاطر بشكل كبير على النماذج المالية، والتي من خلالها تحدد الأسعار والتغيرات في السوق المالي، وبذلك توفر معلومات ضرورية لإدارة مخاطر الاستثمار[1].

الفرع الثاني: تصنيفات إدارة مخاطر السوق

أصبحت إدارة مخاطر السوق محط اهتمام متزايد في البنوك التجارية، حيث تواجه البنوك خسائر متزايدة نتيجة التعرض لتقلبات أسعار السوق، وتندرج تحت هذه المخاطر، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر السلع[2].

أولا- تعريف إدارة مخاطر أسعار الفائدة: عرفتها لجنة بازل ولجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها عملية تنطوي على الإجراءات أو الخطوات التالية:[3]

---

[1] CFA Institute, **Measuring And Managing Market Risk**, From The Website : Https://Bit.Ly/3yqjvx3 Browsing Time 16/10/2024, On-Line.

[2] رامي يوسف عبيد، **إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2020، ص-ص: 4-5.

[3] مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، **استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبادلات الفائدة: دراسة تطبيقية**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (12)، العدد (02)، 2008، ص-ص: 85-86.

الجدول رقم (1-3): خطوات الإجراءات لإدارة مخاطر أسعار الفائدة

الترتيب	الخطوات والإجراءات
التعرف على مخاطر أسعار الفائدة	تستلزم هذه الخطوة تقييم مخاطر سعر الفائدة من خلال تحديد مصدر مخاطر سعر الفائدة المحتمل التي يجب الكشف عنها، باستخدام تحليل لحساسية الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة
قياس مخاطر أسعار الفائدة	تشمل هذه الخطوة قياس احتمال وقوع وتوقيت مخاطر سعر الفائدة، واحتساب الأثر الذي تسببه على كل من صافي الفائدة والقيمة السوقية للأسهم (حقوق الملكية).
مراقبة مخاطر أسعار الفائدة	تجري الرقابة على مخاطر سعر الفائدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث تنطوي الرقابة الداخلية على رصد مدى الامتثال لسياسات البنك وإجراءاته المتعلقة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، أما الرقابة الخارجية تشمل مراقبة البنك المركزي لمستويات مخاطر سعر الفائدة على صعيد القطاع المصرفي ككل.
السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة	وعند هذه الخطوة، يتحكم البنك وفقا لاستراتيجيته المعتمدة من قبله في السيطرة على مخاطر سعر الفائدة، إما من أجل إزالتها أو تخفيضها إلى الحدود الدنيا.

المصدر: مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، **استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبادلات الفائدة: دراسة تطبيقية**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (12)، العدد (02)، 2008، ص-ص: 85-86.

ثانيا- تعريف إدارة مخاطر سعر الصرف: تتسم إدارة مخاطر الصرف بأهمية جلية في إزاحة التقلبات السلبية على ميزانية البنك بسبب سعر الصرف، ويتطلب ذلك مقاييس للسيطرة وقيود مناسبة لها، كما تم فرض معايير لتغطية هذه المخاطر متعلقة بدرجة كفاية أموال البنك لها، ومن ثمة القيام بتخفيضها، ويضمن ذلك:[1]

نسبة تخص كل عملة صعبة على حدة = الوضعية المفتوحة في كل عملة ÷ الأموال الخاصة الصافية < 15%

وتشترط هذه النسبة ألا يتجاوز الوضع المفتوح في العملة الواحدة نسبة 15% من صافي الأموال الخاصة للبنك.

نسبة تخص كل العملات الصعبة سلة العملات = إجمالي الوضعيات المفتوحة ÷ الأموال الخاصة الصافية 40%

تدل هذه النسبة على أن مجموع الوضعيات المفتوحة بجميع العملات الصعبة لا يسفر إلى وضع مفتوح، ويتم احتساب مجموع الوضعيات المفتوحة بطرح مجموع الوضعيات المفتوحة القصيرة من الطويلة.

---

[1] فخاري فاروق، **أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VAR على مستوى البنوك المصرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (08)، العدد (01)، 2020، ص-ص: 180-181.

أما فيما يتعلق بتغطية المخاطر، فتستخدم الأدوات المالية (الخيارات المالية، العقود الآجلة)، التي تشبه بعضها البعض في كونها عقود يكون فيها البنك ملزم بشراء أو بيع عملة صعبة في الوقت الحالي على أن تسلم أو تستلم لاحقاً بسعر صرف ثابت المحدد في العقد.

تنطوي الإدارة الفعالة لمخاطر سعر الصرف على عدة مراحل، نذكرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): مراحل إدارة مخاطر أسعار الصرف

المراحل	الإجراء المتخذ
تحديد خطر الصرف	وذلك عن طريق معرفة مخاطر الصرف في العمليات المالية والتجارية، مع تصنيف وضعية الصرف فيها، إما يكون وضع محاسبي مقاس باستخدام السجلات المالية والمحاسبية الحقيقية، أو وضع اقتصادي مبني على عدم اليقين وتقديرات في المستقبل بخصوص نشاط البنك المتوقع.
اختيار مبادئ إدارة خطر الصرف	والتي تتضمن كل الإستراتيجيات المحتملة مع اختيار من هي الأنسب منها لإدارة هذه المخاطر، ويمكن تصنيف هذه الإستراتيجيات في ثلاث فئات رئيسية: استراتيجية التغطية الأجلية، استراتيجية المضاربة، الاستراتيجية الاختيارية.
تحديد التقنيات والطرق المستخدمة	يستدعي بعد اختيار الاستراتيجية المثلى تحديد الطرق والأساليب المناسبة، فقد تكون تقنيات إدارة المخاطر داخلية (الهيكل الداخلي للبنك) أو خارجية (السوق).

متابعة العملية الإجمالية	وذلك عن طريق فحص الأعمال السابقة وإدخال التحسينات المناسبة عليها، كون ترشيد إدارة مخاطر الصرف تستدعي مواصلة التحليل والمتابعة بغية تكيف آليات التغطية مع مستجدات السوق.
الرقابة على أداء القائم على العملية	وتشمل هذه العملية قياس ورصد أداء مدير الخزينة من خلال مقارنة النتائج بالمعايير المعمول بها وتحديد الانحرافات بغية معرفة نقاط القوة والضعف، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها.

المصدر: عبد الحق بوعتروس، **حول أهمية إدارة مخاطر الصرف حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (12)، 1999، ص-ص: 133-114.

من خلال الجدول، يمكن القول بأن هذه المراحل تخلق نظام متكامل لإدارة مخاطر سعر الصرف بالنسبة للبنوك التي تعمل في بيئة متقلبة، خصوصاً الدول النامية التي تمر بمرحة انتقال لاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية، حيث يعد فهم هذه المخاطر وتقدير أوضاعها ذو أهمية كبيرة في هذه الدول.

ثالثا: طرق إدارة مخاطر السوق

تنقسم طرق إدارة مخاطر السوق حسب نوع مخاطر السوق والتي نتطرق لها في الآتي:

1. طرق إدارة مخاطر سعر الفائدة: ينبغي لإدارة العليا للبنك إتباع تدابير واستراتيجيات من أجل التحكم في مخاطر سعر الفائدة، بما في ذلك وضع الحد الأقصى المناسب لتحمل المخاطرة ونظم لإدارة المخاطر ورصدها، وكذا اتباع آليات فعالة للرقابة الداخلية. وينبغي أيضا الاستغلال الأمثل للفرص الاستثمار المتاحة في السوق المالي المصرفي كإجراء للحد من مخاطر أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مراجعة شروط تسعير واسترداد المنتجات المالية المستجدة لتحديد مخاطرها، مع قياس

ورصد احتمالية التعرض لمخاطر سعر الفائدة، وتقييم آثر تغيرات أسعار الفائدة على العوائد والقيمة الاقتصادية للأصول. ومن ثم، على البنوك إدارة مخاطر أسعار الفائدة الناتجة عن تحويل ودائعها إلى قروض، ومع ذلك لا توجد قواعد لإدارة هذه المخاطر، فهي تحدد من قبل السلطات التنظيمية، حيث لكل بنك درجة مخاطر سعر الفائدة مسموح بها وكذا الإجراءات والقواعد التي تحكم عملياته، وقد ينطوي ذلك على كل من استراتيجية البنك أو استعمال الأدوات المالية[1].

يعد قياس المخاطر أحد أهم المخاوف التي تواجه البنوك، مما يستوجب عليها امتلاك طرق لتقييم هذه المخاطر، ومعرفة أثرها على كل من الربح والقيمة الاقتصادية للبنك، ومن هذه الطرق ما يلي: [2]

- **جدول إعادة التسعير** (تستند على جداول الاستحقاق): تحليل الفجوة(GAP) وتحليل الأمد (Duration)؛
- **أساليب المحاكاة** (تستند إلى افتراضات حول سعر الفائدة وسلوك البنك وعملائه): القيمة الخاضعة للمخاطر (value at risk var) وظروف ضغط السوق.

✓ **طريقة تحليل الفجوة(Gab Analysis)**: وهي تمثل الفرق بين الأصول والخصول الحساسة لأسعار الفائدة في مدة زمنية معينة، وتحدث فجوة الموجبة عندما يكون ناتج الفرق >0، فيما

---

[1] حوراء سبيتي، **دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق دراسة تحليلية للفترة 2009-2013**، مجلة الجنان، المجلد (11)، العدد (05)، 2019، ص: 155.

[2] ريم محمد عبود، **إدارة مخاطر سعر الفائدة والتحوط منها باستخدام العقود الآجلة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35)، العدد (06)، 2013، ص: 285

تحدث الفجوة السالبة عند ناتج الفرق<0، أما عندما يكون الفرق =0، فلبنك فجوة استحقاق صفرية.

الفجوة = الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة – الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة

نسبة الفجوة = حجم الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة ÷ حجم الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة

ويمكن شرح تأثير ذلك على أرباح البنك كما يلي:

جدول رقم (1-5): تأثير نوع الفجوات على أرباح البنك

الفجوة/ تغير سعر الفائدة	ارتفاع أسعار الفائدة	انخفاض أسعار الفائدة
+	ارتفاع الأرباح	انخفاض الأرباح
-	انخفاض الأرباح	ارتفاع الأرباح
0	لا تأثير على الأرباح	لا تأثير على الأرباح

المصدر: شاوش اخوان سهام، **النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية**، مجلة العلوم الإنسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة-، العدد (49)، 2017، ص: 442.

- ✓ **طريقة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية)(Duration)** : ويستخدم الأمد في حساب نسبة التغير في القيمة الاقتصادية للمركز نتيجة تغير طفيف في سعر الفائدة، ويبين الأمد حجم وتوقيت التدفقات النقدية التي تحصل قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدي، وعموما، وكلما ازدادت فترة الاستحقاق أو إعادة تسعيره مستقبلا، مع صغر حجم المدفوعات التي تحصل قبل تاريخ الاستحقاق كسداد الكوبونات، كلما زاد الأمد في قيمته المطلقة، وتدل هذه الطريقة إلى متوسط

مدة تعرض البنك لتقلبات أسعار الفائدة، ومدى حجم التغير في جميع الأدوات المالية، بالإضافة إلى القيمة السوقية للبنك نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة في السوق[1].

2. طرق إدارة مخاطر سعر الصرف: لإدارة مخاطر التغير في أسعار الصرف يتم استخدام عدة طرق أبرزها ما يلي:[2]

1.2. استخدام طريقة التغطية: ونقصد بها التغطية بجزيئها النظامية وغير النظامية وذلك بتفاعل البنك مع عدة دول تكون عملاتها غير مستقرة أو انتقالية، من خلال تحديد نهج لتحديد ما إذا كان ينبغي تغطية سعر الصرف عند حساب درجات القبول والتعرض، وتتطلب إدارة مخاطر البنك وضع إجراء رسمي لحساب الأرباح والخسائر يومياً في المعاملات العاجلة والآجلة، مع اشتماله دفتر الصرف الأجنبي كاملاً، كشرط أساسي للإدارة الفعالة التي توفر رؤى للبنك بخصوص عمليات الصرف الأجنبي المستقبلة والمخاطر المتعلقة بها؛

2.2. تثبيت سعر الصرف: وذلك من خلال اتفاق البنك مع عملائه بشأن العمليات التجارية الدولية، من أجل تفادي التغير المفاجئ في أسعار العملة الأجنبية المتعامل بها في المستقبل، والتي ستؤثر على البنك سلباً؛

---

[1] غسان غندور، **قياس مخاطر سعر الفائدة لدى المصارف الخاصة في سورية في ظل معايير بازل الدولية حالة تطبيقية على مصرف سورية والمهجر (BSO)**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (08)، العدد (03)، 2018، ص-ص: 185-186.

[2] بابا أحمد عبد المجيد، **كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية -أدرار-، الجزائر، 2020، ص: 139.

3.2. التحوط المالي باستخدام مشتقات العملة: يمكن استخدامه للسيطرة على المخاطر قصيرة الأجل المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وتتمثل تلك المخاطر أساسا في مخاطر الصفقات، حيث تستخدم عقود مشتقات العملة والمتمثلة في كل من العقود الآجلة والمستقبليات والخيارات والمبادلات بشكل فعال في إدارة مخاطر سعر الصرف[1].

المطلب الرابع: إدارة المخاطر التشغيلية

يستكشف هذا المطلب مفهوم إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، وكيف يمكن للبنك التعامل مع هذا النوع من المخاطر، حيث سيتم تركيز على هيكلة إدارة المخاطر التشغيلية ومختلف الأساليب المستخدمة في تحديد والسيطرة على هذه المخاطر.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر التشغيلية وفوائدها

لإدارة المخاطر التشغيلية أهمية كبيرة في تعزيز تحقيق أهداف البنك التجاري، حيث لابد من التفرقة بينها وبين إدارة المخاطر المالية.

---

[1] اعتصام جابر الشكرجي، محمد علي أبراهيم العامري، **إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (08)، العدد (23)، 2013، ص: 29.

أولا- تعريف إدارة المخاطر التشغيلية: هي عملية تحديد، تقييم، تحليل، تخطيط، تنظيم، قيادة، التحكم وتجنب أحداث المخاطر التشغيلية، من أجل تقليل احتمالات حدوثها وخسائرها المحتملة، وذلك حسب متطلبات توجيه المتعلق بالملاءة المالية2 [1].

ثانيا- فوائد إدارة المخاطر التشغيلية: تفيد إدارة المخاطر التشغيلية البنوك في:[2]

- تجويد العمليات الداخلية وفقا لمعايير السلطة الإشرافية؛
- تعزيز كفاءة الأداء وتنفيذ الخطوات الوقائية عن طريق تقليص حجم الخسارة والتكلفة المتأتية من مخاطر التشغيل بسرعة مواجهتها؛
- تمتين فرصة البقاء والاستمرار في الساحة المصرفية؛
- تعزيز القدرة التنافسية للبنك على الصعيدين المحلي والدولي.

الفرع الثاني: هيكل إدارة المخاطر التشغيلية

تضطلع لجنة إدارة البنك في إدارة المخاطر التشغيلية بالأدوار التالية:[3]

- المصادقة على تنفيذ إطار شامل لإدارة المخاطر التشغيلية في البنك والاشراف عليه؛

---

[1] طرطاق رتيبة، **التوجهات الإستراتيجية لإدارة المخاطر التشغيلية في شركات التأمين على ضوء متطلبات معيار الملاءة 2**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (03)، العدد (02)، 2019، ص: 53.

[2] محمد أحمد عمر طه، **آليات إدارة مخاطر التشغيل في المصارف السودانية**، مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد (24)، 2014، ص-ص: 75-76.

[3] نارجس معمري، سمير أيت عكاش، **لجنة بازل -3- وتغطية المخاطر التشغيلية**، مجلة معارف، العدد (25)، 2018، ص: 283.

- ضمان التقيد بقواعد وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية؛
- المراجعة الداخلية لحسابات المخاطر التشغيلية؛
- فحص التقارير التي يقدمها قسم المخاطر المرتبطة بعمليات إدارة المخاطر التشغيلية للبنك؛
- تتبع التطور الحاصل في خط أعمال المخاطر التشغيلية.

الفرع الثالث– أساليب إدارة المخاطر التشغيلية

تشمل إدارة المخاطر التشغيلية الخطوات التالية:[1]

- **التقييم الذاتي (جرد المخاطر):** تسعى عملية التقييم الذاتي إلى إذكاء الوعي بالمخاطر التشغيلية، وإنشاء جرد منظم كنقطة انطلاق لمزيد من عمليات المخاطر نحو تحسين الأداء، ومن بين مناهج توجهاتها ما يلي:

[1] أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (03)، ديسمبر 2015، ص–ص: 121–122.

الشكل رقم (1-8): مناهج تقييم الذاتي داخل البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (03)، 2015، ص-ص: 121-122.

- **مسح المخاطر**: وذلك عن طريق تحديد مصدر المخاطر، لاتخاذ التدابير المناسبة، وبناءً لعدة عوامل يتم وضع موجز لإجراءات التصحيحية لإدارة البنك[1]؛

[1] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات، 2004، ص ص:16-17.

- **معالجة المخاطر**: بعد تحديد المخاطر وتحليلها، تندرج النهج المستعملة للتعامل معها في أربع فئات وهي نقل المخاطر، اجتناب المخاطرة، تخفيض المخاطرة وقبول المخاطرة؛
- **مراقبة المخاطر**: يساعد رصد المخاطر في فعالية الرقابة، فمن ناحية، يحب على جميع العاملين مراقبة العمليات التجارية في نطاق مسؤولياتهم، ومن ناحية أخرى لابد من تقسيم إجراء التفتيش إلى كيان داخلي وكيان خارجي.

المبحث الثالث: تطورات لجنة بازل في مجال إدارة المخاطر المالية

في سبيل تحسين إدارة المخاطر المالية للبنوك التجارية، اعتمدت لجنة بازل إلى إجراء تعديلات في اتفاقياتها الثلاث، سواء فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال والمخاطر المالية هذا من ناحية، وفيما يخص الركائز والأسس من ناحية أخرى، حيث سوف يتم التطرق إلى هذه التطورات الحادثة للجنة بازل ودورها في وضع المعايير الأساسية والمبادئ التوجيهية في لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، حيث يتم التطرق أولاً إلى مدخل شامل للجنة بازل مؤكداً على الأسس المنبثق منها، ثم سوف يتم التطرق إلى مضمون كل اتفاق من اتفاقياتها على حدى، موضحاً مختلف الإصلاحات التي جاءت بها كل اتفاق، ليتم في النهاية إلى التوصل لمختلف الفروقات الجوهرية، وذلك تبعاً لما سنتناوله في المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: مدخل للجنة بازل؛**
- **المطلب الثاني: محتوى اتفاق بازل1؛**
- **المطلب الثالث: محتوى اتفاق بازل 2؛**
- **المطلب الرابع: محتوى اتفاق بازل 3.**

المطلب الأول: مدخل للجنة بازل

يقوم هذا المطلب بتقديم لمحة حول لجنة بازل المصرفية، بما في ذلك من تعريفها وأهدافها في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية.

الفرع الأول: ظهور لجنة بازل

أنشئت لجنة بازل أو ما يعرف بلجنة التنظيم المصرفي وممارسات الرقابة في مقر البنك التسوية الدولي، من طرف رؤساء البنوك المركزية لمجموعة العشرة ***G10**، في عام 1974 عقب الاضطراب الخطير للسوق الدولي للعملة والبنوك، خاصة خسارة **(Bankhaus Herstatt)** في ألمانيا الغربية[1] وفي عام 1988، التقت 12 دولة كبرى في بازل (سويسرا)، وعقب دراسات استفاضية، وضعت اللجنة مجموعة من المبادئ والقيود لضمان التزام البنوك التجارية بالضوابط المصرفية، والتي تتعلق بتوحيد المعايير الدولية لمراقبة متطلبات راس المال البنوك في مواجهة كل من مخاطر سوق، مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيلية، إضافة إلى منح الترخيص للبنوك حديثة النشأة مع تخصيص معايير محددة لنتائج أعمالها[2]،

وأبرز منشورات كفاية رأس المال هي اتفاق بازل الأول، اتفاق بازل الثاني ومؤخرا اتفاق بازل ثلاثة[3].

---

[1] Bank For International Settlements (BIS), **History Of The Basel Committee**, From The Website: Https://Www.Bis.Org/Bcbs/History.Htm Browsing Time 29/04/2024, On-Line.

[*] هي: فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، السويد، اليابان، المملكة المتحدة.

[2] أسعد حميد العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 279.

[3] Bank for International Settlements, **Op. Cit**, seen on 01/05/2024.

الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل

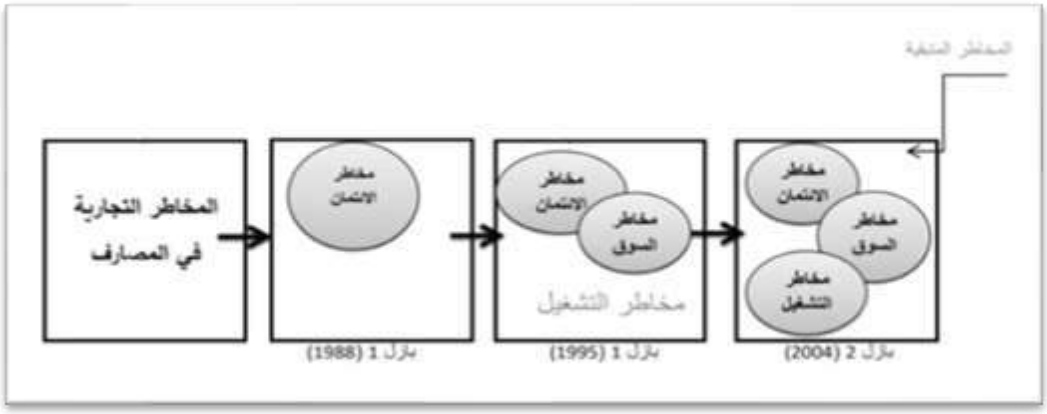
هي لجنة لا تستند إلى اتفاق دولي، تم إنشائها من قبل محافظو البنوك المركزية في الدول الصناعية، تجتمع أربع مرات في السنة، وهي لجنة استشارية، لذلك تعد قراراتها وتوصياتها ليست ذات طابع قانوني إلزامي، على الرغم من ذلك اكتست أهمية بالغة بمرور الوقت، حيث تضمنت قراراتها وضع مبادئ ومعايير لمراقبة البنوك، مع تحفيز مختلف الدول على انتهاج هذه المبادئ عن طريق الإشارة إلى نماذج الممارسة الناجحة في البلدان[1].

تم التوصل إلى اتفاقيات رئيسية تدعى باتفاق بازل الأول، اتفاق بازل الثاني واتفاق بازل ثالث، وعقدت أول لائحة لبازل في سنة 1988، ثم أجريت عليها عدة تعديلات وتصحيحات منذ ذلك الوقت، حيث تتعلق لائحة بازل الأولى أساسا بإدارة المخاطر الائتمانية، ثم وضع اتفاق بازل الثاني في سنة 2004، مع إجراء تحسين على بازل الأول، ركز بازل الثاني على متطلبات رأس المال وإدارة المخاطر والإفصاح من قبل البنوك المركزية. غير أنه نظراً لأن اللوائح تضمنت عدة عيوب ساهمت في الأزمة المالية العالمية 07/2008، أُضيفت تعديلات إضافية إلى اتفاقية بازل في عام 2008 ورغم ذلك، في سنة 2013 وفي الوقت الحالي، كانت اللوائح سارية بالفعل، فعلى

[1] صندوق النقد العربي، **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية**، سلسلة اوراق عمل (سلسلة الكتيبات الصادرة عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية)، العدد (07)، ابو ظبي، الإمارات المتحدة، 2004، ص: 12.

كل البنوك المتواجدة في العالم الامتثال للائحة بازل الثالثة[1]، وفي الشكل الموالي يبين كيفية تطور مفاهيم المخاطر الخاصة بالبنوك التجارية حسب الاتفاقيات الثلاث:

الشكل رقم (1-9): كيفية تطور مفاهيم المخاطر الخاصة بالبنوك التجارية



المصدر: أحمد بظ، **أثر مخاطر التشغيل ومخاطر السوق في الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في المصارف السورية**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفي، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2018، ص: 11.

المطلب الثاني: محتوى اتفاق بازل1

يهدف هذا المطلب إلى شرح اتفاق بازل الأول، وهو يعد أول محاولة لوضع إطار موحد لرأس المال المصرفي، حيث يتم التطرق إلى عناصر هذا الاتفاق، بما في ذلك حدود رأس المال ونوعية الأصول المرجحة بالمخاطر.

[1] جلايلية نورية، بلعشي عبد المالك، **إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي وفقا لمعايير بازل III – دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 2018 –2022**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (12)، العدد (01)، 2024، ص:267.

الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاق بازل 1

من الجوانب المهمة التي تضمنها اتفاق بازل ما يلي:[1]

أولا- التركيز على المخاطر الائتمان: حيث يهدف إلى حساب المستويات الدنيا لرأس المال البنك مع الأخذ بالحسبان المخاطر الائتمانية فقط، متجاهلا المخاطر الأخرى التي قد يواجهها؛

ثانيا- تركيز الاهتمام بنوع الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: لا يجوز للبنك أن يفوق معدل كفاية رأس ماله الحد الأدنى المقرر دون تخصيص مخصصات كافية؛

ثالثا- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب أوزان المخاطر الائتمانية:

- **الدول منخفضة المخاطر:** وتضم مجموعتين، أولها تتكون من دول منظمة التعاون الاقتصادي+ سويسرا والسعودية، أما المجموعة الثانية فتشمل الدول التي أعدت ترتيبات خاصة مع الصندوق النقد الدولي؛
- **الدول ذوات المخاطر العالية:** تشمل جميع دول العالم ماعدا الذكورة سبقا.

رابعا- اوزان المخاطر الترجيحية للأصول داخل الميزانية: وذلك من خلال تصنيف الأصول فوقاً لمخاطرها:

- حدد اتفاق بازل أوزان المخاطر بالنسبة للأصول المرجحة تبعاً لجدول كالآتي:[2]

---

[1] عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (03)، العدد (01)، 2017، ص: 101.

[2] بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 158.

الجدول رقم (1-6): الأصول المتواجدة في ميزانية البنك التجاري وأوزنها حسب اتفاق بازل 1

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
%0	النقدية، القروض المقررة والمدعومة من الحكومات المركزية والبنوك في بلدان OCDE+ القروض الممنوحة من الحكومات والبنوك المركزية مع الأوراق المالية المضمونة.
%50-10	تحدد القروض لهيئات القطاع العام المحلي حسب قرار كل دولة
%20	القروض المحددة لبنوك التنمية الدولية وبنوك المنظمة OCDE
%50	القروض المكفولة برهان عقاري، الفقرات النقدية في رسوم التحصيل.
% 100	قروض للقطاع الخاص+ قروض خارج المنظمةOCDE +كل الأصول الأخرى إضافة إلى القروض التجارية+ قروض للقطاع العام الاقتصادي+ إسهامات في شركات أخرى.

المصدر: بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء، **ادارة المخاطر المصرفية**، ط (01)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 158.

خامسا- معاملات تحويل الالتزامات العارضة: إن الالتزامات العرضية لا تنطوي على تحويل مباشر للأموال من البنك للغير، حيث هي ائتمان غير مباشر ويترتب عنها مخاطر قليلة مقارنة بالائتمان المباشر، لذا يتم تحويها إلى ائتمان مباشر باستعمال معامل التحويل، الذي يحدد درجة المخاطر استنادا إلى طبيعة الالتزام نفسه، والجدول الآتي يظهر معاملات التحويل لتلك المعاملات[1]

[1] مريم هاني، **الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**، ط (01)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 67.

جدول رقم (1-7): معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات لجنة بازل

درجة المخاطرة	الالتزامات العرضية
%100	بدائل للائتمان المباشر (كالضمان العام للقروض من خطابات الاعتماد تحت الطلب)، والقبولات (كالتظهير الذي يأخذ هذا لطابع).
%100	اتفاق البيع وإعادة الشراء وبيع الموجودات مع رجوع البنك في حالة مخاطر الائتمان
%100	المشتريات المستقبلية للموجودات والالتزامات للودائع المستقبلية، والأوراق المالية والأسهم المدفوعة بشكل جزئي (تكون التزام في حالة السحب).
%50	جزء من العمليات الخاصة بالبنود العارضة (كسندات تحسين الأداء والكفالات وخطاب الاعتماد المستندي المتعلق بعملية معينة).
%20	الالتزام قصير الأجل ذو التصفية الذاتية (كالاعتماد المستندي للشحنة ذات الأفضلية.

المصدر: مريم هاني، **الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**، ط (01)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 67.

سادسا- مكونات رأس المال: يتجزأ رأس المال للبنك بموجب اتفاق بازل 1 إلى شريحتين أولهما شريحة رأس المال الأساسي وثانيهما رأس المال المساند كما يلي: [1]

[1] يحياوي وفاء، **تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3- على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، مجلد (24)، العدد (01)، 2010، ص: 152.

- **رأس المال الأساسي(الشريحة1):** ويجمع كل من حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) + الاحتياطات المعلنة (الاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية والارباح المحتجزة أو غير الموزعة)؛
- **رأس المال المساند(الشريحة2):** وهي تضم كل من احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات العامة + الاحتياطات غير المعلنة + أدوات رأس المال المهجنة (حق ملكية + دين) + الديون طويلة الأجل من درجة الثانية.

لا يجوز لقيمة رأس المال المساند أن يفوق عن 100% من قيمة رأس المالي الأساسي، وتعطى علاقة معدل كفاية رأس المال وفق اتفاق بازل 1 كما يلي:

معدل كفاية رأس المال= رأس المال (شريحة1 + شريحة2) ÷ مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر≤8

سابعا- التعديلات التي أدخلت على اتفاق بازل 1: من بين التعديلات التي قامت بها لجنة بازل على اتفاق بازل الأول الآتي: [1]

- أوصت لجنة بازل بإدخال مخاطر السوق التي تواجه البنوك في أفريل 1995، بعد أن كان الاتفاق الأول حصرا بمخاطر الائتمانية فقط، وقدمه كاقتراح للمناقشة، وتم النظر فيه، وأصبح جاهز للعمل به في عام 1988م، بعد قبول الملاحظات وإجراء التعديلات المطلوبة؛

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، للأيام 09-10-11 سبتمبر 2013، ص: 4.

- إضافة شريحة ثالثة للشريحتين السابقتين المعمول بهم لرأس المال، وهي تتجلى في القروض المساندة لأجل عامين وفقا لشروط معينة؛
- وفقًا لهذا التعديل، وجب إيجاد ارتباط رقمي بين الائتمان والمخاطر السوقية، عن طريق ضرب مقياس مخاطر السوق × 12.5 ثم إضافة الناتج إلى إجمالي الأول المرجحة بوزن المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة المخاطر الائتمانية، ومن ثم، فإن الكسر يصبح مكون من رأس مال البنك بأكمله من الشريحتين الأولى والثانية مع إضافة الشريحة الثالثة لهم، للحد من المخاطر السوق حسب قيود معينة[1].

ونتيجة لذلك، فإن العلاقة المعدلة لكفاية رأس المال تصبح كالآتي:[2]

معدل كفاية رأس المال= إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3) ÷ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية × 125≤8%

المطلب الثالث: محتوى اتفاق بازل 2

يستهدف هذا المطلب إلى معرفة التعديلات التي أدخلها اتفاق بازل الثاني على إطار عمل إدارة المخاطر المالية، حيث سيتناول عناصر هذا الاتفاق، بما في ذلك الدعائم الثلاث: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الرقابية لرأس المال وانضباط السوق.

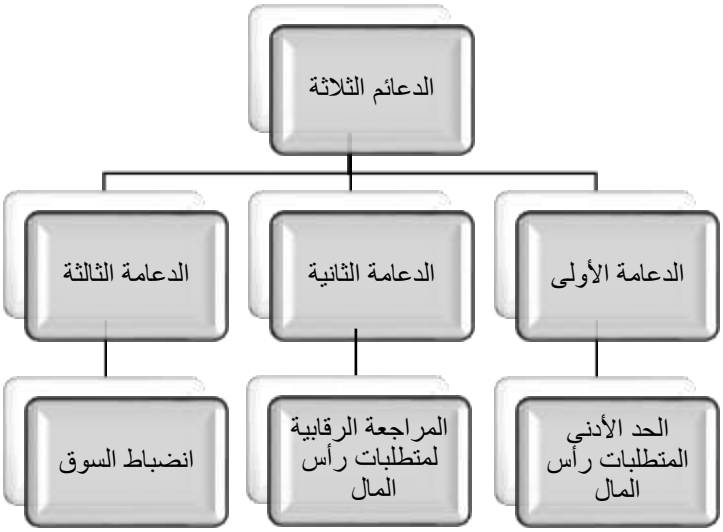
---

[1] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية**، ط (01)، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 144.

[2] يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، **إدارة المخاطر المصرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (20)، العدد (01)، 2019، ص: 81.

تقوم اتفاقية بازل الثانية على ثلاث دعائم أساسية كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-10): الدعائم الثلاث لاتفاق بازل 2



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا: -على بريش عبد القادر، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II و III ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (29)، 2013، ص: 35.

الفرع الأول: الركائز الأساسية لاتفاق بازل 2

وتشمل الإضافات الجديدة لاتفاق بازل 2 في:[1]

- إدراج متطلبات رأس المال المرتبطة بمخاطر التشغيل؛
- أرجحية استخدام مناهج لقياس نخاطر لقروض؛

[1] جلايلة عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، **آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترازية لاتفاقيات لجنة بازل**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (05)، العدد (02)، 2017، ص: 176.

- إدراج دعامتين توضح الأولى مبادئ الرقابة الاحترازية والثانية متعلقة بانضباط السوق.

يستند اتفاق بازل 2 إلى ثلاثة أسس وهي:[1]

أولا- الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: حددت لجنة بازل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي للبنوك، مما يتطلب 8% من إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر لتغطية المخاطر، ويعد الإطار المستحدث أكثر شمولاً، ويتضمن مناهج ومداخل لقياس المخاطر. ويتم تصنيف المخاطر إلى مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل والمخاطر السوقية، وعليه يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي :

كفاية رأس المال الإجمالي= (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3) ÷ مخاطر ائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوقية ≥ 8%

ولقد أجازت لجنة بازل 2 عدة بدائل لقياس أوزان مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل، مما يسمح للبنك باختيار المنهج الأكثر صلة بناءً على حجم وظروف النشاط، وفيما يلي جدول لهذه الأساليب:[2]

---

[1] أحمد ميلي سمية، **انعكاسات اتفاقية بازل II و IIIعلى إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (04)، العدد (02)، 2020، ص 32.

[2] تاتي الضاوية، خالدي رشيدة، **ملاءمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08)، العدد (02)، ديسمبر 2021، ص: 205.

جدول رقم (1-9): أساليب قياس أوزان مختلف المخاطر وفق بازل 2

البيان	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
اسلوب القياس	النهج المعياري الطريقة القياسية	النهج المعياري	نهج المؤشر الأساسي
	نهج التصنيف الداخلي الأساسي	نهج النماذج الداخلي	النهج المعياري
	نهج التصنيف الداخلي المتقدم		نهج أساليب القياس المتقدمة

المصدر: تاتي الضاوية، خالدي رشيدة، **ملاءمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08)، العدد (02)، ديسمبر 2021، ص205.

ويمكن شرح ما سبق في ناحيتين:[1]

- **من ناحية قياس مخاطر الاقتراض:** لتحديد متطلبات تغطيتها بالأموال الخاصة، يسمح الاتفاق الجديد للبنوك بالاختيار بين **نهجين: النهج المعياري**، حيث يستند تبويب المخاطر على مؤسسات التبويب (التصنيف)، وعلى نظم الأوزان، ويتم حساب درجة ائتمان العميل وأوزان المخاطر للسلطة الإشرافية للبنك، **ونهج التقييم الداخلي** الذي تستخدمه البنوك بأشكالها المؤسسية والمتطورة، ويستند للبنك وحدة القرار حصراً على تقنيات قياس المخاطر الموافق عليها من قبل

[1] خروبي وهيبة، علاش أحمد، **دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل**، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد (12)، جوان 2015، ص: 72.

السلطة الإشرافية، ومن المرجح أن يمنح هذا الخيار للبنوك الكبيرة في العالم ذوات القدرات المستقلة، كما يسمح الاتفاق المستحدث فيما يتعلق بمخاطر الإقراض بإدراج تقنيات الحماية لخفض المخاطر كالمشتقات وتقنيات اسناد الموجودات مع التفريق بين المنشئ والوسيط والمستثمر.

- **من ناحية مخاطر التشغيل:** اقترحت لجنة بازل **ثلاثة مناهج** يمكن ان تستخدمها البنوك في مرحلة ثانية لتحديد احتياجات الرسملة لمعالجة هذا النوع من المخاطر. يتمثل النهج الأول في استخدام **مؤشر أساسي**، مثل الناتج المصرفي الإجمالي للدلالة عن تكاليف التشغيل ثم تطبق عليها نسبة المخاطر المحددة من طرف السلطة الإشرافية. أما النهج الثاني **الموصوف بالمعياري**، فتقوم السلطة الإشرافية أيضا بتطبيق نسبة مخاطر محددة، حيث يستخدم البنك مؤشرا متميزا لكل نوع من أنواع الأنشطة، أما المؤشر الثالث شأنه شأن مخاطر الإقراض، يستند إلى **التقييم الذاتي** للمخاطر التشغيلية من قبل إدارة البنك بالإسناد إلى التجارب والبيانات التاريخية، ووفقا لها تستنتج لكل نشاط مؤشرا أساسيا ومدى احتمالية وقوع خطر تشغيلي وتقدير حجمه إذا وقع، مع تطبيق على النتيجة نسبة المخاطر ضمن ما توصي به لجنة بازل لكل نشاط.

ثانيا– الركيزة الثانية: المراجعة الرقابية (الإشراف وإدارة المخاطر): تبنى هذه الركيزة على مجموعة من الأسس التي تركز على ضرورة قيام البنوك بتقييم مدى كفاية رأس مال مقابل المخاطر، فضلا عن قيام المراقبين بفحص هذا التقييم والتدخل عند الضرورة. لاسيما عند استخدام الضمانات ومشتقات الائتمان وما ينتج عنها من مخاطر وكيفية التعامل معها، من خلال استخدام اختبارات الضغط لضمان حصول البنوك على رأس المالي الكافي. وتضم هذه الركيزة عملية الاطلاع على الحسابات والتقييم الإشرافي، من خلال مراجعة كل من إدارة رأس المال، تقييم المراقبة الداخلية وحوكمة البنوك،

وكذا تصميم عملية المراجعة والتقييمات لضمان قيام البنك بتحديد مخاطره الأساسية، وخوصصة رأسمال كاف مع استخدام عمليات إدارية كافية لإدارة تلك المخاطر [1]؛

ثالثا– الركيزة الثالثة: انضباط السوق: شددت لجنة بازل في توصياتها على أهمية إطلاع المشاركين في سوق بمدى موائمة الأموال الخاصة لمخاطر البنك، وأيضا على النهج والأنظمة المستخدمة في حساب رأس المال وتقييم المخاطر، وعلاوة على ذلك، نص الاتفاق على أن الإفصاح والشفافية شرطان لابد منهما عند لجوء البنوك إلى نهج التقييم الذاتي. ويقتضي الاتفاق على وضع مجلس الإدارة للبنك سياسة إفصاح واضحة، لاسيما تلك المعلومات الأساسية، التي يؤثر غيابها إلى تغير قرارات المستخدمين. مع وجوب أن يكون هذا الإفصاح مرتبط بمعايير المحاسبية الدولية. تسعى هذه الركيزة إلى تمتين وتأمين النظام البنكي من خلال حفز البنوك على تحسين أنظمتها لإدارة المخاطر وإنشاء قواعد رأسمالية متينة من أجل زيادة قدرتها على تحمل الخسائر الناجمة عن التعرض للمخاطر [2].

---

[1] مصطفى بورنان، **تطور ركائز اتفاقية بازل انطلاقا من بازل 1 ومرورا ببازل 2 ووصولا لبازل 3 تقييم تطبيق القواعد الاحترازية الجديدة على البنوك الجزائرية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد (04)، العدد (02)، 2021، ص: 444.

[2] زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (30)، 2013، ص: 450.

المطلب الرابع: محتوى اتفاق بازل 3

يرتكز هذا المطلب على أحدث التعديلات التي تناولها اتفاق بازل الثالث في مجال إدارة المخاطر المالية، مع التطرق إلى العناصر الأساسية لهذا الاتفاق ألا وهي: الاحتفاظ برأس المال، تحسين مستويات إدارة مخاطر السيولة في البنوك وتطبيق نسبة الرافعة المالية، ثم التطرق لأبرز الفروقات بين الاتفاقات الثلاث.

الفرع الأول: الدعائم الأساسية المقررات لجنة بازل3

أولا– الاحتفاظ برأس المال (الدعامة الأولى): قام اتفاق بازل 3 خلال السنوات الممتدة من 2013 إلى 2018 تدرجيا بتعديل حدود الدنيا لكفاية رأس المال، وفيما يلي هذه التعديلات:[1]

- رفعت نسبة الأسهم العادية حسب اتفاق بازل 3 إلى 4.5% والتي كانت 2.5% (اتفاق بازل 2)، مع وجوب أن تكون الأصول المرجحة بالمخاطر أكبر من هذه النسبة في كل الحالات، مما يسهم في رفع معدل الشريحة الأولى (الأسهم العادية الإضافية) من 4.5% إلى 6% على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- زيادة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% من رأس المال الاحتياطي الإضافي، بشرط التطبيق التدريجي حتى عام 2019، مما يجعل الحدود الدنيا لرأس المال مضافا له نسب راس المالي الاحتياطي الجديد تساوي 10.5%؛

[1] سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، **تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03**، مجلة الإبداع، المجلد (12)، العدد (01)، 2022، ص: 272.

- تبلغ نسب رأس المال الاجمالية (الشريحة الأولى + راس المال الشريحة الثانية) 8% مع شرط ألا تقل هذه النسبة عن الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الحالات.

وفيما يلي معايير رأس المال الجديدة وفقا لاتفاق بازل 3:[1]

الجدول رقم (1-10): متطلبات الحد الأدنى من رأس المال حسب اتفاق بازل 3

المعيار	حقوق المساهمين	نسبة رأس المال الشريحة	نسبة إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.5%	6%	8%
رأس مال التحوط	2.5%		
الحد الأدنى لاحتياطي الصدمات	7%	8.5%	10.5%
احتياطي الصدمات لمواجهة التقلبات الدورية	0-2.5%		

المصدر: بن سالم فرح، **أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك التجارية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (09)، العدد (01)، 2023، ص: 255.

[1] بن سالم فرح، **أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك التجارية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (09)، العدد (01)، 2023، ص: 255.

ويتم احتساب نسبة كفاية رأس المال بالشكل الآتي:[1]

معدل كفاية رأس المال: (رأس المال الأساسي/ مخاطر الائتمان +مخاطر السيولة + مخاطر التشغيل) ≤ 10.5%

وسنعرض في الجدول أدناه مراحل التحول ورزمانة تطبيقها كما يلي:

الجدول رقم (1-11): مراحل التحول إلى النظام الجديد حسب مقترحات بازل 3 (الوحدة: %)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من الأسهم العادية	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
رأس المال التحوطي	-	-	-	0.625	1.25	1.875	2.5
الحد الأدنى لأسهم العادية + رأس مال التحوطي	3.5	4	4.5	5.125	5.75	6.375	7
الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1	4.5	5.5	6	6	6	6	6
الحد الأدنى من إجمالي رأسمال	8	8	8	8	8	8	8
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	8	8	8	8.625	9.25	9.875	10.5

Source: Basel Committee On Banking Supervision, **Results Of The Basel III Monitoring Exercice As Of 30 June 2012**, Bank For International Settlements, Basel, March 2013, P: 22.

[1] زبير عياش، سناء العايب، **تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (14)، العدد (18)، 2018، ص: 84.

ثانيا- تحسين مستويات إدارة مخاطر السيولة في البنوك: نظراً لكون السيولة السبب الرئيسي في انهيار العديد من البنوك خلال الأزمة المالية، أولى اتفاق بازل الثالث أهمية كبيرة لها، وحدد نسبتين لها كما يلي:[1]

- **نسبة تغطية السيولة LCR:** تسعى إلى تعزيز مقدرة البنوك على التكيف مع اضطراب السيولة المحتمل في إطار 30 يوم عمل، مقاسة على النحو الآتي:
  - ✓ **معيار تغطية السيولة LCR:** الأصول السائلة العالية الجودة ÷ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما المقبلة ≥100%
- **صافي نسبة التمويل المستقرة NSFR:** تهدف هذه النسبة إلى توفير تمويل إضافي متوسط وطويل الأجل للبنوك لتطبيق أنشطتها، وهي تحسب كالتالي:
  - ✓ **معيار صافي التمويل المستقرNSFR** = قيمة التمويل المستقر المتاح ÷ قيمة التمويل المستقر المطلوب≥100%

تبدأ فترة المراقبة لتطبيق هذه السبتين من 2011 على شرط إدراج المعيار الأدنى لنسبة التمويل المستقرة في 1 جانفي 2018، بينما يتم تضمين المعيار الأدنى لتغطية نسبة السيولة في 1

[1] طلحي كوثر، **مقررات اتفاقية بازل III كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي**، المراجعة الجزائرية لاقتصاديات الإدارة، المجلد (15)، العدد (01)، 2021، ص-ص: 376-377.

جانفي 2015، ولكنه يبدأ تدريجيا بنسبة 60% ويرتفع سنويا بنسب متساوية (10%) حتى بلوغ في 1 جانفي 2019.[1]

ثالثا- تطبيق نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio): تسعى هذه النسبة إلى الحد من ارتفاع حصة الديون في القطاع المالي، ويجب ألا تقل عن 3%، مع زيادة الموجودات خارج الميزانية لها، من بداية سنة 2013 إلى بداية سنة 2017، واستنادا لنتيجة هذه التجربة سوف تجرى التعديلات اللازمة عليها في النصف الأول من سنة 2017 وستنفذ فعليا في بداية سنة 2018. ويتم حسابها كالتالي:[2]

- **نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio)** = رأس المال الأساسي ÷ إجمالي الموجودات

الفرع الثاني: اتفاق بازل 4

في شهر ديسمبر من عام 2017، قدمت لجنة بازل حزمة من الاقتراحات لإصلاح الإطار التنظيمي لمقررات اتفاق بازل 3 بقصد تعزيز الاتساق بين المؤسسات المالية في طرق احتساب كفاية رأس المال ضمن ما يسمى باتفاق بازل 4. يسعى فحص الإطار التنظيمي لاتفاق بازل 3 إلى تحسين متانة وحساسية الطريقة القياسية (الموحدة) في حساب كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية، ذلك من أجل استرجاع المصداقية في حساب الأصول الراجحة بالمخاطر، مما يسهم في تيسير مقارنة

---

[1] شيلي وسام، قدي عبد المجيد، **تقييم استجابة بنك التنمية المحلية في الجزائر لمعايير بازلIII** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (17)، العدد (25)، 2021، ص: 52.

[2] قلي محمد، سماعيلي نبيلة، **مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد (04)، 2019، ص: 26.

نسب رأس المال البنوك، مع فرض قيود على استعمال أسلوب النمذجة الداخلية، إضافة إلى تحقيق التكاملية بين رأس المال الراجح بالمخاطر والحد النهائي لرفع المالي والحدود الدنيا لكفاية رأس المال المعدل، مع ولوج هذا الاطار التنظيمي المعدل ومعيار المنقح لسنة 2016 حيز التنفيذ في تاريخ 1 يناير 2022.[1]

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين بازل 1 بازل 2 وبازل 3

أفرزت لجنة بازل منذ تأسيسها 3 اتفاقات لكفاية رأس المال لتحديد العلاقة بين رأس المال والأصول الراجحة بالمخاطر، وقد تغيرت هذه الاتفاقات مع مرور الزمن سواءاً في طريقة الحساب أو إضافات تعديلات أخرى داعمة لها، لتتماشى مع المستجدات الحاصلة في الساحة المصرفية والدولية. ويقارن الجدول أدناه هذه المعايير الثلاث كالآتي:

[1] تاتي الضاوية، خالدي رشيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 209.

الجدول رقم (1-12): مقارنة بين اتفاقات لجنة بازل الثلاث

معيار الاختلاف	بازلI	بازلII	بازل III
السنوات	**1988**	**2004**	**2010**
الهدف التي تسعى له	تداعى اتفاقية بازل 1 أو اتفاقية كوك (*) انشأت نسبة الحد الأدنى لرأسمال	اتفاقية بازل 2 أو نسبة ماك دوارع Mo dourough تتضمن توسيع المخاطر، تدابير اقتصادية لحماية رأس المال من المخاطر لها	اصلاح بازل 2 وذلك بإدخال تغيرات كبيرة عليها بعد استخلاص الدروس من الأزمة المالية
نسبة ملاءة رأس المال	قدرت بنسبة 8%	لم تتغير	اصبحت النسبة 10.5%
مكونات رأس المال	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند	لم تتغير	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + رأس المال التحوطي
مخاطر الائتمان	تتراوح ما بين (0-100)%	وضعت طرق إضافية وهي: - المنهج المعياري؛ - المنهج المستند على التقييم الذاتي.	قامت بتوسيع مفهوم المخاطر الائتمانية الذي قد يتعرض لها البنك
مخاطر السوق	تم ادراجها سنة 1996 وتحسب وفقاً لنموذجين: المعياري أو الداخلي	لم تتغير لكن سمحت للبنوك بوضع نماذج داخلية من أجل تحديدها	لم تتغير
مخاطر التشغيل	لم تدرج	تم ادراجها في تعديل سنة2001 لمواجهة الاختلالات التي قد تحدث	لم تتغير

(*) سميت هذه النسبة على الخبير المصرفي الانجليزي COOKE ومحافظ البنك المركزي الانجليزي آنذاك الذي يعتبر أول من اقترح هذه النسبة وأول من ترأس لجنة بازل.

		في الأنظمة الداخلية للبنك أو المخاطر التي قد تحدث جراء أطراف خارجية	
الرقابة الإشرافية	لم تدرج	تم ادراجها في تعديلات سنة 2001 لتعزز دور السلطات الرقابية وكذا دعم الرقابة الداخلية.	عززت من دور المشرفين للمشاركة في وضع سيناريوهات لاختبارات الضغط، وكذا وضع قواعد للحوكمة المصرفية.
انضباط السوق	لم تدرج	تم ادراجها في تعديلات سنة2001 والغاية منها رفع متطلبات الإفصاح والشفافية.	رفع متطلبات الإفصاح ليتسنى للمشاركين في السوق المقارنة بين البنوك الناشطة دوليا.
نسبة السيولة	لم تحدد بنسبة	لم تحدد بنسبة	اضافت نسبتين لقياس السيولة هما: – نسبة تغطية السيولة LCR – نسبة صافي التمويل المستقر NSFR
نسبة الرافعة المالية	لم تدرج	لم تدرج	تم تحديدها بنسبة 3%

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: –

⇐ جيدال نسيمة، **النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل 3 الواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، ص: 115.

⇐ رضا صاحب أبو حمد، **تأثير مخاطر السوق على ملاءة رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل (III) دراسة تحليلية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2020–2008)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (20)، 2024، ص–ص: 19–22.

نلاحظ من خلال الجدول أن اتفاقات بازل الثلاث تقوم بتقديم صورة متطورة لإدارة المخاطر المالية، فهي تسعى إلى تعزيز الاستقرار المالي بطرق مختلفة، حيث ركز بازل 1 على وضع حد أدنى لرأس المال معتمدة على تصنيف الأصول، في حين اتفاق بازل 2 ركز على ثلاث دعائم لتعزيز الحد الأدنى للرأس المال، أما بازل 3 فجاءت لتقوية الإطار الرقابي مع التركيز على مخاطر السيولة والرفع المالي.

ورغم هذا الاختلافات فهي تشترك في أهمية رأس المال كوسادة لأمان البنك، وتغطيتها لمجموعة واسعة من المخاطر المالية مع إضافة مخاطر جديدة في كل اتفاق جديد، واستخدام نماذج مختلفة لقياس المخاطر المالية من نماذج معيارية أو داخلية.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل، حاولنا التطرق إلى الأساس الفكري لإدارة المخاطر المالية، ومن ثمة إلى إطار عملها في البنوك، بالإضافة إلى تطورات الحاصلة في لجنة بازل، وقد تم التوصل إلى:

- تطور مفهوم إدارة المخاطر في البنوك بانتقاله من مفهوم بدائي يرتكز على الحماية والتأمين إلى نظام شامل يهتم فيه بمخاطر المختلفة التي تواجه البنوك وصولاً إلى دمجه في العمليات الإدارية في المؤسسات، أي انتقال من وظيفة هامشية في البنوك إلى وظيفة أساسية في إدارة أعمال البنوك الحديثة؛
- المخاطر المالية للبنوك هي جزء لا يتجزأ من طبيعة نشاط البنك، والتي تحدث بسبب عدم التأكد والتنبؤ بعوائد الاستثمار الناتجة عن قرارات القروض، ويساهم تحليلها في معرفة نقاط القوة والضعف والعمل عليها، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي الوطني هذا من جهة، وإعطاء معلومات تستند عليها مختلف الجهات المستفيدة هذا من جهة أخرى؛
- تنتهج البنوك في سبيل إدارة المخاطر المالية، إلى تجزئة كل نوع من إدارة المخاطر إلى نوع مستقل بذاته، ومن بينها إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، وإدارة مخاطر السوق، ويتوقف اختيار البنك لآلية وأسلوب التعامل مع هذه المخاطر حسب نوعها وحجمها، ودرجة كبر البنك، بهدف التقليل والحد من آثرها، فهي تهدد أمان البنوك، لما لها من آثر كبير ومباشر على الأداء المالي للبنوك؛
- إن زيادة المخاطر المالية في البنوك، وتراجع أدائها، جعل لجنة بازل تقوم بإجراء تعديلات في اتفاقياتها الثلاث، من خلال وضع معايير أساسية ومبادئ توجيهية لإدارة هذه البنوك، سعياً منها إلى تعزيز الاستقرار المالي في البنوك.

الفصل الثاني

دراسة لعناصر تحسين الأداء

المالي في إدارة المخاطر

المالية بالبنوك التجارية

تمهـــيد:

تعد دراسة الأداء المالي في البنوك التجارية، عملية حيوية تفشي عن واقعها المالي، فهو يعتبر بمثابة مؤشر مالي يبن لنا أين تكمن نقاط القوة والضعف، ومن خلاله يستطيع البنك تقييم كفاءة أنشطته وإجراءاته، وتحليل قدرته على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تبناها، وماهي الإجراءات التحسينية التي عليه القيام بها لتحسين أدائه، كما يمكنه هذا الفحص من تحديد المخاطر المالية التي تواجه البنك، والعمل على الحد من آثرها، ففي هذا السياق، لابد من فهم العلاقة التفاعلية والتكاملية بين مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات المخاطرة المالية، والتي تترجم أداء البنك التجاري من زوايا مختلفة كالربحية، والسيولة، والملاءة المالية، التي تعكس حالته المالية، حيث يجب النظر إلى الأرباح التي يحققها البنك كجزء من النشاط البنكي، وذلك لإتاحة الفرصة لاتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة لتحسين أداءه، وعليه سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال تجزئته إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: المرتكزات الفكرية للأداء المالي في البنوك التجارية؛**
- **المبحث الثاني: عناصر تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛**
- **المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي كأداة لتحسين إدارة المخاطر في البنوك التجارية.**

المبحث الأول: المرتكزات الفكرية للأداء المالي في البنوك التجارية

نظرا لأهمية تقييم الأداء المالي لأي بنك تجاري، سواء كان عمومي أو خاص، فهو يساعد على معرفة مدى كفاءة العمليات المالية التي تطبق داخل البنك، حيث يشكل الأداء المالي ومؤشراته الشغل الشاغل لمدراء البنوك التجارية في مختلف الدول، كونه الأساس في تقييم سيرورة نجاح البنك، وعليه يأتي هذا المبحث للكشف عن الجذور الفكرية للأداء المالي في البنوك، وأهم العوامل التي يتأثر بها في كل مستويات والمجالات، إضافة إلى الجهات التي تحتاج هذا التقييم من أجل إتمام أعمالها، وعليه سوف يتم التطرق لكل ذلك من خلال دراسة المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيه؛**
- **المطلب الثاني: مستويات ومجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛**
- **المطلب الثالث: المستفيدون من عملية التقييم المالي في البنوك التجارية.**

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيه

يعد تحديد مفهوم إجمالي ودقيق للأداء المالي في سياق البنوك التجارية مسألة معقدة، كونه من المفاهيم متعددة الأوجه، حيث يتفاعل بمزيج من العوامل داخلية وخارجية المتداخلة فيما بينها، مما أسهم في صعوبة بلورته في تعريف واحد جامع، لذا سوف نستعرض في هذا المطلب إلى تعريف إجمالي لأداء المالي في البنوك وأهميته، وكذا تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر عليه.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية

مصطلح الأداء ليس جديدا، حيث توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية تستهدف التدقيق في مفهومه، إذ أنه لا يوجد اتفاق عام حول كيفيته تعريفه، ونظرا لاشتماله لمصطلحي الأداء والمالي، سنضع تعريفه من قبل أهم وجهات النظر لمفهوم الأداء على النحو التالي:

- **يعرف الأداء في اللغة واستعمال الفقهاء** بأنه "أدى دينه، تأدية"، بمعنى قضاه، كما أن أصله في **اللغة** حسب ما ذكره ابن فارس هو" إيصال الشيء إلى الشيء، أو وصوله إليه من تلقاء نفسه"[1]، **أما الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء** ينبع من الكلمة الانجليزية **(To Perform)**، والتي أخذت بدورها من اللغة اللاتينية **(Performer)**، والتي تعني مهمة أو إنجاز العمل[2].
- ويرتسم **الفرق** بين **الأداء والانجاز** في كون الأداء **(Performance)** يعتبر عنصرًا مهمًا من عناصر الكفاية، وهو مصمم لأداء المهام في الوقت الفعلي لها في شكل أنشطة أو سلوكيات القابلة للملاحظة والقياس بدرجة عالية من الدقة والوضوح، أما الإنجاز **(Achievement)** فيقصد به إكمال العمل في نهاية المهمة ثم ترجمته في شكل نتائج ملموسة بعد التغلب على كافة الصعوبات التي واجهت ذلك العمل أو النشاط[3].

---

[1] نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ط (01)، دار القلم، دمشق، سوريا، 2008، ص-ص: 36-37.

[2] هوان بوعبد الله، شاعة عبد القادر، **تقييم الأداء الفندقي باستخدام مؤشرات قياس الأداء -دراسة حالة فندق قصر المنصور مستغانم-**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (10)، العدد (04)، 2020، ص: 133.

[3] مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، ط (01)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 30.

- **يعرف حسب معاييره الأساسية** بـ: "الجودة الوقت والتكلفة"، وهناك ما يضيف عليها معايير "المرونة، سرعة رد الفعل، الإبداع"[1].
- **وقد عرف** من قبل (**Miller et Bromily**): على أنه "انعكاس الطريقة استخدام المؤسسة للموارد البشرية والمادية، واستغلالها بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[2]، فمن هذا التعريف نستنتج أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين وهما: **الكفاءة (Efficiency)** و**الفعالية (Effectiveness)** وسوف نميز بين هذي المصطلحي من خلال الاستناد إلى كتابات **(Peter F. Drucker)**[3]، حسب الشكل الموضح أدناه:

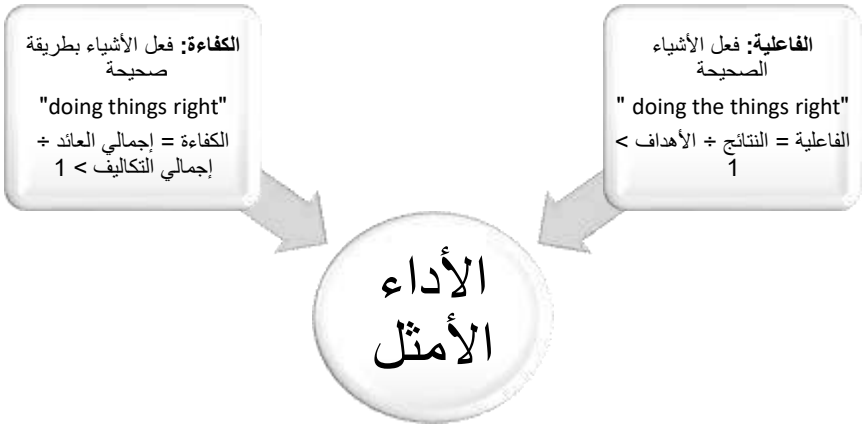
---

[1] ليلى بوحديد، **دور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية**، مجلة الحقيقة، المجلد (16)، العدد (41)، 2017، ص: 878.

[2] إبراهيم ماسيف، عادل بوبكر، **محددات الأداء المالي للبنوك دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الجزائرية 2008-2017، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلد (16)، العدد (01)، 2022، ص: 127.

[3] دعاء رضا رياض محمد، عطية حسين أفندي، **التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما بحث في تطور الفكر الإداري**، مجلة البحوث الإدارية، المجلد (32)، العدد (03)، 2014، ص-ص: 177-187.

الشكل رقم (2-1): طبيعة العلاقة بين مفهومي الكفاءة والفعالية على الأداء



المصدر: من إعداد الطالبة إستنادًا على:

⇐ دعاء رضا رياض محمد، عطية حسين أفندي، **التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما بحث في تطور الفكر الإداري**، مجلة البحوث الإدارية، المجلد (32)، العدد (03)، 2014، ص-ص: 177-187.

⇐ مدحت محمد أبو النصر، **نموذج الكفاءة والفاعلية من منظور اجتماعي وإداري**، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد 7، العدد 27، 2023، ص-ص: 39-41.

من خلال الشكل أعلاه، علاقة الكفاءة بالأشياء (الوسائل) في مدى استخدامها بأسلوب سليم لتحقيق مستوى أمثل، والفعالية تتعلق باتخاذ القرارات الصائبة للأهداف، إذن فالأداء المالي الأمثل يقصد به تحقيق الهدف المراد بأقل قدر من الوسائل، أي الكفاءة والفعالية معاً، لذا فهو يترجم المدخلين في آن واحد:[1]

[1] أمينة بن جدوا، مسعود ميهوب، **تقسيم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة(2010-2019)**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد (08)، العدد (02)، 2021، ص: 578.

- **الكفاءة في البنوك:** وهي تدل على قدرة البنك في تحويل المدخلات (الموارد المتاحة) إلى مخرجات (المنتجات والخدمات) بنسبة مئوية (%) وبأقل تكلفة ممكنة؛
- **الفعالية في البنوك:** وهي تدل على مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه، فالهدف الأساسي للبنوك التجارية هو تحقيق أقصى عائد ممكن وذلك باستخدام المؤشرات الربحية.

يتطلب تحقيق أحدهما تحقيق الآخر، أي أن المدخلين متكاملين، وتسعى البنوك دائما إلى الملائمة والموازنة بينهما.

- **اصطلاحا: يعرف الأداء المالي في البنوك بأنه** هو العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع للبنوك، ويهتم بتحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للبنوك، ومن خلال المعلومات المستخرجة من القوائم المالية تتم حساب هذه المؤشرات واستخدامها في تقييم الأداء المالي لتلك البنوك[1].
- لابد من **التفريق** بين نوعين من الأداء (المالي وغير المالي) المالي وهو لب دراستنا، وقد تم تعريفه أعلاه، أما فيما يخص النوع الثاني **الأداء غير المالي** فيعرف بأنه تقييم أداء البنك من خلال استخدام جملة من المؤشرات غير المالية، مثل تحسين جودة وسمعة الخدمات، تلبية

[1] سالم محمد عبود، احمد محمد فهمي البرزنجي، **التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الاداء ودعم العملية الإدارية**، ط (01)، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2019، ص: 367.

متطلبات العملاء، الرقابة الاستراتيجية في ظل التغير المستمر في البيئة التكنولوجية والتصنيعية[1].

✍ **إجمالاً لما تقدم سلفاً يمكن القول أن الأداء المالي في البنوك التجارية** هو طريقة أداء أنشطة البنك بكفاءة وفعالية في الوقت الفعلي، من خلال جملة من المؤشرات المالية المستخرجة من قوائم البنك، ويعزز تطبيقها تحقيق ميزة الجودة والوقت والتكلفة.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي في البنوك التجارية

تتجلى أهميته في زاويتن، **الزاوية العامة** تسعى إلى تقييم الأداء في البنوك من خلال عدة جوانب وبطريقة تسهل لمستخدمي البيانات ذوي المصالح المالية معرفة نقاط القوة والضعف في البنك، والاستفادة من هذه البيانات في ترشيد القرارات المالية للمستخدمين[2]، أما فيما يخص **الزاوية الخاصة**، فتتمثل في عملية رصد أعمال البنك، فحص سلوكه، مراقبة وضعه، تقييم مستوى أداؤه وفعاليته، ثم توجيه الأداء إزاء الاتجاه الصحيح والمطلوب عن طريق تحديد العقبات وتبيين أسبابها، بغية اقتراح تدابير تصحيحية طبقا للأهداف البنك، والإسهام في اتخاذ قرارات صحيحة من أجل بقاء

---

[1] ابتسام سالم فهد المساعيد، **أثر الإفصاح عن المخاطر المالية في الأداء المالي والتشغيلي: الدور المعدل للحصة السوقية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2021، ص: 56.

[2] تكواشت رانية، **أثر الرافعة المالية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الانابيب الغير ملحمة (TSS) خلال الفترة(2009-2017)** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (08)، العدد (01)، 2022، ص: 285.

واستمرار البنك[1]. كما تتسم عملية الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية كبيرة وذات صلة بعدد من الجوانب والمستويات المختلفة، يمكن ذكرها في النقاط الآتية:[2]

- يوضح تقييم الأداء المالي للبنك قدرته على تحقيق الأهداف المخطط لها، واكتشاف الانحرافات، واقتراح العلاجات من أجل تحسين الأداء للبنك؛
- يكشف تقييم الأداء المالي عن تقدم البنك من خلال مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنيًا ومكانيًا مع البنوك المشابهة؛
- يبين تقييم الأداء موقف البنك الاستراتيجي في ضوء البيئة التي يعمل فيها، ومن ثمة تحديد الأولوية التغير اللازمة لتحسين الموقف الاستراتيجي للبنك؛
- يوضح استعراض الأداء موقف البنك الاستراتيجي في إطار البيئة التي يعمل فيها، مع الإشارة إلى أولويات وسيناريوهات التغيير اللازمة لتعزيز الموقف الاستراتيجي للبنك؛
- تكشف عملية تقييم الأداء المالي عن مدى توافق بين الأهداف والاستراتيجيات المختارة وصلتها بالبيئة التنافسية للبنك؛

---

[1] أمينة بن جدو، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021-2022، ص: 4.

[2] بوكفة حمزة، بن خالد جميلة، **تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نظام التقييم البنكي CAMELS ودوره في التحكم في المخاطر دراسة حالة بنكBNA**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (07)، العدد (02)، 2022، ص: 191.

- يعطي تقييم الأداء المالي صورة كاملة حول أداء المستويات الإدارية للبنك من خلال تحديد وضعه في الاقتصاد الوطني وآليات تحسينه؛
- يساعد في تقييم المديونية من خلال تحديد مدى اعتمادية البنك على التمويل الخارجي، وتعزيز قدرته الاجمالية [1].

استناداً لما سبق، يعد الأداء المالي بوصلة لتوجيه مختلف الأطراف ذوي العلاقة، من خلال توفير المعلومات اللازمة التي يحتاجونها، حيث تعكس قدرة البنك على تحقيق للأهداف الاستراتيجية.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية

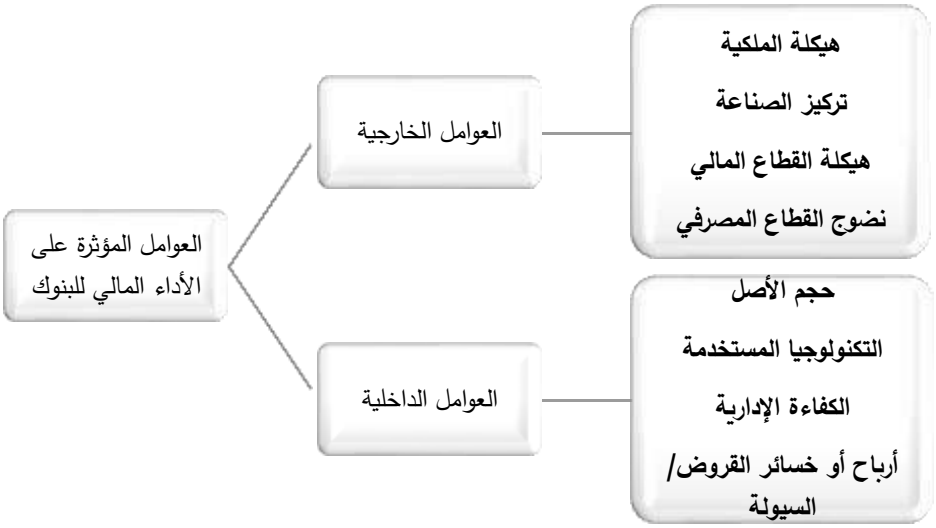
يتأثر الأداء المالي للبنوك بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك (نسبة الأصول الرأس مالية، جودة المحفظة، نسبة الديون على حقوق الملكية، حجم البنك وتركيز السوق)،[2] حيث تؤدي البنوك التجارية دورها، متأثرة بتفاعل مزيج هذه العوامل الداخلية والخارجية، والمتمثلة في الشكل التالي:

---

[1] فنور هدى، بوعروج لمياء، **أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية للفترة 2012-2018**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (12)، العدد (03)، 2021، ص: 551.

[2] Mulugeta Abuye Ertiro, Leyla Jemal Mohammed, **Factors Affecting The Financial Performance: A Case Of Microfinance Institutions In Ethiopia**, Journal Of Finance And Accounting, Vol (10), N° (01), 2022 , P: 68.

الشكل رقم (2-2): العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة.

أولا- العوامل الداخلية وهي المتغيرات المختلفة الناجمة عن تفاعل الأجزاء الداخلية للبنك، والتي تعبر على أدائها، ويمكن للمدير التحكم بها، وقد تحصل تغيرات فيها سواء في زيادة أثرها الإيجابي، أو تقليص أثرها السلبي، وتتسم هذه العوامل بصعوبة تقييدها نظرا لكثرتها والترابط فيما بينها، إضافة إلى حدة التفاوت في درجة تأثيرها والسيطرة عليها، ونتيجة لذلك تم تجزئتها إلى عدة عوامل[1]، وتتمثل هذه **العوامل الداخلية** في:[2]

[1] محمد إقبال غناية، حكيمة حليمي، **الممارسات العملية لتقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية**، المؤتمر العلمي الدولي حول دور المصارف الإسلامية في التنمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2018، ص: 325.

[2] مصطفى الكاظمي نجف ابادي، ثائر عبد الأمير البهادلي، **أثر التخطيط الاستراتيجي في تقويم الأداء المالي لبعض المصارف الإسلامية**، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (45)، 2019، ص-ص: 197-198.

1. حجم الأصل: يقصد بحجم الأصل إجمالي الموارد التي يمتلكها البنك، حيث يعد عاملاً هامًا في تحديد كفاءة الأنشطة المصرفية وانتاجيتها، حيث كلما زادت هذه الموارد وانخفضت تكاليفها الاجمالية وانخفضت نسبة المسحوبات منها، أسهم ذلك في زيادة الطاقة التشغيلية لدى البنك، مما يعكس تحسن إنتاجية وربحية البنك؛

2. التكنولوجيا المستخدمة: وهي الطرق المستخدمة في انجاز أعمال البنك ودرجة الأتمنة فيه، حيث تؤدي زيادة استخدامها إلى زيادة درجة الأتمنة في العمل المصرفي، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وزيادة الربحية وتقليص التكاليف؛

3. الكفاءة الإدارية: وتعني القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، وتحقيق التوافق بين العلاقات في البنك من عمل وتعاون جماعي، وكذلك قدرة العاملين على التعامل مع الأطراف الخارجية، مما يحسن من كفاءة العمليات وتعزيز سمعة البنك؛

4. أرباح أو خسائر القروض/ السيولة: تتأثر ربحية البنوك بعمليات الائتمان الممنوحة، بصورة إيجابية في حالة قدرة المقترض على السداد وبصورة سلبية في حالة العكس، أما فيما يخص السيولة فتعني قدرة البنك على سداد التزاماته دوريًا، فهي تمثل عامل الأمان للبنك في حماية قدرته على استجابة للطلبات الائتمانية [1].

ثانيا- العوامل الخارجية وهي مجموع المتغيرات والقيود التي تقع خارج نطاق التحكم، وبالتالي آثرها قد يكون إيجابي على شكل فرصة يمكن استغلالها لتحسين الأداء، أو خطرًا يؤثر سلبيًا على أداء

[1] عبد الباقي بضياف، وآخرون، **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية(2009-2016)**، مجلة الباحث، المجلد (01)، العدد (18)، 2018، ص: 553.

البنك، مما يستوجب تكييفه للتقليل من آثاره، خصوصًا إذا كانت تتسم بعدم اليقين والتعقيد [1]، وتجزء هذه العوامل إلى عوامل **مرتبطة بالصناعة** كالآتي:[2]

1. **هيكلة الملكية:** وهو يرتسم في هيكلة البنك فيما إذا كان البنك عام للدولة أو خاص لمؤسسة مساهمة، أو مزيج بين العام والخاص، فالبنوك الخاصة تهدف في المقام الأول إلى تحقيق ربح على عكس البنوك العامة، مما يؤدي إلى انحرافات في أدائها المالي مقارنة بالبنوك الخاصة؛

2. **تركيز الصناعة:** ويشير تركيز الصناعة **(Industry Concentration)** إلى هيمنة عدد قليل من البنوك الكبيرة على حصة سوقية كبيرة في بلد معين، وتتمتع بقوة احتكارية كبيرة تمكنها من تحديد الأسعار لخدماتها المالية، مما يسهم في تحقيق أرباح عالية على المستوى الوطني؛

3. **هيكلة القطاع المالي:** وهو يدل على مستوى كثافة البيئة التنافسية، حيث كلما ارتفعت حدة المنافسة بين البنوك العاملة محليًا ودوليًا، انعكس ذلك على انخفاض هامش الربح، والعكس صحيح، وذلك نتيجة تشكل الأصول المصرفية كنسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي GDB، وفي حالة نظام مالي ضعيف، تنخفض كفاءة العمليات المصرفية، مما يسفر إلى تبني أسعار غير تنافسية تعيق بدورها الأداء المالي للبنوك؛

---

[1] محمد إقبال غناية، حكيمة حليمي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 324.

[2] ياسمين حكمت سلمان، الزبيدي حمزة فائق وهيب، **قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على الاداء المالي للمصارف بحث تطبيقي في المصرف الأهلي العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (14)، العدد (48)، 2019، ص: 34.

4. نضوج القطاع المصرفي: ويقصد به درجة تقدم وتطور البنك في المجال المصرفي، حيث كلما نضج البنك، ازدادت قدرته على تقديم خدمات متنوعة تلبي احتياجات الزبائن المختلفة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي للبنك التجاري.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الأداء المالي للبنك التجاري يتأثر بجملة من العوامل، ومن أجل تحقيق أداء متميز، عليه مراعات التفاعل الحاصل بين هذه العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية.

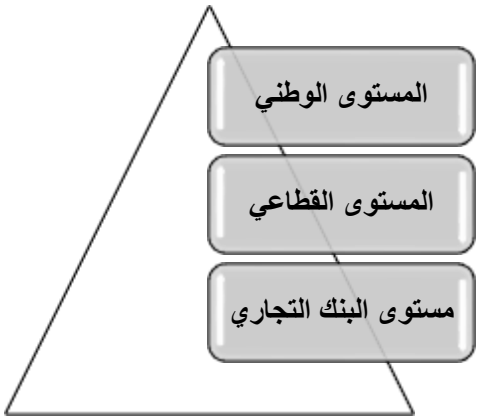
المطلب الثاني: مستويات ومجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يركز مفهوم الأداء المالي في البنوك على كفاءة وفعالية أنشطته، مما جعل لابد من تحديد المستويات المختلفة لتقييم الأداء في البنوك التجارية، وذلك بدءاً من المستوى الوطني وصولاً إلى مستوى البنك التجاري، إضافة إلى تحديد المجالات الرئيسية التي يشتملها هذا التقييم. وهذا ما سوف نتعرف إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مستويات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تتمثل مستويات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية في ثلاث مستويات يمكن ذكرها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-3): مستويات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: أحلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، ط (01)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 18.

ويختلف الحكم على كفاءة البنوك التجارية في أداء أعمالها وفقاً لمستوى تقييم أدائها، وتتمثل وجهة نظر كل مستوى كالآتي:[1]

أولا- المستوى الوطني: وتتم على مستوى البنوك، وتتمثل وظيفتها في توفير الموارد المالية اللازمة للقطاعات الاقتصادية الوطنية، باعتبارها حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية للمجتمع؛

ثانيا- المستوى القطاعي: ويكون على مستوى القطاع المصرفي بقيادة البنك المركزي، ويهدف إلى تقييم الكفاءة من خلال تناسق قرارات البنك التجاري المختارة مع السياسة النقدية والائتمانية التي تسعى للاستقرار النقدي؛

[1] أحلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، ط (01)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 18.

ثالثا- مستوى البنك التجاري: وتكون على مستوى البنك نفسه، من خلال وضع مؤشرات مالية صحيحة لتقييم أعمال البنك التجاري من وجهة نظر محددة برغم صعوبة تحقيقها، مع القدرة أيضًا على التعبير عن وجهات النظر السابقة.[1]

من الملاحظ أعلاه، أن لكل مستوى تقييم أداء خاص به دون سواه، يسمح من خلاله من اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الثاني: مجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تنقسم مجالات تقييم الأداء المالي في البنوك إلى ثلاث مجالات أساسية، نوضحها في الجدول الآتي:[2]

[1] مرسلي نزيهة، **أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة2006-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018، ص: 93.

[2] يوسفي إمان، بوذن ليلى، **محددات أداء المصارف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل للفترة (2012-2020)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (09)، العدد (01)، 2022، ص-ص: 366-367.

الجدول رقم (2-1): مجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تقييم كفاءة البنك في تجميع الموارد	تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال	تقييم أداء البنك كوحدة إنتاجية
قدرة البنك على دعم موارده الذاتية خلال السنة المالية المقيم؛ قدرة البنك في تجميع الموارد؛ قدرة البنك في تجميع مدخرات العملاء؛ فعالية البنك في تقديم التوعية الادخارية للعملاء الحاليين والجدد.	تحليل التغير في البنود استخدام الأموال وتوظيفها للبنك؛ تحليل نسبة كل نشاط بنكي إلى إجمالي أنشطة البنك؛ تقييم كفاءة استخدام الأموال في تحقيق أهداف البنك (الحفاظ على سيولة، سلامة المركز المالي، تقليص المخاطر).	مدى كفاءة البنك في إدارة مكونات العملية الإنتاجية؛ مدى كفاءة البنك في استخدام المدخلات؛ معاملات الاستثمار المباشرة والاستثمار في المشاريع الإنتاجية؛ مساهمة البنك في خلق المدخرات.

المصدر: يوسفي إمان، بوذن ليلى، **محددات أداء المصارف في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل للفترة (2012-2020)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (09)، العدد (01)، 2022، ص-ص: 366-367.

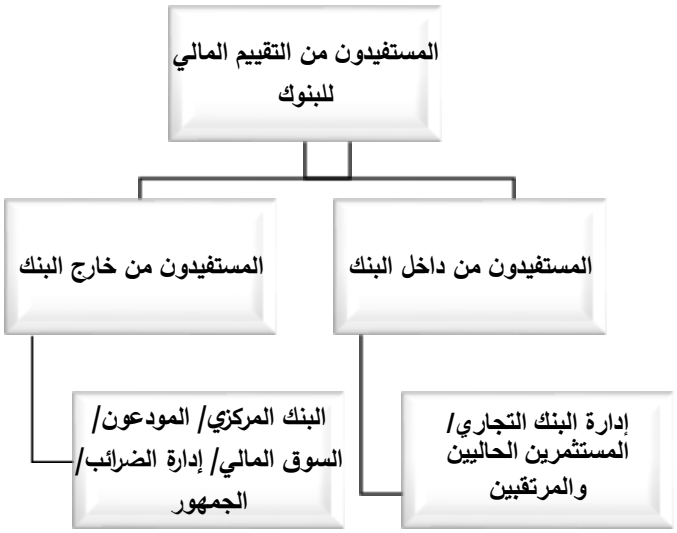
يعرض الجدول أعلاه رؤية واضحة لتصنيفات مجالات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، والتي تغطي بدورها ثلاث جوانب لكفاءة أداء البنك من تجميع موارد واستخدامها وصولاً إلى المنتج، فهي تعد محطة انطلاق لتحليل أداء البنك بشكل مفصل والحكم على أدائه الكلي.

المطلب الثالث: المستفيدون من عملية التقييم المالي في البنوك التجارية

بعد تحديد كل من مستويات ومجالات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحديد مختلف الجهات المستفادة من هذه العملية، سواء كانت هذه الجهات من داخل البنك التجاري أو خارجه.

يتجزأ المستفيدون من عملية التقييم المالي في البنوك التجارية إلى جزأين، المستفيدون من داخل البنك والمستفيدون من خارج البنك، وفي الشكل التالي تبيين ذلك:

الشكل رقم (2-4): المستفيدون من عملية التقييم المالي في البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة.

الفرع الأول: المستفيدون من داخل البنك التجاري

يتجزأ المستفيدون من داخل البنك التجاري إلى:[1]

أولا- إدارة البنك التجاري: يعد تقييم الأداء المالي بمثابة بوصلة توجه مسار البنك في ممارسة وظائفه الإدارية بكفاءة، فمن خلال تحليل البيانات المالية، تحصل الإدارة على تغذية راجعة حول فعالية أدائها وتصحيح أي انحرافات، إضافة إلى سعيه في إيجاد التوازن الأمثل بين هدفي السيولة والربحية للبنك؛

ثانيا- المستثمرين الحاليين والمرتقبين: تمكن عملية تقييم الأداء المالي المستثمرين سواء الحاليين أو المحتملين من معرفة المؤشرات التي تساعدهم في اختيار البنك حسب العائد المتوقع ودرجة المخاطر المحتملة للاستثمارات، لاتخاذ القرارات الصائبة حول الاحتفاظ بالسهم أو بيعه؛

الفرع الثاني: المستفيدون من خارج البنك التجاري

يتجزأ المستفيدون من خارج البنك التجاري إلى:[2]

[1] رميسة كلاش، **المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي- دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004-2018)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- ، الجزائر، 2021-2022، ص-ص: 95-96.

[2] رميسة كلاش، **مرجع سابق**، ص-ص: 95-96.

أولا– **البنك المركزي:** يقع على عاتق البنك المركزي مسؤولية مراقبة أداء البنوك بشكل دوري، وتنفيذ السياسة النقدية بفعالية، حيث يسهم تقييم الأداء المالي للبنوك في تزويده بمؤشرات مالية من أجل توحديها، بغية صياغة هذه المعلومات لتنفيذ السياسة النقدية، بما يساعد على تحقيق الأهداف العامة؛

ثانيا– **المودعون:** يعد الإيداع عنصر أساسي لعمل البنك، حيث يبحث المودعون عن بنوك التي تقدم لهم عوائد مجزية بمخاطرة أقل، لهذا يسعى البنك لتقديم خدمات ومنتجات بنكية مميزة من خلال قدرته على استثمار الأموال وتوظيفها، لهذا يهتم المدعون بمؤشرات من أجل اختيار البنك الأنسب لهم؛

ثالثا– **السوق المالي:** تسهم مؤشرات الأداء المالي في تحسين شفافية وكفاءة السوق المالي، وذلك من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الوضعية المالية للبنوك، كما تساعد في تدقيق في الإفصاحات المالية للبنوك، وإتاحة المعلومات الكافية بشكل دوري للمستفيدين من البنوك؛

رابعا– **إدارة الضرائب:** تساعد عملية تقييم الأداء المالي للأجهزة الضريبية، من خلال نتائج تحليل الأداء البنك في معرفة مقدرته على سداد الضرائب[1]؛

خامسا– **الجمهور**: يستفيد الجمهور من نتائج التقييم المالي للبنوك في معرفة جودة الخدمات المصرفية من سرعة الخدمة وكفاءتها وسهولة الوصول إليها، حيث يقوم البنك بنشر نتائج تحليل

---

[1] كريمة حبيب، **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008-2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2017-2018، ص: 9.

الأداء من أجل إظهار مدى نجاحه في منتجاته وخدماته، حيث تعد هذه المؤشرات همزة وصل مع الجمهور التي تعكس مقدرته على إشباع رغبات الجمهور (1).

وفقاً لما سبق، تمتد أثار عملية تقييم الأداء المالي لتشتمل مجموعة واسعة من المستفيدين، سواء كانوا داخليين أو خارجيين، فهي ليست مقصورة على الجانب الداخلي للبنك التجاري فقط، مما يسهم في تحسين أداء البنوك وتعزيز الثقة بها.

(1) عبد الناصر ناصري، **أثر إدارة المخاطر النظامية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس–، الجزائر، 2021–2022، ص: 164.

المبحث الثاني: عناصر تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يعد تحديد المكونات الرئيسية التي على البنك التجاري أخذها بالحسبان عند القيام بتقييمه للأداء المالي ضرورة حتمية، لمعرفة مساره نحو تحقيق أهدافه، حيث يسعى هذا المبحث إلى تناول هذه العناصر مروراً من المراحل الأساسية لتقييم وصولاً إلى المتطلبات اللازمة لنجاحها، وكذا أبرز الخطوات لتحسينها. فهي تعتبر غاية لكل بنك تجاري، من أجل رسم صورة كاملة حول أداء البنك. وللإحاطة بهذه الجوانب سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛**
- **المطلب الثاني: المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛**
- **المطلب الثالث: خطوات تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية.**

المطلب الأول: مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية هو منهج لقياس قدرته على تحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية، حيث سيتم في هذا الجزء من المطلب إلى مفهوم عملية تقييم الأداء المالي في البنوك، وكذلك إلى استعرض الخطوات المتتابعة التي تمر بها هذه العملية مع تقديم شروحات اللازمة لكل خطوة.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك

يمكن تعريف عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية كما يلي:

أولا- تعريف تقييم الأداء المالي: يعد مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الأساس في إدارتها، حيث أكد الباحثان **(Atkinfon And Epstoin)** على أن "ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته"،

"**If you can't measure it you can't manage it**"، وما لا يمكن إدارته لا يمكن القيام بتحسينه وتطويره "**What cannot be managed cannot be improved and developed** "، فالقياس سابق لعملية التقييم، ذلك أن "القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء المدروس في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية، مصحوبة بوحدة القياس كالوزن أو الطول أو المساحة أو الوحدات النقدية أو السرعة أو الكتلة الحجمية أو عدد المرات أو الزمن (الساعات) وذلك على شكل نتيجة صماء من غير تعليق، لتليها فيما بعد عملية التقييم"[1].

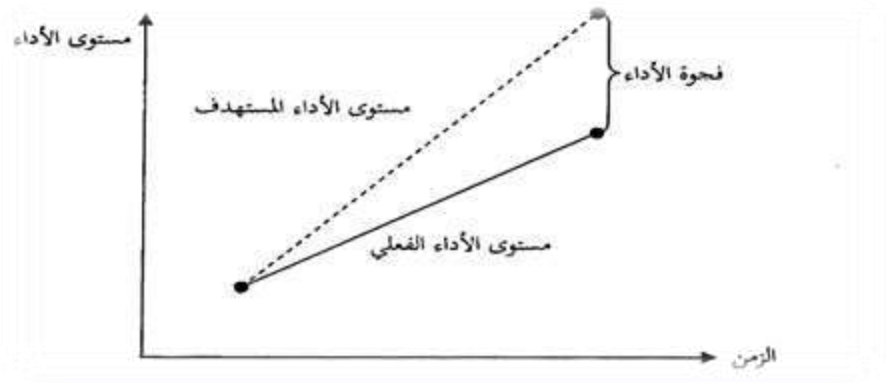
ثانيا– **تعريف عملية تقييم الأداء :** تعني قياس مدى تحقق الأهداف المحددة مسبقاً، وذلك من خلال مقارنتها بما تم إنجازه، بغية الكشف عن مواطن القوة والضعف، وفي حالة وجود انحراف بين الأداء المحقق والأداء المستهدف، فإنه يطلق على هذا الانحراف ب "**فجوة الاداء**"(**Performance gap**)[2]، ويمكن إيضاحها بيانيا في الشكل الآتي:

---

[1] رمضاني زينب، **إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018-2019، ص: 23.

[2] عبد الله عبد العزيز هلال، رضا محمود عبد الرحيم، **التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء**، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2023، ص: 177.

الشكل رقم (2-5): فجوة الأداء



المصدر: مراد كواشي، **إشكالية المفاضلة بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية لتقويم أداء المؤسسات**، مجلة دراسات إدارية، المجلد (08)، العدد (15)، 2015، ص: 91.

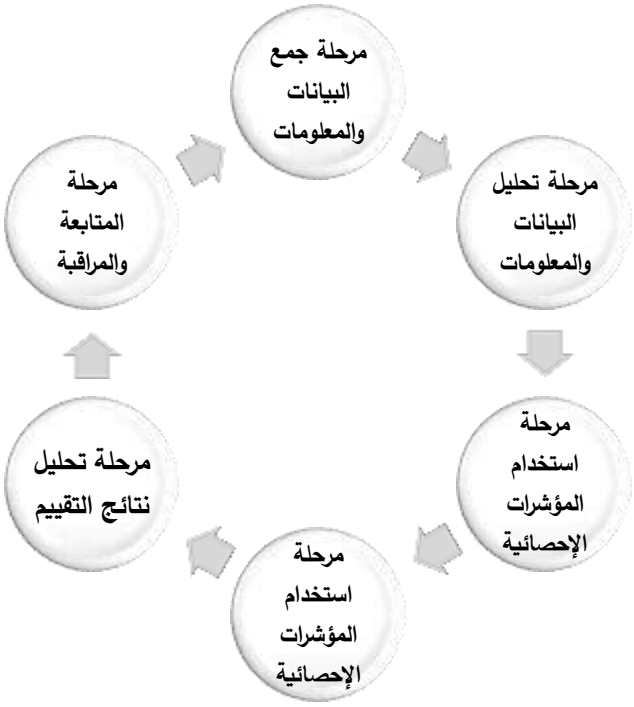
من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن "**فجوة الأداء**" تتمثل في الفرق بين الأداء الفعلي والأداء المستهدف خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تقسم عملية تقييم أداء البنك التجاري إلى خمس مراحل رئيسة يمكن إيضاحها في الشكل الآتي:[1]

[1] فروش عيسى، وآخرون، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (14)، العدد (01)، 2021، ص-ص: 33-34.

الشكل رقم (2-6): المراحل الخمس لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: فروش عيسى، وآخرون، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (14)، العدد (01)، 2021، ص-ص: 33-34.

أولا- مرحلة جمع البيانات والمعلومات: وفيها يتم جمع البيانات والمعلومات والتقارير المطلوبة لعملية التقييم، لحساب النسب والمؤشرات، إذ تحتوي هذه البيانات على الأنشطة الممارسة من قبل البنك التجاري لعدة سنوات؛

ثانيا- مرحلة تحليل البيانات والمعلومات: وتستلزم تحليل البيانات والمعلومات دراسة وإثبات صحة حساب المؤشرات والنسب اللازمة لإجراء تقييم الأداء في البنك التجاري؛

ثالثا- مرحلة استخدام المؤشرات الإحصائية: ويتم ترجمة البيانات المتوفرة لمختلف الأنشطة والعمليات إلى إحصائيات تشمل أداء البنك التجاري؛

رابعا- مرحلة تحليل نتائج التقييم: وذلك من خلال تحليل إفرازات التقييم وإثبات نجاح أو فشل المسؤول عن أداء البنك التجاري، ثم شرح أسباب الانحرافات وتقديم الحلول الممكنة لمعالجتها من أجل تحسين أداء البنك؛

خامسا- مرحلة المتابعة والمراقبة: هي المرحلة النهائية في تقييم الأداء المالي للبنك، من خلال متابعة جميع العمليات التصحيحية للانحرافات في أنشطته، وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الأداء المنشود، مع استخدام نتائج هذا التقييم لمنع وقوع أخطاء في المستقبل[1].

وفيما يلي شكل يشرح هذه المراحل استناداً إلى وضع التوقعات ووضع خطط التطور في البنوك:[2]

الشكل رقم (2-7): توضيح مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -سارة محمد زايد التميمي، **أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية**، ط (01)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص: 75.

---

[1] إبراهيم ماسيف، عادل بوبكر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 130.

[2] سارة محمد زايد التميمي، **أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية**، ط (01)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص: 75.

الجانب الأكثر تميزا في عملية تقييم الأداء هو الاعتماد على التحليل المالي بدرجة أولى، حيث تتلاءم طرديًا معه، وعموما توجد العديد من أدوات التحليل، ولا يجوز استخدام أداة تحليلية واحدة لكل الأهداف التحليلية، لأن المحلل المالي قد يستخدم عدة أدوات تحليلية، ومن ثمة مقارنة نتائجه مع الأداء المالي، مما يسهم في اتخاذ القرارات المالية الملائمة للبنك.

المطلب الثاني: المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يستعرض هذا المطلب جملة من الأسس والعوامل التي يشترط وجودها لضمان نجاح عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث سيتم التطرق إلى المتطلبات الأساسية التي تسهم في دقة نتائج التقييم، وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

تستند عملية تحليل الأداء المالي في البنوك التجارية إلى جملة من المتطلبات يمكن ذكرها كما يلي:[1]

أولا- تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للبنك: وفيها يقوم البنك بتحديد أهدافه بشكل واضح وقابل للقياس، ثم يضع معايير أداء محددة ودقيقة لكل هدف، مع ربط المعايير بالأهداف بشكل مباشر لضمان استمرارية تحقيق الأهداف؛

ثانيا- ضرورة وجود معايير واضحة للأداء: إذ يلزم على المعايير الوضوح، لأن وضوح المعايير يساعد جميع المعنيين بتقييم الأداء المالي للبنك في ضمان نتائج تقييم موثوقة؛

[1] بوكفة حمزة، بن خالد جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 192.

ثالثا- ضرورة توفر نظام سليم وفعال للمعلومات: حيث يسهم ذلك في ضمان تدفق البيانات المالية الدقيقة والمحدثة في الوقت المناسب، وذلك من خلال استناد المدراء إلى المعلومات المتواجدة في القوائم المالية للبنك، والتي لا تتحقق إلا بوجود نظام معلومات سليم؛

رابعا- يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا: حيث تقييم الأداء يكون على فترات زمنية دورية، ولا يقتصر على فترة زمنية واحدة، من أجل رصد الانحرافات بشكل مبكر واتخاذ الإجراءات اللازمة، وذلك يتطلب متابعتها وتقييمها على عدة فترات قصيرة؛

خامسا- التكامل مع العملية الإدارية: يتوقف نظام التقييم على تكامل نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في البنك، وترتسم صورة التكامل ما بين التخطيط والتقييم في أن كل مستوى من الخطط يحقق الأهداف التي تعد معيار للتقييم، أما فيما يخص التكامل مع اتخاذ القرارات يتجلي في توفير المعلومات اللازمة للمدير لاتخاذ قرارات فعالة بناءً على نتائج التقييم.

كما تسمح استخدام أدوات تكنولوجية ابتكارية متطورة بتدعيم قدرة البنوك على تسهيل العمليات، وتحسين إدارة المخاطر، من أجل تحقيق أداء مالي فائق ومتكامل؛ [1]

سادسا- يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه: ويقصد به استخدام تقييم الأداء كأداة لتحسين الأداء المالي للبنك وليس فقط لتحديد نقاط الضعف، إضافة إلى تكامل عملية تقييم الأداء

---

[1] Emmanuel B. G Et Al , **Transforming banking: Examining the role of AI technology innovation in boosting banks financial performance**, International Review of Financial Analysis, N° (96), 2024, P: 3.

مع الرقابة الداخلية والخارجية، مع إلزامية بساطة النظام المستخدم للتقييم، والاكتفاء بعدد قليل من النماذج والمعايير والمؤشرات لتحسين الأداء[1]؛

من أجل ضمان نجاح عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، لابد من تكامل عدة عناصر والتي تبدأ من تحديد الأهداف، جودة نظام معلومات الشامل، تطبيق معايير موحدة، ومشاركة جميع المعنيين بالعملية وصولاً إلى تحسين أداء البنك.

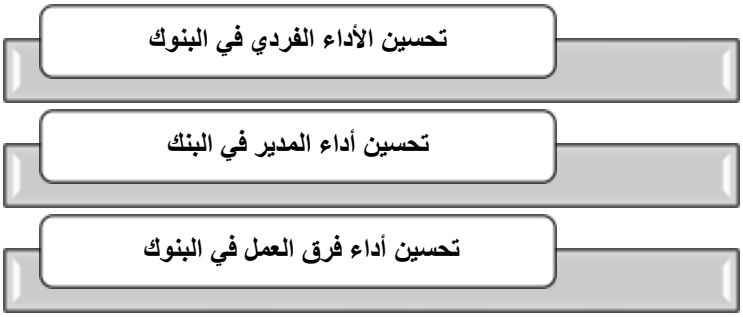
المطلب الثالث: خطوات تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية

من أجل سير عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بشكل سلسل، لابد من إتباع عدة خطوات رئيسية، يتم من خلال تحسين أدائها المالي وتعزيز ربحيتها.

تنقسم خطوات تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية إلى ثلاث خطوات يمكن ذكرها في الشكل الآتي:

[1] حابي أحمد، زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي**، مجلة المناجير، العدد (02)، 2015، ص: 77.

الشكل رقم (2-8): خطوات تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، ط (01)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 88.

من أجل تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية لا بد من اتباع ثلاث خطوات أساسية سوف نتناولها بالتفصيل فيما يلي:[1]

أولا- خطوات تحسين الأداء الفردي في البنوك

- استخدام أدوات تحليل الفجوات لتحديد نقاط القوة والضعف من أجل تحسينها، مع تطبيق المهارات في العمل بشكل فعال؛
- المشاركة في برامج تدريبية متخصصة لتعزيز المهارات اللازمة لتحسين الأداء المالي للبنك؛
- متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الأداء بشكل دوري، ثم إطلاع مدير البنك على الإنجازات المحققة؛
- مراجعة نتائج التقييم الدوري والسعي الدائم للتحسين المستمر في الأداء بما يتناسب مع التطورات الجديدة.

[1] مجيد الكرخي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 88.

ثانيا- خطوات تحسين أداء المدير في البنك

يلعب مدير البنك دورا محوريا في تحقيق الأهداف وتحسين أداء وفقًا لخطوات الآتية:

- تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه الإدارة مع تبيان نقاط القوة والضعف فيها؛
- الاستفادة من الخبرات الشخصية وخبرات الآخرين من ذوات الكفاءات؛
- وضع خطة عمل محددة وواقعية لتحقيق الأهداف، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها؛
- الارتقاء بالإيجابيات وتفادي السلبيات في الخطة، ومتابعة سيرها في تحقق الأهداف المنجزة؛

ثالثا- خطوات تحسين أداء فرق العمل في البنوك

تتألف غالبا من (5-10) عاملين، ويتم تكليفهم بتأدية مهام معينة بغية تحقيق أهداف محددة خلال وقت معين، ويستلزم تحسين أداء البنك الاطلاع على الخبرات المتاحة، وجمع البيانات واقتراح البدائل من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة لمعالجة الانحرافات التي تواجه تنفيذ الأهداف.

لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، لابد من تحديد مواطن القوة والضعف، وتطوير استراتيجيات قابلة لتحقيق، وتعزيز العلاقة مع العملاء، كل ذلك يسهم في تعزيز الأداء.

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي كأداة لتحسين إدارة المخاطر في البنوك التجارية

يسعى هذا المبحث إلى تبيان العلاقة التكاملية بين إدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، وذلك من خلال مقارنة النماذج التقليدية والنماذج الحديثة لتقييم أداء البنك التجاري مع مراعات اعتبارات إدارة المخاطر، مما يسهم في توفير صورة شاملة لأدائه ومستويات المخاطرة التي يتعرض لها، هذا التكامل يوفر أساساً جيداً لاتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تساهم في تحسين الأداء الكلي للبنك، خصوصا في سياق البنوك الجزائرية، وللإلمام بكل ما تم تطرق إليه تم تجزأته إلى المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: تقييم الأداء المالي استنادًا إلى الأنموذج التقليدي؛**
- **المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي استنادًا إلى الأنموذج الحديث؛**
- **المطلب الثالث: الأثر المتكامل بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي في البنوك التجارية.**

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي استنادًا إلى الأنموذج التقليدي (المؤشرات المالية)

نستعرض في هذا المطلب، نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك وفقاً لشكل أدناه حيث سوف يتم تطرق إلى النماذج التقليدية في هذا المطلب، والنماذج الحديثة في المطلب الذي يليه.

الشكل رقم (2-9): نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة.

إن الأداة التقليدية الشائعة الاستخدام في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ألا وهي: **المؤشرات المالية**. حيث يعد أنموذج المؤشرات المالية التقليدية في البنوك التجارية أنموذجاً بالغ الأهمية، حيث يتألف من عدة مؤشرات منها: **المالية وغير المالية (التشغيلية)، فمؤشرات الأداء المالية** توضح قدرة البنك على توليد الأرباح من الأصول وحقوق الملكية والمبيعات، ويتم قياسها بعدة مؤشرات، سوف نتطرق إليها بالتفصيل لاحقا، أما فيما يتعلق بمؤشرات الأداء غير المالية فهي تعكس كفاءة البنك في استخدام وتشغيل أصوله لتوليد المبيعات[1]، ومنها: (مؤشرات الجودة،

[1] أحمد هشام معوض، عيد محمود أبو زيد، **قياس مؤشرات تقييم الأداء المالي والتشغيلي في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي: أدلة من بيئة الأعمال السعودية**، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (04)، العدد (03)، 2020، ص-ص: 8-9.

مؤشرات رضا العملاء، مؤشرات جودة التصميم، مؤشرات جودة عمليات الإنتاج، مؤشرات المرونة والابتكار)[1] ،

تقدم **مؤشرات الأداء الجيدة** التي تشمل كلاً من مؤشرات الأداء المالية وغير المالية على ترابط الأهداف للوحدات الفرعية مع الأهداف الاستراتيجية للبنك التجاري.

الفرع الأول: هيكلة المؤشرات المالية

يعد تحليل النسب المالية أفضل الأدوات المستخدمة، حيث تقوم بتقديم نظرة ثاقبة حول الاتجاهات والأنشطة والنتائج المالية المتوقعة، من أجل فهم الوضع المالي للمؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك التجارية، والتي تسعى لتعظيم قيمتها، مما يدفعها إلى تصميم استراتيجيات لتحقيق هدفها، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ومن أبرز مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية هما الربحية والسيولة، وبالرغم من التلازم والتعارض بينهما، تسعى إدارة البنك إلى الموازنة بينهما، من خلال المحافظة بسيولة اجتناب الاستثمار وما بين الاستثمار وتحصيل الأرباح والتعرض لمخاطر السيولة[2]، ويمكن إيضاح التلازم والتعارض من خلال الشكل الآتي:

---

[1] بومسجد بدرة، **استخدام المؤشرات غير المالية لتحسين أداء الاستغلال في المؤسسة الجزائرية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (18)، العدد (01)، 2024، ص-ص: 43-44.

[2] سهاد حسين شياع، أحمد كاظم بريس الطائي، **تحليل العلاقة السببية بين فجوة التمويل والاداء المالي للمصارف التجارية دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (11)، العدد (42)، 2022، ص: 165.

الشكل رقم (2-10): التلازم والتعارض لهدفي الربحية والسيولة في البنوك

التعارض: (الربحية + السيولة)	التلازم: (الربحية + السيولة)
يكون من خلال زيادة أحدهما يؤدي إلى انخفاض الآخر، حيث أن زيادة الربحية تؤدي إلى انخفاض السيولة، والعكس صحيح.	تكمن أهميتهما في استمرار البنك، فسيولة مهمتها خلق ثقة المودعين بقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وتجنب مخاطر الإفلاس والتصفية، أما ربحية تكمن في قدرة البنك على البقاء والاستمرار في النمو (تحقيق الأرباح).

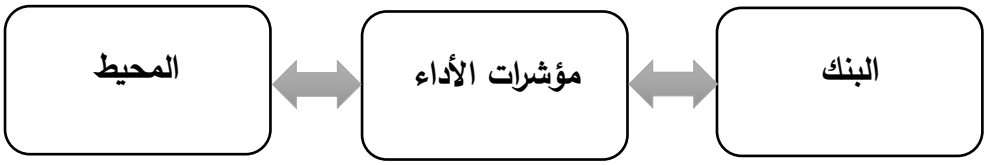
المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -سهاد حسين شياع، أحمد كاظم بريس الطائي، **تحليل العلاقة السببية بين فجوة التمويل والاداء المالي للمصارف التجارية دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (11)، العدد (42)، 2022، ص: 165.

أولا- تعريف المؤشرات الأداء المالية: تمثل المؤشرات المالية أدوات تحليلية مفيدة تستخدم لمعرفة العلاقة التبادلية بين مختلف بنود المركز المالي للبنك، مما يسهم في توفير فهم أعمق للوضع المالي للأطراف ذوي العلاقة، حيث لا تتطلب حساب هذه النسب سوى مهارات حسابية بسيطة، إلا أن تحليلها وتفسيرها يتطلب كفاءة ومهارات متقدمة، حيث تمكنهم من معرفة مواطن القوة والضعف في الأداء المالي للبنك[1]، ومن أبرز المؤشرات المالية الشائعة في البنوك التجارية ما يلي:

[1] محمد خير ابراهيم شخاترة، ابراهيم عبد الحليم عبادة، **تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002-2017)**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (28)، العدد (03)، 2020، ص: 270.

ثانيا- أهمية وخصائص مؤشرات الأداء المالية: تعتبر أداة أساسية في إدارة البنوك، حيث تقوم بمساعدتها في تنفيذ الاستراتيجيات المتبعة من قبلها، والهدف من اعتماد المؤشرات داخل البنوك هو معرفة مدى درجة نجاح البنك في الاستجابة لمختلف الأطراف من (عملاء، مساهمين والمجتمع)، كما أنها أضحت تلعب دور همزة الوصل بين البنك ومختلف المؤسسات المتواجدة في محيطه[1]، وهذا ما يبينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-11): أهمية مؤشر الأداء في البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -مراد كواشي، **إشكالية المفاضلة بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية لتقويم أداء المؤسسات**، مجلة دراسات إدارية، مجلد (08)، العدد (15)، 2015، ص: 95.

يظهر لنا في الشكل أعلاه أن "**مؤشرات الأداء**" تساعد البنوك في أخذ نظرة حول المحيط الخارجي المتواجدة فيه، وفي نفس الوقت توفر رؤية حول البيئة الداخلية للبنك لمختلف الأطراف الخارجية المعنية، ومع ذلك، فإن فعالية "**مؤشرات الأداء**" في تحقيق هذا الدور لا يتم إلا بتوفير جملة من المنافع، وهذا ما سوف نتناوله من خلال العنصر الموالي.

[1] مراد كواشي، **إشكالية المفاضلة بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية لتقويم أداء المؤسسات**، مجلة دراسات إدارية، مجلد 8، العدد 15، 2015، ص: 95.

تتميز المؤشرات المالية الجيدة بعدة خصائص أساسية تجعل منها أداة فعالة في قياس أداء البنوك التجارية، وفيما يلي تفصيل لهذه الخصائص المميزة:[1]

- أن يتم اختيار مؤشرات الأداء المناسبة لعملية تقييم البنك بناءً على الفهم العميق للمشكلة البحثية؛
- يجب أن تكون واضحة وبسيطة وقابلة للتفسير وخالية من التعقيدات؛
- أن تكون قابلة للقياس والتحديد رقمياً؛
- يجب أن تكون المؤشرات محدودة العدد (الأكثر شيوعاً)، وذلك للتمكن من التحكم فيها باستمرار ؛

من أجل تطبيق هذه الخصائص لابد من وجود علاقة بين عناصر مؤشر الأداء(النسب) بشكل منطقي ومعبر، إضافة إلى ارتباطها بشكل مباشر بهدف البنك. وهذا ما يضمن الحصول على نتائج دقيقة لعملية التقييم، ويساعد البنك التجاري في اتخاذ قرارات سليمة، بحيث تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

ثالثا– منافع استخدام مؤشرات الأداء المالية: تساهم المؤشرات المالية في تعزيز القدرة التنبؤية للبنك من خلال تضييق الفجوة الحاصلة بينها وبين تنبؤ الإدارة، بشكل يسمح لاستجابة دقيقة لنتائج المؤشرات المالية، كما تستخدم هذه المؤشرات كأداة تخطيطية أيضا، وتكمن فائدة استخدامها في البنك التجاري كما يلي:[2]

- التحسين المستمر للأداء مع تحديد الفرص الملائمة للبنك التجاري؛

---

[1] رمضاني زينب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

[2] على عبد السادة حسين، **دور مؤشرات التحليل المالي في ربحية المصارف العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (17)، العدد (04)، 2021، ص: 316.

- تحديد مستوى المخاطر المتوقعة للبنك التجاري؛
- تحديد الأرباح الضائعة (الغير المحققة) للبنك التجاري، مع ابراز الفرص المؤدية للنمو.

رابعا– تقسيم المؤشرات المالية في البنوك التجارية: لتقييم أداء البنوك التجارية لكفاءة إدارة المخاطر المالية تم اختيار مجموعة من المؤشرات المالية، على النحو المشار إليه أدناه:

1. مؤشرات الربحية في البنوك التجارية: تعتبر الربحية حجر الزاوية التي يبنى عليها أداء القطاع المصرفي، فهي تمثل العلاقة المباشرة بين الأرباح المحققة للبنك التجاري والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق تلك الأرباح، حيث تعد الربحية مؤشرًا هامًا لقياس كفاءة البنوك في تحقيق أهدافها، سواءً على مستوى البنك التجاري ككل، أو على مستوى الأقسام بصورة جزئية، هناك العديد من النسب المالية التي تدل على ربحية البنوك التجارية، وسوف يتم التطرق لأربع نسب نظرًا لأهميتهم:[1]

1.1. مؤشر العائد على الاصول(ROA) : يعد أداة هامة في قياس كفاءة البنك التجاري في استخدام موجوداته لتحقيق الأرباح خلال مدة زمنية محددة، أي يستند هذا المؤشر إلى العلاقة المتواجدة بين ربحية العمليات والموجودات التي أسهمت في تحقيقه، وبشكل محددة فإنه يعكس مدى قدرة البنك التجاري على توليد الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداته في نشاطه الرئيسي، ويتم حساب مؤشر **ROA** من خلال العلاقة التالية:[2]

---

[1] بوخاري خيرة، بسويح منى، **إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية دراسة حالة بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2016–2020)**، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد (04)، العدد (01)، 2022، ص–ص: 42–43.

[2] فنور هدى، بوعروج لمياء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 551.

(R1) = صافي الربح بعد الضرائب ÷ اجمالي الأصول × 100

2.1. مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): يعد مؤشرًا بالغ الأهمية في قياس كفاءة البنك التجاري في استخدام أموال المساهمين لتحقيق الأرباح، حيث يقدم هذا المؤشر نظرة شاملة حول الأداء الكلي داخل البنك، متضمنًا عملياته المالية والتشغيلية، باعتباره مؤشرا لمدى تحقيق البنك للهدف الرئيسي من وجوده، وتسعى البنوك إلى زيادته من أجل تعظيم ثروة المساهمين بما يتلاءم وحجم المخاطر، ويتم احتسابه من خلال العلاقة التالية:[1]

(R2) = النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية × 100

3.1. مؤشر العائد على الودائع (ROD): يعكس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في استثمار الودائع من أجل الحصول على الأرباح، من خلال حساب نسبة صافي ربح البنك إلى ودائعه، حيث يدل ارتفاعها إلى قدرة البنك على استثمار ودائعه بكفاءة وتحقيق الأرباح، وتحسب من خلال العلاقة التالية:[2]

(R3) = صافي الربح السنوي للبنك التجاري ÷ اجمالي الودائع × 100

---

[1] نعمان محصول، سراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (03)، العدد (02)، 2019، ص: 124.

[2] أشرف أحمد محمد غالي، **قياس أثر المستوى الاختياري للاحتفاظ بالنقدية على مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية نماذج مقترحة وأدلة تطبيقية من القطاع المصرفي المصري**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (06)، العدد (02)، 2022، ص: 438.

4.1. مؤشر هامش الربح الصافي(PM) : وهو يعد أحد نسب الربحية لقياس أرباح البنك، وهي تمثل نسبة مئوية يتم حسابها من أجل معرفة درجة ربحية البنك مقابل إراداته، كما يدل على نجاح البنك في خلق إيرادات نظير التكاليف والمصاريف المختلفة، ويمكن استخدامه في المقارنة بين ربحية مؤسستين، لأن المؤسسات تعبر عن هامش ربحها بنسبة مئوية وليس بمبلغ نقدي[1]،

ويمكن احتسابها بالعلاقة الآتية:[2]

(R4) = الدخل الصافي ÷ اجمالي الإيرادات × 100

2. مؤشرات السيولة في البنوك التجارية: وهي تعد مؤشر ساكن، ومضمونه يكمن في التفرقة بين الموجودات (السهلة/ البطيئة) التحول إلى نقدية، وبين المطلوبات وحقوق الملكية فتجزأ (متغيرة/ مستقرة)، وتعني المطلوبات المتغيرة قدرتها على السحب والتغيير، على عكس المطلوبات المستقرة، مما يتطلب من البنك التجاري تحديد المستويات المقبولة لديه وبنسب معينة، حيث تعتمد البنوك التجارية على عدة نسب مالية، التي تعكس الوضعية المالية للبنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته أمام المودعين، حيث تمثل السيولة سيفاً ذا حدين، إن زاد حجمها عن الحد الاقتصادي لها (حيازة كميات كبيرة> الحد المطلوب)، تؤثر سلباً على ربيحة البنك، أما إذا انخفضت نسبتها عن الحد المطلوب،

---

[1] عزوز أحمد، **تقييم ربحية البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة لبنك البركة ومصرف السلام للفترة 2012-2019**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2022، ص: 327.

[2] عزمي عوض، **تقييم أداء المصارف لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقا لنموذج العائد على حقوق الملكية (دوبونت) (دراسة حالة المصارف الاسلامية الفلسطينية)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد (36)، العدد (12)، 2022، ص: 2688.

سيسهم ذلك في العسر المالي للبنك، مما يجعله عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين نظير سحب ودائعهم، وأيضا القصور في تنفيذ جميع طلبات الاقتراض المقدمة[1]، ومن أبرز نسب السيولة للبنوك التجارية نجد:

1.2. مؤشر الرصيد النقدي: تدل هذه النسبة على قدرة البنك التجاري على تلبية التزاماته المالية من النقدية المتواجدة لديه، حيث كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي، كلما ازدادت قدرة البنك على سداد الالتزامات في المواعيد المتفق عليها، ويقصد بالودائع وما في حكمها كل المطلوبات البنك ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:[2]

(R1) = (النقد في الصندوق النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) ÷ (الودائع وما في حكمها)x 100

[1] محمد نواف عابد، **دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة 2010 – 2017**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد (08)، 2018، ص-ص: 225-226.

[2] نجلاء ابراهيم عبد الرحمن، **تأثير الربحية والسيولة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية السعودية)**، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (08)، العدد (01)، 2022، ص: 85.

2.2. مؤشر السيولة القانونية: تقيس قدرة البنك التجاري على مواجهة طلب سحب المودعين مما يتواجد لدية من سيولة نقدية وشبه نقدية، حيث كلما ازدادت هذه النسبة كان البنك أكثر أماناً، وتحسب من خلال العلاقة الموضحة أدناه:[1]

(R2) = (الموجودات النقدية وشبه النقدية) ÷ (مجموع الودائع)x 100

3.2. مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات: يعد هذا المؤشر مؤشراً أساسياً لقياس الموجودات السائلة للبنك مقارنة بإجمالي موجوداته، حيث يعكس ارتفاع هذه النسبة أن هناك رصيد من النقدية غير مستغل، مما يؤدي إلى انخفاض في العائد النهائي للبنك هذا من جهة، كما يسبب انخفاض هذه النسبة عن المعدلات المعيارية إلى تعرض البنك لمخاطر السيولة نتيجة السحب المفاجئ من جهة أخرى، وتحسب وفق العلاقة المذكورة أدناه:[2]

(R3) = (النقدية + المستحق على المصارف) ÷ (إجمالي الموجودات) x 100

3. مؤشرات الملاءة المالية في البنوك التجارية: تعني الملاءة **(Solvency)** في لغة العمل البنكي المتانة، وهي تعبر عن مدى قدرة وكفاءة البنك التجاري في قياس المخاطر ومراقبتها بغية التحكم فيها، وذلك من أجل تعزيز مكانته التنافسية وكذا قدرته على الإيفاء بالتزاماته اتجاه عملائه، وبهذا

---

[1] فتيحة بوهرين، **دراسة قياسية لأثر مؤشرات السيولة على ربحية البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012-2017**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (07)، العدد (02)، 2022، ص: 566.

[2] سعدي احمد حميد الموسوي، **القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (07)، العدد (04)، 2015، ص: 68.

تكون البنوك التجارية مطالبة بوضع استراتيجية ملائمة من أجل مواجهة المخاطر الحاصلة من خلال توفير غطاء رأسمال كافي والحفاظ عليه[1]. ومن أبرز المؤشرات المستخدمة في **قياس الملاءة المالية** في البنوك التجارية ما يلي:[2]

1.3. مؤشر حقوق الملكية إلى مجموع الودائع: تدل هذه النسبة على قدرة البنك التجاري على رد ودائعه عن طريق أمواله الخاصة، فهي تسعى إلى قياس المخاطر المترتبة عن زيادة إجمالي الودائع عن النسب المحددة لرأس المال، حيث حددت البنوك الحد الأقصى لهذا المؤشر بنسبة 10%، ومع ارتفاع قيمة الودائع عن 10 أضعاف رأس المال، أدى ذلك إلى زيادة مخاطر المودعين للبنك، ويعاب على هذا المؤشر عدم الأخذ بالحسبان نوع ومجموع الأصول التي توظف فيها الودائع، وتقاس هذه النسبة بالعلاقة أدناه:

$$(R1) = \text{حقوق الملكية} \div \text{اجمالي الودائع} \times 100$$

2.3. مؤشر حقوق الملكية إلى مجموع الأصول: وتعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية في تمويل أصوله، وكلما زادت هذه النسبة كانت حماية المودعين أفضل، مما يعكس هدف البنك المركزي للسلطة النقدية، ويتم احتسابها كالآتي:

$$(R2) = \text{حقوق الملكية} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

---

[1] أمجد إبراهيم آدم محمد، **العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية السعودية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد (07)، العدد (01)، 2020، ص-ص: 181-182.

[2] انكاع ريان، بوالكور نور الدين، **تقييم الملاءة المالية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد (07)، العدد (04)، 2022، ص: 228.

3.3. مؤشر حقوق الملكية إلى مجموع القروض: تعد هذه النسبة بمثابة هامش الأمان للبنك التجاري لمواجهة مخاطر عدم استرجاع الأموال الناتجة عن خسائر القروض، ويتم قياسها بالعلاقة الآتية:

(R3) = حقوق الملكية ÷ إجمالي القروض 100x

4.3. مؤشر رأس المال (حقوق الملكية) إلى الأصول الخطرة: تعكس هذه النسبة إمكانية البنك التجاري من تغطية أصوله ذوات المخاطر العالية (القروض، السلفيات والأوراق التجارية المخصومة) عن طريق رأس ماله الممتلك، وكلما ارتفعت هذه النسبة قلت المخاطر والعكس صحيح، وتحتسب وفق المعادلة التالية:[1]

(R4) = رأس المال (حقوق الملكية) ÷ الأصول الخطرة × 100

4. مؤشرات توظيف الأموال في البنوك التجارية: يستخدم هذا المؤشر في معرفة قدرة البنك التجاري على استغلال أمواله المتاحة ضمن سياسة الائتمان وسياسة استخدام الأموال المتبعة داخل البنك، والقيام بتوظيفها وفقاً لها، وتبرز أهم مؤشرات توظيف الأموال في البنوك التجارية في الآتي:[2]

1.4. مؤشر العائد على الأموال المتاحة للتوظيف: يقوم هذا المؤشر بقياس مدى كفاءة إدارة البنك التجاري في تحويل الأموال المتاحة إلى أرباح، والتي تشتمل حقوق الملكية والودائع، ويدل ارتفاع هذا

---

[1] أمجد إبراهيم آدم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 184.

[2] محمد نواف عابد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 229.

المؤشر إلى أن البنك قادر على خلق عوائد جراء توظيف أمواله في الاستثمارات المربحة، ويحسب من خلال العلاقة الآتية:

(R1) = صافي الربح بعد الضريبة ÷ (إجمالي الودائع + حقوق الملكية) 100x

2.4. مؤشر استثمار الودائع: تبين هذه النسبة حجم الأموال التي قام البنك التجاري بتوظيفها من اجمالي الودائع، حيث كلما ارتفعت دل ذلك على زيادة مقدرة البنك على توظيف الأموال، وتقاس وفق العلاقة الآتية:

(R2) = إجمالي الاستثمارات ÷ إجمالي الودائع 100 x

3.4. مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات: تعكس هذه النسبة مدى كفاءة البنك التجاري في الاستثمار، حيث كلما زادت هذه النسبة زادت معها محصلة الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من خلال الاستثمارات المختلفة، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

(R3) = إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات 100 x

4.4. مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات: وتعد هذه النسبة مؤشر شامل لكفاءة البنك التجاري في استخدام جميع موارده (المالية والمادية) في أداء مختلف الخدمات المصرفية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الاستغلال الأمثل لتلك الموجودات، ويعبر عنها بالعلاقة أدناه:[1]

(R4) = إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات 100 x

[1] يحياوي أمال، زيرمي نعيمة، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام التحليل العنقودي – دراسة عينة من البنوك في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (06)، العدد (02)، 2022، ص: 256.

ونلخص هذه المؤشرات المالية في الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (2-12): المؤشرات المالية في البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي استنادًا إلى الأنموذج الحديث

يسعى هذا المطلب إلى استكشاف التطورات الحاصلة في مجال تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، حيث سوف يتم التركيز على النماذج الحديثة التي تتجاوز حدود المؤشرات المالية التقليدية، وكذا التطرق إلى أهمية ومنافع كل أنموذج.

الفرع الأول: أنموذج القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية

يعد أنموذج القيمة الاقتصادية المضافة من أبرز المؤشرات الحديثة في البنوك التجارية، يمكن التطرق إلى مفهومه وأبرز مكوناته فيما يلي:

أولا- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة: سعى كل من **Hamilton (1997)** و**Marshal (1987)** إلى إيضاح أن جوهر هذا المفهوم يكمن في تعظيم قيمة المساهمين (الملاك)، بشرط أن يفوق العائد تكلفة الدين والملكية، ويرتكز قياس القيمة الاقتصادية المضافة على البيانات المحاسبية من أجل

قياس الزيادة في القيمة للمساهمين، مع الأخذ في الحسبان كل العوامل ذات الصلة والضرورية للقياس[1]. وتقاس بالعلاقة التالية **رقم (1-1)**:

EVA = (معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة الدخل) × رأس المال المستثمر

الجدول رقم (2-2): مصطلحات المعادلة ورموزها

EVA = Capital invest (ROIC-WACC)	
الرمز	**المصطلح**
ROIC	معدل العائد على الأموال المستثمرة
WACC	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال
Capital invest	رأس المال المستثمر

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (14)، 2016، ص: 9.

تتطلب عملية حساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك حزمة من **التعديلات**، ومن أبرزها ما يلي:[2]

---

[1] هناء عبد الله حمد المزيني، وآخرون، **أثر مؤشرات الربح المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة البنوك الليبية (دراسة حالة المصرف الليبي الخارجي)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (01)، العدد (02)، 2022، ص: 770.

[2] العراف زاهية، فرحات عباس، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (11)، العدد (03)، 2018، ص: 350.

- **تخصيصات خسائر القروض:** وهي تعد جزء من رأس المال الاقتصادي للبنك، باستثناء الديون المعدومة للمدة؛
- نتائج النشاط غير التجاري؛
- **الضرائب المؤجلة:** حيث تعتبر مصدراً تمويليا للبنك.

مما يجعل الطريقة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك **EVA (bkg)**، تحسب بخصم تكلفة رأس المال المملوك (حقوق الملكية) فقط من صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب ويرجع ذلك إلى الاعتبارات الآتية:[1]

- تعد الودائع حجر الزاوية في أنشطة البنك التجاري، فهي ليست تمويلاً طويل الأجل ثابتًا مثل حقوق الملكية، بل هي قابلة للتغيير المستمر بسبب عمليات السحب والإيداع؛
- اعتبار مصروفات فوائد الودائع في البنوك التجارية شبيهة لتكاليف البضائع في المؤسسات الأخرى، حيث يتم خصمها مسبقًا عند حساب صافي الربح التشغيلي، وبالتالي فإن إعادة خصمها في حساب **EVA (bkg)** سيؤدي إلى حساب تكلفة مزدوجة.

بناءً على ما تم ذكره أنفًا يمكن تمثيل المعادلة **EVA (bkg)** في العلاقة التالية **رقم (1-2):**[2]

EVA (bkg) = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب – (رأس المال المستثمر× تكلفة رأس المال المستثمر) (1-2)

---

[1] درونش حنان أحمد حسن، **تأثير مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2023، ص-ص: 51-52.

[2] درونش حنان أحمد حسن، **المرجع السابق**، ص: 52.

حيث أن: رأس المال المستثمر للبنوك يتمثل في حقوق الملكية حسب دراسة (شواقفة 2021)، (العراف وفرحات 2018)، (الفودري وآخرون 2022)، (الغالبي2017) وتتمثل تكلفة رأس المال المستثمر للبنوك في تكلفة حقوق الملكية للبنوك.

يسمح تفسير نتائج المستخرجة من مؤشر القيمة الاقتصادية **EVA** أعلاه من تحليل الأداء المالي للبنك وفقًا لثلاث حالات رئيسية، تتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): شرح نتائج مؤشر القيمة الاقتصادية EVA

الحالة	الشرح
EVA>0	في هذه الحالة، يحقق البنك التجاري أرباحًا تفوق تكلفة رأس المال من خلال أنشطته، وتعني الدلالة الإيجابية في مؤشر **EVA** تعظيم قيمة المساهمين المحققة، مما يعكس فعالية البنك في استخدام موارده المالية لتحقيق أهدافه بكفاءة.
EVA= 0	في هذه الحالة، تعادل أرباح البنك التجاري تكلفة رأس المال تمامًا، وتعني الدلالة المحايدة في مؤشر **EVA** أن البنك حافظ على قيمته، حيث تم تغطية تكلفة رأس المال الممتلك أو المقترض، مما يعوض المساهمين عن المخاطر المفترضة وتغطية استثماراتهم.
EVA< 0	في هذه الحالة، تفوق تكلفة رأس المال حجم الأرباح المحققة في البنك التجاري، وتعني الدلالة السلبية في مؤشر **EVA** ، أن البنك التجاري لم يستخدم موارده المالية بكفاءة، ولم يحقق عوائد كافية للمساهمين مقارنة بأرباح الفرصة البديلة المتاحة لهم.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -هيبة مزعاش، خميسي قايدي، **قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) خلال الفترة (2011-2019)**، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (01)، 2021، ص-ص: 214-215.

يكمن **الاختلاف الجذري** بين القيمة الاقتصادية المضافة البنكية **(EVA bkg)** والقيمة الاقتصادية المعيارية **(EVA srn)** في الأساس في اختلاف طبيعة ونوع المؤسسات المالية وغير المالية، فتمثل الديون في البنوك المادة الخام لعملياتها، فهي تجمع الودائع بأسعار فائدة منخفضة ثم تقرضها بأسعار أعلى، محققة أرباحًا نتيجة لذلك الفارق، على عكس المؤسسات غير المالية التي تتكل على مزيج الديون وحقوق الملكية، بالإضافة إلى أن البنوك تتسم بدرجة أعلى للمخاطر مقارنة بالمؤسسات غير المالية، ونظراً لهذه الخصائص قامت الهيئات الرقابية بفرض متطلبات رأس مال أعلى للبنوك من أجل حماية المودعين من وقوع هذه المخاطر، مما يجعل استخدام تكلفة حقوق الملكية في البنوك وسيلة ملائمة لحساب **(EVA bkg)** ، ذلك ما أكدته دراسة كل من **(Paruraman, 2000, p 14-30)** و**(Thampy and Baheti, 2001,pp: 44-55)** في تقييم **EVA** للبنوك[1].

ثانيا– أهمية استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم أداء وكفاءة البنوك: تتجلى الكفاءة البنكية في تعظيم القيمة الاقتصادية **EVA**، وذلك من خلال استخدام أقل قدر من الموارد لتحقيق أقصى قدر من العوائد، أي توظيف أفضل للمدخلات، ويعد مؤشر **(EVA)** أحسن مؤشر معترف به في تقييم أداء البنوك، حيث أنه يساهم في تعزيز القدرة التنظيمية والتنافسية في المدى الطويل للبنك، من خلال التفريق بين البنوك الكفؤة وغير الكفؤة، كما يقوم بربط نتائج البنك التشغيلية بقيمة أسهمه، مع

[1] رويدا عبد السميع طلبه محمد، عبد الرحمن محمود عليان، **قياس القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم الأداء المالي في البنوك المصرية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (02)، 2018، ص–ص: 52–53.

مراعات تكلفة الحصول على هذه الموارد، خصوصا تكلفة (رأس المال والفرصة البديلة)، مما يحقق للبنك استغلالاً أمثلا في موارده وفي تنميته المستدامة[1].

ثالثا- منافع استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية: يوفر مؤشر **EVA** جملة من المميزات التي تجعله أداة فعالة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:[2]

1. **الفعالية:** يدل مؤشر **EVA** على مدى كفاءة وفعالية مدير البنك، حيث يوفر هذا المؤشر مزيدا من الفعالية المالية لرأس مال البنك أقل من الضروري؛

2. **حوافز المدير:** يعد مؤشر **EVA** حافز قوي للمدراء من أجل تحسين كفاءة وربحية البنوك، وذلك لربط المكافآت المقدمة لهم بنسبة من القيمة الاقتصادية المضافة التي يخلقونها؛

3. **السهولة وقابلية التطبيق:** يمكن حساب مؤشر **EVA** باستخدام الكشوفات المالية فقط (الميزانية العمومية وكشف الدخل)، وبالتالي، فهي تسمح بتطبيقها على أرض الواقع في البنوك؛

4. **التخلص من فوضى تعدد الأهداف:** يعد مؤشر **EVA** مؤشراً شاملاً، في توحيد عمليات التخطيط في البنوك التجارية، فهو يوجه اتخاذ القرارات في مسار واحد.

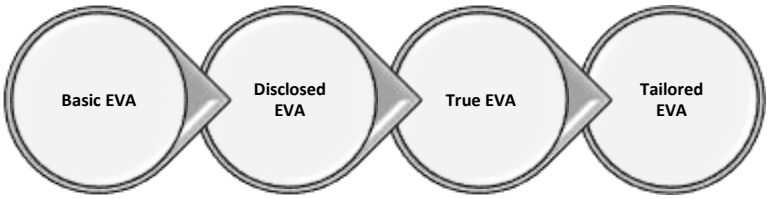
---

[1] خالد محمد عثمان أحمد، **نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية – دراسة تطبيقية مقارنة**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (04)، العدد (03)، 2020، ص: 7.

[2] هيبة مزعاش، خميسي قايدي، **قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) خلال الفترة (2011-2019)**، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (01)، 2021، ص-ص: 213-214.

رابعا- أنواع القيمة الاقتصادية المضافة: تجدر الإشارة إلى أن **(EVA)** يمكن أن تأخذ عدة صور، يمكن التعبير عنها في الشكل الآتي:[1]

الشكل رقم (2-13): أنواع القيمة الاقتصادية المضافة



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -ضحى محمد أسعد عداس، محمد ماجد سعاد بوادقجي، **أثر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية-، المجلد (43)، العدد (03)، 2021، ص: 440.

1. القيمة الاقتصادية المضافة الأساسية (Basic EVA): يتم حسابها مباشرة من البيانات المحاسبية بدون إجراء تغيرات عليها؛

2. القيمة الاقتصادية المضافة المعلن عنها (Disclosed EVA): وتشمل (12) تعديلا على البيانات المحاسبية؛

[1] ضحى محمد أسعد عداس، محمد ماجد سعاد بوادقجي، **أثر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية-، المجلد (43)، العدد (03)، 2021، ص: 440.

3. القيمة الاقتصادية المضافة الحقيقية (True EVA): ويتم فيها التعديل على البيانات المالية وفقاً لطبيعة نشاط البنك؛

4. القيمة الاقتصادية المضافة الملائمة (Tailored EVA): ويتم إجراء تعديلات على البيانات المالية حسب ما يراه البنك مناسباً لظروفه.

الفرع الثاني: أنموذج CAMELS في البنوك التجارية

يعتبر أنموذج **CAMELS** في البنوك التجارية نموذجا فعالاً في تحسين أداء البنوك.

أولا- نشأة أنموذج CAMELS: نظراً للحاجة المتزايدة إلى أدوات تقييم شاملة للأداء المالي للبنوك، خصوصا مع تنوع العمليات المصرفية وزيادة المخاطر المرتبطة بها، نشأ نموذج **CAMELS**، وقد تم تطويره من طرف البنك الفيدرالي الأمريكي في أوائل الثمانينات، بهدف توفير إطار عمل موحد لتقييم سلامة البنوك، وقدرتها على إدارة المخاطرة والتعامل معها[1].

وقد مر نموذج **CAMELS** بعدة مراحل تطويرية في تقييم الأداء المالي للبنوك تكمن في:

[1] أنس سالم الخلايلة، هناء محمد الحنيطي، **أثر استخدام نموذج Camels في الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية على المؤسسات العامة في الأردن**، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (45)، 2023، ص: 159.

الجدول رقم (2-4): المراحل التطورية لنموذج CAMELS

المراحل	تطور نموذج CAMELS
المرحلة الأولى (قبل 1979)	في هذه المرحلة، كان النموذج يرتكز بشكل رئيسي على أربع عناصر ألا وهي: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، الربحية (E) والسيولة (L)، لتصبح صيغته على النحو الآتي: (CAEL)، وتم استخدامه في تحليل القوائم الربع السنوية للبنوك ووضع تقييم لها.
المرحلة الثانية (1979)	تم إضافة عنصر كفاءة الإدارة (M) إلى النموذج، لتصبح صياغته (CAMEL)، مما أدى إلى تحسين عملية تقييم الشامل للبنوك، وأصبح النموذج يرتكز بدرجة أكبر على التفتيش الميداني، من أجل تقييم كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة.
المرحلة الثالثة (نهاية 1996)	وفيه تم إضافة عنصر آخر، يتمثل في حساسية لمخاطر السوق (S)، لتصبح الصيغة النهائية (CAMELS)، مما ساهم في زيادة كفاءة وشمولية البنك على تقييم أداءه.

المصدر: بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفيCAMELS** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (01)، 2018، ص-ص: 291-292.

ثانيا- تعريف أنموذج CAMELS: وهو نظام موحد ومتكامل يوفر أداة رقابية فعالة، يتم على أساسها تقييم مدى سلامة ومتانة البنوك، ويعتمد هذا الأنموذج على تقييم أداء كل بنك باستخدام خمس مرتكزات رئيسة والتي تدعى بالعوامل المتكاملة، حيث يتم تقييم كل بعد ثم إعطاء تصنيف متكامل للبنك محل التقييم، والذي يعكس الحالة المالية وسلامة العمليات التشغيلية لأداء البنك، مع

إجراء تعديلات عليه سنة **1996** لجعله أكثر تركيزا على إدارة المخاطر[1]. إن كلمة **CAMELS** هي مجموع اختصارات لعدة مؤشرات نبينها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-14): العناصر المترجمة لاختصارات كلمة CAMELS



المصدر: شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقيم الأداء المالي للبنوك مع البناك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2020، ص: 189.

ثالثا- أهمية أنموذج CAMELS: يتم تطبيق نموذج **CAMELS** من خلال القيام بعمليات التفتيش الميدانية من قبل الجهات الرقابية، فهو يعد أداة تحليلية قوية لتقييم الأداء الكلي للبنك، من خلال

[1] Ranjana, S, & Paul Van Den, B, **Supervisory Risk Assessment And Early Warning Syststems, Bzsel**, Switzerland: Basel Commitée On Banking Supervision, N° (04), 2000, P-P: 7-8.

ضمان سلامة العمليات البنكية، وأيضا من أجل الكشف عن مواطن القوة والضعف للإدارة في تحمل المخاطر والحد من أثرها[1].

رابعا- منافع أنموذج CAMELS: يتميز أنموذج **CAMELS** بجملة من المزايا التي تجعله أداة فعالة في تقييم الأداء المالي للبنوك، ومن أبرز هذه المزايا:[2]

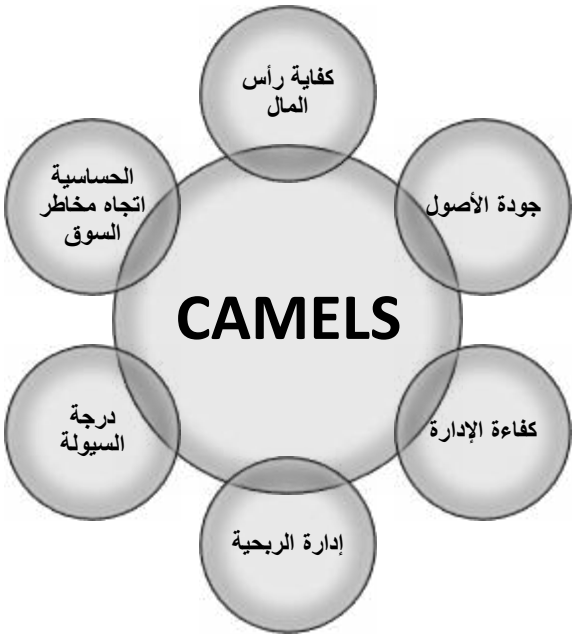
- توحيد المعايير لتقييم أداء البنوك؛
- التركيز على العناصر الستة الرئيسية التي تغطي الجوانب الأساسية لأداء البنك؛
- الاعتماد على البيانات الكمية، مما يوفر تحليل دقيقاً لأداء البنك؛
- التصنيف الشامل لنظام البنوك باستخدام منهج موحد.

خامسا- مكونات أنموذج CAMELS: نموذج التقييم **CAMELS** اختصار لستة عناصر أساسية يمكن ذكرها في الشكل التالي كما يلي:

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي، وآخرون، **دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد (09)، العدد (18)، 2022، ص: 364.

[2] عبد الباري سعيد نصير، **تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام المعايير الدولية**، مجلة المعرفة، العدد (14)، 2021، ص: 27.

الشكل رقم (2-15): مكونات أنموذج CAMELS



المصدر: من إعداد الطالبة.

1. كفاية رأس المال: يشكل مؤشر كفاية رأس المال حجر الزاوية في الرقابة على البنوك، إذ يسعى إلى تقييم قدرة البنك على امتصاص الخسائر المحتملة التي قد تؤثر على مكونات ميزانيته، الناجمة عن المخاطر التي يتعرض لها، بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق (أسعار الفائدة وسعر الصرف)، وتكمن أهميته في البنوك في:[1]

- المحافظة على ثقة المتعاملين مع البنك؛
- حماية المودعين من المخاطر المحتملة؛

[1] ثامر أسامة، بيصار عبد الحكيم، **تقييم الأداء البنكي في الجزائر باستخدام نموذج CAMELS -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2015 – 2021**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (08)، العدد (01)، 2023، ص-ص: 566-567.

- دعم الأنشطة المصرفية للبنك؛
- تعزيز الثقة في القطاع المصرفي ككل.

2. جودة الأصول: وهو يعتبر مؤشر نوعي، ويقصد به في أنموذج **CAMELS** إلى سلامة وتنوع الأصول الموجودة في ميزانية البنك، مع الأخذ بالاعتبار المخاطر الناجمة عنها، وقدرة البنك على التعامل معها من (قياس ومراقبة)، وترتكز جودة الأصول على مجموعة من النسب التي تم استخدامها في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن توضيحها في الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم (2-5): تحليل نسب جودة الأصول

النسب المالية	القانون	النسبة المرجعية
القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	القروض المتعثرة/ مجموع القروض	≥1%
القروض المتعثرة إلى مجموع حقوق الملكية	القروض المتعثرة/ مجموع حقوق الملكية	≥1%
نسبة مؤونة تدني قيمة القروض	مؤونة تدني قيمة القروض/ مجموع القروض	≤1.5%
نسبة مخصصات خسارة القروض	مخصصات خسارة القروض/ مجموع القروض	≤100%

المصدر: شنائي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2020، ص: 190.

[1] شنائي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2020، ص: 190.

3. كفاءة الإدارة: وهي تعد أحد أركان أنموذج **CAMELS**، إذ يعكس قدرة إدارة البنك على تنفيذ المهام الموكلة لها، وتحديد وقياس المخاطر ومراقبتها من أجل ضمان تأدية البنك لأنشطته بشكل سليم وصحيح حسب القوانين واللوائح للرقابة الداخلية. ويركز هذا العنصر أيضا على كفاءة كل مستوى إداري، ومدى التزامه بالتعليمات الرقابية السليمة، كما يشمل التأكد من قدرة البنك على التخطيط والتكيف مع الظروف الطارئة، مما يسهم في المحافظة على مكانة البنك وزيادة نموه[1]؛

4. إدارة الربحية: ويعني في أنموذج **CAMELS** إلى قدرة البنك على تحصيل الأرباح بشكل مستمر ومتوازن، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف، باعتبار أن الأرباح هي المصدر الأساسي لتحقق عوائد ملائمة لمساهمي البنك وتعزيز مركزه المالي، وتحسب الربحية من خلال صافي الفائدة، والذي يحسب بقسمة الفرق (الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة) على إجمالي الدخل[2]؛

5. درجة السيولة: وهي تدل على قدرة البنك على تلبية التزاماته قصيرة الأجل وكذا الالتزامات المتعلقة بالقروض، وبمعناها في القطاع المصرفي قدرته على تحويل الأصول الغير النقدية (الاستثمارات) إلى نقدية سائلة بسرعة وكفاءة[3]؛

---

[1] ثامر أسامة، بيصار عبد الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 567.

[2] ناجي صالح ضهد، **تقييم أداء المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نظام CAMELS دراسة حالة المصرف بغداد الأهلي للفترة (2014-2019)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد (37)، العدد (48)، 2021، ص: 56.

[3] محمد عبد الفتاح العشماوي، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 366.

6. الحساسية اتجاه مخاطر السوق: وتعني درجة تأثر المركز المالي للبنك بالتغيرات الواقعة في متغيرات السوق الأساسية مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي، أسعار الأوراق المالية وأسعار السلع، أي تسمح بقياس مدى تعرض البنك للخسائر نتيجة التقلبات السوقية. وتعد مخاطر أسعار الفائدة من أبرز التحديات التي تواجه البنوك، والتي يتم قياسها من خلال قسمة نسبة محفظة الأوراق المالية على إجمالي الأصول، هذه النسبة تعكس مدى قدرة البنك على المخاطرة، وتشير إلى جرأته في اتخاذ مواقف استثمارية[1].

سادسا– تصنيف البنوك وفق نظام التقييم البنكي الأمريكي (CAMELS)

يعتمد نظام ترتيب البنوك وفقاً لأنموذج **CAMELS** على تقييم كامل لأداء البنك في ستة أبعاد رئيسة، ألا وهي: رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة وحساسية مخاطر السوقية، ويتم تقييم كل بعد بسلم رقمي يتراوح بين (1–5) تنازليًا، من خلال حساب المتوسط المرجح لكل بعد، للوصول للتقييم النهائي للبنك[2]، وذلك حسب الجدول الموضح أدناه:

---

[1] بن بعيبش سلمان، بن ساعد عبد الرحمان، **محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2012–2019)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد (13)، 2022، ص: 61.

[2] بوكفة حمزة، بن خالد جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 196.

الجدول رقم (2-6): جدول توضيحي لآلية التقييم الكلي للبنك وفق نظامCAMELS

مجال التقييم	سلم التقييم	تحليل التقييم	التقييم والإجراء
1.4-1.0	1	قوي	الموقف سليم من جميع النواحي، أي لا يتطلب اتخاذ أي إجراءات رقابية.
2.4-1.6	2	مرضي	الموقف سليم نسبيًا بسبب وجود بعض القصور، وبالتالي يجب معالجة هذا العجز.
3.4-2.6	3	معقول	يبين نقاط القوة والضعف، لذلك يستوجب مراقبة ومتابعة متلاحقة.
4.4-3.6	4	هامشي	وجود خطر قد يؤدي إلى الفشل، ولذا يستوجب برنامج لإصلاح ومتابعة ميدانية.
5.0-4.6	5	غير مرضي	الموقف خطير جدا يستوجب رقابة دائمة.

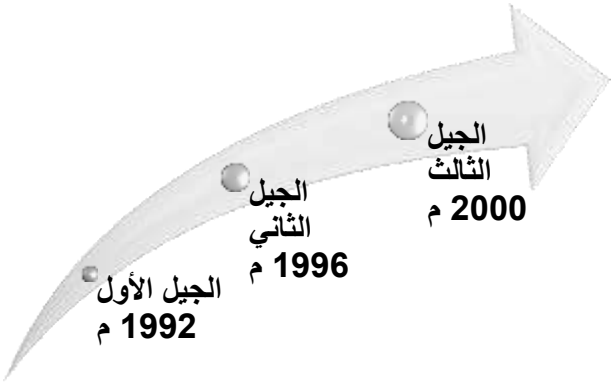
المصدر: إيناس عياد، عبد الناصر براني، **تقييم إستراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق النماذج الحديثة -حالة بنك السلام الجزائر**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد (07)، العدد (01)، 2022، ص-ص: 17-18.

الفرع الثالث: أنموذج بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية

مر أنموذج بطاقة الأداء المتوازن بعدة تطورات في البنوك، يمكن التطرق إليها في الآتي

أولا- تطور(أجيال) بطاقة الأداء المتوازن: عرفت بطاقة الأداء المتوازن تطورات ملحوظة منذ نشأتها، ويمكن تجزئتها إلى ثلاثة أجيال رئيسية، ويمكن إيضاح ذلك في الشكل الآتي، وشرحها في جدول أدناه:

الشكل رقم (2-16): تطورات بطاقة الأداء المتوازن عبر الأجيال الثلاث



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -هلال قاسم أحمد صالح المريسي، **أثر بطاقة الأداء المتوازن على تقويم الأداء المستدام للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (07)، العدد (38)، 2020، ص: 165.

الجدول رقم (2-7): المراحل التطورية لبطاقة الأداء المتوازن

الأجيال	التطور
الجيل الأول 1992 م	**بطاقة الأداء المتوازن كنظام قياس:** في هذا الجيل، نظر إلى بطاقة الأداء المتوازن كمجموعة من مؤشرات الأداء، وتركيز الاستراتيجية على أربع أبعاد هي: المالي، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو.
الجيل الثاني 1996 م	**بطاقة الأداء المتوازن كنظام للإدارة الاستراتيجية:** لم تعد بطاقة الأداء المتوازن مجرد مجموعة من المؤشرات، بل أصبحت إستراتيجية متكاملة تربط بين الرؤية والرسالة والأهداف والمبادرات والمؤشرات، من خلال التركيز على بناء علاقات سببية بين هذه المؤشرات المتعددة.

الجيل الثالث 2000 م	**بطاقة الأداء المتوازن كنظام للتغيير التنظيمي:** نظرا لامتلاء الاستراتيجية بالمعلومات والبيانات في ظل التغييرات، مما دفع بعملية التحول الاستراتيجي إلى أن تكون مرنة وواقعية وقابلة للتكيف، من خلال خلق استراتيجية ملائمة ومتدرجة مع التغيرات المستمرة في البيئة الخارجية.

المصدر: هلال قاسم أحمد صالح المريسي، **أثر بطاقة الأداء المتوازن على تقويم الأداء المستدام للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (07)، العدد (38)، 2020، ص: 165.

ثانيا- تعريف بطاقة الأداء المتوازن: وهي تعد أداة إدارية شاملة تتيح رؤية واضحة ومتكاملة حول أداء البنك، فهي تجمع بين مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية التي ترصد النتائج الحالية للأداء، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للبنك، من خلال الربط بين المؤشرات المالية والتشغيلية، حيث لا تقتصر بطاقة الأداء المتوازن على النتائج المالية، بل تشمل التدابير التشغيلية أيضاً كرضا العملاء، كفاءة العمليات الداخلية، وبهذا توفر إطارًا متوازنًا لتقييم الأداء[1]. حيث أجمعت العديد من الدراسات على أربع منظورات أساسية لبطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء البنك، يمكن وصفها في الشكل الآتي:

[1] Kaplan, R. S, And Norton, D.P, **The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performances**, Har Vard Business Review, Vol (70), N° (01), 1992, P:70.

الشكل رقم (2-17): المنظورات الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء البنك



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -إيمان السيد محمد عبد الله، **أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقويم أداء الفاتورة الإلكترونية -دراسة ميدانية على البنوك التجارية بمصر-**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد (01)، 2023، ص: 438.

ثالثا- أهمية بطاقة قياس الأداء المتوازن: تتجلى أهمية بطاقة الأداء المتوازن في كونها تقدم رؤية شاملة ومتوازنة لأداء البنك، وذلك من خلال ربط كل من المؤشرات المالية وغير المالية في تقرير موحد، وهي لا تقتصر على الأداء المالي قصير الأجل فقط، بل تتجاوزه لتشمل أبعاداً أخرى مثل (رضا العملاء، جودة المنتجات)، وبالتالي فهي تساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية للبنك من

خلال تحويلها إلى جملة من المؤشرات ثم ترجمتها إلى عمل فعال[1]. كما ترتكز بطاقة الأداء المتوازن أربع مكونات أساسية لنجاح البنك، من خلال مراعات ما يلي:[2]

- **البعد الزمني:** ويتمثل في ثلاث أبعاد (الأمس، اليوم والغد)؛
- **البعد المالي وغير المالي:** من خلال المراقبة المستمرة للنسب الرئيسية (المالية وغير المالية)؛
- **البعد الاستراتيجي:** يتم عن طريق ربط الأداء التشغيلي بالاستراتيجية طويلة الأجل؛
- **البعد البيئي:** من خلال النظر إلى البيئة الداخلية والخارجية عند تطبيق المؤشرات.

رابعا– منافع بطاقة الأداء المتوازن: تتميز بطاقة الأداء المتوازن بجملة من المميزات التي جعلتها أداة مهمة لإدارة الأداء الاستراتيجي في البنك نلخصها في النقاط الآتية:[3]

- نموذج رباعي الأبعاد من خلال توفير إطار شامل لقياس أداء البنك؛
- الربط بين المؤشرات المالية وغير المالية لتحقيق الأهداف كمياً ومالياً؛
- التطوير المستمر من خلال توفير بنى تكنولوجية متطورة لتدفق المعلومات في الوقت المحدد؛

---

[1] بن بوزيد سليمان، هواري عامر، **صعوبات استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة لقياس أداء البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (12)، العدد (03)، 2018، ص: 415.

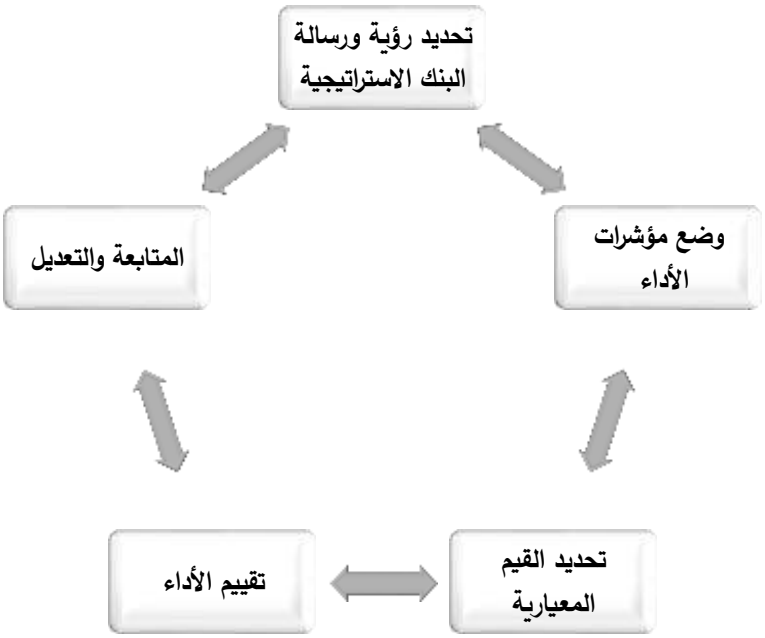
[2] عيد أبو بكر، **علاقة بطاقة الأداء المتوازن بعملية اتخاذ القرارات في البنوك التجارية في مدينة جنين**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (24)، 2017، ص: 56.

[3] مروة عطا المنان أحمد الريح، **دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء في البنوك السودانية دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني في الفترة من (2015–2019)**، مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا، العدد (11)، 2020، ص–ص: 168–169.

- استقلالية الوحدة المسؤولة على عملية الرقابة على الأداء الاستراتيجي للبنك.

خامسا- خطوات إعداد بطاقة الأداء المتوازن: يعد إعداد بطاقة الأداء المتوازن منهج يبدأ من المستوى الأعلى ويندرج إلى المستوى التشغيلي، وتتمثل الخطوات الرئيسة لهذه العملية في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-18): خطوات تصميم بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -حميد السليماني، شريفة جعدي، **استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام كأداة لتقييم الأداء الشامل للبنوك دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة (2013-2017)**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد (11)، العدد (01)، 2021، ص-ص: 266-267.

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن بطاقة الأداء المتوازن تبدأ من وجود اتفاق حول استراتيجية البنك، ثم تترجم إلى جملة من الأهداف الاستراتيجية، ثم يتم تحديد مؤشرات الأداء لقياس مدى تحقق هذه الأهداف، ثم تأتي بعدها مرحلة تحديد القيم المعيارية، لتنطلق عملية تقييم الأداء المالي للبنك،

لتنتهي بوجود آلية لتغذية العكسية، إذ من خلالها يستطيع البنك الوقوف على أدائه وإدخال التعديلات اللازمة.

سادسا- مكونات بطاقة الأداء المتوازن: تتكون بطاقة الأداء المتوازن في البنوك من جملة من المنظورات نذكرها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-19): هيكلة بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: من اعداد الطالبة.

1. المنظور المالي: يعد المحور المالي المحرك الأساسي في تحسين أداء البنوك، وذلك من خلال تحقيق التدفقات النقدية وزيادة الأرباح، حيث يتضمن جملة من المؤشرات المالية التي تسهم في تقييم أداء البنك منها: عائد الاستثمار، نمو التدفقات النقدية وعائد على حقوق المساهمين، ثم تتم مقارنتها بالأداء المستهدف أو مع سنوات سابقة، من أجل إعطاء صورة حول أداء البنك في الفترة الحالية،

ومع ذلك لا يكفي الاعتماد على هذه المؤشرات وحدها، بل لابد من ربطها مع الأبعاد الأخرى، لتحقيق النجاح الاستراتيجي للبنك[1]؛

2. منظور العملاء: يتمثل في قياس قدرة البنك على بناء علاقات قوية مع عملائه، من خلال تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المتطورة بتقديم خدمات ذو جودة عالية تلبي غايتهم، ويركز هذا البعد على قياس رضا العملاء، وولائهم وحصتهم السوقية، حيث يدل الأداء المنخفض في رضا العملاء على تراجع أداء البنك المقبل، حتى ولو كانت الوضعية المالية الحالية جيدة[2]؛

3. منظور العمليات الداخلية: ويركز هذا البعد على كل من كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للبنك، من خلال خلق البنك للأعمال المتميزة لجذب العملاء والمساهمين، لضمان تحقيق الربحية، ويشمل جملة من المؤشرات التي تقييس كفاءة العمليات، جودة المنتجات وجودة الخدمات، وذلك من أجل تعزيز النتائج المالية المرضية، بما في ذلك رضا العملاء وتحسين الأداء المالي[3]؛

---

[1] بن بوزيد سليمان، **قياس الأداء في البنوك التجارية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن وأسلوب المقارنة المرجعية – دراسة ميدانية لعينة من المديريات الجهوية للبنوك التجارية في الجزائر –** ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (11)، العدد (01)، 2020، ص-ص: 66-67.

[2] سنجاق الدين نور الدين، عمار نريمان، **تقييم مدى تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في البنوك دراسة حالة الوكالات البنكية بولاية تيارت**، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد (04)، العدد (01)، 2022، ص: 96.

[3] أمل محمد محمد مصطفى، **أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على استراتيجية التنمية المستدامة بالتطبيق على مستشفيات جامعة عين شمس**، المجلة العربية للإدارة، المجلد (42)، العدد (04)، 2022، ص: 99.

4. منظور النمو والتعلم: يعد هذا المحور حجر الزاوية للبنوك في تحقيق المحاور المذكورة آنفاً، فهو يركز على تطوير القدرات والكفاءات اللازمة لتحقيق التحسين المستمر في أداء البنك، سواء على الصعيد الفردي أو الإجراءات التنظيمية، ويتضمن هذا البعد جملة من المبادرات التي تسعى إلى تطوير المهارات وخلق البيئة الملائمة لهذا التطوير، مع المحافظة على العاملين المؤهلين، ومن بين مؤشرات هذا البعد: نفقات البحث، التطوير، نفقات التدريب وعدد ساعات التدريب[1]؛

5. المنظور المجتمعي: ويعد البعد المجتمعي إضافة قيمة لبطاقة الأداء المتوازن في البنوك، حيث يعكس الأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية حسب ما أشار لها **(lap & Salterio)**، فإن البنوك لا تعمل في فراغ معزول، بل هي جزأ لا يتجزأ من المجتمع الذي تعمل فيه، حيث يساهم إدراج هذا البعد في تحقيق التوازن بين متطلبات المجتمع الاقتصادية، المجتمعية والبيئية، وبالتالي فإنه يعزز من سمعة البنك ويقوي علاقته مع أصحاب المصالح المختلفة[2].

سابعا– أهمية التكامل بين القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن: ويعد التكامل بينهما نهجاً واعداً لتحسين تقييم الأداء في البنوك، حيث تقدم كل من القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن العديد من المزايا، إلا أن لكل منهما زاوية رؤية معينة للأداء، ولتلافي النقص الذي

---

[1] أمل محمد شيخ حسين دمنهوري، تغريد عبد العزيز سليمان الراشد، **أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تحسين الأداء: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بمدينة جدة**، المجلة العربية للإدارة، المجلد (30)، العدد (01)، 2018، ص: 177.

[2] مبروكي مروة، **دور المؤشرات الحديثة البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي وقيادته نحو خلق القيمة بالمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة الإبداع، المجلد (30)، العدد (01)، 2023، ص: 70.

يكتنف تطبيق أحدهما، فيكون إحداث الجمع بينهما وسيلة لتلافي هذا النقص، مما يعزز من فعالية التقييم. ويكمل كل من **EVA & BSC** الآخر كما يلي:[1]

- تتسم **EVA** بقدرتها على ربط الأداء المالي للبنك مباشرة بتحصيل قيمة المساهمين، في حين **BSC** تتميز بتبيين كيفية وطريقة تحصيل قيمة المساهمين؛
- تهدف **BSC** إلى توجيه البنك نحو المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وفقاً للمهمة **Mission**، بينما تعنى **EVA** بتحديد الهدف الاستراتيجي والتي يتمثل في تحصيل القيمة على مستوى الكلي للبنك؛
- تركز **EVA** على الأداء المالي قصير الأجل، بينما **BSC** تأخذ أيضا الأبعاد طويلة الآجل كتعلم والنمو؛
- تساعد **BSC** في تحديد الهفوات في الأداء، في حين **EVA** توفر مؤشر لنجاح الجهود المبذولة لسد هذه الفجوات.

الفرع الرابع: مقارنة بين نماذج القياس التقليدي ونماذج القياس الحديثة

لأجل تبسط وتوضيح أوجه المقارنة **بين نماذج القياس التقليدي ونماذج القياس الحديثة** الذي يستند على الوسائل المبتدعة والمتجددة فان الجدول الآتي يلخص ذلك وكما يلي:

---

[1] رويدا عبد السميع طلبة محمد، عبد الرحمن محمود عليان، **دور التكامل بين القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن لتدعيم القدرة التنافسية للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (01)، 2018، ص-ص: 83-85.

الجدول رقم (2-8): مقارنة بين نماذج القياس التقليدي ونماذج القياس الحديثة

نماذج قياس الأداء التقليدية	نماذج قياس الأداء الحديثة
ترتكز على التكلفة / الكفاءة	تركز على أساس القيمة
تقوم على التبادل بين الأداء	تقوم على توافق الأداء
موجهة نحو الربحية	موجهة نحو العميل
ذات توجه قصيرة الأجل	ذات توجه طويلة الأجل
سائدة في المؤشرات الفردية	سائدة في مؤشرات الفريق
سائدة في المؤشرات الوظيفية	سائدة في المؤشرات العرضية
تتم مقارنتها بالمعايير	تقوم على أساس المتابعة التطور
تهدف إلى التقييم	تهدف إلى التقييم والاحتواء (التغلغل)

المصدر: مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، ط (01)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 56.

ويمكن أيضا تتبع فروقات **بين نماذج القياس التقليدي ونماذج القياس الحديثة** طبقا لشكل الموالي:

الشكل رقم (2-20): الفرق بين نماذج القياس التقليدي ونماذج القياس الحديثة



المصدر: من إعداد الطالبة.

يهدف كل من الجدول رقم (2-8) والشكل رقم (2-20) في الأعلى إلى مقارنة بين نموذجين أساسيين لقياس وتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال:

أولا- نموذج قياس الأداء التقليدي: يركز على البيانات المحاسبية، مع تقييم الأداء المالي في الأجل القصير للبنك التجاري، بدون الأخذ بالاعتبار المؤشرات غير مالية.

ثانيا- نموذج قياس الأداء الحديث: يرتكز على مجوعة شاملة للمؤشرات (المالية وغير المالية)، ويسعى إلى تقييم أداء البنك في الأجل الطويل، بما في ذلك تحقيق الاقتصادية لأطرف ذوي العلاقة.

المطلب الثالث: الأثر المتكامل بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي في البنوك التجارية

يسعى هذا المطلب إلى التعرف على أثر التكامل في ظل تواجد كلا المتغيرين على تحسين مستوى الأداء للبنوك التجارية. وتبعاً لذلك، سيتم التطرق إلى أوجه التكامل بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي، ومنافع تكاملهما معاً، وكذا مختلف آليات التكامل بينهما في البنوك التجارية.

الفرع الأول: أوجه التكامل بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي

يتقاطع كل من إدارة المخاطر المالية والأداء المالي في كثير من الخصائص، الأمر الذي يمهد الطريق لتحقيق تكامل فعال بينهما، فكلاهما يسعى إلى تحقيق الأداء الأمثل للبنك، ومن خلال دمجهما يمكن للبنوك التجارية من تحسين أدائها.

أصبحت إدارة المخاطر المالية مؤشراً أساسياً للأداء في البنوك التجارية لأنها تشارك باستمرار في الحد من المخاطر المالية[1]، فيجب على إدارة المخاطر الفعالة والمتكاملة تحسين الأداء المالي للبنك من خلال الموازنة والمفاضلة بين المخاطرة والعوائد المتوقعة[2]،

---

[1] Munther Al-Nimer, et al, **Risk Management Practices And Firm Performance With A Mediating Role Of Business Model Innovation. Observations From Jordan**, Journal Of Risk And Financial Management, Vol (14), N° (03), 2021, P : 1, Https://Doi.Org/10.3390/Jrfm14030113

[2] Hamdu Kedir Mohammed, Adriana Knapkova, **The Impact Of Total Risk Management On Company's Performance**, 19th International Conference Enterprise And Competitive Environment 2016, ECE 2016, Brno, Czech Republie, 10-11 March 2016, P: 273.

وركزت (صافيناز،2015) على أن عمل تكامل بين كلاً من إدارة مخاطر وإدارة الأداء يعزز من مقدرة البنك على تحقيق أهدافه، حيث توجد عدة أوجه تتشابه وتختلف فيما بينهم[1]، وسنحاول عرض أهم هذه الأوجه في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-9): أوجه المقارنة بين إدارة المخاطر المالية وقياس الأداء في البنك

وجه المقارنة	نموذج إدارة المخاطر المالية	نموذج قياس الأداء
الفلسفة الأساسية	ضعف الرقابة الداخلية للمخاطر تسبب ضرر لاستراتيجية البنك	يتم قياس الأداء الاستراتيجي بكل من المؤشرات المالية وغير مالية
ملازمة مفهوم الخطر	متعلق بكل الأنشطة الوظيفية والمهام التشغيلية	مشمول في كل أبعاد القياس
جوهر العلاقة بين الأداء والسلوك التشغيلي	مرتفعة: على الضوابط الرقابية أن توازن بين الأنشطة التشغيلية والمخاطر التي يقبلها البنك.	مرتفعة: على الأهداف الموازنة بين الأنشطة التشغيلية واستراتيجية البنك.
حدود المشاركة	كل أعضاء البنك	كل أعضاء البنك

المصدر: صافيناز محمود محمد محمود صالح، **التكامل بين بطاقة الأداء المتولين وإدارة مخاطر الشركات، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد (06)، العدد (04)، 2015، ص 315.

[1] صافيناز محمود محمد محمود صالح، **التكامل بين بطاقة الأداء المتولين وإدارة مخاطر الشركات، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد (06)، العدد (04)، 2015، ص 314.

تبين المقارنة بين نموذج إدارة المخاطر ونموذج الأداء على وجود تكامل عميق بينهما، حيث يقوم الإثنان بالتركيز على المؤشرات المالية وغير المالية في تحقيق الأداء الاستراتيجي للبنك. وعليه يمكن القول أن إطار إدارة المخاطر يتضمن المخاطر كعنصر رئيسي، والتي تسعى إلى تخفيض من حدة تأثيرها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، كما يهدف نموذج قياس الأداء إلى بناء هيكل للرقابة يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعد إدارة المخاطر جزأ لا يتجزأ من هذا الهيكل، حيث تسهم في تقليل المخاطر المحتملة، واتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة لذلك.

وحسب ما تم ذكره آنفًا، نستنتج أن هناك تكامل أصيل بينهما، حيث أن نموذج إدارة المخاطر يسخر إطاراً منهجياً لتحديد وقياس المخاطر، وفي المقابل ذلك يسخر نموذج قياس الأداء إطاراً شاملاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، مما يجعل تحقيق التكامل بينهما منافع عدة للبنك، وهذا ما سوف نتناوله في العنصر الآتي.

الفرع الثاني: منافع التكامل بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي

أولت الاتجاهات المستقبلية على منفعة ممارسات إدارة المخاطر المالية ومؤشرات الأداء على استراتيجية البنك واتخاذ القرار المناسب، ومن أجل فهم العلاقة بينهم لابد من تطوير إطار مفاهيمي يحدد العناصر الرئيسية وتكاملها، حيث يشير الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المالية إلى إعداد خطة متضمنة مجموعة من الأساليب للكشف عن المخاطر المالية التي قد تواجه البنك، بينما يشمل مؤشرات الأداء المالية مجموعة من المؤشرات لتقييم ربحية البنك وفعالية أدائها[1]،

[1] São Paulo, SP, Brasil, **O Impacto Da Gestão De Riscos Financeiros No Desempenho Das Empresas : Um Estudo Sobre As Práticas De Gestão Financeira**, REVISTA DE GESTÃO E SECRETARIADO, Vol (14), N° (10), 2023, P :18099, DOI : Http://Doi.Org/10.7769/Gesec.V14i10.2736

في السنوات الأخيرة أكد علماء الإدارة والمنظمون على أهمية التكامل بين إدارة المخاطر وإدارة الأداء منهم **(Halligan, 2009)**، ويثبت كل من **(Thekdi and Aven; 2016)** على منفعة تكامل ودمج إدارة المخاطر وإدارة الأداء وذلك لأن "**الإدارة الجيدة للمخاطر تؤدي إلى إدارة جيدة للأداء**"، إضافة إلى إمكانية إدارة المخاطر في تدعيم صانعي القرارات واتخاذ الإجراءات المناسبة، فالهدف من تكامل الأداء وإدارة المخاطر ليس تقليل المخاطر فقط، بل التعرف على المخاطر وتحديد طريقة الاستجابة المناسبة، فتعرض للأزمات المالية يجعل إدارة الأداء التقليدي المبني على البيانات التاريخية غير كافي، حيث تسهم مؤشرات إدارة المخاطر في تعزيز فعالية مؤشرات الأداء التي تستخدمها المؤسسة[1]،

كما أشار (أندرو سمارت وجيمس كريلمان) على أن **إطار إدارة الأداء على أساس المخاطر (الدمج بين الإستراتيجية والمخاطرة)**، يقدم نهجاً متكاملاً للإدارة الإستراتيجية والمخاطر، حيث يضع المخاطرة – خصوصاً النزعة للمخاطرة – في قلب تنفيذ الإستراتيجية،[2] ومن أجل إدارة الأداء على أساس المخاطر، سيتم شرح منهجيتها من خلال شطرين مترابطين (شطر أيمن وشطر أيسر)، وسوف نقوم بشرح الشطر الأيسر منهما نظراً لارتباطه بالدراسة، حيث تتضمن **الدائرة اليسرى** (الشطر

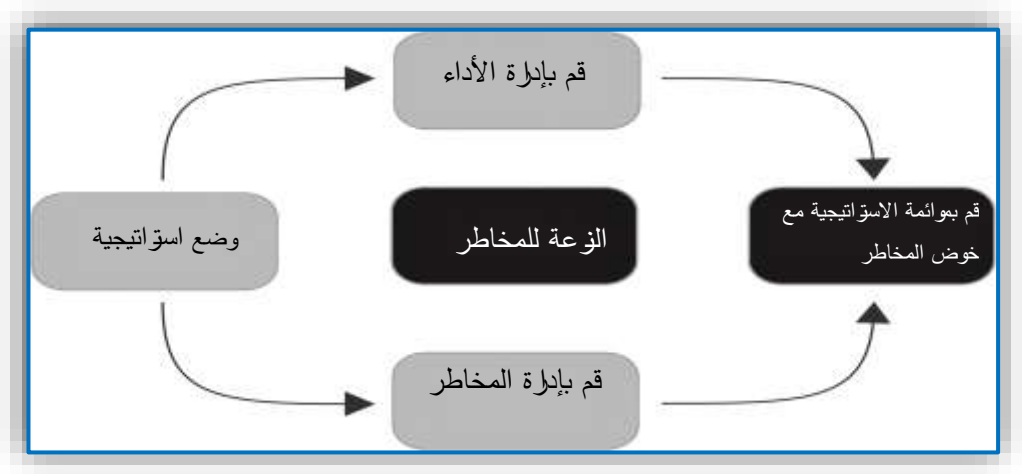
---

[1] E. Bracci. et al, **The Integration Of Performance Management And Risk Management In The Public Sector : An Empirical Case**, Journal Of Management Control, Vol (35), 2024, P- P : 138-139. Https://Doi.Org/10.1007/S00187-024-00369-2

[2] أندرو سمارت وجيمس كريلمان، **إدارة الأداء على أساس المخاطر الدمج بين الإستراتيجية وإدارة المخاطر**، ترجمة: فيصل بن عبد الله البواردي، راجع الترجمة: خالد بن عبد الله صالح الدخيل الله، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2017، ص: 49. (بتصرف)

الأيسر) أربع خطوات ألا وهي: وضع الإستراتيجية، إدارة المخاطر، إدارة الأداء وتحقيق المواءمة بين المخاطرة والإستراتيجية، إضافة إلى النزعة المخاطرة،[1] وهي كلها موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-21): الدائرة اليسرى من إطار إدارة الأداء على أساس المخاطر



المصدر: أندرو سمارت وجيمس كريلمان، **إدارة الأداء على أساس المخاطر الدمج بين الإستراتيجية وإدارة المخاطر**، ترجمة: فيصل بن عبد الله البواردي، راجع الترجمة: خالد بن عبد الله صالح الدخيل الله، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2017، ص: 58.

يتحقق تحسين أداء البنك التجاري من خلال الربط وتكامل بين العناصر الموضحة أدناه:

أولا- النزعة للمخاطر: وهي تدل على مدى تقبل البنك التجاري للمخاطرة لتحقيق أهدافه في ظل الاستراتيجية المتبعة، ومن خلال تحديد بيان واضح لهذه النزعة يستطيع البنك إدارة المخاطر بشكل فاعل، حيث يعد هذا البيان بمثابة بوصلة لتوجيه القرارات في كل أنحاء البنك، مما يسهم في استاق القرارات مع الاستراتيجية الكلية للبنك؛

[1] أندرو سمارت وجيمس كريلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 58.

ثانيا- وضع الاستراتيجية المالية للبنك: من خلال قيام مدراء البنك التجاري بتصميم مؤشرات لتقييم إمكانياته التنافسية وتحليل البيئة المحيطة به، ومن ثمة إعداد جملة من الأنشطة والإجراءات اللازمة للتوافق مع هذه البيئة، بغية تحقيق أهداف البنك من نمو واغتنام الفرص المتاحة[1]؛

ثالثا- إدارة الأداء: يقصد بإدارة الأداء مختلف العمليات التي يسعى البنك فيها إلى الموائمة بين موارده والنظم والعاملين معا، بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتضمنة في الخطة[2]؛

رابعا- إدارة المخاطر: تعد إدارة المخاطر في البنوك جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها، فهي تهدف إلى مواجهة المخاطر المرافقة للأنشطة ومحاولة معرفة نقاط القوة والضعف من أجل تعزيز من احتمالية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، من خلال تحقيق التكامل بين إدارة المخاطر والاستراتيجية وكيفية تطبيقها، فإدارة المخاطر الجيدة تسعى إلى التعامل بمنهجية مع المخاطر التي قد تؤثر على أداء البنك سواء في الحاضر أو المستقبل[3]؛

خامسا- تحقيق الموائمة بين المخاطرة والاستراتيجية: تتمثل الموائمة بين المخاطرة واستراتيجية البنك عاملاً أساسياً في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتحدث الموائمة من خلال ضمان أن مستوى الحالي للمخاطر يتماشى مع عنصر النزعة للمخاطرة المحدد سبقاً، أي العمل في إطار النزعة

---

(1) Bernard Batiz- Lazo And Douglas Wood, **Corporate Strategy For Maxican Banks And Market Contestability Theory : A Review**, University Library Of Munich, Germany, 2003, P : 1. (Https://Econwpa.Ub.Uni-Muenchen.De/Econ-)

(2) مجيد الكرخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

(3) Institute Of Risk Management (IRM), **A Risk Management Standard**, 2002, P :2. Https://Www.Theirm.Org

المخاطرة للبنك. كما يجب على البنوك تطوير إستراتيجياتها باستمرار، وذلك من خلال تقليل المخاطر التي تتعرض لها وتعزيز أدائها المالي[1]،

الفرع الثالث: آلية التكامل بين نماذج قياس الأداء التقليدية والحديثة كإستراتيجية لتحسين أداء البنوك التجارية

لطالما استندت البنوك والمستثمرون على النماذج قياس المالية التقليدية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الاستثمار، وربحية السهم)، ولكن التطور السريع الحاصل في القطاع المالي والتغير في توجه الملاك والمستمرين نحو ما يعرف بخلق القيمة، هذا ما أسهم في ظهور قصور هذه النماذج القياس التقليدية، ومن أهم القيود التي واجهت النماذج القياس التقليدية أمور مرتبطة بتعظيم ثروة الملاك والمساهمين وخلق القيمة وزيادة الإنتاجية، كما أنها ترتكز على الربح قصير المدى على عكس نماذج الاقتصادية، إضافة إلى الاعتماد على البيانات المحاسبية والتي لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقة للموجودات والالتزامات في تقييم أداء البنك، استناداً لما تم تداوله، فإن ظهور النماذج القياس الحديثة أسهم في علاج التباين الحاصل، حيث قام (الجنابي

[1] Megeid, N.S.A**. The Impact Of Climate Risk Disclosure On Financial Performance**, Financial Reporting And Risk Management: Evidence From Egypt, Future Business Journal, Vol (10), N° (21) ,2024, P: 6. Https://Doi.Org/10.1186/S43093-024-00309-5

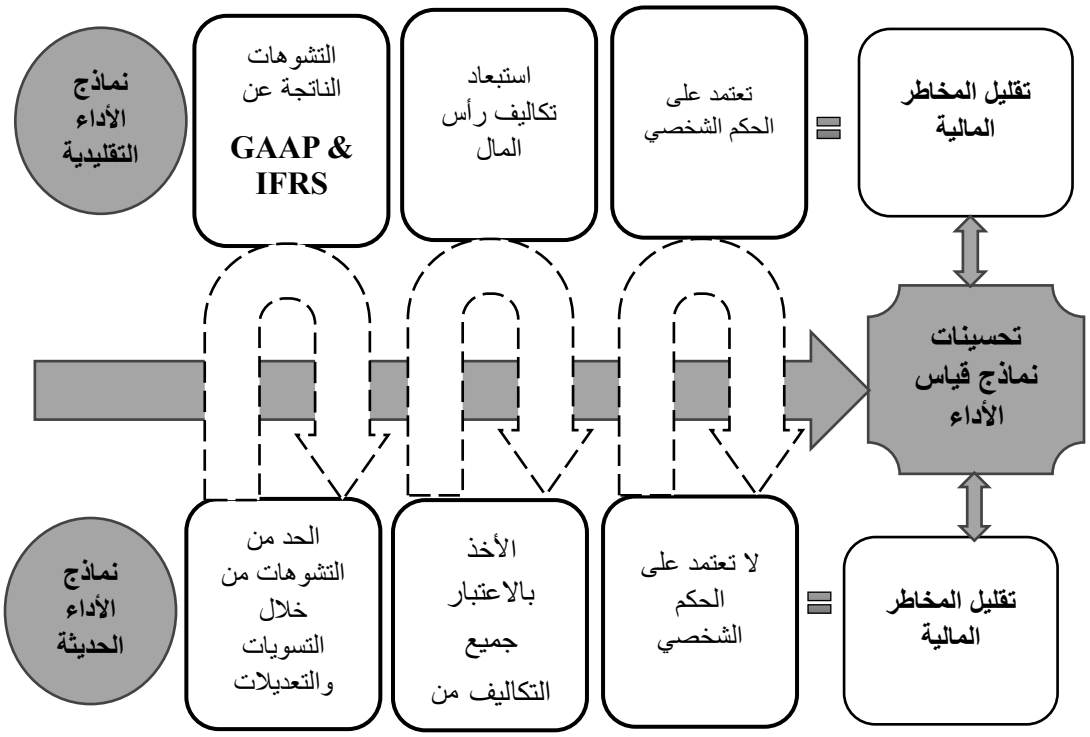
ومحمد: 2014) بتأكيد على ضرورة ربط بين النماذج القياس التقليدية والنماذج القياس الحديثة في اتخاذ القرارات المالية من أجل تلافي التشوهات الناتجة على تطبيق النماذج القياس التقليدية فقط[1].

وتتفق الباحثة مع ذلك، إذ ترى الباحثة أن استخدام مجموعة متكاملة من نماذج قياس الأداء، بما فيها النماذج القياس التقليدية والحديثة، يعزز من عملية اتخاذ القرارات المالية داخل البنك التجاري، ويسفر عن صورة أكثر شمولاً لتقييم أداء البنك سواء من المنظور المحاسبي أو المنظور الاقتصادي.

ويمكن توضيح التكامل بين نماذج القياس الأداء التقليدية ونماذج القياس الأداء الحديثة من خلال الشكل الآتي:

[1] ليث فارس عوض أبو خضر، **العلاقة التكاملية بين مؤشرات الأداء التقليدية ومؤشرات الأداء الحديثة وأثرها في أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات لعليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2020، ص: 46.

الشكل رقم (2-22): تحسينات على نماذج قياس الأداء بموجب تكامل نماذج التقليدية والحديثة



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: -ليث فارس عوض أبو خضر، **العلاقة التكاملية بين مؤشرات الأداء التقليدية ومؤشرات الأداء الحديثة وأثرها في أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات لعليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2020، ص: 47. (بتصرف)

يوضح الشكل في الأعلى محاولة تحسين عملية الأداء المالي في البنوك التجارية، وذلك بواسطة دمج نماذج الأداء التقليدية مع نماذج الأداء المالي حديثة (بديلة)، والتي تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى غير تلك التي يتم قياسها استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية **(IFRS)** والمعايير المحاسبية الأمريكية **(GAAP)**، ومن خلال عناصر الشكل يظهر لنا أن الاعتماد فقط على نماذج الأداء التقليدية قد يؤدي إلى تقييم البنك التجاري تقييماً غير كامل، أي لا تعكس الصورة الكاملة لأداه، ذلك أن هذه النماذج قد تتجاهل بعض العوامل الهامة التي قد تزيد من المخاطر المالية، مما يسبب تحيزاً في تقييم الأداء لعوامل معينة على حساب عوامل أخرى، وهذا ما يؤثر على قيمة البنك،

لذلك يقدم الشكل المقترح تكامل ودمج نماذج الأداء المالي التقليدية مع النماذج الحديثة عدة **منافع منها:**

- الحصول على صورة شاملة لأداء البنك التجاري؛
- الحد من المخاطر المالية المحتملة للبنك، وتقييمها بشكل أدق؛
- تحسين أداء البنك التجاري من خلال التركيز على المؤشرات المالية وغير مالية.

الفرع الرابع: آليات التكامل بين مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي

أجمعت كل من دراسة **(Ballou et al., 2006)**، دراسة **(Calandro and Lane., 2006)**، ودراسة **(Emst and Young., 2009)** على ضرورة وجود مؤشرات جيدة للمخاطر المالية توازي مؤشرات الأداء المالي، إذ تسهم هذه المؤشرات في تحسين أداء البنوك التجارية على النحو الآتي:[1]

أولا- إدارة المخاطر المالية بشكل استباقي: بحيث تساهم هذه المؤشرات على إدارة المخاطر الدورية، وتقليل من احتمالية وقوع المخاطر الفجائية، وذلك من خلال تحديد مستوى المخاطر المالية المقبولة؛

ثانيا- الامتثال للتشريعات: تضمن هذه المؤشرات التزام البنك بالتشريعات القانونية؛

ثالثا- تحسين اتخاذ القرارات: تقدم هذه المؤشرات إنذارات مبكرة للإدارة حول ارتفاع مستويات المخاطر بشأن أنشطة البنك التجاري الناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية التي قد تعيق سبيل تحقيق أهدافه؛

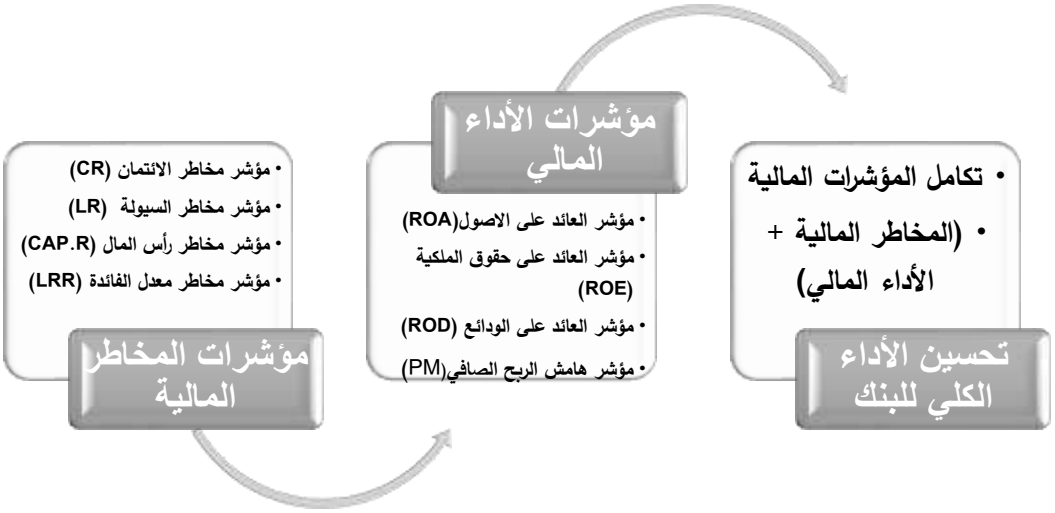
---

[1] دليدا محمد عادل الدواتي، **أثر التكامل بين القياس المتوازن للأداء وإدارة المخاطر الاستراتيجية على الأداء التنافسي للبنوك (دراسة تجريبية على عينة من البنوك التجارية)**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2017، ص: 159. (بتصرف)

رابعا- تحسين الأداء الكلي للبنك التجاري: وذلك من خلال ربط مؤشرات المخاطر المالية جنباً إلى جنب بمؤشرات الأداء المالي، مما يسهم في إعطاء رؤية شاملة حول التقدم الذي حققته استراتيجية البنك، إضافة إلى تحديد المعوقات التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، والعمل على تدنيتها إلى أدنى حد. ويبين الشكل الآتي رقم (23) آلية الارتباط بين مؤشرات المخاطر المالية وبين مؤشرات الأداء المالي في ظل تحسين الأداء الكلي للبنك.

يمكن إيضاح آلية تكاملهما معاً وفقاً لشكل أدناه:

الشكل رقم (2-23): آلية تكامل مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي في البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح الشكل أعلاه العلاقة التي تجمع بين مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي داخل البنك، بحيث تعكس مدى تأثرهما ببعضهما البعض، فارتفاع مستويات المخاطر المالية سواء كانت مخاطر رأسمالية، مخاطر ائتمانية، سوقية (أسعار الفائدة، وأسعار الصرف) ومخاطر سيولة، يؤدي بذلك إلى انخفاض في مستوى ربحية البنك، وتقلبات في الأرباح عامةً، وفي حالة انخفاضها سيؤدي إلى زيادة ربح البنك، هذا ما يعكس حقيقة التكامل بينهما. لذلك يوجب على إدارة البنك من تحقيق توازن أمثل بين المخاطر والأداء وذلك من خلال:

- تحديد نهج شامل لإدارة المخاطر المالية من خلال قياسها وإدارتها بشكل فاعل؛
- أخذ بعين الاعتبار العلاقة التكاملية التي تربط بين مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي؛
- استخدام إطار شامل لقياس المخاطر المتكاملة مع مؤشرات الأداء المالي بغرض تحسن الأداء الكلي للبنك التجاري.

خلاصة الفصل

في نهاية الفصل الثاني حاولنا إعطاء صورة شاملة حول المرتكزات الفكرية للأداء المالي ومختلف عناصره تقييمه في البنوك التجارية، بالإضافة إلى مختلف النماذج المستخدمة في عملية التقييم، وتم التوصل إلى ما يلي:

- يشكل الأداء المالي ومؤشراته الشغل الشاغل لمدراء البنوك التجارية في مختلف الدول، فهو يبين لنا طريقة أداء أنشطة البنك وكفاءتها وفعاليتها في الوقت الحالي، والذي يتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية في كافة المستويات والمجالات؛
- الأصل في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية هو قياس مدى قدرته على تحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية، والتي تشترط جملة من الأسس والعوامل لضمان نجاح عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك من خلال تكامل عدة العناصر والتي تبدأ من تحديد الأهداف، وجود نظام معلومات شامل، تطبيق معايير موحدة، ومشاركة جميع المعنيين بالعملية، وتطوير استراتيجيات قابلة لتحقيق، وتعزيز العلاقة مع العملاء، كل ذلك يسهم في تعزيز وتحسين أداء البنك؛
- إذا تعرضت البنوك التجارية إلى المخاطر المالية فإنها تلجأ إلى مزيج من المؤشرات والنماذج التقليدية والحديثة لتقييم أداء البنك التجاري، وتعد **المؤشرات المالية** الأداة التقليدية الشائعة الاستخدام في البنوك التجارية، فمن خلالها تتضح مدى قدرتها على توليد الأرباح من الأصول وحقوق الملكية والمبيعات، ويتم قياسها بعدة مؤشرات منها مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، ومؤشرات الملاءة المالية؛
- يتقاطع كل من إدارة المخاطر المالية والأداء المالي في كثير من الخصائص، الأمر الذي يمهد طريق لتحقيق تكامل فعال بينهما، فنموذج إدارة المخاطر يسخر إطاراً منهجياً لتحديد وقياس المخاطر، وفي المقابل ذلك يسخر نموذج قياس الأداء إطاراً شاملاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

للبنك، وهذا ما يعكس حقيقة التكامل بينهما، لذلك يتوجب على إدارة البنك تحقيق توازن أمثل بينها.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية تقييمية لأثر إدارة المخاطر المالية على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر

تمهـــيد:

تواجه الجزائر على غرار العديد من دول العالم من تنامي متواصل في إدارة المخاطر المالية للبنوك لديها، لما تتعرض له من مخاطر مختلفة، ومن أجل تقليل والحد من آثرها، قام بنك الجزائر باتخاذ جملة الإجراءات من أجل تحسينها، حيث سوف يتم تخصيص هذا الفصل في تحليل هذه الإجراءات والإستراتيجيات، من خلال جملة من مؤشرات المخاطرة المالية والمتمثلة أساساً في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر كفاية رأس المال)، ومجموعة من مؤشرات الأداء المالي والمتمثلة في (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح، ومنفعة الأصول)، لعينة من البنوك التجارية، منها أربع بنوك تجارية عمومية متمثلة في (البنك الوطني، البنك الخارجي، البنك القرض الشعبي، وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)، وأربع بنوك خاصة تتضمن كل من (بنك الخليج، بنك سوسيتي جينيرال، بنك البركة، وبنك السلام)، وقد تم اختيارها من بين 20 بنك تجاري متواجد في الجزائر، بناءً على توفر المعلومات المالية (التقارير السنوية) لها، وذلك خلال الفترة (2014-2022)، حيث تم التركيز على تشخيص واقع تطبيق نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، من خلال تحليل وتقييم كل من مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي وأثرهما على أداء البنوك، واستنباط طبيعة العلاقة التي تربطهما معاً، من أجل بناء أنموذج تصوري لتحسين الأداء المالي للبنوك، وللإلمام بهذه الجوانب التي تم الإشارة إليها، ارتأينا تجزأت هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: لمحة عن تطور الجهاز البنكي في الجزائر؛**
- **المبحث الثاني: تشخيص واقع تطبيق نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر؛**

✍ **المبحث الثالث: تصور مقترح لتفعيل دور نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر.**

المبحث الأول: لمحة عن تطور الجهاز البنكي في الجزائر

يسعى هذا المبحث إلى تتبع مسار التطورات التاريخية للإصلاحات الحاصلة في الجهاز البنكي في الجزائر، مع التركيز على الإصلاحات التي أجريت قبل وبعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990، والذي يعد نقطة تحول حاسمة في هذا المسار، حيث تم من خلاله وضع الأسس القانونية والتنظيمية لجهاز بنكي أكثر كفاءة ومرونة، وعليه سوف يتم التطرق إلى مختلف هذه الإصلاحات لغاية سنة 2023، وإلى أهم مؤشرات الجهاز البنكي، والتركيز بشكل خاص على دوره في تشكيل الإجراءات والتدابير المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في البنوك، لما يتعرض له الجهاز البنكي من مخاطر مالية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة.

✍ **المطلب الأول: تطورات الجهاز البنكي في الجزائر؛**

✍ **المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية في الجزائر؛**

✍ **المطلب الثالث: الوضع الراهن للجهاز البنكي في الجزائر؛**

المطلب الأول: تطورات الجهاز البنكي في الجزائر

عرف الجهاز البنكي الجزائري منذ فترة الاستقلال تحولات عميقة، تضمنت مراحل متعددة من الإصلاح والتطوير، فبعد مرحلة التأسيس والسيطرة على البنوك التي كانت ملك للاستعمار، دخلت الجزائر في مرحلة انتقالية من نظام اشتراكي الى النظام الرأس المالي، وقامت ببناء نظام بنكي وطني يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومع تطور اقتصاد الجزائر وتبني سياسات جديدة كان

لا بد من القيام بإصلاحات هيكلية في الجهاز البنكي، من أجل جعله أكثر كفاءة وفعالية في مواجهة المخاطر المختلفة التي تتعرض لها البنوك، ومن بين هذه الإصلاحات نذكر الآتي:

أولا: الجهاز البنكي قبل قانون النقد والقرض

1. محتوى مرحلة التأميم 1965-1970: في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر في مرحلتها السابقة، وفي إطار سعيها إلى بناء اقتصاد اشتراكي، قامت الدولة بتأميم جميع البنوك الأجنبية، استجابةً لعدم مقدرة النظام البنكي السابق على تلبية الحاجات التنمية الاقتصادية المتزايدة، ولتحقيق رقابة أكبر على التدفقات المالية، وأسفر هذا الاجراء إلى إنشاء ثلاث بنوك تجارية جديدة مملوكة للدولة ألا وهي:[1]

- **البنك الوطني الجزائري (BNA):** تأسس بموجب الأمر رقم 66-187 بتاريخ 13 جوان 1966 برأسمال قدره 20 مليون دج،
- **القرض الشعبي الجزائري (CPA) :**أنشئ بموجب الأمر 75-167 الصادر في 14 ماي 1967 برأسمال قدره 15 مليون دج،
- **بنك الجزائر الخارجي (BEA) :**تأسس بموجب المرسوم 67-204 الصادر في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دج،

2. محتوى مرحلة الإصلاحات 1971-1989 :

[1] خليفة عزي وآخرون، **واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد (06)، العدد (02)، 2021، ص-ص: 202-203.

- **الإصلاحات لسنة 1971:** جاء هذا الإصلاح من أجل إزالة النقائص وتخفيف الضغوطات على الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات، حيث يتعهد كل بنك بتمويل قطاع معين، في إطار ما يعرف بمبدأ التخصص، وفي هذه المرحلة تم انشاء بنك الجزائر للتنمية BADR وانشاء هيئتين استشاريتين (المجلس الوطني للقرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية)[1]؛
- **الإصلاحات لسنة 1986:** بسب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها اقتصاد الجزائر، نتيجة انخفاض سعر البترول وسعر الصرف، ظهر قانون رقم 86-12 الصادر في 19-8-1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، من أجل تقديم إصلاحات جذرية لتوحيد الإطار القانوني للمؤسسات المصرفية وترسيخ المبادئ العمومية للبنوك، واعتماد معايير الربحية والأمان في البنوك لمنح القروض المختلفة[2]؛
- **الإصلاحات لسنة 1988:** القانون رقم 88-6 الموافق ل 12 جانفي 1988 (القانون المتعلق باستقلالية البنوك) يعدل ويتمم القانون رقم 86-12 الموافق 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، وذلك من خلال تطبيق برنامج إصلاحي متمثل في إعطاء البنوك الاستقلالية أكبر في إطار التنظيم الجديد للمؤسسات العمومية الاقتصادية، فموجب القانون رقم 88-6، أصبح البنك يتمتع بالشخصية المعنوية والتي تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية، تمكنها من ممارسة

---

[1] غربي خليل، **دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2022-2023، ص-ص: 140-141.

[2] بهناس العباس، **إدارة المخاطر المصرفية في ظل الإصلاح المصرفي بالجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (05)، العدد (01)، 2012، ص ص:181-182.

أنشطتها العادية والقيام بمختلف العمليات المصرفية، وتكون ملكية رأس مال بنك الجزائر ملكاً للدولة[1].

3. محتوى مرحلة الإصلاح المالي المعمق لسنة 1990: أدى صدور قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، إلى قفزة نوعية في الجهاز البنكي الجزائري، وأسفر عن دخول بنوك ومؤسسات أجنبية للسوق الجزائري، ومن أبرز ما تناوله القانون من إصلاحات نذكر منها الآتي: الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقة، مما عزز استقلالية بنك الجزائر في إدارة سياسته النقدية، إضافة إلى الفصل بين دائرتين النقدية وميزانية الدولة، وسمح بتحديد أسعار الفائدة بشكل أكثر مرونة للبنوك التجارية، إنشاء مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية مستقلة ووحيدة[2].

ثانيا: الجهاز البنكي بعد قانون النقد والقرض

1. محتوى قانون النقد والفرض 90-10: تمت الموافقة على قانون النقد والقرض 90-10 وذلك بتاريخ 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أفريل 1990 من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد، وقد تناول جميع المسائل المرتبطة بالنقود والبنوك، بما في ذلك إصدار النقود، الرقابة على الكتلة النقدية،

---

[1] أنظر **المادة 2 من القانون 88-06 الصادر في1988/01/12** المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد (02)، 1988، ص: 55.

[2] دحدوح نجيب، **أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021-2022، ص-ص: 208-209.

إضافة إلى الشكل القانوني للبنوك ومراقبتها ومعايير التسيير، يتألف هذا القانون من ثمانية أبواب رئيسية، ألا وهي:[1]

- النقد؛
- هيكلة البنك المركزي وترتيب عملياته؛
- التنظيم البنكي؛
- الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- حماية المودعين والمقترضين؛
- تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال؛
- تطبيق العقوبات الجزائية؛
- أحكام انتقالية ومختلفة؛

يعد قانون القرض والنقد المرجع الأساسي لفهم وتقييم النظام البنكي الجزائري، حيث قام بإلغاء القوانين التي تتعارض معه، بما في ذلك قانوني أوت 1986 وجانفي 1988، لذا لابد من الرجوع إليه عند دراسة الهيكل البنكي وآليات عمله.

2. محتوى تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001: أحدث الأمر 01-01 تغيرات جوهرية في هيكلة إدارة بنك الجزائر ومراقبته، حيث نصت المادة 2 من الأمر من الأمر 01-01 المعدلة للمادة 19 من قانون 90-10، على أن يتولى إدارة بنك الجزائر ومراقبته، كل من محافظ يساعده ثلاث نواب ومجلس إدارة ومراقبان على التوالي، والتي كان بنك الجزائر في قانون 90-10 يسيره جهازين اثنين المحافظ ومجلس النقد والقرض، وأحدثت المادة 10 تغير في أحكام المادة 43 من القانون رقم

[1] خليفة عزي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 305.

10-90، فقد قامت بالفصل بين مجلس إدارة البنك الجزائر ومجلس القرض كسلطة نقدية، مما عزز استقلالية السلطة النقدية من خلال إعفاء مجلس إدارة البنك من ممارسة صلاحيات المرتبطة بالنقد والقرض[1]؛

3. محتوى تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003: نتيجة إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، قامت السلطة العمومية إلى إجراء تعديلات في قانون 10/90 بالأمر رقم 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 والمرتبط بالنقد والقرض، حيث كانت من أهدافه الآتي:[2]

- **السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته من خلال:** فصل صلاحيات مجلس النقد والقرض عن مجلس إدارة بنك الجزائر، مع توسيع صلاحيات مجلس لتشمل السياسة النقدية والصرف، والتنظيم والإشراف، مع تعزيز الرقابة للجنة المصرفية واستقلاليتها؛
- **تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة من خلال:** تكوين لجنة بين بنك الجزائر ووزارة المالية من أجل رصد الدين الخارجي، وتعزيز الشفافية من خلال نشر التقارير الدورية حول الوضعية المالية للبنك وتبادل محتوياته مع المؤسسات الدولية؛
- **توفير حماية أفضل للبنوك والمودعين من خلال:** إنشاء صندوق تأمين على الودائع لحماية المودعين في حالة وقوع أي أزمات، وكذا تحسين إدارة المخاطر وتحديد شروط عملها، إضافة

---

[1] **الأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 90/10**، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد (14)، 2001، ص-ص: 4-5.

[2] بوعزيز أزهر، **أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر دراسة قياسية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2021-2022، ص: 118.

إلى منع التضارب في المصالح نتيجة تمويل أنشطة المؤسسات التابعة لمسؤولي أو مسيري البنك.

4. محتوى تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010: جاء الأمر 04/10 الصادر في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، وتتضمن هذه التعديلات ما يلي:[1]

- فرض شرط عدم أن تكون نسبة مساهمة رأس المال الوطني عن 51%، في أي بنك أو مؤسسة مالية في إطار القانون الجزائري؛
- التزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي فعال؛
- تأكيد دور بنك الجزائر في المحافظة على الاستقرار المالي وصلابته؛
- تحديث الإطار القانوني ليشمل أحكاماً جديدة لتحسين إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية.

5. محتوى تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017: عرفت المادة 45 مكرر من القانون 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017، والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض كالآتي: " بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي

[1] أنظر **المادتين 6 و7 من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03** المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد (50)، 2010، ص-ص: 12-13.

ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في":[1]

- تغطية احتياجات التمويل الحكومي، بما في ذلك تمويل الدين العام الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار؛
- دعم تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي تودي إلى تحقيق التوازن كل من خزينة الدولة وميزان المدفوعات.

من أبرز ما جاء به قانون النقد والقرض 10/17 الصادر في 2017/10/11، نص المادة 53 من الأمر 10/03 على ما يلي:[2]

- ترخيص للبنك الجزائر بشراء السندات من الخزينة العمومية، من أجل تغطية احتياج الخزينة العمومية للتمويل، ففي السابق كانت على شكل أذونات خزية لا تتجاوز 240 يوم، أو تسبيق لا يتعدى 10% من إجراءات السنة السابقة؛
- ترخيص للبنك الجزائر بشراء السندات من الخزينة العمومية بشكل مباشر، إما بغية لتغطية الدين العمومي الداخلي أو تغطية احتياجات الصندوق الوطني للاستثمار.

---

[1] **القانون 10/17 المتمم للأمر 11/03 الصادر في 11 أكتوبر 2017**، المتعلق بالنقد والقرض، 2017، ص: 1.

[2] زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990 – 2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد (15)، العدد (01)، 2021، ص-ص: 85-86.

6. محتوى تعديلات قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

1.6. **تغيير اسم القانون:** نظراً لتغييرات المتطورة الحاصلة في القطاع البنكي في الجزائر، تم إجراء تغيير على تسمية، حيث أصبح يلقب ب " القانون النقدي المصرفي" بدلاً من " قانون النقد والقرض" المستخدم طبقاً لقانوني 90-10 لسنة 1990 والأمر رقم 03-11 لسنة 2003؛

2.6. **تعزيز حوكمة بنك الجزائر واستقلاليته:** يقوم القانون 23-09 على تعزيز حوكمة البنك الجزائر من خلال تطبيق نظام العهدة للمحافظ والنواب، وذلك لغاية خمس سنوات، إضافة الى تحديد تشكيلة مجلس الإدارة وفقاً لمادة 22، والتي تشتمل على: المحافظ رئيساً، نواب المحافظ وأربعة موظفين يتمتعون بكفاءة عالية في كل من المجال الاقتصادي والمالي، مع تعويضهم بمستخلفين في حالة الغياب. إضافة إلى الإسهام بنك الجزائر في الاستقرار المالي وميزان المدفوعات ونذكر من هذه الصلاحيات الآتي:[1]

- **صلاحيات عامة:** العمل على استقرار الأسعار، مع توفير افصل الامتيازات في ميادين النقد والقرض والصرف؛
- **منح السيولة الاستعجالية:** من خلال تقديم مساعدة أي لبنك يحتاج الي سيولة مؤقتة وفقاً لما نص به هذا القانون؛
- **عمليات السياسة النقدية:** يمكن لبنك الجزائر تنفيذ سياسته وفقاً للشروط التي جاء بها هذا القانون

[1] **القانون رقم 23-09 الصادر في 21 جوان سنة 2023** يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية، العدد (43)، 27 جوان 2023، ص: 6.

- **العمليات مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية:** من خلال منح بنك الجزائر للخزينة ما يقارب 10% من الإيرادات العادية لسنة سابقة لتمويلها؛
- **عمليات الاستثمار وعمليات أخرى.**

3.6. صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي: حيث يخول القانون صلاحيات المجلس بصفته سلطة نقدية والتي تتعلق بميادين الآتية:[1]

- تحديد السياسة النقدية والرقابة عليها؛
- منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذلك الخدمات المصرفية؛
- إعداد المعايير لسير نظام الدفع وسلامته؛
- شروط اعتماد البنوك المؤسسات المالية وكيفية انشائها؛
- المعايير الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وكذا المطبقة على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع؛
- التنظيم القانوني لسعر الصرف وتنظيم سوقه؛
- شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب لصرف.

[1] القانون رقم 23-09، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

4.6. توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية: منح للجنة المصرفية سلطة إشراف بنكي، وهي الوحيدة المخولة بالبت في أي تعدي من قبل البنوك والمؤسسات المالية، بأحكام هذا القانون والمرتبطة بالتعرض للمخاطر، خاصة مخاطر القروض والأعمال التسيير المترتبة عليها؛[1]

5.6. استحداث لجنة الاستقرار المالي: تعد لجنة الاستقرار المالي سلطة مكلفة بالرقابة الاحترازية الكلية وتسيير الأزمات، حيث تقوم بإنجاز تقرير سنوي يضم كافة الأنشطة التي قامت بها، ثم يتم رفعه إلى رئيس الجمهورية؛ ومن مهامها تحديد وتقييم المخاطر، الحرص على تعزيز الشفافية في النظام المالي، وكذا السهر على تنفيذ كل التدابير للوقاية من المخاطر والتقليل من حدتها[2]؛

6.6. إنشاء لجنة الوطنية للدفع: تقوم هذه اللجنة بوضع مشروع استراتيجية الوطنية بغية تطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يسعى إلى تعزيز كل من المعاملات المصرفية والشمول المالي، ويتم المصادقة عليه من طرف السلطات العمومية. ومن مهامها متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لوسائل الدفع الكتابي ومراقبة تطورها واستخدامها، إضافة إلى متابعة الابتكار فيها[3]؛

7.6. رقمنة النشاط النقدي والاقتصادي: شجع قانون رقم 23-09 على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المدفوعات، وذلك عبر إدخال الدينار الرقمي الجزائري، من أجل تعزيز ظهور البنوك

---

[1] القانون رقم 23-09، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

[2] القانون رقم 23-09، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 23-24.

[3] القانون رقم 23-09، **مرجع سبق ذكره**، ص: 24.

الرقمية ومزودي خدمات الدفع، سعياً لفتح أفق جديدة للنشاط البنكي في الجزائر، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي لتسهيل الحصول على الخدمات المالية[1].

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية في الجزائر

أولى بنك الجزائر أهمية كبيرة لإدارة المخاطر المالية، وذلك من خلال إصداره لجملة من التنظيمات والتعليمات التي تضبط مفهوم المخاطر المالية، وطرق قياسها وتقييمها، إذ يعد هذا الإطار أحد العناصر الفاعلة لأنظمة الرقابة الداخلية، التي يتوجب على البنوك التجارية تطبيقها، وقد جسد بنك الجزائر ذلك في إصداره لجملة من التعليمات والتنظيمات، ونخص بذكر التنظيمات الآتية:

الفرع الأول: أهم النظم الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية بالجزائر

نص نظام رقم **14-03** في مادته الأولى على تحديد قواعد تصنيفات المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، إضافة إلى كيفية تسجيلها المحاسبي:[2]

---

[1] رنان مختار، **الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد (06)، العدد (01)، 2023، ص: 292.

[2] **النظام رقم 14-03 الصادر في 16 فيفري 2014**، يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، الجريدة الرسمية، العدد 56، 2014، ص-ص: 32-34.

أولا- تعريف المستحقات: يعرفها نظام رقم **14-03** حسب المادة رقم (2) بأنها جميع القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين التي تم تسجيلها في ميزانية البنوك والمؤسسات المالية

ثانيا- تصنيف المستحقات: تصنف المستحقات حسب المادتين رقم (3) و(4) في شكل مستحقات جارية ومستحقات مصنفة، فالمستحقات جارية المستحقات هي التي يبدو تحصيلها التام في الآجال التعاقدية مؤكدا، أما المستحقات المصنفة فهي المستحقات التي تحمل خطرا محتملا أو أكيدا لعدم التحصيل الكلي أو الجزئي، مع احتوائها على استحقاقات غير مدفوعة منذ أكثر من ثلاثة (3) أشهر. وتوزع المادة رقم (5) المستحقات المصنفة حسب درجة مخاطرها، إلى ثلاث فئات.

1- الفئة الأولى (مستحقات ذات مخاطر ممكنة): يصنف ضمنها كل من القروض القابلة للاهتلاك التي لم يسدد على الأقل أحد استحقاقاتها منذ 90 يوما، وكذا قوائم القروض الواجبة السداد في أجل استحقاق واحد والتي لم تسدد بعد 90 يوما من انقضاء أجل استحقاقها، الاعتمادات الإيجارية التي لم يسدد على الأقل أحد أقساطها منذ 90 يوما، الأرصدة المدينة للحسابات الجارية التي لم يتم تسجيلها، خلال فترة من 90 إلى 180 يوما حركات دائنة تغطي إجمال الأعباء المصرفية وجزءا معتبرا من هذه الأرصدة المدينة، القروض العقارية للأفراد المضمونة برهن رسمي التي لم تسدد استحقاقاتها الشهرية منذ ستة أشهر على الأقل، المستحقات بجميع أنواعها التي يكون تحصيلها الكلي أو الجزئي غير مؤكد جراء تدهور الوضع المالي للطرف المقابل، ما يوحي بخسائر محتملة أو بسبب أنها تواجه صعوبات داخلية؛

2- الفئة الثانية (مستحقات ذات مخاطر عالية): يصنف ضمنها كل من القروض القابلة للاهتلاك التي لم تسدد على الأقل أحد استحقاقاتها منذ 180 يوما، بالإضافة إلى قوائم القروض الواجبة السداد في أجل استحقاق واحد والتي لم تسدد منذ 180 يوما بعد انقضاء أجل استحقاقها، الأرصدة المدينة

للحسابات الجارية التي لم يتم تسجيلها، خلال فترة من 180 إلى 360 يوما حركات دائنة تغطي إجمال الأعباء المالية وجزءا معتبرا من هذه الأرصدة المدينة، الاعتمادات الإيجارية التي لم يسدد على الأقل أحد أقساطها منذ 180 يوما، القروض العقارية للأفراد المضمونة برهن رسمي التي لم تسدد استحقاقاتها الشهرية منذ اثني عشر شهرا على الأقل، مستحقات محوزة على طرف مقابل مصرح به محل تسوية قضائية، مستحقات ذات مادية أو محتوى محل اعتراض قضائي، المستحقات بكل أنواعها التي يكون تحصيلها الكلي أو الجزئي أكثر من غير مؤكد، ويتعلق الأمر على الخصوص بالأطراف المقابلة التي تدهورت وضعيتها المالية بشدة والتي تبدي عامة وبخطورة أكبر نفس الخصائص المتعلقة بالفئة الأولى أو التي كانت محل إجراء إنذار؛

3- الفئة الثالثة (مستحقات متعثرة): يصنف ضمنها جميع المستحقات التي يكون تحصيلها الكلي أو الجزئي متعثرا والتي لا يتوقع إعادة تصنيفها كمستحقات جارية، ويتعلق الأمر خصوصاً بكل من القروض القابلة للاهتلاك التي لم يسدد على الأقل أحد استحقاقاتها منذ أكثر من 360 يوما وكذا قوائم القروض الواجبة السداد في أجل استحقاق واحد والتي لم تسدد منذ 360 يوما على الأقل بعد انقضاء أجل استحقاقها، الاعتمادات الإيجارية التي لم يسدد على الأقل واحد من أقساطها منذ أكثر من 360 يوما، القروض العقارية للأفراد المضمونة برهن رسمي التي لم يتم تسدد استحقاقاتها الشهرية منذ أكثر من ثمانية عشر شهرا، الأرصدة المدينة للحسابات الجارية التي لم يتم تسجل حركات دائنة تغطي مجمل الأعباء المصرفية وجزءا معتبرا من الأصل، منذ أكثر من 360 يوما، المستحقات التي تم إسقاط أجلها، المستحقات المحوزة على طرف مقابل في حالة (إفلاس، تصفية، توقف عن النشاط)

<u>ثالثا</u>- تكوين مؤونات على المستحقات وعلى الالتزامات المشكوك فيها: حسب المادتين رقم (9)، ورقم (10) من النظام 14-03، فإن المؤونات العامة على المستحقات الجارية تكون بنسبة 1%

سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 3%، ويتم تكوين مؤونات للمستحقات ذات مخاطر ممكنة ومستحقات ذات مخاطر عالية ومستحقات متعثرة بنسب دنيا قدرها 20% و50% و100% على التوالي.

رابعا- تحديد ترجيحات مخاطر الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية وفق طبيعة ونوعية الطرف المقابل: نصت المادتين رقم (13)، ورقم (14)، التنقيط الممنوح من طرف هيئات خارجية لتقييم القرض، والتي تُحدد قائمتها من طرف اللجنة المصرفية، أو تستعمل الترجيحات الجزافية التي ينص عليها هذا النظام في حالة عدم وجود تنقيط من طرف هيئة خارجية لتقييم القرض. وفي حالة تعدد التنقيط الخارجي الممنوح لنفس الطرف المقابل، ترجح المخاطر باستعمال أدنى تنقيط ممنوح، ويتم توزيع مخاطر الائتمان (القرض) حسب الفئات التالية، وتطبق عليها المعدلات التي تم المشار إليها وفق الآتي:[1]

1- المستحقات على المقترضين السياديين: وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-1): المستحقات على المقترضين السياديين

التنقيط الخارجي للقرض(*)	AAA إلى - AA	A + إلى-A	BBB + إلى BBB-	BB+ إلى BB-	B+ إلى B-	أقل من - B	لا يوجد تنقيط
الترجيح	%0	%20	%50	%100	%100	%150	%100

المصدر: نظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 56، 2014، ص: 23.

(*) تنقيط ستاندار أند بورز أو ما يعادله.

[1] **النظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014**، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 56، 2014، ص: 23.

2- **المستحقات على الهيئات العمومية دون الإدارات المركزية.**

3- **المستحقات على البنوك والمؤسسات المالية:** وتجزأ إلى:

3-1- البنوك والمؤسسات المالية أو المماثلة والمقيمة بالخارج: وتكون تبعاً للجدول الآتي:

الجدول رقم (3-2): البنوك والمؤسسات المالية أو المماثلة والمقيمة بالخارج

التنقيط الخارجي للبنوك والمؤسسات المالية	AAA إلى AA -	+A إلى A-	+BBB إلى BBB-	+BB إلى BB-	B+ إلى B-	أقل من B-	لا يوجد تنقيط
ترجيح المستحقات ذات أجل استحقاق يفوق ثلاثة أشهر	%0	%50	%50	%100	%100	%150	%50
ترجيح المستحقات ذات أجل استحقاق ابتدائي أقل أو يساوي ثلاثة أشهر	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20

المصدر: النظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 56، 2014، ص: 24.

3-2- ترجح المستحقات على البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر بنسبة 20 %.

4- **المستحقات على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.**

في حالة عدم لجوء البنك أو المؤسسة المالية إلى التنقيط الخارجي لتقييم مخاطرة على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، فعليه ترجيح مثل هذه المخاطر بصفة موحدة بنسبة 100%.

الفرع الثاني: أهم النظم الخاصة بإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية بالجزائر

الجهاز البنكي في الجزائر، كغيره من الأنظمة البنكية الدولية، بذل جهوداً كثيرة من أجل إرساء قواعد للرقابة على العمل البنكي، مع إعطاء أهمية كبيرة لتفعيل القواعد الاحترازية المرتبطة بإدارة مخاطر السيولة، وفي هذا السياق، حدد **النظام رقم 11-04** الصادر في 24 ماي 2011 المسارات العريضة لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر، نذكرها في الآتي:[1]

أولا- ضرورة وجود مخزون كافي من للأصول السائلة في البنوك التجارية: نصت المادة الثانية من النظام 11-04 على ضرورة وجود سيولة كافية، وفي جميع الأوقات في البنوك التجارية، وذلك من أجل مواجهة التزاماته؛

ثانيا- إعداد جدول توقعات الخزينة من قبل طرف البنوك التجارية: ألزم بنك الجزائر والمشرع الجزائري مجموعة البنوك التجارية في الجزائر بضرورة إعداد ما يعرف "**بجدول توقعات الخزينة**" والتي يرخص لها بمتابعة دورية لوضعية سيولة لديها، بما في ذلك العمليات الجديدة، وفي فترة تقدر بأسبوع واحد، وقد حددت المواد السابعة (7)، الثامنة (8)، والتاسعة (9) من النظام 11-04 شروط إعداد الجدول التوقعات للبنوك التجارية وفق الآتي:

- إعداد جدول توقعات الخزينة استناداً إلى توقعات لتدفقات الخزينة في الأسبوع الواحد؛

---

[1] **النظام رقم 11-04 الصادر في 21 ماي سنة 2011**، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية، العدد (54)، 2011، ص-ص: 28-30.

- تحديد المميزات والفرضيات التي تستند عليها توقعاتها في إعداد جدول تدفقات الخزينة؛
- إعداد تفصيل إجمالي للتوقعات لأسبوع والتي يشترط أن تنتج عن كل من إجمالي العمليات مع بنك الجزائر، القروض والإقتراضات بين البنوك، عمليات شراء السندات الممثلة لديون وبيعها وأخذها ووضعها وفق نظام الأمانة، الأوراق المالية التي قامت بإصدارها، مسحوبات وإيداعات الزبائن، القروض والإقتراضات للزبائن الالتزامات الممنوحة والمقبوضة، كل عملية في السوق، بما في ذلك عمليات الصرف، إضافة إلى كل عنصر آخر وخاصة الأعباء التي تؤثر وضعية السيولة.

ثالثا- تكليف الهيئة التنفيذية الخاصة بالبنوك بتحديد الحد الأدنى لمخاطر السيولة: نصت المادة رقم (11) من النظام 11-04 مستوى المخاطرة الذي يمكن للبنك قبوله، مع النظر في طبيعة السياسة العامة لتسيير السيولة المطابقة لمستويات القبول للخطر، بالإضافة إلى تحديد أنظمة وأدوات قياس وتسيير مخاطر السيولة؛

رابعا- وضع إجراءات للإنذار المبكر وتحديد سيناريوهات التعرض لمخاطر السيولة: نصت المادتين (20)، و(21)، من النظام (11-04) على إلزامية خضوع البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر إلى إجراءات الإنذار ومخططات عمل في حال تجاوز الحدود الدنيا لمخاطر السيولة، إضافة إلى وجوب اختبار سيناريوهات بصفة دورية، من أجل التأكد من تعرضها لمخاطر السيولة بالشكل الذي يتلاءم مع تقبلها للمخاطرة التي حددتها؛

خامسا- وضع مخططات استعجالية وتحيينها لمواجهة الأزمات المالية: نصت المادتين رقم (24)، و(25) من النظام 11-04 على ضرورة وضع مخططات رسمية مستعجلة تسمح لها من التحضير ومواجهة الأزمات، والتي توضع وفقاً للسيناريوهات المرتبطة بالإجراءات الخاصة بتسيير السيولة،

وتعرف هذه الإجراءات بـ (الأشخاص المعنيين، مستوى مسؤولياتهم ومهامهم، إضافة إلى الحلول البديلة لإيجاد السيولة)، مع تحيين مخططاتها الاستعجالية بصفة دورية، خصوصاً عند النظر إلى نتائج سيناريوهات الأزمة، من أجل التأكد من أن هذه السيناريوهات فعلا عملياتية ومناسبة.

سادسا- قياس مخاطر السيولة باستخدام نسبة المعامل الأدنى للسيولة: نصت المواد رقم (3)، (4)، و(5) من النظام 11-04، على ضرورة احترام تطبيق نسبة بين إجمالي الأصول المتوفرة والتي بالإمكان تحقيقها على المدى القصير، والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، ومن جهة أخرى بين إجمالي الاستحقاقات تحت الطلب على المدى القصير والالتزامات المقدمة، سميت هذه النسبة بنسبة "**المعامل الأدنى للسيولة**"، والتي حددها بنك الجزائر على أن تكون هذه النسبة مساوية على الأقل لـ 100%، وتتم تحدد طريقة استخراج عناصر حساب معاملات السيولة من محاسبة البنوك التجارية، مع إمكانية اللجوء بصفة مؤقتة إلى استخدام بعض الطرق الإحصائية، بشرط ابلاغ بنك الجزائر وموافقته عليها.

سابعا- تحديث أدوات تسيير وقياس مخاطر السيولة: نص النظام 11-04 في مادته رقم (12) البنوك العاملة في الجزائر على إلزامية تحيين الإجراءات والأنظمة وأدوات تحديد وقياس وتسيير مخاطر السيولة، مع تبليغ هيئات المداولة بنتائج التحليل التي قامت بيها مرتين كل سنة على الأقل؛

الفرع الثالث: أهم النظم الخاصة بإدارة مخاطر السوق في البنوك التجارية بالجزائر

وتتم وفق الآتي:[1]

أولا- إدارة مخاطر السوق: عرفت المادة رقم (22) من النظام رقم 14-01 مخاطر السوق بأنها تغطية متطلبات الأموال الخاصة بموجب مخاطر السوق، مخاطر الوضعية على محفظة التداول ومخاطر الصرف، وتتضمن محفظة التداول حسب المادة رقم (23) السندات المصنفة في أصول التعامل غير تلك المقيمة اختياريا بالقيمة الحقيقية.

ثانيا- تقديرات لإدارة مخاطر السوق: تقدر مخاطر السوق على محفظة التداول حسب ما نصت المادة رقم (24) من خلال:

- **المخاطر العامة المرتبطة بالتطورات الشاملة للأسواق:** والتي تقدر بالنسبة لسندات لمستحقات على أساس أجال الاستحقاق، وتقدر بصفة جزافية بالنسبة لسندات الملكية.
- **المخاطر الخاصة المرتبطة بالوضعية الخاصة للمصدر:** والتي تقدر بصفة جزافية من خلال تنقيط المصدر.

[1] **النظام رقم 14-01، مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

ثالثا- حساب مخاطر السوق: تحسب هذه المخاطر على أساس الوضعيات عند تواريخ الإقفال الثلاثية، وتقسم وفق المادتين رقم (25) و(26) إلى:

1. **لحساب المخاطر العامة:** يتم ترتيب سندات المستحقات حسب أجال استحقاقها وتخصص لها الترجيحات الآتية:

- 0.5% بالنسبة لأجال الاستحقاق الأقل من سنة؛
- 1% بالنسبة لآجال الاستحقاق المحصورة بين سنة وخمس سنوات؛
- 2% بالنسبة لآجال الاستحقاق التي تفوق خمس سنوات؛
- يخصص لسندات الملكية ترجيح جزافي بنسبة 2%.

2. **لحساب المخاطر الخاصة:** تطبق الترجيحات الآتية مهما كانت طبيعة السند:

- 0% للمخاطر على الدولة الجزائرية وتجزئتها؛
- 0.5% للمصدرين المنقطين من AAA إلىA +؛
- 1% للمصدرين المنقطين من A إلىBB –؛
- 2% للمصدرين المنقطين الذين يقل تنقيطهم عنBB –؛
- 2% للمصدرين غير المنقطين.

رابعا- تغطية مخاطر الوضعية للبنوك والمؤسسات المالية: لا تخضع لإلزامية تغطية مخاطر الوضعية لمحفظة التداول في حالة ما إذا بقيت القيمة المتوسطة لمحفظة التداول في البنوك والمؤسسات المالية أقل من 6% من إجمالي ميزانياتها وخارج ميزانياتها خلال السداسيين الأخيرين، وفي هذه الحالة ترجح سندات محفظة التداول بموجب خطر القرض.

خامسا- متطلبات مخاطر الصرف: يساوي المتطلب من الأموال الخاصة بموجب مخاطر الصرف وفق المادة رقم (28) إلى نسبة 10% من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة. ويجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق هذا الرصيد 2% من إجمالي الميزانية، وعند حساب وضعيات الصرف لا تؤخذ بعين الاعتبار سندات المساهمة المحررة بالعملة الصعبة.

سادسا- مصادر الأموال الخاصة والمخاطر في البنوك والمؤسسات المالية: إن عناصر الأموال الخاصة والمخاطر المتعرض لها وفق المادة رقم (30) تستخرج من محاسبة البنوك والمؤسسات المالية المعنية.

الفرع الرابع: أهم النظم الخاصة بقياس المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر

يتم قياس المخاطر المالية في البنوك التجارية في الجزائر وفق القانون رقم 11-08:[1]

أولا- نظام قياس مخاطر الائتمان: وفق ما جاءت به المادتين رقم (47) و(48)، من النظام رقم 11-08، فإنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع نظام لقياس مخاطر الائتمان، والذي يسمح لها بتحديد المخاطر وقياسها وجمعها، التي يتعرض لها البنك أو المؤسسة المالية، بسبب المخاطر المترتبة عن عجز طرف مقابل باعتباره مستفيدا واحدا، والتي تبرز من خلال مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، حيث تقوم البنوك والمؤسسات المالية، بتحليل تطور نوعية التزاماتها

---

[1] **النظام رقم 11 - 08 الصادر في 2011**، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2012، ص-ص 29-30.

(الميزانية وخارج الميزانية)، على الأقل كل ثلاثي، فعلى هذا التحليل أن يسمح بإعادة ترتيب عمليات الائتمان والقيد المحاسبي للديون المصنفة وتقدير بتكوين المؤونات المتعلقة بها مع أخذ الضمانات المتخذة بحسبان والتأكد بأن تقييمها تم حديثا بشكل مستقل وحذر؛

ثانيا- نظام قياس مخاطر السيولة: حسب المادة رقم (50) من النظام رقم 11-08، يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز من أجل تحديد وقياس وإدارة مخاطر السيولة، والذي يعتمد على تحديد سياسة عامة لإدارة السيولة ودرجة تحمل مخاطر السيولة، وعلى وضع تقديرات وإحصاءات لمصادر التمويل، وعلى مجموعة من الحدود المرفقة بأنظمة قياس ومراقبة وإنذار، وفي النهاية عليها وضع سيناريوهات أزمة يتم تحيينها بانتظام؛

ثالثا- نظام قياس مخاطر السوق: جاء في المواد رقم (51)، (52)، و(53) من النظام رقم 11-08، يجب على البنوك والمؤسسات المالية في حالة تعرض لمخاطر معتبرة، وضع نظام معلومات داخلي يسمح لها بتقدير مخاطر معدل الفائدة الإجمالي، وكذا ضمان متابعته وتوقع التصحيحات المتوقعة عند الحاجة، بإضافة أيضا إلى وضع نظام خاص لقياس تعرضها لمخاطر الصرف خاصة فيما يتعلق بعمليات الصرف. وعليها تسجيل عمليات الصرف يوميا طبقا للأحكام التنظيمية الخاصة بسوق الصرف، وكذا تسجيل عملياتها المتعلقة بمحفظة التفاوض يومياً، لذا يتوجب عليها وضع أنظمة خاصة بها من أجل ضمان قياس ومتابعة عمليتها ورقابة عليها، وبهذه الصفة، يجب أن تقوم بـ:

- حساب نتيجة عملياتها الناتجة عن محفظة التفاوض؛
- قياس تعرضها لمخاطر الصرف حسب العملات الصعبة والمجمل العملات الصعبة، مع حساب نواتجها؛

- تقدير مخاطر الدفع للطرف المقابل والدفع عند التسليم على عملياتها المرتبطة بالصرف أو على الأدوات المالية؛
- تقييم مخاطر تغير سعر كل أداة مالية تحوزها.

المطلب الثالث: الوضع الراهن للجهاز البنكي في الجزائر

إن عملية الإصلاح الجهاز البنكي في الجزائر هي عملية تطوير مستمرة، ولا تقف عند مستوى معين، ففي ظل هذه التطورات المتسارعة التي يشهدها الجهاز البنكي العربي، يتوجب على البنوك التجارية في الجزائر أن تتأقلم باستمرار مع هذه التغيرات المستمرة، لضمان بقائها تنافسية وفعالة.

الفرع الأول: تطورات مؤشرات الوساطة المالية كأداة لتحليل بيئة المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر

ترتسم عملية إصلاح النظام البنكي في الجزائر حالياً مساراً مستمراً ومتجدداً، نتيجة التطورات السريعة الحاصلة للأنظمة البنكية على الصعيد العالمي، فالبنوك التجارية في الجزائر مطالبة بمسايرة هذه المستجدات والتغيرات الجديدة، سواء كانت في مجال التكنولوجيا أو المجال الاقتصادي، بما يكفل قدرتها على الاستمرار والتنافس.

أولا- المؤشرات والأرقام

يضم الجهاز المصرفي الجزائري في نهاية عام 2023، 20 بنكًا تجاريًا، منها 7 بنوك عمومية و13 بنك خاص، كما بلغ إجمالي عدد الفروع القطاع المصرفي 1649 فرعاً، منها 1246

فرع للبنوك التجارية العمومية و400 فرع للبنوك التجارية الخاصة. يمكن ذكر عدد البنوك التجارية الناشطة في الجزائر لغاية سنة 2023 وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-3): البنوك التجارية الناشطة في الجزائر لغاية سنة 2023

عدد البنوك التجارية	عدد الفروع	تسمية البنك	الرمز
البنوك العمومية (7)	1246	البنك الخارجي للجزائر	**BEA**
		البنك الوطني الجزائري	**BNA**
		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**BADR**
		بنك التنمية المحلية	**BDL**
		القرض الشعبي الجزائري	**CPA**
		الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	**CNEP**
		البنك الوطني للإسكان	**BNH**
البنوك الخاصة (13)	400	بنك الخليج	**AGB**
		بنك البركة	**BARAKA**
		بنك المصرفية العربية	**ABC**
		بنك ناتكسيس	**NATIXIS**
		بنك سوسيتي جينيرال	**SGA**
		سيتي بنك (فرع بنك)	**CITIBANK**
		البنك العربي (فرع بنك)	**ARAB BANK PLC**
		بنك بي أن بي باريباس	**BNP**
		بنك الثقة (ترست)	**TBA**
		بنك الإسكان للتجارة والتمويل	**HBTF**
		فرنسا بنك	**FRANSABANK**
		بنك السلام	**SALAM**
		بنك أتش. بي. سي. (فرع بنك)	**HSBC**
20	**1649**	**المجموع**	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على:

⇐ موقع بنك الجزائر https://bit.ly/Commercialbanks، تاريخ الاطلاع: 2024/12/15، على الساعة: 3:40، على الخط.

⇐ التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2023.

يتضح من الجدول أعلاه، التطورات الديناميكية في بنية الجهاز المصرفي الجزائري، حيث يتألف من مزيج متنوع من البنوك، بما في ذلك البنوك العمومية والخاصة، حيث تشكل البنوك العمومية نسبة (35%) من مجموع البنوك العاملة في الجزائر، في حين تمثل البنوك الخاصة حوالي نسبة (65%) من إجمالي البنوك والتي يبلغ عددها 20 بنكًا، كما لابد من الإشارة إلى زيادة عدد الوكالات المتخصصة، مما عكس نمواً إيجابياً في هذا القطاع.

ثانيا- تطور مؤشرات الوساطة المالية في البنوك التجارية في الجزائر

1- تطورات الودائع والقروض في البنوك التجارية الجزائرية: للبنوك التجارية دور محوري في دفع عجلة الاقتصاد في الجزائر، وذلك من خلال تمويل الأنشطة والقطاعات المختلفة، حيث يتم قياس فعالية أي جهاز مصرفي بمدى قدرته على: تعبئة الموارد المالية (قدرة البنك على استقطاب الودائع)، تخصيص المورد بكفاءة (قدرة البنك على منح القروض بشكل حكيم مع تجنب المخاطر المحتملة)، لذا سوف نركز على تحليل تطورات هذه المؤشرات، والتي تشتمل أساساً على الودائع المجمعة وحجم القروض الممنوحة للبنوك التجارية العمومية والخاصة.

يسعى الجدول أدناه إلى رصد التطورات الحاصلة في حجم كل من الودائع والقروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2014-2023، في حين الجدول الثاني يركز على حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة، يتبعهم الشكل البياني لحصة كل منها.

الجدول رقم (3-4): تطور حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014-2023) **الوحدة: مليار دج**

البنوك التجارية	السنوات									
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الودائع	**9118**	**9201**	**9080**	**10232**	**10923**	**10640**	**10756**	**12485**	**14530**	**14917**
البنوك العمومية	8000	8125	7905	8781	9420	9078	9112	10563	12570	12812
البنوك الخاصة	1118	1076	1175	1451	1503	1562	1644	1922	1960	2105
إجمالي القروض	**6503**	**7276**	**7908**	**8878**	**9974**	**10856**	**11180**	**9792**	**10112**	**10695**
البنوك العمومية	5712	6367	6925	7704	8636	9546	9872	8369	8654	9110
البنوك الخاصة	791	909	983	1174	1338	1310	1308	1423	1458	1585

المصدر: إعداد الطالبة استنادًا على: تقارير بنك الجزائر لعامي 2018 و2023.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تبيان النقاط الملاحظة الآتية:

- سيطرة البنوك العمومية على إجمالي الودائع مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث ارتفعت من 9118 (مليار دينار) في عام 2014 إلى 14917 (مليار دينار) في عام 2023، ويعود سبب هذه الزيادة إلى الارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات حتى عام 2020، خاصة في البنوك العمومية، مما يدل على حصول البنوك العمومية على الحصة الأكبر من السوق، لتعود في الانخفاض في عام 2022 بسبب انخفاض أسعار النفط، غير أن البنوك الخاصة أظهرت كذلك تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. أخيراً يمكن ترجمة هذه الزيادة إلى زيادة وعي الأفراد بضرورة

ادخار أموالهم لدى البنوك التجارية، إضافة إلى السياسات المنتهجة من قبل البنوك في جذب المودعين خاصةً المتعلقة بأسعار الفائدة. وتعزى هيمنة البنوك العمومية على حجم الودائع إلى عدة العوامل من بينها: السياسات العامة للدولة (الحكومية) حيث تحصل البنوك العمومية على امتيازات تفضيلية عديدة من قبل الدولة فيما يخص التمويل العمومي كـ (البرامج الدعم الحكومي، المبادرات التنموية)، إضافة إلى وجود ثقة كبيرة من قبل الأفراد والمؤسسات بهذه البنوك، نظراً لارتباطها المباشر بالدولة، مما يجعلها أكثرا أماناً بالنسبة لبنوك الخاصة في نظر فئة واسعة من المودعين، مع احتواءها على هيكل سوق واسع من حيث الانتشار الجغرافي وعدد الفروع في أرجاء الوطن، كل هذا أسهم في تعزيز حجم أصولها وودائعها؛

- سجلت القروض كذلك نمواً طيلة الفترة محل الدراسة ولكن بوتيرة أبطأ مقارنةً بإجمالي الودائع، حيث ارتفعت من 6503 (مليار دينار) في عام 2014 إلى غاية 10695 (مليار دينار) في عام 2023، نظيرة غياب أسواق مالية متطورة، حيث في السنوات الأخيرة كانت غالبية التمويل من البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، وهذا بسبب زيادة الودائع المصرفية نتيجة ادخار الأفراد، إضافة إلى زيادة تمويل المشاريع بطريقة شبه كلية لتمويل الاقتصاد. وتفسر هيمنة البنوك العمومية على حجم القروض إلى تمويلها للمشاريع الحكومية الكبيرة (مشاريع الدعم، البنى التحتية، السكنات الاجتماعية، ... إلخ)، بتوجيه (فرض) من الدولة، مع امتلاكها لرؤوس أموال كبيرة مقارنة بالبنوك الخاصة، مما أسهم في زيادة قدرتها في منح القروض (طويلة الأجل، قصيرة الأجل)، وكذلك بسبب تركيز هذه البنوك على الإقراض المؤسسي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشركات العمومية)، في حين تركز البنوك الخاصة على الإقراض الموجه للأفراد، وهي أقل حجماً بطبيعتها، مما يسفر لنا جانب من الفجوة بينهما.

بإمكاننا أيضاً تتبع تطورات **نصيب كل من البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع والقروض** للبنوك التجارية بشكل أكثر وضوحاً من خلال الجدول والشكل البياني أدناه:

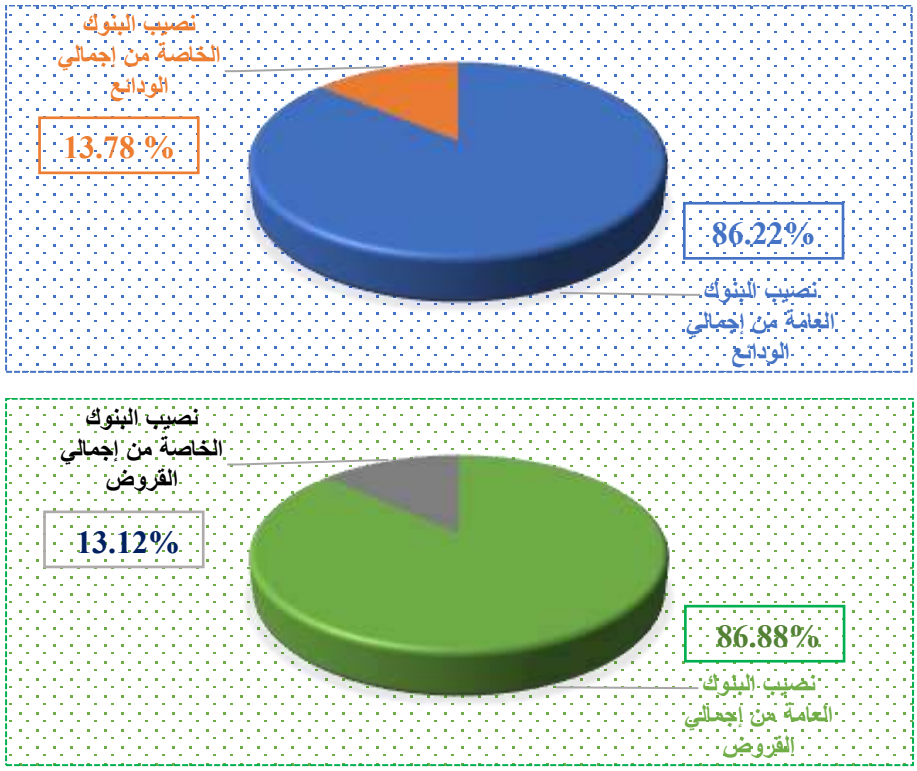
الجدول رقم (3-5): نصيب البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع والقروض

الوحدة: مليار دج

البنوك التجارية	السنوات										المتوسط
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
	إجمالي الودائع										
نصيب البنوك العمومية	87.74%	88.30	87.06	85.81	86.24	85.32	84.71	84.61	86.56	85.89	**86.22**
نصيب البنوك الخاصة	12.26	11.70	12.94	14.19	13.76	14.68	15.29	15.39	13.49	14.11	**13.78**
	إجمالي القروض										
نصيب البنوك العمومية	87.84	87.51	87.58	86.78	86.59	87.93	88.30	85.46	85.58	85.18	**86.88**
نصيب البنوك الخاصة	12.16	12.49	12.42	13.22	13.41	12.07	11.70	14.54	14.42	14.82	**13.12**

المصدر: إعداد الطالبة استنادًا على: تقارير بنك الجزائر لعامي 2018 و2023.

الشكل رقم (3-1): نصيب البنوك العامة والخاصة من إجمالي الودائع والقروض



المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على: معطيات الجدول رقم (3-4) ومخرجات برنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل رقم (3-4)، (3-1) على التوالي، هيمنة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة على إجمالي الودائع بمعدل 85%، خلال الفترة المدروسة. حيث تمثلت حصة كل من البنوك العمومية والخاصة في:

- **الودائع:** حافظت البنوك العمومية على حصة أكبر من إجمالي الودائع على مدار السنوات محل الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة في عام 2014 بمعدل 87.74%، مما يدل على أن المودعين لازالوا يفضلون التعامل مع البنوك العمومية، ومع ذلك، شوهد انخفاض ضعيف في حصة البنوك العمومية مقابل زيادة قليلة في حصة البنوك الخاصة، مما يعكس على زيادة المنافسة بين هذين النوعين.

- **القروض:** انخفض نصيب البنوك العمومية من 87.84 % إلى 85.18 %، بينما ارتفع نصيب البنوك الخاصة من 12.16 % إلى 14.82 % وذلك في السنتين الممتدة من 2014 إلى غاية عام 2023، مع تسجيل أكبر معدل في منح القروض من قبل البنوك العمومية، خصوصاً في بداية الفترة، ومع ذلك لوحظ زيادة في حصة البنوك الخاصة في السنوات الأخيرة، دلالة على قيامها بمشاركة والتوسع في تمويل الاقتصاد.

إجمالاً لما تقدم، ترجع هيمنة البنوك العمومية في الجزائر في كلاً الجانبين (قروض وودائع)، إلى عوامل سياسية وهيكلية وتاريخية، بما في ذلك من تدخل لدولة، وحجم هذه البنوك وانتشارها، والثقة الموضوعة فيها، بالإضافة إلى مختلف التحديات التي تواجه البنوك الخاصة، مما يعكس دورها الفاعل في الاقتصاد الوطني.

ثالثا- تطورات مؤشر الملاءة للبنوك التجارية في الجزائر

يبين الجدول أدناه، تطورات مؤشر الملاءة المالية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023، حيث يعكس لنا مدى قدرة البنك على وفاء بالتزاماته على المدى الطويل، وسوف نختص بتحليل هذا المؤشر لمعرفة مدى صحة البنوك واستقرارها.

الجدول رقم (3-6): تطورات مؤشر الملاءة للبنوك التجارية خلال سنة 2014-2023

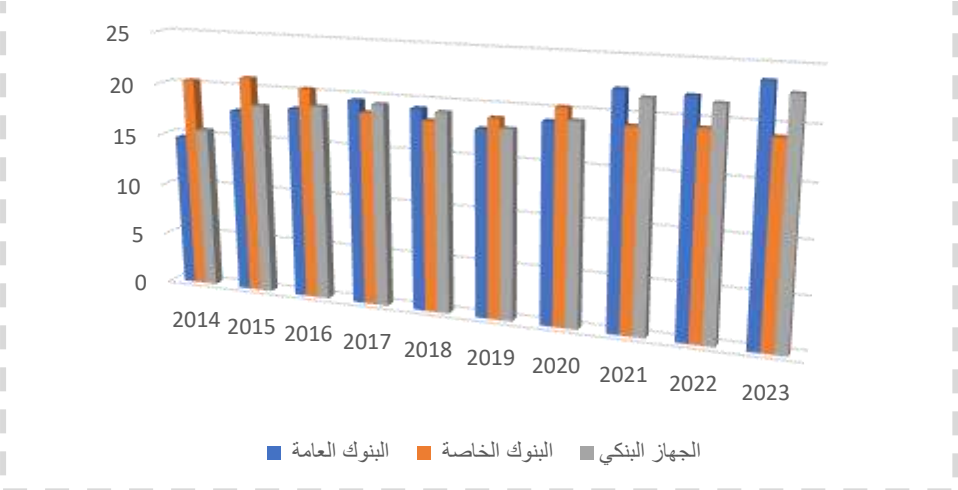
الوحدة: مليار دج

البنوك التجارية	السنوات									
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البنوك العمومية	14.71	17.75	18.37	19.58	19.26	17.81	18.95	22.21	22.04	23.68
البنوك الخاصة	20.40	20.99	20.32	18.51	18.20	18.90	20.29	19.06	19.33	19.03
الجهاز البنكي	**15.59**	**18.40**	**18.75**	**19.38**	**19.06**	**17.99**	**19.17**	**21.60**	**21.53**	**22.76**

المصدر: إعداد الطالبة استنادًا على: تقارير بنك الجزائر لعامي 2018 و2023.

بإمكاننا أيضاً تتبع تطورات مؤشر الملاءة للبنوك التجارية بشكل أكثر وضوحاً من خلال الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (3-2): تطورات مؤشر الملاءة للبنوك التجارية خلال سنة 2014-2023



المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على: -معطيات الجدول رقم (3-5) ومخرجات برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، إلى ارتفاع عام في مؤشر الملاءة المالية في البنوك التجارية في الجزائر خلال المدة المدروسة، سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو البنوك الخاصة أو الجهاز البنكي ككل، حيث تجاوز هذه النسبة متطلبات المعايير الاحترازية لبازل ثلاثة، كما يعكس هذا الارتفاع تحسن الوضع المالي للبنوك مع زيادة قدرة تحملها للمخاطر، إضافة إلى وجود تفاوت في مستويات الملاءة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، حيث عرفت البنوك العمومية ارتفاعاً ملحوظا، في حين البنوك الخاصة حافظت على مستوى مرتفع نسبي طيلة الفترة.

المبحث الثاني: تشخيص واقع تطبيق نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

يستهدف هذا المبحث إلى تشخيص واقع تطبيق نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، من خلال تحليل شامل لأهم المخاطر التي تواجه هذه البنوك، وكذا دراسة أهم مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية في الجزائر، من خلال تحليل شامل للقوائم المالية، وتقييم أثرها على الأداء الكلي للبنوك، بهدف اقتراح جملة من الحلول والآليات التي بالإمكان أن تسهم في تعزيز أدائها بشكل كفؤ وفعال.

من خلال معطيات الفصل الأول لهذه الدراسة والمتعلقة بإدارة المخاطر المالية، وكذا معطيات الفصل الثاني والمتعلقة بالأداء المالي للبنوك التجارية، قمنا باستخدام جملة من المؤشرات التي من شأنها تحليل وتقييم الأداء الكلي للبنوك محل الدراسة. والتي تمثل في كل من:

الجدول رقم (3-7): المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر البنوك التجارية محل الدراسة

الرمز	مؤشر المخاطرة المالية	الرمز	مؤشر الأداء المالي
CR	الائتمان	**ROE**	العائد على حقوق الملكية
LR	السيولة	**ROA**	العائد على الأصول
LRR	سعر الفائدة	**EM**	مضاعف الملكية
CAP.R	كفاية رأس المال	**PM**	هامش الربح
FX. R	سعر الصرف	**AU**	منفعة الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا إلى: الجهود المعرفية للفصل الأول والفصل الثاني.

وللإلمام بمختلف ما تم شرحه في هذا المبحث، سنتطرق إلى المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: قياس وتقييم مؤشرات المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر؛**
- **المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر؛**
- **المطلب الثالث: حوصلة تقييمية لجوانب المخاطر والأداء للبنوك التجارية في الجزائر.**

المطلب الأول: قياس وتقييم مؤشرات المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر

سيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على مؤشرات المخاطرة المالية في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة للفترة (2014-2022)، وذلك من خلال استخدام أربعة مؤشرات مختلفة، نوردها في الآتي:

الفرع الأول: قياس وتقييم مؤشرات المخاطر المالية في البنوك العمومية بالجزائر

وسوف يتم قياس وتقييم المخاطر المالية من خلال المؤشرات الآتية:

أولا- قياس مخاطر البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر مخاطر الائتمان

كانت النتائج المتحصل عليها فيما يخص **مؤشر مخاطر الائتمان** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-8): تطورات مؤشر مخاطر الائتمان خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشرCR = (مخصصات خسائر القروض ÷ إجمالي القروض) × 100				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	1.3	3.81	**2.71**	0.92
BEA	0.49	1.68	**1.20**	0.38
CPA	0.51	2.12	**1.23**	0.62
CNEP	1.14	3.88	**2.15**	0.84

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من خلال الجدول أعلاه، وفيما يخص مؤشر الائتمان كمؤشر لقياس مخاطر البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر الائتمان **(CR)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (1.3) وأعلى قيمة وصلت إلى (3.81)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (2.71) وانحرافاً معيارياً قدره (0.92)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات خسائر القروض (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(2.71%)** من قيمة إجمالي القروض (مقام هذا المؤشر)، ويشير ذلك على أن البنك الوطني الجزائري أنه قد تعثر قروضه الممنوحة بمتوسط هذه النسبة، ولا يتم سدادها، مما يعكس عدم وجود استقرار في إدارة مخاطره الائتمانية، وعدم تمكنه من تطبيق استراتيجية فعالة ودقيقة في تقييم المقترضين، ما أسهم في زيادة المخاطر لديه، لذا لابد عليه بتطوير إستراتيجياته فيما يتعلق بتقييم المقترضين واتخاذ قرارات الائتمان.
- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر الائتمان **(CR)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (0.49) وأعلى قيمة وصلت إلى (1.68)،

مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (1.20) وانحرافاً معيارياً قدره (0.38)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات خسائر القروض (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(1.20%)** من قيمة إجمالي القروض (مقام هذا المؤشر)، يدل هذا المتوسط أن البنك الخارجي حقق مستوى معقول من الاستقرار المالي، وحافظ على محفظة قروضه، ما أدى إلى تقليل مخاطره الائتمانية، هذا يعكس أن البنك يتبع نظام تقييم المقترضين بشكل دقيق وتطبيقه لاستراتيجيات ائتمانية حذرة.

- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر الائتمان **(CR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (0.51) وأعلى قيمة وصلت إلى (1.68)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (1.23) وانحرافاً معيارياً قدره (0.62)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات خسائر القروض (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(1.23%)** من قيمة إجمالي القروض (مقام هذا المؤشر)، تشير هذه النسبة إلى أن البنك الشعبي يمتلك محفظة قروض مستقرة نسبياً، مع تحقيقه لمستوى منخفض من المخاطر، دلالة على قدرته في إدارة المخاطر الائتمانية، إلا أنه يجب عليه مراقبة تطورات هذا المؤشر وتطبيق إجراءات احترازية للحافظة على استقرار محفة قروضهن والحد من المخاطر المتوقعة.
- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر الائتمان **(CR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (1.14) وأعلى قيمة وصلت إلى (2.12)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (2.15) وانحرافاً معيارياً قدره (0.84)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات خسائر القروض (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(2.15%)** من قيمة إجمالي القروض (مقام هذا المؤشر)، مما يشر إلى البنك الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير واجه تحدي في إدارة مخاطره الائتمانية، بسبب وجود زيادة في مخاطر المرتبطة بمحفظة القروض لديه، والتي قد تصبح قروض متعثرة مقارنة بالبنوك المذكورة التي سجلت متوسطات

أقل، وعليه لابد له من تحليل أسباب زيادة هذا المعدل، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين إدارتها للمخاطر، وتعزيز جودة محفظة قروضه.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مخاطر الائتمان إلى حيث أعلى مستوى لمخاطر في بنك **(BNA)**، يليه بنك **(CNEP)**، ثم البنوك **(BEA)**، **(CPA)**، اللذان يملكان نفس مستوى من المخاطر.

ثانيا- قياس مخاطر البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر مخاطر السيولة

تمثل النتائج المتحصل عليها **مؤشر مخاطر السيولة** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-9): تطورات مؤشر مخاطر السيولة خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية (BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشر LR = (النقدية ÷ إجمالي الأصول) × 100				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	63.72	105.86	**90.01**	13.80
BEA	54.18	110.98	**82.29**	17.67
CPA	63.79	93.14	**81.73**	9.78
CNEP	58.77	89.08	**73.71**	9.43

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من ملاحظة الجدول في الأعلى، وفيما يخص مؤشر السيولة كمؤشر لقياس مخاطر البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر السيولة **(LR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (63.72) وأعلى مستوى وصل إليه (105.86)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (90.01) وانحرافاً معيارياً قدره (13.80)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(90.01%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يدل متوسط هذه النسبة على البنك الوطني واجه نقص في السيولة النقدية المتاحة لديه لتغطية التزاماته المالية العاجلة، مما يعكس مستوى مرتفع من المخاطر، والتي ترجم وجود مشكلة في إدارة السيولة داخل البنك، والتي قد تعيق قدرته في تلبية التزاماته، مما يستوجب عليه اتخاذ إجراءات تصحيحية فيما يتعلق بتطبيق إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة؛
- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر السيولة **(LR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (54.18) وأعلى مستوى وصل إليه (110.98)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (82.29) وانحرافاً معيارياً قدره (17.67)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(82.29%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ترجم هذه النسبة تعرض البنك لمشكلة في إدارة سيولته، وتعرضه لمخاطر مرتفعة تتمثل في صعوبة سداد ودائعه للعملاء، أو القيام بمنح قروض جديدة، لذا لابد من تعديل استراتيجية إدارة مخاطره وفقاً لما يتطلبه من تعديلات لمعالجتها؛
- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر السيولة **(LR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (63.79) وأعلى مستوى وصل إليه (93.14)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (81.73) وانحرافاً معيارياً قدره (9.78)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(81.73%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يدل على أن بنك القرض الشعبي اعتمد بنسبة كبيرة على منح القروض باستخدام

مخزونه من الودائع، هذا ما أسهم في زيادة مخاطر السيولة لديه، لذا لا بد على البنك مراجعة إجراءات المتعلقة بإدارة مخاطره للسيولة؛

- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر السيولة (**LR**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (58.77) وأعلى مستوى وصل إليه (89.08)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (73.71) وانحرافاً معيارياً قدره (9.43)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**73.71%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يشير هذا المتوسط إلى أن بنك الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير تعرض إلى تحدي في إدارة السيولة لديه، حيث أنه اعتمد على موارده الخاصة في تمويلات للقروض، مما أسهم في زيادة مخاطر السيولة سواء في جانب تلبية التزامات أو في جانب مطالب المودعين، وعليه لا يد من مراجعة سياسته المتبعة في إدارة مخاطره.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مخاطر السيولة، حيث احتل بنك أعلى مرتبة لمخاطر (**BNA**)، يليه بنك (**BEA**)، ثم البنك (**CPA**)، وأخيراً بنك (**CNEP**)، الذي يمتلك أقل مخاطر السيولة.

ثالثا– قياس مخاطر البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر مخاطر سعر الفائدة

تبين النتائج المتحصل عليها **مخاطر سعر الفائدة** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-10): تطورات مؤشر مخاطر سعر الفائدة خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشر LRR = (الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة ÷ إجمالي الأصول) × 100				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	38.92	76.77	**63.87**	13.93
BEA	46.28	75.41	**63.90**	10.68
CPA	55.95	81.08	**71.33**	8.14
CNEP	52	79.61	**64.44**	9.50

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر سعر الفائدة كمؤشر لقياس مخاطر البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر سعر الفائدة **(LRR)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (38.92) كأقل قيمة والقيمة (76.77) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (63.87) بانحراف معياري (13.93)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(63.87%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يدل على أن البنك الوطني تعرض إلى مستوى متوسط من المخاطر المترتبة عن تقلبات في سعر الفائدة، نتيجة اتباعه لإستراتيجية استثمارية مقبولة لإدارة مخاطره، والتي تسعى إلى تحقيق أرباح أعلى؛
- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر سعر الفائدة **(LRR)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (46.28) كأقل قيمة والقيمة (75.41) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (63.90) بانحراف معياري (10.68)،

وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**63.90%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، تبين النسبة إلى ارتفاع مستويات المخاطرة الناتجة عن تقلبات في أسعار الفائدة، وهذا يدل أن البنك الخارجي كان لديه حساسية عالية في أصوله أتجاه سعر الفائدة، ويجب عليه تعديل إدارة هذا النوع من المخاطر؛

- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر سعر الفائدة (**LRR**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (55.95) كأقل قيمة والقيمة (81.08) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (71.33) بانحراف معياري (8.14)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**71.33%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، تدل هذه النسبة أن جزء كبير من أصول البنك القرض لشعبي كان حساساً للتقلبات أسعار الفائدة، مما يسبب في انخفاض قيمة أصوله، والتي سوف تؤثر سلباً على أرباحه؛
- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر سعر الفائدة (**LRR**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (52) كأقل قيمة والقيمة (79.61) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (64.44) بانحراف معياري (9.50)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**64.44%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وتعني تعرض بنك الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير لمستوى متوسط من مخاطر سعر الفائدة، وهذا دلالة على اعتماده لإستراتيجية ناجحة في إدارة مخاطره.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مخاطر سعر الفائدة، حيث يأتي بنك **(CPA)** في أعلى مرتبة، ثم البنك **(CNEP)**، يليه البنكين **(BEA)**، **(BNA)**، اللذان يشتركان في نفس المستوى المخاطر.

رابعا- قياس مخاطر البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر مخاطر كفاية رأس المال

تبين النتائج المتحصل عليها **مخاطر كفاية رأس المال** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-11): تطورات مؤشر مخاطر كفاية رأس المال خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشر CAP.R = (إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول) × 100				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	7.4	9.38	**8.55**	0.72
BEA	8.73	14.08	**10.89**	1.60
CPA	8.15	10.04	**9.11**	0.66
CNEP	3.55	6.65	**5.92**	0.98

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال كمؤشر لقياس مخاطر البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA)**: تراوحت قيمة مؤشر كفاية رأس المال **(CAP.R)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (7.4) وأعلى قيمة وصلت إلى (9.38)، مع متوسط حسابي قدره (8.55) وانحرافاً معيارياً قدره (0.72)، وهذا ما يعني أن قيمة حقوق

الملكية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**8.55%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهو يعد معدل منخفض (غير مقبول) مقارنة بالنسبة التي حددها البنك المركزي، والتي قدرت بـ (12%)، وقد أقرت لجنة بازل في نسخها الثلاث هذا الأمر فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال، والتي تأكد أنه يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال الكلية للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن لا تقل عن (12%)، وهذا ما يدل على أن البنك الوطني غير مستقر مالياً، مما يترجم تعرضه لمخاطر كفاية رأس المال، لعدم احتفاظه برؤوس أموال كافية لتغطية هذه المخاطر، مما ينتج عنه تدهور في ثقة اتجاه المودعين؛

- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر كفاية رأس المال (**CAP.R**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (8.73) وأعلى قيمة وصلت إلى (14.08)، مع متوسط حسابي قدره (10.89) وانحرافاً معيارياً قدره (1.60)، وهذا ما يعني أن قيمة حقوق الملكية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**10.89%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهو يعد معدل منخفض (غير مقبول) مقارنة بالنسبة التي حددها البنك المركزي، والتي تأكد أنه يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال الكلية للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن لا تقل عن (12%)، هدا يدل على ارتفاع مستوى مخاطر في البنك الخارجي، وعدم احتفاظه برؤوس أموال كافية لتغطيتها؛
- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر كفاية رأس المال (**CAP.R**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (8.15) وأعلى قيمة وصلت إلى (10.04)، مع متوسط حسابي قدره (9.11) وانحرافاً معيارياً قدره (0.66)، وهذا ما يعني أن قيمة حقوق الملكية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**9.11%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهو يعد معدل منخفض (غير مقبول) مقارنة بالنسبة التي حددها

البنك المركزي، والتي تأكد أنه يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال الكلية للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن لا تقل عن (12%)، يعني أن البنك يواجه مشكل في الاحتفاظ برؤوس أموال كافية، وذلك لانتهاجه استراتيجية غير فعالة؛

- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر كفاية رأس المال (**CAP.R**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (3.55) وأعلى قيمة وصلت إلى (6.65)، مع متوسط حسابي قدره (5.92) وانحرافاً معيارياً قدره (0.98)، وهذا ما يعني أن قيمة حقوق الملكية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**5.92%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهو يعد معدل منخفض (غير مقبول) مقارنة بالنسبة التي حددها البنك المركزي، والتي تأكد أنه يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال الكلية للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن لا تقل عن (12%)، هذا يعكس انتهاج بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط استراتيجية غير فعالة في إدارة مخاطره، مما يؤثر على درجة احتفاظه برؤوس أموال كافية لمواجهتها.

<u>إجمالاً</u> لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مخاطر كفاية رأس المال، حيث يأتي بنك (**BEA**) في أعلى مستوى للمخاطر، يليه بنك (**CPA**) ثم يأتي بعده بنك (**BNA**)، وأخيراً بنك (**CNEP**)، الذي يمثل أدنى مستوى للمخاطر كفاية رأس المال.

<u>الفرع الثاني</u>: قياس وتقييم مؤشرات المخاطر المالية في البنوك الخاصة بالجزائر

وسوف يتم قياس وتقييم المخاطر المالية للبنوك الخاصة من خلال أربع مؤشرات، بالإضافة إلى تحليل تطورات الصرف، نوردها في الآتي:

أولا- قياس مخاطر البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر مخاطر الائتمان

تظهر النتائج المتحصل عليها **مخاطر الائتمان** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-12): تطورات مؤشر مخاطر الائتمان خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشرCR = (مخصصات خسائر القروض ÷ إجمالي القروض) × 100				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	0.44	3.5	**1.67**	1.07
SGA	2.53	10.07	**4.38**	2.43
BARAKA	0.56	1.53	**0.91**	0.34
SALAM	0.98	3.76	**1.68**	0.90

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية (**AGB, SGA, BARAKA, SALAM**)

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر مخاطر الائتمان كمؤشر لقياس مخاطر البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر الائتمان **(CR)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (0.44) وأعلى قيمة وصلت إلى (3.5)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (1.67) وانحرافاً معيارياً قدره (1.07)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات خسائر القروض (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(1.67%)** من قيمة إجمالي القروض (مقام هذا المؤشر)، تعكس هذه النسبة تعرض البنك الخليج لمستوى معين من المخاطر التي قد لا يتم سدادها، أي أنه واجه تحديات في إدارة مخاطره الائتمانية، لذا عليه القيام بتحليل عميق لإستراتيجيته المتبعة والعمل على تطويرها لتخفيض مستويات المخاطرة.

- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر– (SGA)**: تراوحت قيمة مؤشر مخاطر الائتمان **(CR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (2.53) وأعلى قيمة وصلت إلى (10.07)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (4.38) وانحرافاً معيارياً قدره (2.43)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات خسائر القروض (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(4.38%)** من قيمة إجمالي القروض (مقام هذا المؤشر)، تعكس هذه النسبة وجود مستوى عالي من المخاطر المتعلقة بمحفظة قروض بنك سوسيتي جينيرال، مما يسبب قد ينجر عنه خسائر كبيرة تزعزع استقراره، مما يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحسين إدارة مخاطر الائتمانية.
- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر– (BARAKA)**: تراوحت قيمة مؤشر مخاطر الائتمان **(CR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (0.56) وأعلى قيمة وصلت إلى (1.53)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (0.91) وانحرافاً معيارياً قدره (0.34)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات خسائر القروض (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(0.91%)** من قيمة إجمالي القروض (مقام هذا المؤشر)، تشير هذه النسبة إلى انخفاض في مستوى المخاطر المتعلقة بمحفظة القروض في بنك البركة، وقدرته على التعامل مع مخاطره وإدارتها بشكل فعال، مما يعكس إيجابياً على السلامة المالية لبنك، نظير تطبيقه لسياسات ائتمانية حذرة في تقييم المقترضين.
- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر– (SALAM)**: تراوحت قيمة مؤشر مخاطر الائتمان **(CR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (0.98) وأعلى قيمة وصلت إلى (3.76)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (1.68) وانحرافاً معيارياً قدره (0.90)، وهذا ما يعني أن قيمة مخصصات خسائر القروض (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(1.68%)** من قيمة إجمالي القروض (مقام هذا المؤشر)، تعكس النسبة تعرض بنك السلام لبعض التحديات

بخصوص محفظة قروضه، بسبب ضعف إدارة مخاطره الائتمانية واتباعها لاستراتيجيات ضعيفة في تقييم المقترضين، مما يستدعي مزيداً من التحليل لمعرفة أسباب الضعف واتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة لتحسينها.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مخاطر الائتمان، حيث يأتي بنك **(SGA)**، في أعلى مستوى للمخاطر، يليهما البنكين **(SALAM)**، **(AGB)** اللذان يشتركان في نفس المستوى من المخاطر الائتمانية، وأخيراً بنك **(BARAKA)**، في أدنى مستوى للمخاطر.

ثانيا- قياس مخاطر البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر مخاطر السيولة

تظهر النتائج المتحصل عليها **مخاطر السيولة** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-13): تطورات مؤشر مخاطر السيولة خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشر LR = (النقدية ÷ إجمالي الأصول) × 100				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	74.54	96.35	**84.97**	7.65
SGA	58.18	93.73	**76.05**	11.53
BARAKA	58.39	72.41	**65.02**	4.73
SALAM	71.61	116.25	**86.81**	13.01

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(AGB, SGA, BARAKA, SALAM)**

نلاحظ من الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر مخاطر السيولة كمؤشر لقياس مخاطر البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر السيولة **(LR)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى مستوى بلغ (74.54) وأعلى مستوى وصل إليه (93.73)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (76.05) وانحرافاً معيارياً قدره (11.53)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(84.97%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يدل هذا المعدل على ارتفاع مخاطر السيولة في بنك الخليج كونه يمنح الائتمان أكثر من استقبال الودائع، مما يعني وجود خلل في إدارة مخاطر السيولة، التي قد تجعله في مشكلة أمام منح قروض جديدة أو سداد ودائعه المستعجلة؛
- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر- (SGA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر السيولة **(LR)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى مستوى بلغ (58.18) وأعلى مستوى وصل إليه (93.73)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (76.05) وانحرافاً معيارياً قدره (11.53)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(76.05%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يشير إلى أن بنك سوسيتي جينيرال يعاني من مشكلة في السيولة النقدية المتاحة، مما أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة بسبب عدم تطبيقه لإستراتيجية إدارة مخاطر بشكل صحيح.
- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر- (BARAKA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر السيولة **(LR)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى مستوى بلغ (58.39) وأعلى مستوى وصل إليه (72.41)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (65.02) وانحرافاً معيارياً قدره (4.73)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(65.02%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يدل أن بنك البركة لديه نسبة متوسطة من مخاطر السيولة، أي أنه يمتلك نسبة معتبرة من الأصول السائلة يمكن استخدامها في تلبية التزاماته العاجلة، مثل (منح القروض،

سداد الودائع) في الوقت المناسب، مما يمنح البنك المرونة في إدارة مخاطره وتلبية مختلف احتياجاته المالية؛

- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر– (SALAM):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر السيولة **(LR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (71.61) وأعلى مستوى وصل إليه (116.25)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (86.81) وانحرافاً معيارياً قدره (13.01)، وهذا ما يعني أن قيمة النقدية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(86.81%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، تدل ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع المخاطر في بنك السلام، مما يسبب له مشكلات في تلبية التزاماته المالية المختلفة، بسبب وجود اشكال في إدارة مخاطره للسيولة في الموائمة بين الحاجة إلى سيولة كافية وبين حاجة إلى تحقيق أرباح مناسبة على أصوله.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مخاطر السيولة، حيث يأتي بنك **(SALAM)** في أعلى مستوى للمخاطر، يليه بنك **(AGB)**، ثم بنك **(SGA)**، ثم بنك **(BARAKA)**، بأقل مستوى لمخاطر السيولة.

ثالثا– قياس مخاطر البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر مخاطر سعر الفائدة

تبين النتائج المتحصل عليها **مخاطر سعر الفائدة** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-14): تطورات مؤشر مخاطر سعر الفائدة خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشر LRR = (الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة ÷ إجمالي الأصول) × 100				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	57.26	76.72	**67.43**	5.93
SGA	46.12	74.73	**61.31**	9.49
BARAKA	47.68	59.11	**52.96**	4.21
SALAM	52.62	73.34	**62.49**	7.16

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية (**AGB, SGA, BARAKA, SALAM**)

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر مخاطر سعر الفائدة كمؤشر لقياس مخاطر البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB)**: تراوحت قيمة مؤشر مخاطر سعر الفائدة (**LRR**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (57.26) كأقل قيمة والقيمة (76.72) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (67.43) بانحراف معياري (5.93)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**67.43%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، تدل هذه النسبة على أن بنك الخليج يركز بشكل رئيسي على الأصول التي تتأثر بشكل مباشر بتغيرات سعر الفائدة، من قروض وسندات، وارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض في قيمة أصول البنك.
- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر- (SGA)**: تراوحت قيمة مؤشر مخاطر سعر الفائدة (**LRR**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (46.12) كأقل قيمة والقيمة (74.73) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (61.31) بانحراف معياري (9.49)،

وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(61.31%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وتتمثل هذه النسبة متوسط من إجمالي أصول بنك سوسيتي جينيرال والتي تتأثر مباشرة بتغيرات حاصلة في أسعار الفائدة، والتي تسبب في انخفاض قيمة الأصول البنك، مما يؤثر سلباً على أرباح البنك؛ لذا يستوجب عليه اتخاذ قرارات بخصوص إدارة هذه المخاطر؛

- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر– (BARAKA):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر سعر الفائدة **(LRR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (47.68) كأقل قيمة والقيمة (59.11) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (52.96) بانحراف معياري (4.21)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(52.96%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويعكس هذا المعدل إلى تعرض البنك البركة لمستوى متوسط من المخاطر المرتبطة بإراداته، كونه بنك إسلامي لا يتعامل مع أسعار الفائدة أخذاً وعطاءاً؛
- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر– (SALAM):** تراوحت قيمة مؤشر مخاطر سعر الفائدة **(LRR)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (52.62) كأقل قيمة والقيمة (73.34) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (62.49) بانحراف معياري (7.16)، وهذا ما يعني أن قيمة الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(62.49%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويمثل هذا المعدل إلى تعرض البنك السلام لمستوى معين من المخاطر المرتبطة بإراداته، كونه أيضاً بنك إسلامي لا يتعامل مع أسعار الفائدة أخذاً وعطاءاً.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مخاطر سعر الفائدة، حيث يأتي بنك **(AGB)** في المقدمة بأعلى مستوى للمخاطر، يليه بنك **(SALAM)**، ثم بنك **(SGA)**، وفي الأخير بنك **(BARAKA)**، بأقل مستوى لمخاطر سعر الفائدة.

رابعا- قياس مخاطر البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر مخاطر كفاية رأس المال

تظهر النتائج المتحصل عليها **كفاية رأس المال** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-15): تطورات مؤشر مخاطر كفاية رأس المال خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشر CAP.R = (إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول) × 100				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	9.83	13.04	**11.68**	1.05
SGA	9.89	12.47	**11.27**	0.96
BARAKA	8.36	12.5	**10.06**	1.22
SALAM	10.44	38.56	**20.68**	10.79

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(AGB, SGA, BARAKA, SALAM)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يخص مؤشر كفاية رأس المال كمؤشر لقياس مخاطر البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB)**: تراوحت قيمة مؤشر كفاية رأس المال **(CAP.R)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (9.83) وأعلى قيمة وصلت إلى (13.04)، مع متوسط حسابي قدره (11.68) وانحرافاً معيارياً قدره (1.05)، وهذا ما يعني أن قيمة حقوق

الملكية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**11.68%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهو معدل قريب من النسبة التي حددها البنك المركزي، والتي قدرت بـ (12%)، والتي تأكد أنه يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال الكلية للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن لا تقل عن (12%)، وهذا ما يدل على أن قدرة بنك الخليج ضعيفة في إدارة مخاطره، مما يرفع من مخاطر رؤوس أمواله، وتراجع في ثقة المودعين؛

- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر– (SGA):** تراوحت قيمة مؤشر كفاية رأس المال (**CAP.R**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (9.89) وأعلى قيمة وصلت إلى (12.47)، مع متوسط حسابي قدره (11.27) وانحرافاً معيارياً قدره (0.96)، وهذا ما يعني أن قيمة حقوق الملكية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**11.27%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهو يعد معدل منخفض (غير مقبول) مقارنة بالنسبة التي حددها البنك المركزي، والتي تأكد أنه يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال الكلية للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن لا تقل عن (12%)، مما يعني أن استراتيجية بنك سوسيتي جينيرال لم تكن فعالة في الاحتفاظ برؤوس أموال كافية لتغطية هذه النوع من المخاطر؛
- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر– (BARAKA):** تراوحت قيمة مؤشر كفاية رأس المال (**CAP.R**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (8.36) وأعلى قيمة وصلت إلى (12.5)، مع متوسط حسابي قدره (10.06) وانحرافاً معيارياً قدره (1.22)، وهذا ما يعني أن قيمة حقوق الملكية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**10.06%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهو يعد معدل منخفض (غير مقبول) مقارنة بالنسبة التي حددها البنك المركزي، والتي تأكد أنه يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال الكلية للبنك إلى الأصول

المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن لا تقل عن (12%)، مما يعني أن البنك البركة يواجه إشكال في الاحتفاظ برؤوس أموال كافية لتغطية مخاطر التي يتعرض لها؛

- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر- (SALAM):** تراوحت قيمة مؤشر كفاية رأس المال (**CAP.R**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (10.44) وأعلى قيمة وصلت إلى (38.56)، مع متوسط حسابي قدره (20.68) وانحرافاً معيارياً قدره (10.79)، وهذا ما يعني أن قيمة حقوق الملكية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**20.68%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهو يعد معدل مرتفع (مقبول) مقارنة بالنسبة التي حددها البنك المركزي، والتي تأكد أنه يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال الكلية للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن لا تقل عن (12%)، ويرجع هذا الارتفاع إلى كبر حجم رأس مال البنك هذا من ناحية، أو صغر الودائع بمختلف أشكالها من ناحية أخرى، مما يعكس الصلابة المالية لبنك السلام، وقدرة على الاحتفاظ برؤوس أموال كافية لمواجه المخاطر.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مخاطر كفاية رأس المال، حيث يأتي بنك **(SALAM)** في المقدمة بأعلى مستوى للمخاطر، يليه البنكين **(AGB)**، **(SGA)**، على التوالي، وفي الأخير بنك **(BARAKA)**، بأقل مستوى لمخاطر كفاية رأس المال.

خامسا- قياس تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال سنة 2014-2023

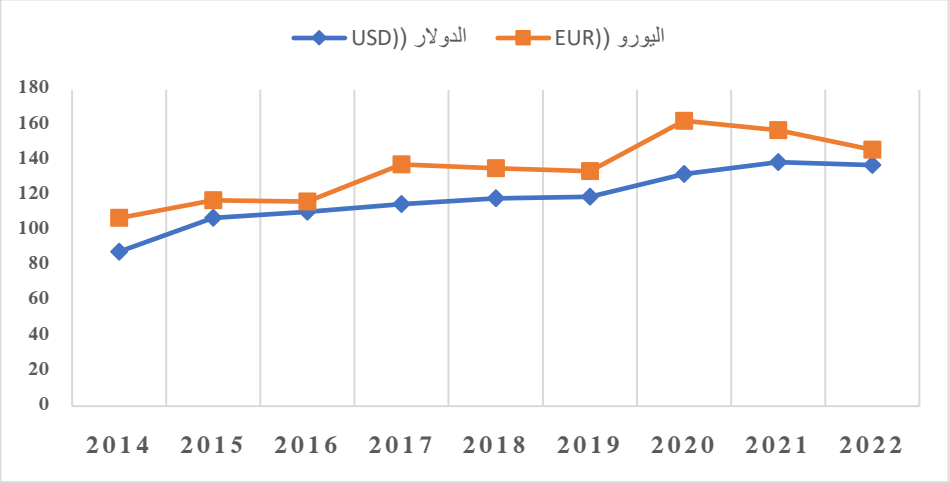
يظهر الجدول والشكل المبينين أدناه تطورات سعر الصرف في الجزائر:

الجدول رقم (3-16): تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال سنة 2014-2022

العملة	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدولار (USD)	87.90	107.13	110.53	114.93	118.29	119.16	132.13	138.84	137.22
اليورو (EUR)	107.05	117.06	116.37	137.49	135.38	133.63	162.40	157.00	146.01

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: النشرات الاحصائية لبنك الجزائر لعامي 2018 و2022.

الشكل رقم (3-3): تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال سنة 2014-2022



المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على: معطيات الجدول رقم (3-15) ومخرجات برنامج Excel

يقدم الجدول والشكل أعلاه تطورات سعر الصرف للعملة (الدولار الأمريكي واليورو)، مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2014-2022)، حيث يترجم أمراً بالغ الأهمية لفهم التغيرات الاقتصادية التي أثرت على قيمة العملة المحلية خلال هذه الفترة:

- **الدولار الأمريكي**: يظهر الجدول إلى اتجاه تصاعدي عام في سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة المدروسة، هذا يدل على أن الدينار الجزائري خسر قوته الشرائية مقابل الدولار الأمريكي؛

- **اليورو:** كذلك يلاحظ اتجاه تصاعدي عام في سعر اليورو، مع تذبذبات بسيطة، إلا أنه قد عرف انخفاضات في السنوات الأخيرة لفترة المدروسة، مما يظهر إلى استقرار نسبي في مقابل الدينار الجزائري مقارنة بالدولار.

إجمالاً لما تقدم، نستنتج أن الدينار الجزائري تعرض لضغوط كبيرة خلال الفترة (2014-2022)، مما أدى إلى تراجع قيمته مقابل العملات الرئيسية، هذه التطورات تعكس التحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر، بما في ذلك الاعتماد الكبير على عائدات النفط وتداعيات جائحة كورونا، إضافة الى السياسة النقدية المالية المتبعة من قبل بنك الجزائر، التي تؤثر بدورها على البنوك التجارية، مما يساهم في زيادة المخاطر المالية، لذا يستوجب وجود إستراتيجيات فعالة لتعامل مع هذه التقلبات وإدارة مخاطر سعر الصرف بما يضمن تحسين أدائها واستمراريتها.

المطلب الثاني: قياس وتقييم مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر

سيتم التركيز في هذا المطلب على مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة للفترة (2014-2022)، وذلك من خلال استخدام خمسة مؤشرات مختلفة، نوردها في الآتي:

الفرع الأول: قياس وتقييم مؤشرات الأداء المالي في البنوك العمومية بالجزائر

وسوف يتم قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك العمومية من خلال أربع مؤشرات، بالإضافة إلى مؤشر منفعة الأصول، نوردها في الآتي:

أولا- قياس أداء البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية

تبين النتائج المتحصل عليها فيما يخص **مؤشر العائد على حقوق الملكية** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-17): تطورات مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشر ROE = (النتيجة الصافية ÷ إجمالي حقوق الملكية) × 100				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	6.37	14.89	**11.64**	2.95
BEA	8.81	21.02	**14.88**	3.4
CPA	8.85	19.14	**14.28**	3.76
CNEP	3.54	9.66	**7.14**	2.01

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يخص مؤشر العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية **(ROE)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (6.37) وأعلى قيمة وصلت إلى (14.89)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (11.64) وانحرافاً معيارياً قدره (2.95)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(11.64%)** من قيمة إجمالي حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، يدل هذا المتوسط على أن عائد البنك الوطني منخفض عن المعدل المثالي (15%)، وهذا لا يعني أنه لم يحقق ارباحاً، إنما لم تكن بمستوى المثالي

المطلوب، أي مزال ليس لدية الكفاءة لخلق أرباح نتيجة الاستثمار في الأموال الخاصة، لعدم تحكمه في المخاطر وإدارتها بشكل جيد؛

- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية **(ROE)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (8.81) وأعلى قيمة وصلت إلى (21.02)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (14.88) وانحرافاً معيارياً قدره (3.4)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(14.88%)** من قيمة إجمالي حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، وهو يعد معدل قريب من المعدل المثالي (15%)، أي أن البنك الوطني قام بتحقيق مستوى قريب من المثالي في توليد الأرباح، من خلال استثماره في أمواله الخاصة، مما عكس كفاءته في إدارة مخاطره والتقليل منها؛
- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية **(ROE)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (8.85) وأعلى قيمة وصلت إلى (19.14)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (14.28) وانحرافاً معيارياً قدره (3.76)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(14.28%)** من قيمة إجمالي حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، ويشير ذلك إلى أن البنك القرض الشعبي يقترب من المستوى المثالي (15%)، أي أن قدرته في توليد الأرباح فيما يخص الاستثمارات في الأموال الخاصة مازالت غير كفؤة، وتحتاج إلى تعديل في استراتيجيته المتبعة، وكذا تحسينات في إدارة مخاطره، من أجل الوصول إلى المستوى المثالي كونه قريب منه؛
- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية **(ROE)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (3.54) وأعلى قيمة وصلت إلى (9.66)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (7.14) وانحرافاً معيارياً قدره

(2.01)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**7.14**%) من قيمة إجمالي حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، وهو معدل أقل من النسبة المثالية (15%)، أي أن البنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لا يمتلك القدرة على توليد الأرباح من الاستثمار في أمواله الخاصة بشكل كفؤ، إضافة إلى عجزه في إدارة مخاطره، مما عكس تراجع أداء البنك.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث يحتل المرتبة الأولى كل من البنكين **(BEA)**، **(CPA)**، وهوما الأكثر فعالية من حيث هذا المؤشر، مما يعكس كفاءتهما في استخدام رأس المال، يليه بنك **(BNA)**، والذي يتطلب مزيداً من التحسين لتحقيق مستوى أعلى للعائد، ثم أخيراً بنك **(CNEP)**، الذي يعكس احتياجه الماس لمراجعة استراتيجياته المالية من أجل التغلب على الحواجز التي تمنعه من تحقيق مستويات ربحية جيدة.

ثانيا– قياس أداء البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر العائد على الأصول

تبين النتائج المتحصل عليها فيما يخص **مؤشر العائد على الأصول** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-18): تطورات مؤشر العائد على الأصول خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشر ROA = (النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول) × 100				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	0.55	1.16	**0.99**	0.22
BEA	0.93	2.33	**1.63**	0.48
CPA	0.77	1.81	**1.31**	0.40
CNEP	0.19	0.63	**0.43**	0.16

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر العائد على الأصول كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على الأصول **(ROA)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى مستوى بلغ (0.55) وأعلى مستوى وصل إليه (1.16)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (0.99) وانحرافاً معيارياً قدره (0.22)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(0.99%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، هو معدل ضعيف مقارنة بمعدل المقبول (1%)، هذا ما يدل أن البنك الوطني لا يمتلك الكفاءة في التحكم في التكاليف ومراقبتها، إضافة إلى عدم قدرته على استخدام أصوله بطريقة مثلى تجعله يحقق أرباح جيدة؛
- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على الأصول **(ROA)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى مستوى بلغ (0.93) وأعلى مستوى وصل إليه (2.33)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (1.63) وانحرافاً معيارياً قدره (0.48)، وهذا ما يعني

أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**1.63**%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويعد نسبة عائد البنك الخارجي جيدة، أي أنه يمتلك الكفاءة في التحكم في التكاليف والرقابة عليها، إضافة إلى قدرته في استخدام أصوله بطريقة مثلى تجعله يحقق أرباح جيدة، وهذا ما يتطابق مع معيار (1%) المتعلق بمعدل العائد على الاصول (**ROA**)؛

- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على الأصول (**ROA**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (0.77) وأعلى مستوى وصل إليه (1.81)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (1.31) وانحرافاً معيارياً قدره (0.40)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**1.31**%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويعد عائداً جيداً للبنك القرض الشعبي، أي أنه يمتلك الكفاءة في التحكم والرقابة على التكاليف، مع قدرته في استخدام أصوله بطريقة مثلى، تجعله يحقق أرباح جيدة، وهذا ما يتطابق مع معيار (1%) المتعلق بمعدل العائد على الاصول (**ROA**)؛
- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على الأصول (**ROA**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (0.19) وأعلى مستوى وصل إليه (0.63)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (0.43) وانحرافاً معيارياً قدره (0.16)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**0.43**%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويعد عائد أقل بكثير من معيار المقبول لمعدل العائد على الاصول (**ROA**)، أي أن البنك القرض الشعبي لا يمتلك الكفاءة في التحكم والرقابة على تكاليفه، وعدم استخدام أصوله بطريقة مثلى، تجعله يحقق أرباح جيدة.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مؤشر العائد على الأصول، حيث يحتل المرتبة الأولى البنك **(BEA)**، مما يعكس كفاءته العالية في استخدام أصوله في تحقيق العوائد، يليه بنك **(CPA)**، الذي يظهر أداء جيد، ثم يأتي بنك **(BNA)**، وهو يعد قريب من الأداء المقبول، ثم أخيراً بنك **(CNEP)**، الذي يحتاج إلى مراجعة استراتيجياته المالية لتحسين كفاءته بهدف تحقيق نتائج أفضل.

ثالثا- قياس أداء البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر مضاعف الملكية

تظهر النتائج المتحصل عليها فيما يخص **مؤشر مضاعف الملكية** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-19): تطورات مؤشر مضاعف الملكية خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشر EM = (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية)				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	10.66	13.52	**11.78**	1.03
BEA	7.1	11.45	**9.35**	1.30
CPA	9.96	12.28	**11.03**	0.80
CNEP	15.05	28.19	**17.52**	4.19

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر مضاعف الملكية كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA):** تراوحت قيمة مؤشر مضاعف الملكية (**EM**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (10.66) كأقل قيمة والقيمة (13.52) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (11.78) بانحراف معياري (1.03)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الأصول (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**11.78**%) من قيمة حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، يدل ارتفاع نسبة مضاعف الملكية لبنك الوطني إلى الاستناد الكبير في تمويل أصوله على ديون، مما يودي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية نتيجة ازدياد الديون، ما يسهم في رفع عبئ الفوائد ويقلل من أرباح البنك، مما ينعكس سلباً على ملائته المالية، إضافة إلى صعوبة استقطاب ودائع جديدة، بسبب اعتبار المودعين أن له مخاطر مرتفعة، أي أن إدارة مخاطر لديه غير كفؤة؛
- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر مضاعف الملكية (**EM**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (7.1) كأقل قيمة والقيمة (11.45) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (9.35) بانحراف معياري (1.30)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الأصول (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**9.35**%) من قيمة حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، تظهر النسبة ارتفاع مضاعف الملكية لبنك الخارجي بسبب اعتماده على الديون في تمويل أصوله، مما جعل له مخاطره ائتمانية مرتفعة، والتي أثرت بسلب على ملائته المالية، مما جعل من إدارة مخاطر غير كفؤة في تقليل من المخاطر الائتمان لديه؛
- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر مضاعف الملكية (**EM**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (9.96) كأقل قيمة والقيمة (12.28) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (11.03) بانحراف معياري (0.80)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الأصول (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**11.03**%) من قيمة حقوق

الملكية (مقام هذا المؤشر)، تبين النسبة ارتفاع مضاعف الملكية لبنك القرض الشعبي، مما يعني أنه اعتمد على الديون في تمويل أصوله، مما ساهم في ارتفاع مخاطره الائتمانية، والتي أثرت سلباً على ملائته المالية، مما يدل أن إدارة مخاطر غير كفؤة؛

- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر مضاعف الملكية (**EM**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (15.05) كأقل قيمة والقيمة (28.19) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (17.52) بانحراف معياري (4.19)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الأصول (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**17.52%**) من قيمة حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، تبين النسبة ارتفاع كبير في مضاعف الملكية لبنك القرض الشعبي، مما يعني أنه اعتمد على الديون في تمويل أصوله بشكل كبير جداً، مما ساهم في زيادة المخاطرة الائتمانية، مما أثر سلباً على ملائته المالية، هذا ما يدل على أن إدارة مخاطر غير كفؤة في التعامل مع هذه المخاطر.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مؤشر مضاعف الملكية، حيث يحتل المرتبة الأولى بنك **(CNEP)**، مما يعكس كفاءته العالية في تحقيق الأرباح، يليه بعدها بنك **(BNA)**، وبنك **(CPA)**، بمعدلات متساوية تقريباً، مما الذي يظهر أداءً جيداً واستقراراً في عوائدهما، ثم يأتي بنك **(BEA)**، بأداء أقل، الذي يعكس وجود تحديات تحتاج إلى معالجة لتحسين أدائه وتعزيز جاذبيته للمستثمرين.

رابعا- قياس أداء البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر هامش الربح

تظهر النتائج المتحصل عليها فيما يخص **مؤشر هامش الربح** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-20): تطورات مؤشر هامش الربح خلال سنة 2014-2022 للبنوك العمومية (BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشر PM = (النتيجة الصافية ÷ إجمالي الإيرادات) × 100				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	0.13	28.95	**18.22**	8.34
BEA	24.38	42.74	**32.78**	6.55
CPA	17.75	40.96	**30.60**	8.20
CNEP	3.18	12.72	**8.35**	3.21

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر هامش الربح كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA):** تراوحت قيمة مؤشر هامش الربح **(PM)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (0.13) وأعلى قيمة وصلت إلى (28.95)، مع متوسط حسابي قدره (18.22) وانحرافاً معيارياً قدره (8.34)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(18.22%)** من قيمة إجمالي الإيرادات (مقام هذا المؤشر)، تعد نسبة هامش الربح للبنك الوطني جيدة، حيث يدل هذا المستوى الجيد إلى أن البنك قام بتحقيق أرباح معتبرة من إراداته، مما يعني له إدارة مخاطر كفؤة؛
- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر هامش الربح **(PM)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (24.38) وأعلى قيمة وصلت إلى (42.74)، مع متوسط حسابي قدره (32.78) وانحرافاً معيارياً قدره (6.55)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(32.78%)** من قيمة إجمالي الإيرادات (مقام هذا

المؤشر)، تعد نسبة هامش الربح للبنك الخارجي مرتفعة، حيث يدل هذا المستوى المرتفع إلى أن البنك قام بتحقيق أرباح عالية من إراداته، مما يعني له إدارة مخاطر كفؤة؛

- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر هامش الربح (**PM**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (17.75) وأعلى قيمة وصلت إلى (40.96)، مع متوسط حسابي قدره (30.60) وانحرافاً معيارياً قدره (8.20)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**30.60%**) من قيمة إجمالي الإيرادات (مقام هذا المؤشر)، تعد نسبة هامش الربح للبنك القرض الشعبي مرتفعة جداً، حيث يدل هذا المستوى المرتفع إلى أن البنك قام بتحقيق أرباح عالية من إراداته، مما يعني له إدارة مخاطر كفؤة؛
- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر هامش الربح (**PM**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (3.18) وأعلى قيمة وصلت إلى (12.72)، مع متوسط حسابي قدره (8.35) وانحرافاً معيارياً قدره (3.21)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**8.35%**) من قيمة إجمالي الإيرادات (مقام هذا المؤشر)، تعد نسبة هامش الربح للبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط منخفضة، حيث يدل هذا المستوى المنخفض إلى أن البنك واجهته تحديات في تحقيق أرباح مقبولة من إراداته، مما يعني له إدارة مخاطر غير كفؤة.

<u>إجمالاً</u> لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مؤشر هامش الربح، حيث يحتل بنك **(BEA)**، المرتبة الأولى من حيث الأفضلية لهامش الربح، مما يعكس كفاءته العالية في تحقيق الربحية، يليه ذلك بنك **(CPA)**، الذي يظهر أداءً قوياً، بينما يحتل بنك **(BNA)**، المرتبة

الثالثة، مما يشير إلى إمكانية التحسين، يأتي بنك **(CNEP)** في النهاية بأداء أقل، الذي يعكس ضرورة إعادة تقييم إستراتيجياته لتحسين أدائه وتحقيق نتائج أفضل.

خامسا– قياس أداء البنوك التجارية العمومية من خلال مؤشر منفعة الأصول

تظهر النتائج المتحصل عليها فيما يخص **مؤشر منفعة الأصول** بالنسبة للبنوك التجارية العمومية محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–21): تطورات مؤشر منفعة الأصول خلال سنة 2014–2022 للبنوك العمومية(BNA, BEA, CPA, CNEP)

مؤشر AU = (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول) ×100				
البنوك العمومية	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
BNA	3.62	5.973	**5.05**	0.69
BEA	3.51	7.12	**4.96**	1.07
CPA	3.63	4.86	**4.27**	0.42
CNEP	4.64	6.06	**5.21**	0.45

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(BNA, BEA, CPA, CNEP)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر منفعة الأصول كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية العمومية محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الوطني الجزائري (BNA):** تراوحت قيمة مؤشر منفعة الأصول **(AU)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (3.62) وأعلى مستوى وصل إليه (5.973)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (5.05) وانحرافاً معيارياً قدره (0.69)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الإيرادات (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(5.05%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام

هذا المؤشر)، وهي تعد نسبة منخفضة، هذا ما يعني عدم قدرة البنك الوطني على تحقيق إيرادات جيدة من أصوله، أي أنه لا يمتلك إدارة كفؤ لإدارة أصوله والمخاطر التي تنجر عنها؛

- **بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي (BEA):** تراوحت قيمة مؤشر منفعة الأصول **(AU)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (3.51) وأعلى مستوى وصل إليه (7.12)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (4.96) وانحرافاً معيارياً قدره (1.07)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الإيرادات (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(4.96%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهي تعد نسبة منخفضة، هذا ما يعني عدم قدرة البنك الخارجي على تحقيق إيرادات جيدة من أصوله، أي أنه لا يمتلك إدارة كفؤ لإدارة أصوله والمخاطر التي تنجر عنها؛
- **بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):** تراوحت قيمة مؤشر منفعة الأصول **(AU)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (3.63) وأعلى مستوى وصل إليه (4.86)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (4.27) وانحرافاً معيارياً قدره (0.42)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الإيرادات (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(4.27%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ، وهي تعد نسبة منخفضة، هذا ما يعني عدم قدرة البنك القرض الشعبي على تحقيق إيرادات جيدة من أصوله، أي أنه لا يمتلك إدارة كفؤ لإدارة أصوله والمخاطر التي تنجر عنها؛
- **بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تراوحت قيمة مؤشر منفعة الأصول **(AU)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (4.64) وأعلى مستوى وصل إليه (6.06)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (5.21) وانحرافاً معيارياً قدره (0.45)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الإيرادات (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(5.21%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، وهي تعد نسبة منخفضة، هذا ما يعني عدم قدرة بنك الصندوق

الوطني للتوفير والاحتياط على تحقيق إيرادات جيدة من أصوله، أي أنه لا يمتلك إدارة كفؤ لإدارة أصوله والمخاطر التي تنجر عنها.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية العمومية وفقاً لمتوسط مؤشر منفعة الأصول، حيث يحتل البنكين **(CNEP)**، **(BNA)**، المراتب الأولى من حيث الأفضلية لمنفعة الأصول، مما يعكس كفاءته العالية في تحقيق العوائد، يتبعهم البنكين **(BEA)**، **(CPA)**، الذي يظهر إمكانيتهما للتحسين.

الفرع الثاني: قياس وتقييم مؤشرات الأداء المالي في البنوك الخاصة بالجزائر

سيتم التركيز في هذا الفرع على مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وذلك من خلال استخدام خمسة مؤشرات مختلفة، نوردها في الآتي:

أولا- قياس أداء البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية

تظهر النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق **بمؤشر العائد على حقوق الملكية** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-22): تطورات مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشر ROE = (النتيجة الصافية ÷ إجمالي حقوق الملكية) × 100				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	10.65	19.68	**15.23**	2.78
SGA	10.31	20.62	**15.87**	3.13
BARAKA	13.7	24.14	**18.67**	3.52
SALAM	2.11	21.08	**11.72**	5.79

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(AGB, SGA, BARAKA, SALAM)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية (**ROE**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (10.65) وأعلى قيمة وصلت إلى (19.68)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (15.23) وانحرافاً معيارياً قدره (2.78)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**15.23%**) من قيمة إجمالي حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، ويشير إلى أن بنك الخليج حقق معدل أعلى بقليل من المعدل المثالي (15%)، هذا ما يعني أنه لديه القدرة والكفاءة في توليد الأرباح من الاستثمار في أمواله الخاصة، مما يعكس كفاءة إستراتيجيته لإدارة المخاطر؛
- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر– (SGA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية (**ROE**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (10.31) وأعلى قيمة وصلت إلى (20.62)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (15.87) وانحرافاً معيارياً قدره (3.13)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**15.87%**) من قيمة إجمالي حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، ويعني ذلك أن بنك سوسيتي جينيرال حقق معدلاً أعلى بقليل من المعدل المثالي (15%)، هذا ما يدل على أنه يمتلك الكفاءة في خلق الأرباح من الاستثمار في أمواله الخاصة، مما عكس على كفاءة إستراتيجيته المتبعة في إدارة المخاطر؛
- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر– (BARAKA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية (**ROE**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (13.7) وأعلى قيمة وصلت

إلى (24.14)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (18.67) وانحرافاً معيارياً قدره (3.52)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**18.67**%) من قيمة إجمالي حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، ويعني أن بنك بركة حقق معدلاً أكبر من المعدل المثالي (15%)، هذا ما يدل على أنه يمتلك الكفاءة في خلق الأرباح من الاستثمار في أمواله الخاصة، وذلك بسبب كفاءة إدارة لأصوله وخصومه، التي تؤثر على نتيجته الصافية، إضافة إلى إتباع إستراتيجيته المثلى في إدارة مخاطره؛

- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر– (SALAM)**: تراوحت قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية (**ROE**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (2.11) وأعلى قيمة وصلت إلى (21.08)، مسجلة متوسطاً حسابياً قدره (11.72) وانحرافاً معيارياً قدره (5.79)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**11.72**%) من قيمة إجمالي حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، ويعني أن بنك السلام حقق معدلاً أقل من المعدل المثالي (15%)، هذا ما يدل على أنه لا يمتلك الكفاءة في خلق الأرباح من الاستثمار في أمواله الخاصة، وذلك لعدم اتباعه لإستراتيجية جيدة لإدارة مخاطر مما التي أثر سلبً على أرباحه.

<u>إجمالاً</u> لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث يأتي بنك (**BARAKA**)، في المقدمة بأعلى مستوى في خلق قيمة للمستثمرين، يليه البنكين (**SGA**)، (**AGB**)، على التوالي، الذي يظهران أداءً قوياً، وفي الأخير يأتي بنك (**SALAM**)، الذي يتطلب تحسين أدائه لتحقيق نتائج جيدة وتحقيق قيمة أفضل لمساهميه.

ثانيا- قياس أداء البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر العائد على الأصول

تظهر النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق **بمؤشر العائد على الأصول** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-23): تطورات مؤشر العائد على الأصول خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشر ROA = (النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول) × 100				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	1.39	2.34	**1.78**	0.36
SGA	1.12	2.18	**1.79**	0.37
BARAKA	1.43	2.65	**1.88**	0.45
SALAM	0.74	3.81	**2.029**	0.93

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(AGB, SGA, BARAKA, SALAM)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر العائد على الأصول كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على الأصول **(ROA)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى مستوى بلغ (1.39) وأعلى مستوى وصل إليه (2.34)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (1.78) وانحرافاً معيارياً قدره (0.36)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(1.78%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويعد نسبة عائد البنك الخليج جيدة، أي أنه يمتلك الكفاءة في

التحكم في التكاليف والرقابة عليها، إضافة إلى لاستخدام أصوله بطريقة مثلى تجعله يحقق أرباح جيدة، وهذا ما يتطابق مع معيار (1%) المتعلق بمعدل العائد على الاصول (**ROA**)؛

- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر– (SGA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على الأصول (**ROA**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (1.12) وأعلى مستوى وصل إليه (2.18)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (1.79) وانحرافاً معيارياً قدره (0.37)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**1.79%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويعد نسبة عائد البنك سوسيتي جينيرال جيدة، أي أنه يمتلك الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، إضافة إلى لاستخدام أصوله بطريقة مثلى تجعله يحقق أرباح جيدة، وهذا ما يتطابق مع معيار (1%) المتعلق بمعدل العائد على الاصول (**ROA**)؛
- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر– (BARAKA):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على الأصول (**ROA**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (1.43) وأعلى مستوى وصل إليه (2.65)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (1.88) وانحرافاً معيارياً قدره (0.45)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**1.88%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويعد عائد أعلى من معيار المقبول لمعدل العائد على الاصول (**ROA**)، أي أن البنك السلام يمتلك الكفاءة في التحكم والرقابة على تكاليف، مع استخدام أصوله بطريقة مثلى، تجعله يحقق أرباح جيدة.
- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر– (SALAM):** تراوحت قيمة مؤشر العائد على الأصول (**ROA**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (0.74) وأعلى مستوى وصل إليه (3.81)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (2.029) وانحرافاً معيارياً قدره (0.93)،

وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**2.029%**) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، ويعد عائد أعلى من معيار المقبول لمعدل العائد على الاصول (**ROA**)، أي أن البنك السلام يمتلك الكفاءة في التحكم والرقابة على تكاليف، مع استخدام أصوله بطريقة مثلى، تجعله يحقق أرباح جيدة.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مؤشر العائد على الأصول، حيث يأتي بنك (**SALAM**)، في المقدمة بأعلى مستوى لكفاءة في تحويل الأصول إلى أرباح، تتبعه البنوك (**BARAKA**)، (**SGA**)، (**AGB**)، على التوالي، اللذين يعكسون أداءً قوياً، مما يشير ذلك إلى استخدام إستراتيجيات فعالة.

ثالثا- قياس أداء البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر مضاعف الملكية

تظهر النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق **بمؤشر مضاعف الملكية** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-24): تطورات مؤشر مضاعف الملكية خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشر EM = (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية)				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	7.67	10.16	**8.62**	0.81
SGA	7.69	10.11	**8.93**	0.74
BARAKA	8	11.96	**10.07**	1.19
SALAM	2.59	9.58	**6**	2.6

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية (**AGB, SGA, BARAKA, SALAM**)

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر مضاعف الملكية كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB):** تراوحت قيمة مؤشر مضاعف الملكية **(EM)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (7.67) كأقل قيمة والقيمة (10.16) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (8.62) بانحراف معياري (0.81)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الأصول (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**8.62**%) من قيمة حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، تبين النسبة ارتفاع في مضاعف الملكية لبنك لخليج، مما يدل أنه اعتمد على الديون والأموال الخاصة في تمويل أصوله، مع ميله بنسبة أكبر نحو التمويل بديون، وتعد هذه النسبة معتدلة إلى مرتفعة ، أي يجب على إدارة مخاطر البنك التعامل مع ارتفاع المخاطر بحذر أكثر؛
- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر- (SGA):** تراوحت قيمة مؤشر مضاعف الملكية **(EM)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (7.69) كأقل قيمة والقيمة (10.11) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (8.93) بانحراف معياري (0.74)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الأصول (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**8.93**%) من قيمة حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، تبين النسبة مستوى مرتفع إلى معتدل في مضاعف الملكية لبنك سوسيتي جينيرال، أي أنه اعتمد على كل من الديون والأموال الخاصة في تمويل أصوله، مع ميله بنسبة أكبر نحو التمويل بديون، وتعد هذه النسبة داخل النطاق المعتدل إلى المرتفع، فعلى إدارة مخاطر البنك التعامل مع مخاطر زيادة الائتمان بحذر أكثر؛

- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر– (BARAKA)**: تراوحت قيمة مؤشر مضاعف الملكية **(EM)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (8) كأقل قيمة والقيمة (11.96) كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (10.07) بانحراف معياري (1.19)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الأصول (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**10.07%**) من قيمة حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، تبين النسبة ارتفاع في مضاعف الملكية لبنك البركة، مما يعني أنه اعتمد على الديون في تمويل أصوله، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية، والتي قد يواجه صعوبة في سدادها، أي يجب على إدارة مخاطر البنك التعامل مع ارتفاع المخاطر بحذر أكثر؛
- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر– (SALAM)**: تراوحت قيمة مؤشر مضاعف الملكية **(EM)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (2.59) كأقل قيمة والقيمة () كأكبر قيمة، مسجلة متوسط حسابي بقيمة (9.58) بانحراف معياري (6)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الأصول (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**6%**) من قيمة حقوق الملكية (مقام هذا المؤشر)، تبين النسبة مستوى معتدل في مضاعف الملكية لبنك السلام، أي أنه اعتمد على كل من الديون والأموال الخاصة في تمويل أصوله، مع ميله بنسبة أكبر نحو التمويل بديون، وتعد هذه النسبة داخل النطاق المعتدل للبنوك، مما يعني أنه يمتلك ملاءة مالية مناسبة، التي تسمح له من تخفيض مخاطر الائتمان وإدارتها بشكل جيد.

<u>إجمالاً</u> لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مؤشر مضاعف الملكية، حيث يأتي بنك **(BARAKA)**، في المقدمة بأعلى مستوى في خلق قيمة للمساهمين، تتبعه البنوك **(SGA)**، **(AGB)**، على التوالي، اللذين يعكسون أداءً جيداً ولكن بحاجة إلى تحسين، ثم يأتي بنك **(SALAM)**، الذي يحتاج إلى تحسين إستراتيجياته لتعزيز أدائه وجذب مستثمرين.

رابعا- قياس أداء البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر هامش الربح

تظهر النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق **بمؤشر هامش الربح** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-25): تطورات مؤشر هامش الربح خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشر PM = (النتيجة الصافية ÷ إجمالي الإيرادات) × 100				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	20.74	33.3	**25.11**	4.00
SGA	11.09	29.44	**22.80**	5.90
BARAKA	27.51	39.65	**32.44**	4.36
SALAM	11.97	38.64	**29.66**	7.79

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية (**AGB, SGA, BARAKA, SALAM**)

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر هامش الربح كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB):** تراوحت قيمة مؤشر هامش الربح (**PM**) خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى قيمة بلغت (20.74) وأعلى قيمة وصلت إلى (33.3)، مع متوسط حسابي قدره (25.11) وانحرافاً معيارياً قدره (4.00)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**25.11%**) من قيمة إجمالي الإيرادات (مقام هذا المؤشر)، تعد نسبة هامش الربح للبنك الخليج مرتفعة جداً، حيث يدل هذا المستوى المرتفع إلى أن البنك قام بتحقيق أرباح عالية من إراداته، مما يعني له إدارة مخاطر كفؤة؛

- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر– (SGA):** تراوحت قيمة مؤشر هامش الربح **(PM)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (09.11) وأعلى قيمة وصلت إلى (44.29)، مع متوسط حسابي قدره (32.44) وانحرافاً معيارياً قدره (22.80)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(22.80%)** من قيمة إجمالي الإيرادات (مقام هذا المؤشر)، تعد نسبة هامش الربح للبنك سوسيتي جينيرال مرتفعة، حيث يدل هذا المستوى المرتفع إلى أن البنك قام بتحقيق أرباح عالية من إراداته، مما يعني له إدارة مخاطر كفؤة؛

- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر– (BARAKA):** تراوحت قيمة مؤشر هامش الربح **(PM)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (27.51) وأعلى قيمة وصلت إلى (39.65)، مع متوسط حسابي قدره (32.44) وانحرافاً معيارياً قدره (4.36)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(32.44%)** من قيمة إجمالي الإيرادات (مقام هذا المؤشر)، تعد نسبة هامش الربح للبنك البركة مرتفعة، حيث يدل هذا المستوى المرتفع إلى أن البنك قام بتحقيق أرباح عالية من إراداته، مما يعني له إدارة مخاطر كفؤة؛

- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر– (SALAM):** تراوحت قيمة مؤشر هامش الربح **(PM)** خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى قيمة بلغت (11.97) وأعلى قيمة وصلت إلى (38.64)، مع متوسط حسابي قدره (29.66) وانحرافاً معيارياً قدره (7.79)، وهذا ما يعني أن قيمة النتيجة الصافية (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(29.66%)** من قيمة إجمالي الإيرادات (مقام هذا المؤشر)، تعد نسبة هامش الربح للبنك السلام مرتفعة جداً، ويعني هذا المستوى المرتفع إلى أن البنك قام بتحقيق أرباح عالية من إراداته، مما يعني له إدارة مخاطر كفؤة؛

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مؤشر هامش الربح، حيث يأتي بنك **(BARAKA)**، في المقدمة بأعلى مستوى في تحقيق الأرباح، يليه بنك **(SALAM)**، الذي يعكس أداء جيد، ثم بنك **(AGB)**، يأتي بمعدل أقل من التوقعات، فيما يحتل بنك **(SGA)**، المرتبة الأخيرة الذي يحتاج إلى تحسين مستمر في إستراتيجياته للربحية.

خامسا- قياس أداء البنوك التجارية الخاصة من خلال مؤشر منفعة الأصول

تبين النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق **بمؤشر منفعة الأصول** بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-26): تطورات مؤشر منفعة الأصول خلال سنة 2014-2022 للبنوك الخاصة (AGB, SGA, BARAKA, SALAM)

مؤشر AU = (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول) ×100				
البنوك الخاصة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
AGB	6.12	8.52	**7.08**	0.90
SGA	7.13	10.09	**8.02**	0.99
BARAKA	4.91	6.67	**5.73**	0.61
SALAM	4.78	9.86	**6.63**	1.60

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: القوائم المالية للبنوك التجارية **(AGB, SGA, BARAKA, SALAM)**

من ملاحظة الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بمؤشر منفعة الأصول كمؤشر لقياس أداء البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة نلاحظ الآتي:

- **بالنسبة لبنك الخليج الجزائري (AGB):** تراوحت قيمة مؤشر منفعة الأصول **(AU)** خلال فترة الدراسة (2014-2022) بين أدنى مستوى بلغ (6.12) وأعلى مستوى وصل إليه (8.52)،

مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (7.08) وانحرافاً معيارياً قدره (0.90)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الإيرادات (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**7.08**%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يعد مستوى منفعة الأصول لبنك الخليج جيد، أي أنه قام بتحقيق إيرادات جيدة، هدا ما يدل على أنه يمتلك إدارة كفؤة لإدارة المخاطر؛

- **بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال – الجزائر– (SGA):** تراوحت قيمة مؤشر منفعة الأصول (**AU**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (7.13) وأعلى مستوى وصل إليه (10.09)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (8.02) وانحرافاً معيارياً قدره (0.99)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الإيرادات (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**8.02**%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يعد مستوى منفعة الأصول لبنك سوسيتي جينيرال جيد، حيث أنه قام بتحقق إيرادات جيدة، نتيجة حسن استخدامه لأصوله، مما يعني أنه يمتلك إدارة كفؤة لإدارة المخاطر.
- **بالنسبة لبنك البركة – الجزائر– (BARAKA):** تراوحت قيمة مؤشر منفعة الأصول (**AU**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (4.91) وأعلى مستوى وصل إليه (6.67)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (5.73) وانحرافاً معيارياً قدره (0.61)، وهذا ما يعني أن قيمة إجمالي الإيرادات (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته (**5.73**%) من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يعد مستوى منفعة الأصول لبنك البركة جيد، أي أنه قام بتحقيق إيرادات جيدة، هدا ما يدل على أنه يمتلك إدارة كفؤة لإدارة المخاطر؛
- **بالنسبة لبنك السلام – الجزائر– (SALAM):** تراوحت قيمة مؤشر منفعة الأصول (**AU**) خلال فترة الدراسة (2014–2022) بين أدنى مستوى بلغ (4.78) وأعلى مستوى وصل إليه (9.86)، مسجلاً متوسطاً حسابياً بقدر (6.63) وانحرافاً معيارياً قدره (1.60)، وهذا ما يعني

أن قيمة إجمالي الإيرادات (بسط هذا المؤشر) تمثل ما نسبته **(6.63%)** من قيمة إجمالي الأصول (مقام هذا المؤشر)، يعد مستوى منفعة الأصول لبنك السلام متوسط، أي أنه قام بتحقيق إيرادات مقبولة، وعليه تدارك الأمر بتحسين كفاءة إدارته لمخاطره.

إجمالاً لما تم تحليله، نرتب البنوك التجارية الخاصة وفقاً لمتوسط مؤشر منفعة الأصول، حيث يأتي بنك **(SGA)**، في المقدمة بأعلى مستوى في معدل الأصول، مما يدل على نجاحه في إدارة أصوله بكفاءة عالية، يليه بنك **(AGB)**، الذي يعكس أداء جيد، ثم يأتي بنك **(SALAM)**، الذي يحتاج إلى تحسين، بينما بنك **(BARAKA)**، يحتل المرتبة الأخيرة، والذي يواجه تحديات أكبر، مما يعكس احتياجه إلى تحسين إستراتيجياته إدارة أصوله.

المطلب الثالث: حوصلة تقييمية لجوانب المخاطر والأداء للبنوك التجارية في الجزائر

سيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على جوانب المخاطرة المالية وجوانب الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية والخاصة محل الدراسة للفترة (2014-2022)، وذلك كالآتي:

الفرع الأول: جانب المخاطرة المالية في البنوك التجارية في الجزائر

تكمن إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية في الجزائر من خلال تناولنا أربع مؤشرات لمخاطر المالية والمتمثلة أساساً في:

أولا- مخاطر الائتمان: وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك التي سجلت متوسطات منخفضة **(CPA,BEA)**، تدل على إدارة فعالة للمخاطر، مما يعكس فعالية الإستراتيجيات المتبعة في تقييم العملاء ومنح القروض،

ومع ذلك فإن البنكين **(CNEP)**، **(BNA)**، تم تسجيل فيهما متوسطات مرتفعة، مما يعكس وجود مشكلات لديهم في تحصيل القروض؛

- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** البنوك التي سجلت متوسطات منخفضة في مخاطر الائتمان هي بنك **(BARAKA)**، مما يظهر لنا فعالية استراتيجياته في تقييم عملائه ومخاطر، مما يعكس استقرارا مالي قوي، أما البنوك **(AGB, SALAM)**، فكانت مرتفعة نوعا ما، أما بنك **(SGA)** حصل أكبر نسبة مرتفعة بين كل البنوك، أي أنه واجه صعوبات في تحصيل قروضه.

ثانيا- مخاطر السيولة: وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك التي سجلت متوسطات منخفضة هي بنك **(CNEP)**، مما يدل على قدرته في إدارة السيولة جيداً، مما يؤمن لها تلبية التزاماتها المالية، بينما البنوك **(BNA, BEA, CPA)** ذات المتوسطات الأعلى، فهي تعاني من ضعف في إدارة السيولة، مما يسهم في زيادة المخاطر وعجزها عن تلبية التزاماتها الفورية.

- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** البنوك التي لها متوسط منخفض هي البنك **(BARAKA)**، والتي تعكس قدرته الجيدة على إدارة السيولة، مما يؤمن تلبية التزاماته المالية، بينما البنوك التي عرفت متوسطات عالية هي **(AGB, SGA, SALAM)**، فهي تواجه ضغوطاً في إدارة السيولة، مما يتسبب لها في زيادة المخاطر ويعرضها لصعوبات في تلبية الاحتياجات الفورية.

ثالثا- مخاطر سعر الفائدة: وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك التي لديها متوسط مرتفع هي بنك **(CPA)**، يدل ذلك على أنه يواجه مخاطر أكبر نتيجة تقلبات في أسعار الفائدة، مما يؤثر سلباً على **هامش الربح**، بينما

البنوك التي سجلت متوسطات منخفضة هي **(BNA, BEA, CNEP)**، فهي تظهر استقراراً نسبياً في مواجهة تقلبات أسعار الفائدة، مما يعكس على قدرتها في إدارة مخاطر سعر الفائدة.

- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** البنوك التي سجلت متوسطات منخفضة هي بنك **(BARAKA)**، مما يدل على أنها أكثر استقراراً في مواجهة التقلبات الحاصلة في أسعار الفائدة، بينما البنوك (**AGB, SGA, SALAM)**، هي صاحبة متوسطات الأعلى، فهي أكثر عرضة لتأثيرات السلبية على **هامش الربح.**

رابعا– **مخاطر كفاية رأس المال:** وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك سجلت متوسطات معتدلة **(BNA, BEA, CPA)**، أي أنها تمتلك قاعدة مالية جيدة، في حين سجل بنك **(CNEP)** متوسط منخفض، والذي يحتاج إلى تعزيز قاعدة رأس مالها لتقليل هذه المخاطر.

- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** البنوك التي لها متوسط منخفض هي البنوك (**AGB, SGA, BARAKA)**، والتي تعكس قوتها في قاعدة رأس المال التي تملكها، مما يقلل من المخاطر، أما البنك **(SALAM)**، يسجل متوسط مرتفع جداً، مما يستلزم قيامه بتحسينات في إستراتيجياته من أجل تعزيز قاعدة رأس ماله.

من خلال تحليل مجمل المخاطر المالية الأربعة للبنوك التجارية، نقوم بذكر أهم الفروقات الجوهرية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة حول إدارة المخاطر المالية ووضعها المالي.

الجدول رقم (3-27): حوصلة تقييمية لجانب المخاطر المالية للبنوك التجارية في الجزائر

الجانب	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
الهدف	تدعيم السياسات الحكومية والمخططات التنموية	تحقيق أكبر ربح للمساهمين
مخاطر الائتمان	تقوم بتقديم القروض للقطاعات الحكومية والمشاريع ذات الحجم الكبير، مما يسهم في زيادة المخاطر الائتمانية في حالة تأخر المشاريع	تقوم بتقديم القروض للشركات والخواص، مما يسهم في زيادة المخاطر الائتمانية في حالة تباطئ الاقتصاد
مخاطر السيولة	ترتكز على تقديم الودائع الحكومية، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر السيولة في حالات السحب المفاجئ للودائع	ترتكز على تقديم الودائع قصيرة الأجل، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات
مخاطر سعر الفائدة	تتأثر بتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة بشكل كبير، كونها تقدم قروض طويلة الأجل بسعر ثابت	تتأثر بتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة، لكن تكون أكثر مرونة في تعديل هذه التغيرات للأسعار الفائدة
مخاطر كفاية رأس المال	تحتاج المحافظة على مستوى كافي من رأس المال، ولكن قد تحظى بدعم حكومي في حالة الأزمات	تحتاج المحافظة على مستوى كافي من رأس المال، والتي قد تعترضها صعوبات في زيادتها في حالة الأزمات
إدارة المخاطر المالية	تكون فيها إدارة المخاطر أقل مرونة، مع خضوعها لرقابة صارمة من قبل بنك الجزائر	تكون فيها إدارة المخاطر مرنة

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، نستنتج اختلاف طبيعة المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية العمومية والخاصة، وذلك لاختلاف اهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، وطبيعة أنشطتها. وتبين المقارنة بين البنوك التجارية العمومية والخاصة فروقات بينة من خلال إدارة المخاطر، المرونة، والاتجاه الاستراتيجي، فبرغم من أن البنوك العمومية تكون أكثر استقرار في أوقات الأزمات بسبب الدعم الحكومي لها، إلا أن البنوك الخاصة تميل إلى الحفاظ على استقرارها كذلك، ويظل من المهم لكل نوع من البنوك التجارية التركيز على تحسين استراتيجياتها المالية لتحقيق أداء مالي أفضل.

الفرع الثاني: جانب الأداء المالي في البنوك التجارية في الجزائر:

يكمن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر من خلال تناولنا أربع مؤشرات لأداء المالي والمتمثلة أساساً في:

أولا- العائد على حقوق الملكية: وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك التي سجلت أداء جيد في تحقيق العوائد بالنسبة لرأس المال المستثمر هي (**BEA, CPA**)، مما يعني أن تمتلك إدارة المخاطر تتميز بكفاءة عالية في إدارة مواردها المالية، فيما حقق بنك (**BNA**) أداء مقبول، في حين أن بنك (**CNEP**) كان أدائه ضعيف والذي يحتاج إلى تحسين إستراتيجياته من أجل زيادة ربحيته.

- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** حقق بنك (**BARAKA**) أداء قوي بالنسبة رأس ماله المستثمر، إضافة إلى البنكين (**AGB, SGA**) حققا كذلك أداء جيد في تحقيق عوائد بالنسبة رأس المال، في حين بنك (**SALAM**)، لم يحقق أداء جيد وعليه تدارك ذلك بتحسين إستراتيجياته من أجل تعزيز ربحيته.

ثانيا- العائد على الأصول: وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك التي قامت بتسجيل معدلات جيدة بخصوص مؤشر العائد على الأصول هي البنوك **(BNA, BEA, CPA)**، مما يعني أن لها كفاءة عالية في تحويل أصولها إلى أرباح، على عكس بنك **(CNEP)**، الذي شهد تحديات في هذا المؤشر، مما سوف يؤثر بسلب على جاذبيته للمستثمرين.
- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** البنوك الأربع **(AGB, SGA, BARAKA, SALAM)** سجلت كفاءة عالية في تحويل أصولها إلى أرباح، مما يعني أنها تمتلك إدارة المخاطر جيدة في إدارة أصولها.

ثالثا- مضاعف الملكية: وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك التي لها مؤشرات جيدة هي البنوك **(CPA, BNA)**، مما يدل على ثقة المستثمرين بهم، كما حقق بنك **(CNEP)**، متوسط عالي مما يعكس وجود ثقة كبيرة من طرف المستثمرين له، على عكس بنك **(BEA)**، الذي سجل متوسط متدنين مما يلزمه على تعزيز جاذبيته لجذب استثمارات جديدة.

- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** البنك الذي يتميز بتقييم عالي وثقة قوية من طرف المستثمرين هو بنك **(BARAKA)**، مما يعكس أداءه الجيد، يليه كل من البنكين **(AGB, SGA,)** بمتوسط جيد، في حين بنك **(SALAM)** لم يكون بمستوى المطلوب، لذا لابد عليه من تحسين إستراتيجياته في جانب جذب المزيد من لمستثمرين.

رابعا– **هامش الربح:** وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك التي حققت متوسطات عالية هي (**BEA, CPA**)، مما عكس قدرتها على تحقيق أرباح، يليهم بنك (**BNA**)، حقق أرباح متوسطة، في حين بنك **(CNEP)**، لم يحقق أرباح كافية، أي أنه يعاني من ضعف كبير في كفاءته الربحية.
- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** البنوك الذي حققت أداءً استثنائي في تحقيق الأرباح من استخدام ايراداته هي (**BARAKA, SALAM**)، بعدها يأتي بنك (**AGB**) بمتوسط مقبول، بينما بنك (**SGA**) سجل متوسط ضعيف ولابد له من تحسين كفاءته لإدارة عملياته.

خامسا– **منفعة الأصول:** وذلك وفقاً لجانبين (البنوك العمومية، البنوك الخاصة):

- **بالنسبة للبنوك العمومية:** البنوك التي عكست أداء متميز في استخدامها لأصول في تحقيق العوائد هي البنوك (**CPA, BNA**)، اما البنكين (**BEA CNEP,**)، فهي تحتاج إلى تحسين كفاءتها في إدارة أصولها.

- **بالنسبة للبنوك الخاصة:** سجل بنك (**SGA**) متوسط جيد مما يعكس كفاءته في استخدام الأصول لديه من أجل تحقيق عوائد، في حين البنكين (**AGB, SALAM**) قاما تحقيق متوسطات مقبولة أيضاً، في حين بنك (**BARAKA**) واجه تحديات كبيرة في تحقيق عوائد جيدة من خلال استخدام أصوله.

من خلال تحليل مجمل المؤشرات الأربعة للأداء المالي في البنوك التجارية، نقوم بذكر أهم الفروقات الجوهرية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة حول أدائها المالي.

الجدول رقم (3-28): حوصلة تقييمية لجانب الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر

المؤشر	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
العائد على حقوق الملكية	يكون أقل نتيجة التركيز على الأهداف التنموية، إضافة إلى تأثره بالسياسات التي تطبقها الحكومة	يكون أعلى نتيجة التركيز على تحقيق أرباح المساهمين
العائد على الأصول	يتأثر بتمويلات المشاريع كبيرة (طويلة الأجل)، والذي يظهر كفاءة إدارة الأصول في إطار الأهداف التنموية.	يكون أعلى نتيجة التركيز على تحقيق أرباح من الأصول، مما يظهر كفاءة إدارة الأصول وحسن استغلالها.
مضاعف الملكية	يكون أعلى في تمويل المشاريع الكبيرة الموجه للتنمية، مما يستلزم مراقبة المخاطر المالية المرتبطة بالديون	يستوجب مراقبة هذا المؤشر جيداً لتجنب زيادة المخاطر المالية بشكل كبير.
هامش الربح	يكون أقل نتيجة تأثره بالسياسات الحكومية	يكون أعلى نتيجة التركيز على تحقيق أرباح من الإرادات
منفعة الأصول	يتأثر بطبيعة المشاريع الممولة التي تمتلك الإيرادات الطويلة الأجل	يتأثر بمدى جودة الأصول المدرة للدخل
الأداء المالي	الأداء المالي أقل	الأداء المالي أفضل

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول في الأعلى، نلاحظ أن البنوك الخاصة تحقق أداء مالي أكثر تميزاً في أغلب مؤشرات الأداء، مما يدل على قوتها وتركيزها الدائم على تحقيق الربحية، على عكس البنوك العامة التي تواجه تحديات فيما يتعلق بالأداء.

المبحث الثالث: تصور مقترح لتفعيل دور نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر

استنادًا على ما تقدم من معلومات وفي ضوء الدراسات السابقة حول أهمية تكامل بين مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي للبنوك في الإطار الفكري للدراسة، وفي ظل نتائج تحليل مؤشرات المخاطرة المالية، ومؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية في الجزائر، وتقييم أثرها على الأداء العام للبنوك، والتي تم من خلالها اقتراح أنموذج منهجي يمكن للبنوك التجارية في الجزائر اعتماده في إدارة مخاطرها المالية بهدف تحسين أدائها والارتقاء بالجهاز البنكي الجزائري لتتعدي آفاقه المحلية، وتجعله قادرًا على مواجهة مختلف الأزمات المالية المحتملة.

وفي هذا السياق سنتناول في هذا المبحث مختلف الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر لعينة من البنوك التجارية، ومن ثمة التطرق لأهم عناصر بناء الأنموذج المقترح، إضافةً إلى شرح مختلف مراحل تطبيقه. وللإلمام بمختلف ما تم شرحه، سنتطرق إلى المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: إجراءات تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر؛**
- **المطلب الثاني: مفهوم الأنموذج المقترح لإدارة المخاطر المالية؛**
- **المطلب الثالث: مراحل تطبيق الأنموذج المقترح.**

المطلب الأول: إجراءات تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر

تتبع البنوك التجارية في الجزائر جملة من الإجراءات والآليات من أجل إدارة مخاطرها المالية، وتحسين أدائها المالي، ولمعرفة بعض هذه الإجراءات نأخذ عينة من البنوك التجارية محل الدراسة كالتالي.

أولا- إجراءات إدارة المخاطر المالية في بنك السلام الجزائر

تدار إدارة المخاطر في بنك السلام الجزائر وفق مجموعة من الهياكل المركزية متمثلة في (الهياكل العملياتية، الهياكل الرقابية، اللجان الداخلية، اللجان التابعة لمجلس الإدارة)، وتصنف المخاطر الأساسية التي تواجه في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية)، حيث قام بنك السلام في عام 2017، باعتماد مجموعة من الإجراءات التي تنظم وتؤطر إدارة هذه المخاطر وذلك تبعاً للآتي:[1]

1. إدارة مخاطر الائتمان: وتكون وفق الآتي

1.1. معايير قبول مخاطر الائتمان: وفيه يتم تجزأت طلبات تمويل المقدمة للبنك إلى خمس فئات (الأفراد، المؤسسات، الهيئات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية)، بشرط أن توفر مجموعة من المستندات الإدارة والمالية في كل طلب، ثم تدرس وتقييم كل الطلبات وفقاً لسبع معايير رئيسية تتعلق

[1] **بنك السلام**، التقرير السنوي 2022، متاح على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html ، ص-ص: 67-70.

بملاءة الأدبية للعميل، ملاءته وامكانياته المالية في ظل جودة الضمانات المقترحة والظروف الاقتصادية؛

2.1. نظام التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان: يعتمد بنك السلام على نظام داخلي، يحوي جملة من المعايير الكمية والنوعية في تقييم طلبات تمويل المؤسسات، تتضمن المعايير النوعية (الشكل القانوني للمؤسسة، جودة إدارتها والقطاع الاقتصادي الذي تنشط به)، إضافة إلى علاقاتها مع البنوك ومصادر التي سوف تلجأ إليها في سداد تمويلاتها، وهي تقييم بنسبة 60%، وتبقى نسبة 40% تمثل المعايير الكمية، والتي تتعلق ب (هيكل المؤسسة المالي، سيولة وربحية)، إضافة إلى تصنيف المؤسسات في عشر أقسام وفقاً لدرجة المخاطر والعلامة المتحصل عليها؛

3.1. تقسيم المخاطر: يقسم بنك السلام التمويلات الممنوحة على عدة أنواع سواء كانوا (عملاء أو قطاعات)، فهو لا يختص بذلك عميل واحد أو قطاع اقتصادي معين أو نوع معين من التمويل، مع حرصه على ألا تجاوز نسبة مخاطر العميل 25% من أموال البنك، وأن التعرضات التي تتجاوز 10% من أموال البنك (التعرضات الكبرى)، لا يمكن أن تتجاوز ثمانية أضعاف من أموال البنك الخاصة، وذلك في إطار الالتزام بالمعايير النظامية المحددة من طرف بنك الجزائر؛

4.1. تحصيل الضمانات: وتتمثل الضمانات التي يتحصل عليها البنك في الضمانات الحقيقية (الرهونات العقارية أو رهونات المعدات)، الضمانات العينية (الكفالات التضامنية والتأمينات) والضمانات النقدية، ويشترط أن تغطي هذه الضمانات نسبة من هذه التمويلات الممنوحة في إطار سياسة مخاطر الائتمان للبنك، مع تقييمها من قبل خبير تابع/ مستقل للبنك؛

5.1. تصنيف مخاطر الائتمان: ويتم التصنيف وفق لمتطلبات نظام بنك الجزائر رقم 14-03 والذي يحدد تصنيفات العملاء ومستويات مخصصات النقص في قيمتها من قبل لجنة المخصصات (تجتمع ربع سنوياً لتقييم جودة هذه المستحقات).

2. إدارة مخاطر السيولة: تتمثل المعايير الواجب التقيد بها ضمن سياسة البنك الداخلية في:

- الحفاظ على الأصول السائلة بنسبة 25% من مجموع الأصول على الأقل؛
- الحفاظ على الودائع المستخدمة في تمويل بنسبة أقل من 90%؛
- الحفاظ على سيولة قصيرة الأجل (شهر، ثلاث أشهر) بحد أدنى 120%، حيث تقدر النسبة الإلزامية بـ 100% على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية بـ 100% على الأقل)؛
- عدم تجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة 30% من إجمالي ودائع العملاء (الحفاظ على تركيزها)؛
- الحفاظ على السيولة طويل الأجل بنسبة تتجاوز 60%.

وتتم مراقبة مخاطر السيولة من قبل لجنة متابعة السيولة تجتمع (شهرياً)، ولجنة الخصوم والأصول تجتمع (ربع سنوياً)

ثانيا- إجراءات إدارة المخاطر المالية في بنك البركة الجزائري

تأسست لجنة إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائر سنة (2009)، والتي تعتمد على مجموعة من الإجراءات التي تنظم وتؤطر المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك وفقاً للآتي:[1]

[1] غربي خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 149-150.

1. إدارة مخاطر الائتمان: تقوم إدارة مخاطر الائتمان في بنك البركة باستخدام النسب المالية في تحديد مدى نجاح أو فشل طلب العميل، وذلك بعد القيام بالإجراءات الشكلية التي تتعلق بمنح الائتمان للعميل، وذلك من خلال حساب المعدل الآتي:

- معدل < 0.5: ناجحة
- معدل > 0.5: فاشلة

تدل هذه النسبتين على مقدرة البنك البركة على التنبؤ بشكل أكبر دون الاعتماد على فقط على المعلومات الكمية.

من **الطرق الإحصائية** التي يستند عليها البنك البركة طريقة القرض التنقيطي وطريقة المؤشرات المالية في تحديد المخاطر المحتملة، ويعتمد كذلك على نظام **موديز للتحليل الائتماني**، في معرفة مدى جدارة العميل الائتمانية، وإمكانية تسديد ديونه، من خلال تقسيم هذه الديون إلى ديون مستحقة قريباً، وديون مستحقة على المدى البعيد، وفق سلم يصنف الديون حسب جودة والمخاطرة الائتمانية، ويعتمد البنك في حماية مصالحه في حالة عدم سداد العميل لديونه، بما يسمى بالضمانات، والتي تتضمن الضمانات العينية (المباني، أراضي ... الخ)، أو المالية (القيم المنقولة، الشيكات المضمونة الدفع)؛

2. إدارة مخاطر السيولة: يتبع بنك البركة مجموعة من الإجراءات بخصوص تجنب الوقوع في مخاطر السيولة، وذلك من خلال تحديد مستوى كافي من السيولة، سواء كانت على المدى القصير أو الطويل، ويتم ذلك بتحديد معايير صارمة تتمثل في كل من:

- **السيولة القصيرة الأجل(LCR)** : والتي يشترط أن تكون دائماً تفوق الحد المطلوب 100%؛

- **السيولة الطويلة الأجل وهي الموارد المستقرة (NRFS):** وفيها يقوم البنك بتوفير السيولة اللازمة للعميل وفقاً لما لديه من ضمان في الصندوق، من أجل تجنب مخاطر التي يشترط فيها ألا تقل عن نسبة 100%.

ثالثا- إجراءات إدارة المخاطر المالية في بنك سوسيتي جينيرال الجزائر

تتمثل أهم تدابير إدارة المخاطر في بنك سوسيتي جينيرال في كل من:

1. إدارة مخاطر الائتمان: وفيه يتم إخضاع ملفات الائتمان لدراسات معتمدة من قبل إدارة المخاطر المالية، أي من خلال القيام بأخذ محفظة القروض الشخصية المقدمة كضمان مكتمل بعين الاعتبار لتقدير مستويات الأصول المستخدمة كتغطية، وتخضع كل الطلبات الداخلة في المحفظة إلى متابعة المخاطر تبعاً لسياسة الائتمان بنك سوسيتي جينيرال، ولتحديد المخاطر الائتمانية تم وضع نظام للرقابة والمراقبة من قبل إدارة مخاطر الائتمان يرتكز على البنود الآتية:[1]

- مراجعة المحفظة ومتابعتها قطاعياً؛
- تتبع مخاطر الدول؛
- اختبارات الضغط الائتمانية.

2. إدارة مخاطر السيولة: يتم قياس مخاطر السيولة من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تستند إلى الأفق الزمني، وفق معايير إدارة مخاطر السيولة باستخدام طريقة الفجوات (gaps)، بالاستناد لوضعية الأصول والخصوم، وتحدد لجنة المالية عتبة وحدود الفجوة السيولة الثابتة شهرياً،

[1] Bank Société Générale, Rapport Financier Annuel, 2022, pp : 23-24. Available at : https://bit.ly/4anFRgk

ثم تحددها على المدى السنوي (12 شهرا)، ويتم تقييم مخاطر السيولة وفقاً لمبدأ الشفافية إلى الخطة السنوية لتغطية الموارد[1]؛

3. إدارة مخاطر السوق (سعر الفائدة، سعر الصرف): يتم قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام طريقة الفجوات التي تحسب على أساس مركز الأصول والخصوم، وتتم مراجعة النتائج من قبل لجنة المالية المختصة لإدارة المخاطر في البنك.

رابعا– إجراءات إدارة المخاطر المالية في بنك الخليج الجزائر

تتمثل الإجراءات التي تنظم المخاطر التي يتعرض لها البنك الخليج في:[2]

1. إدارة مخاطر الائتمان: ينظم بنك الخليج منح القروض وفق لسياسة مخاطر الائتمان، والتي تشمل عدة تقسيمات قروض الشركات (الكبرى، المتوسطة والصغرى)، وقروض الأفراد والمهنيين، وتتضمن سياسة البنك الائتمانية ميثاقاً لتفويض السلطة فيما يخص الائتمان، أي توجد عدة مستويات من القرارات تماس من خلال لجان الائتمان، ويقوم قسم إدارة مخاطر الائتمان بتقييم مخاطر الطرف المقابل، بينما يتولى قسم تقارير محفظة الائتمان إنجاز التقارير المختلفة للإدارة العمومية، والبنك الأم وبنك الجزائر، إضافة إلى قيامه بتحليل محفظة الائتمان وتقييمها، وتقديم مقترحات لتصنيفها أو إعادة تصنيفها. كما يقوم بنك الخليج بفصل واضح بين طلب الائتمان وتقييم مخاطر الطرف المقابل، من خلال إعداد مذكرة حول اقتراح الائتمان مع تقييم جاري للعميل من قبل إدارة التمويل، ثم يكمل محلل الائتمان دراسة الملف العميل من خلال تحليله لمخاطره المالية وتقييمها، وبعد الانتهاء يتم

---

[1] Rapport Financier Annuel**, Op.Cit**, Pp ;16-19.

[2] Bank Gulf Bank Algérie, Rapport 2016, P-p: 64-66. Available At: Https://Www.Agb.Dz/Index.Php#Doc

تقديمه إلى اللجنة الائتمان المختصة للموافقة، وبعد الموافقة يعهد إلى قسم إدارة الائتمان مسؤولية التأكد من تحصيل جميع الشروط، وتطبيق نفس الإجراءات عند طلب المؤسسات المالية.

وفيما يتعلق بتغطية المخاطر، قام البنك الخليج بوضع نظام لتخفيف المخاطر، من خلال أنواع الضمانات ونسبة التغطية المحددة في سياسته الائتمانية.

تتولى لجنة المخاطرة مسؤولية تقييم الأصول ومدى جودتها، واتخاذ القرارات بخصوص تصنيف الديون وتكوين المخصصات لها، كما يلتزم بنك الخليج باللوائح الذي تم فرضها من قبل بنك الجزائر، والتي تتضمن تكوين مخصصات عامة احتياطية تضاف إلى الأموال الخاصة، وفق معدل سنوي يتراوح بين (1 –3) % من الذمم المدينة الجارية، أما الديون المصنفة في ثلاث فئات (ديون مشكوك في تحصيلها، ديون عالية المخاطر، وديون متعثرة) تخصص لها معدلات لا تقل عن 20% و50% و100% على التوالي. كما تطبق نفس المعدلات على الالتزامات الممنوحة لطرف المقابل لتصنيف مستحقاته وبشكل غير قابل للإلغاء.

2. إدارة مخاطر السيولة: يتم قياس يطبق البنك الخليج الأحكام السارية المتعلقة بالامتثال لمتطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الصرف، والتي يشترط أن لا تفوق 10 من الفرق الإجمالي للمراكز القصيرة والطويلة الصافية بالعملات الأجنبية، كما يفصل البنك بين الهيكل المكلف بإدارة الأصول والخصوم وقسم مخاطر السوق المتعلق بإدارة المخاطر، وقد أنشأت لجنة لإدارة الأصول والخصوم، والتي تقوم بإعداد ومعالجة تقرير دوري موجه للجنة الإدارة التابعة لمجلس إدارة البنك حول مختلف الجوانب المرتبطة بمخاطر السوق (سعر الفائدة، سعر الصرف، مخاطر السيولة).

خامسا- إجراءات إدارة المخاطر المالية في بنك القرض الشعبي الجزائر

تتم إدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي وفقاً للوائح التنظيمية للبنك الجزائر رقم 11-08 الصادرة في 28-11-2011 المتعلقة بالرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتعرض بنك القرض الشعبي إلى المخاطر المالية الآتية: (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق)، حيث تتم إدارتها فقاً للآتي:[1]

1. إدارة مخاطر الائتمان: وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التي اتخذها البنك منذ النصف الثاني من عام 2018 فيما يتعلق بعمل لجنتي (الائتمان والخزانة)، والتركيز على العملاء ذوي الالتزام العالي، أدت إلى نتائج أفضل في معالجة القروض المتدهورة في الجودة، حيث يتم توزيع القروض وفقاً لسياسة القروض التي وضعها البنك وتطبيقا للأحكام التنظيمية السارية المفعول لدى البنك الجزائر، فيما يخص القواعد الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ويكون أيضا في إطار النصوص التنظيمية الداخلية التي تحكم مختلف أنواع القروض. وتحدد هذه النصوص شروط وإجراءات إنشاء القروض ومعايير تحديدها، مع مراعاة التنظيم الاحترازي، وفي هذا السياق، يحرص بنك القرض الشعبي على الامتثال الصارم لهذه المعايير الاحترازية، فيما يخص بتقسيم المخاطر والقدرة على الوفاء بالتزاماته، لاجتناب الوقوع في مخاطر عدم سداد القروض الممنوحة؛

2. إدارة مخاطر السيولة: تتم إدارة مخاطر السيولة داخل بنك القرض الشعبي وفقاً لمعايير المهنية والتنظيمية، حيث تعد إجراءات إدارة مخاطر السيولة تبعاً لأحكام لائحة بنك الجزائر رقم 11-04 الصادر ة في 2011/05/24 المتعلقة بـ "تحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة" واللائحة رقم

[1] Bank Crédit Populaire D'Algérie, Rapports 2023, Pp : 53-58. Available At: Https://Www.Cpa-Bank.Dz/Images/Docs/Etat-Financiers_31-12-2023.Pdf

08/11 الصادرة في 2011/11/28 المتعلقة بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تتولى إدارة الخزينة مسؤولية تقييم مخاطر السيولة داخل البنك.

3. إدارة مخاطر أسعار الفائدة: تقيم مخاطر أسعار الفائدة على مستوى البنك من طرف لجنة الأصول وإدارة الأصول (**ALM**)، من خلال تحديد فجوة أسعار الفائدة باستخدام تقارير جداول فجوة أسعار الفائدة، وتستخدم هذه اللجنة "**الطريقة الديناميكية**" لقياس هذه المخاطر، كما تعكس هذه النتائج الموقف الصافي للبنك (قصير الأجل أو طويل الأجل) وتعمل كأساس لسيناريوهات الضغط المصممة لتقييم تأثير أي تغييرات في هيكلة أسعار الفائدة المطبقة على ربحية البنك.

المطلب الثاني: مفهوم الأنموذج المقترح لإدارة المخاطر المالية

يسعى هذا الأنموذج إلى تقديم مقترح يبين آليات التكامل بين مؤشرات الأداء المالي وإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية في الجزائر، حيث سوف يسهم هذا التكامل في تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للبنك، بما يتوافق مع المعايير المعتمدة.

أولا- الرؤية الاستراتيجية لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية بالجزائر

لابد لكل بنك أن يحرص على وجود استراتيجية لإدارة المخاطر المالية (**of Financial Strategies Risk Management**)، ككيان يوظف بالموازاة مع الأهداف العامة لاستراتيجية البنك، أو استراتيجية المشروع الذي سينفذه البنك التجاري، وهذا ما ستوضحه الفقرات الآتية.

1. المفاتيح الاستراتيجية لإدارة المخاطر المالية الفعالة: ويمكن لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية أن تحقق الفعالية إذا ما راعت إدارة البنك التجاري المفاتيح التالية:

1.1. الرؤية:

إنشاء نظام مالي رائد يدعم التنمية المجتمعية من خلال تقديم خدمات مالية مبتكرة تسمح بتلبية احتياجات العملاء بكل كفاءة وتميز.

2.1. بيان الرسالة والقيم الجوهرية: يمثل وضوح رسالة البنك أولى خطوات النجاح لاستراتيجية إدارة المخاطر، وحتى تكون ناجحة، فإن على إدارة البنك أن تدرك أهمية وجود قيم تنظيمية وأن تلتزم بعملية تطوير هذه القيم، حيث يتمحور طموح البنوك التجارية في الجزائر في تحسين إدارة مخاطرها المالية من خلال تطبيق إستراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية والمصرفية للسوق، والتي تسهم في تحسين الأداء المالي للبنك، وذلك من خلال دمج وتكامل كل من مؤشرات إدارة المخاطر والأداء في أنموذج واحد، مما يؤثر بإيجاب على أداء العام للبنوك وقدرته التنافسية.

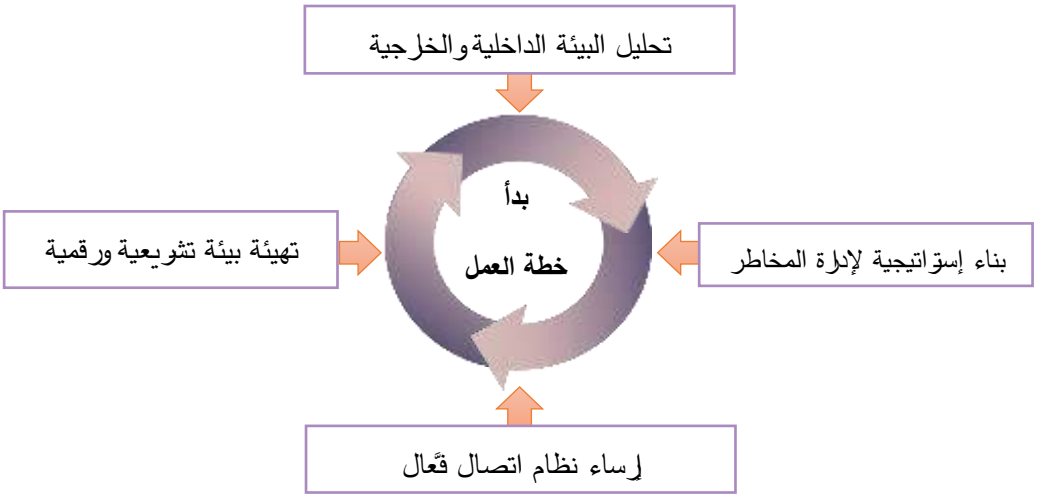
2. الأهداف:

- تطوير نظام متكامل لإدارة المخاطر المالية يتم من خلاله تحديد المخاطر وتصنيفها بشكل دوري من أجل ضمان استجابة سريعة وفعالة؛
- تعزيز الثقافة البنكية للمخاطر من خلال نشر الوعي بين العاملين داخل البنك بأهمية إدارة المخاطر المالية المتنوعة وكيفية الحد منها عن طريق القيام بورشات تدريبية لعمل؛
- تطبيق تقنيات تحليل البيانات المالية لتقييم المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك، مما يسهم في اتخاذ قرارات صحيحة وصائبة؛
- تقييم مستمر للإجراءات والنظم المتبعة في إدارة المخاطر وتحديثها وفقاً لإفرازات بنك الجزائر؛
- تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية لضمان الالتزام بمختلف المعايير والقوانين والنظم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية؛

- الاستفادة من التكنولوجيا المالية والاعتماد على أدواتها في تقييم المخاطر والتنبؤ بيها؛
- تصميم أنموذج يجمع بين إدارة المخاطر والأداء لتحسين الأداء العام للبنك.

3. المتطلبات العامة لنجاح إستراتيجية الأنموذج المقترح

الشكل رقم (3-4): متطلبات نجاح إستراتيجية البنك



المصدر: من إعداد الطالبة.

لإدارة المخاطرة المالية على البنك أن يقوم بتنفيذ خطة تقوم على جملة من المتطلبات تتمثل في الآتي:

- تحليل الوضعية الراهنة من خلال القيام بتحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنوك؛
- استحداث قسم خاص بإدارة المخاطر المالية في الهيكل التنظيمي للبنك؛
- تشكيل فريق من العملاء من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال إدارة المخاطر داخل البنك وتدريبهم على أحدث التقنيات والأدوات من أجل تنفيذ الأنموذج المقترح؛
- بناء إستراتيجية لإدارة المخاطر المالية، ووضع خطة تنبثق منها جملة الطرق والأساليب التي ستستعمل لمعالجة كل نوع من المخاطر؛

- وضع مؤشرات الأداء وإدارة المخاطر جنباً إلى جنب لمعرفة مدى تقدم إستراتيجية إدارة المخاطر المالية؛
- العمل على التطبيق الفعال للخطة الإستراتيجية، واتباع كل الخطوات المخططة لتقليل تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك؛
- العمل على مراجعة الخطة الزمنية المتبعة في تنفيذ وتقييم عملية إدارة المخاطر والأداء المالي داخل البنك؛
- ضرورة إرساء نظام اتصال فعَّال بين إدارة المخاطر المالية والإدارات الوظيفية الأخرى داخل البنك مما يضمن تبادل المعلومات، وإيصال مختلف المقترحات والانشغالات المتعلقة بأي مخاطر تقع في أي مستوى من مستويات البنك.
- تهيئة بيئة تشريعية ورقمية تدعم عملية إدارة المخاطر المالية وتجديدها في البنوك بصفة مستمرة.

المطلب الثالث: مراحل تطبيق الأنموذج المقترح

مما تقدم وفي ظل نتائج تحليل كل من مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء، يستوجب علينا تحسين الأداء العام في البنوك التجارية، بما يضمن فعالية الدارسة، وذلك من خلال الارتكاز إلى الجانب الفكري والجانب العملي لبناء الأنموذج، حيث يهتم هذا الجزء من الفصل إلى تقديم أنموذج يقترح بعض الآليات التي تسمح بتحقيق التكامل بين الأداء وإدارة المخاطر المالية للبنوك، وقد تأخذ هذه الآليات عدة خطوات، حيث ترتكز المرحلة الأولى على تكامل عمليات الإدارة الإستراتيجية التي تنبثق من الإستراتيجية والتي يتم تحويلها وترجمتها في صورة أهداف فرعية لكل مستوى من مستويات البنك، بينما تركز المرحلة الثانية على إدارة المخاطر المالية لكل نوع، ومن ثمة يأتي مرحلة تقييم الأداء المالي، وبعدها تأتي مرحلة التكامل بين مؤشرات الأداء ومؤشرات إدارة

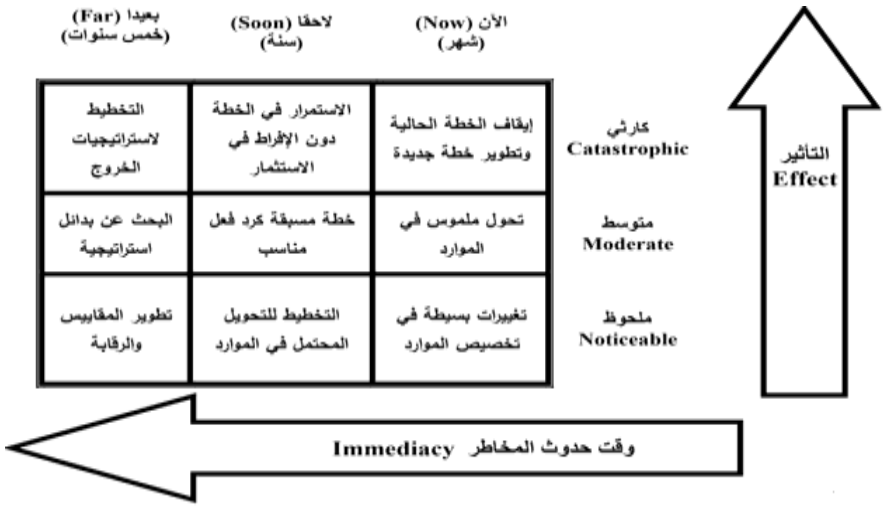
المخاطر المالية، وتأتي أخيراً التغذية العكسية، كما يمكن حصر استراتيجية إدارة المخاطر في البنوك بسلسلة مستمرة من خمس خطوات:

أولا- المرحلة الأولى تشخيص الوضع الحالي للبنك (المسح البيئي): تتم دراسة الوضعية الحالية للبنك من خلال المسح البيئي لكل المتغيرات الموجودة في البيئة الخارجية، والتي تتمثل في:

- البيئة السياسة والقانونية في الجزائر؛
- البيئة الاقتصادية في الجزائر؛
- البيئة المباشرة (جماعات الضغط)؛
- البيئة الاجتماعية والثقافية.

ومن أجل التعرف أكثر على الفرص والتهديدات التي تتواجد في البيئة الخارجية للبنك، لابد من العمل على اقتناص الأولى وتجنب الثانية ومحاولة تقليل من آثارها، ويمكن تبينها في شكل الآتي:

الشكل رقم (3-5): مخطط لإدارة المخاطر المالية استنادًا على وقت حدوثها وآثارها المحتملة



المصدر: طارق مفلح جمعة أبو حجير، **القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية**، أطروحة دكتوره، كلية التجارة – الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، جامعة قناة السويس، 2014، ص: 76.

ويبن الشكل أعلاه، اتخاذ القرارات الملائمة لكل الحالات التسعة الموضحة في الشكل، وذلك حسب أوقات حدوثها. كما أنه تتم دراسة البيئة الداخلية للبنك (التنظيمية) من خلال مكونات العناصر الآتية:

- البناء التنظيمي للبنوك في الجزائر؛
- الثقافة التنظيمية للبنوك التجارية في الجزائر؛
- موارد البنوك وإمكانياته.

ثانيا– المرحلة الثانية تحديد الإستراتيجية: تسعى هذه الخطوة في بناء إستراتيجية فعّالة للبنك في إطار التكامل المراد تحقيقه، حيث تتطلب الإستراتيجية المقترحة تحديد مختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك استنادًا لمؤشرات تحليلية تأخذ بالحسبان كل المعطيات المالية التي تسهم في تعزيز فعالية إدارة المخاطر المالية، حيث تقوم هذه الإستراتيجية على دمج مختلف المؤشرات والتوجيه الذاتي للمخاطر المالية، وذلك وفقاً لخصوصيات كل بنك ومتطلباته، وفي نفس السياق، تستند هذه الإستراتيجية إلى أطر تنظيمية توفر نظام مرن لإدارة المخاطر المالية وتوجيهها، حيث تتطلب الظروف الحالية للبنوك التكيف مع المتغيرات الحاصلة في البيئة البنكية الجزائرية، والتي قد عرفت تغييرات عديدة في فترات مختلفة، مما يستوجب ويتطلب تطوير الآليات والإجراءات بما تواءم مع تطورات البيئة الاقتصادية، وذلك في إطار العمل المبني على التعاون بين البنوك التجارية وبنك الجزائر من خلال النظم والتعليمات الرقابية التي تضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف الإستراتيجية؛

ثالثا– المرحلة الثالثة تطبيق الإجراءات الفعالة لإدارة المخاطر المالية لتحسين الأداء المالي للبنوك

الجدول رقم (3-29): أنموذج تحليل نتائج تطبيق إدارة المخاطر المالية

مستوى القياس	عدد المؤشرات	موضوعها
المخاطر المالية	5	وجود إجراءات ونظم واضحة لدى البنوك بخصوص مواجهة المخاطر المالية وإدارتها وفقاً لكل نوع، إضافة إلى تنويع الأنشطة

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: التقارير المالية للبنوك التجارية محل الدراسة.

1. الإدارة المنضبطة لمخاطر الائتمان: يسعى هذا الاقتراح إلى تمكين البنوك في الجزائر إلى إدارة فعالة لمخاطر الائتمان من خلال عدة خطوات متكاملة تتمثل في:

- **تقوية سياسة الائتمان:** على البنوك التجارية في الجزائر اتباع الإجراءات والأنظمة الرقابية الصادرة عن بنك الجزائر فيما يخص تحديد نسبة مخاطر الائتمان لكل من (القطاعات، الأشخاص، والزبائن التي يتعامل معها البنك)، إذ لا يوجد تحليلات دقيقة لهذه المخاطر في البنوك الجزائرية، علماً أنها تعد من المخاطر المهمة التي تتعرض لها البنوك، فلابد من أن تتضمن هذه السياسة آليات تقييمية فعالة من أجل قياس هذه المخاطر، والعمل على تقليص آثارها السلبية على البنك، وذلك من خلال تقوية الوثائق والمستندات الخاصة بسياسة الائتمان، وكذا تقوية الأساس التحليلي (مؤشرات) وربطه مباشرة مع المؤشرات الأخرى لإستراتيجية البنك، مع إدخال طرق جديدة لإيصال سياسة الائتمان لكل الأطراف المعنية؛
- **تقييم جدارة الائتمان (دراسة تحليلية لطلب الائتمان):** تتضمن عملية تحليل الائتمان الاستناد إلى جملة من نماذج، لذا على البنوك الجزائرية التوسع في استخدام معايير منح وقبول الائتمان، والتي قد سبق لنا التطرق إليها في الفصل الأول، وذلك من خلال تحديد العناصر الواجب اختيارها في عملية التقييم، بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي لمعرفة مدى قدرة طالب الائتمان على السداد، ومن ثمة تأتي مرحلة قياس تكلفة الإجراءات لقبول منح الائتمان، والعمل

على إعادة هندستها من أجل تخفيض التكاليف، مما يسهم في الارتقاء بإدارة المخاطر الائتمانية، التي تنعكس بدورها على تحسين قدرة البنك في تحديد هذه المخاطر.

- **الإدارة التصحيحية ومتابعة المخاطر:** القيام بمراجعات دورية في إدارة استرجاع أو إحياء القروض، وذلك من خلال بناء نظام شامل لمتابعة محفظة الائتمان، مع التركيز على أهمية الفحص الائتماني في كل مرحلة في دليل الائتمان. وكذا التأكيد على ضرورة الرقابة على هذه المخاطر وتقدير درجات المخاطرة المقبولة للائتمان الممنوح، إضافة إلى إدخال أنظمة الحاسب الآلي في تقدير وتقوية استرداد هذه القروض.
- **تكييف الهيكل التنظيمي للبنك التجاري بهدف الارتقاء بإدارة مخاطر الائتمان:** وذلك عن طريق تقليل من عدد مسؤولي الائتمان إلى حد ملائم، والتأكد من المهارات الفردية تتماشى مع الصلاحيات المخولة لهم، والقيام بتدريب موظفين البنك على استخدام التكنولوجيا المعلومات والتحكم في أنظمة الكمبيوتر لإدارة الائتمان، مع ضرورة انشاء مركز في بنك الجزائر يحتوي على كل المعلومات الخاصة بالائتمان المقترضين في البنوك التجارية بالجزائر، مما يسهل متابعة المقترضين من خلال هذا المركز المعلومات للائتمان الوطني، وكذا العمل على تطوير سياسة الائتمان للبنوك بحيث تكون مبينة على تحليل مؤشرات (المخاطر والأداء) لتحسين أداء العام لهذه البنوك.

2. الإدارة المنضبطة لمخاطر السيولة: يسعى هذا الاقتراح إلى تمكين البنوك في الجزائر إلى إدارة فعالة لمخاطر السيولة من خلال عدة خطوات متكاملة تتمثل في:

- **إستراتيجية الإبقاء على احتياطي السيولة:** على البنوك التجارية في الجزائر القيام بتحليل دوري لتدفقات النقدية (الداخلة والخارجة)، وذلك من خلال استخدام نماذج متطورة لتوقع سلوك ومسار

هذه التدفقات في المدى القصير والطويل، حيث تسهم هذه السياسة في المحافظة على مستويات كافية من السيولة النقدية، والتي تستخدم في مواجهة حالات (السحب المفاجئ للودائع، حالات طارئة)؛

- **تحليل جوانب السيولة:** ويجب على البنوك التجارية في الجزائر استخدام مؤشرات الأداء المالي في تقييم الودائع، خاصة فيما يتعلق بالودائع القاعدية، فهي تعد النوع الأكثر استقراراً من الودائع، وذلك بغية توفير الكفاءة والفعالية في الموازنة بين طبيعة الأموال قصيرة الأجل من حيث استخدام هذه الأموال وتاريخ استحقاقها، وهذا ما يسهم في تحسين توظيف هذه الأموال وتعزيز إدارة مخاطر السيولة؛
- **إعادة هيكلة محفظة الأصول والخصوم:** وذلك من خلال تطوير محفظة متوازنة من الأصول (كالقروض) والخصوم (كالودائع)، والعمل على تقليل الفجوات بينهما، باستخدام جملة من الأدوات كتحليل السيناريوهات وتحليل الفجوات، التي تم التطرق لها في الفصل الثاني النظري للدراسة، هذا ما يؤدي إلى تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها بكفاءة؛
- **تنويع مصادر تمويل البنك:** وذلك من خلال تجنب الاعتماد على مصدر تمويل واحد (الودائع القصيرة)، والعمل على تشجيع استخدام الودائع طولية الأجل، وتطوير منتجات متنوعة ادخارية لجذب مختلف العملاء، وكذا العمل على استكشاف أسواق دين محلية جديدة، شريطة موافقة بنك الجزائر عليها؛
- **تطوير أدوات قياس ومراقبة مخاطر السيولة:** وذلك من خلال تطبيق نسبة السيولة (نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر)، المطبقة من قبل بنك الجزائر والالتزام بها، والعمل على مراقبتها بشكل يومي وشهري لتحديد أي اختلالات محتملة في السيولة، والقيام باتخاذ القرارات التقويمية في الوقت المناسب باستخدام مختلف الأدوات والأنظمة الحديثة لتحسين جودة جمع

البيانات وتحليلها من أجل تحديد توقع احتياجات السيولة في المستقبل، والعمل على توفير التدريب الملائم لموظفي البنك على استخدام هذه الأدوات في إدارة مخاطر السيولة وتعزيز الامتثال لكامل الاجراءات المفروضة من قبل بنك الجزائر والحصول على مختلف المعلومات المرتبطة بأوضاع السيولة المحلية.

3. **الإدارة المنضبطة لمخاطر السوق:** يسعى هذا الاقتراح إلى تمكين البنوك في الجزائر إلى إدارة فعالة لمخاطر السوق من خلال عدة خطوات متكاملة تتمثل في:

- **إعادة هيكلة إدارة الأصول والخصوم:** وذلك باستخدام تحليل لحساسية محفظة الأصول والخصوم لمعدلات أسعار الفائدة المتغيرة، فعلى البنوك تحسين هيكلها المتمثل في محفظة الأصول والخصوم، من خلال القيام بتنويع أصولها ذات الفوائد المتغيرة والثابتة، بغية تقليل الأثر السلبي لتغيرات أسعار الفائدة على إيرادات البنك؛

- **تحسين إدارة مخاطر السوق:** ويكون عن طريق التخطيط لتحركات سعر الفائدة ومدى تأثيرها على التدفقات النقدية، باستخدام نماذج متطورة كتحليل الفجوة، وتحليل المدة، ونموذج القيمة المعرضة للخطر، وقد تم تطرق لها بالتفصيل في الفصل الثاني من الدراسة النظرية، من أجل تقدير اتجاه أسعار الفائدة في المستقبل، مما يسهم في تسهيل التعامل مع تقلبات السوق الجزائري؛

- **التقييم الدوري لمخاطر:** لا بد على البنوك من إجراء تقييم دوري للاستراتيجيات المرتبطة بإدارة مخاطر سعر الفائدة والقيام بتحديثها وفقاً لتغيرات الحاصلة في السوق والاقتصاد الوطني.

4. **الإدارة المنضبطة لمخاطر كفاية رأس المال:** يسعى هذا الاقتراح إلى تمكين البنوك في الجزائر إلى إدارة فعالة لمخاطر كفاية رأس المال من خلال عدة خطوات متكاملة تتمثل في:

- **تحديد خطة رأس المال وربطها بالإستراتيجية العامة للبنك:** فعلى البنك تحديد خطة زمنية لا تقل (3 إلى 5) سنوات، تشمل أهداف واضحة لمستويات كفاية رأس المال المنشودة، والتي يجب أن تكون متكاملة مع إستراتيجية البنك وأهدافه (ربحية، إدارة مخاطر، نمو)؛
- **تعزيز رأس المال البنوك:** فعلى البنوك أن يكون حجم رأس مالها يتناسب مع المعايير المعمول بها (لجنة بازل) خاصةً فيما يخص رأس المال الأساسي والمساند، مما يسهم في بناء قاعدة رأس مال سليمة تساعد البنك في زيادة قدرة على تقليص الخسائر المحتملة؛
- **تحسين كفاءة إدارة مخاطر رأس المال:** وذلك من خلال تخصيص الأموال واستخدامها في الأنشطة التي تدر أرباح أعلى، مع إدارة مخاطرها المصاحبة بشكل فعال، كما يمكن تحقيق ذلك عن طريق تطبيق نهج رقابية تستند إلى المخاطر في تقييم كفاية رأس المال، مع التركيز على البنوك ذوات المخاطر العالية؛
- **اتخاذ الإجراءات التصحيحية:** حيث يتطلب وجود آليات تدخل مبكر من قبل بنك الجزائر في حالات ظهور مؤشرات ضعف في إدارة كفاية رأس مال لدى إحدى البنوك، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

رابعا- المرحلة الرابعة تقييم أداء البنك: ويمكن وصفها من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (3-30): أنموذج تحليل نتائج تحقيق فعالية الأداء المالي

مستوى القياس	عدد المؤشرات	موضوعها
فعالية الأداء	5	امتلاك إدارة البنك مؤشرات مالية تسمح له بمعرفة مدى قدرة البنك على تحقيق الأهداف المالية المختلفة

المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا على: التقارير المالية للبنوك التجارية محل الدراسة.

تتضمن هذه الخطوة تخصيص الموارد وتقيم الأداء من خلال الاستدلال حول ما مدى تطبيق الإستراتيجية المتبعة استنادًا لمؤشرات الأداء المالي ومؤشرات إدارة المخاطر المستخدمة، والمتكاملة مع بعضها البعض لضمان الكفاءة والفعالية لإستراتيجية إدارة المخاطر المالية هذا من ناحية، كما يتوجب على الإدارة المتواجدة في البنك أن تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي أضحت تمثل عبئاً أو تكلفة زائدة على عمليات إدارة المخاطر هذا من ناحية أخرى، خاصةً مع تطور عمل البنك، كما أن النمو في حد ذاته قد ينتج عنه آثار عكسية على ثقافة وقيم البنك؛

خامسا- المرحلة الخامسة التغذية العكسية والنمو: إن هذه العملية تتصف بدورية، فالبيئة المحيطة بالبنك في عصرنا الحالي تتميز بالتغير المتسارع وافتقاد الثبات، الأمر الذي يجعل كافة الإجراءات تحتاج إلى تعديلات من أجل مواجهة مستجدات الأمور، إضافةً إلى التأكد من تنفيذ وتطبيق الأسس والإجراءات لمختلف المراحل لإدارة المخاطر المالية، حيث يساعد التكامل بين الأداء وإدارة المخاطر في تكوين صورة مشتركة من خلال ربط بين هذه مؤشرات وتوفر المعلومات المالية من مختلف الأبعاد في ظل تحقيق أهداف البنك، مما يسهم في تدعيم نجاح هذا الأنموذج وانعكاسه على تحسين أداء البنك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المراحل الخمسة تتطلب إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية اتباع نهج متكامل، يشمل الخطوات السابقة الذكر، تتبعها عملية مستمرة من الرقابة والاشراف القوي من طرف بنك الجزائر، من خلال مراقبة تطبيق الإجراءات والأنظمة، وإجراء التغييرات اللازمة، فهذه النشاطات الرقابية قد تكون منفصلة لكل مرحلة من المراحل الخمسة السابق ذكرها، أَو قد تأتي مجتمعة، والهدف منها تحسين أداء العام للبنوك التجارية في الجزائر.

يستهدف المخطط المقترح تحقيق أداء بنكي فعال من خلال تكامل مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية في الجزائر في ظل الالتزام بتعليمات وأنظمة بنك الجزائر.

الشكل رقم (3-6): تكامل مؤشرات الأداء وإدارة المخاطر في ظل تنظيمات بنك الجزائر



المصدر: مقترح من الطالبة.

تم تجميع أهم الآليات التكامل الآنف اقتراحها على مستويات البنوك التجارية، وذلك بهدف تحسين أدائها، والتعرف على مدى فعالية تواجد تلك الآليات في البيئة البنكية. وتشمل تلك الآليات العناصر الآتية:

أولا- آليات تكامل الخاصة بالخريطة الإستراتيجية للبنك: وتتم بتحديد المخاطر المالية المرتبطة بمؤشرات لأداء، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات الأداء المالي المرتبطة بالمخاطر من خلال تطوير نظام إدارة المخاطر المتكامل، الذي يدمج بين مؤشرات الأداء وإدارة المخاطر، وذلك باستفاء جملة من الإجراءات والتدابير للأطر التنظيمية المنبثقة عن بنك الجزائر، والالتزام بالقوانين الصادرة عنه والامتثال للمعايير المعتمدة وفق المتطلبات التنظيمية الآتية:

- **تعليمات تنظيمية:** وتشمل كل التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر المرتبطة بإدارة المخاطر المالية كالتعليمات المتعلقة بكفاية رأس المال، إدارة مخاطر الائتمان، إدارة السيولة، وإدارة مخاطر السوق؛
- **قوانين وتشريعات:** وتشمل كل القوانين المالية المتعامل بيها في الجزائر كقانون النقدي المصرفي (قانون النقد والقرض)؛
- **معايير محاسبية:** وتشمل جميع المعايير المعتمدة في الجزائر والتي تؤثر على قياس الأداء المالي وتقييم المخاطر كمعايير لجنة بازل. والتي تضم كل من تحديد مستويات المخاطر المقبولة في ضوء الأهداف المراد تحقيقها، والمراقبة المستمرة لمستويات المخاطر المقبولة لكونها نشاط استراتيجي يرتبط بمتابعة تحقيق الأهداف، وكذا استخدام مختلف الطرق الحديثة التي تمكن من تقييم المخاطر المالية بصورة متكاملة.

واستكمالاً لباقي الآليات، يقترح وجود تدابير معلنة لأي أحداث غير متوقعة، التي من شأنها أن تؤثر على تحقيق أهداف البنك، مع وجود حدود فاصلة وواضحة لجميع العاملين داخل البنك فيما يخص مسؤولياتهم اتجاه تحقيق أهداف البنك وإدارة المخاطر المالية، وكذا توسيع نطاق البرامج التدريبية للعاملين لتشمل مختلف الأساليب الحديثة لتقيم الأداء بجانب أحدث الطرق لإدارة المخاطر المالية، وتضمين كل المخاطر التي يتعرض لها البنك في تقرير مفصل، والعمل على التقليل منها دون التأثير على أداء البنك، بهدف زيادة ثقة المتعاملين مع البنك من خلال زيادة مستوى الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات بشأن إدارة المخاطر المالية؛

ثانيا- مؤشرات المخاطرة المالية: وتتمثل في خمس مؤشرات وهي: مؤشر مخاطر الائتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر رأس المال، مؤشر مخاطر معدل الفائدة، ومؤشر سعر الصرف؛

ثالثا- مؤشرات الأداء المالي: وتتمثل في خمس مؤشرات وهي: مؤشر العائد على الأصول، مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر مضاعف الملكية، مؤشر هامش الربح، ومؤشر منفعة الأصول؛

رابعا- التكامل بين مؤشرات وإدارة المخاطر المالية: حيث يساعد البنوك التجارية العاملة في الجزائر على تحقيق التوازن بين إدارة المخاطر المالية بشكل فعال وتحقيق الأداء المالي الجيد، مما في استمرارية البنك وتحقيق الأهداف المرجوة؛

خامسا- النتائج القرارات: تبين لنا أهمية اتخاذ القرارات الإستراتيجية استنادًا على التحليل والتقييم المتكامل لكل المخاطر وأداء البنك، من خلال:

- تحسين إدارة المخاطر المالية في إطار الالتزام بجميع تعليمات بنك الجزائر؛
- تحسين الأداء المالي للبنك في ظل القوانين والتشريعات المتعامل بها؛
- تحقيق الاستقرار المالي للبنك في إطار المعايير المحاسبية المعتمدة؛

- تعزيز ثقة المتعاملين مع البنك في ظل متطلبات الإفصاح والشفافية.

وإجمالاً لما تم ذكره سبقاً، فإن يمكن القول أن هذا المقترح للتكامل بين مؤشرات الأداء وإدارة المخاطر المالية يجب أن يكون جزءاً من إستراتيجية البنك، مع الأخذ بالاعتبار الإطار التنظيمي لبنك الجزائر، مع تحديث هذه المؤشرات بشكل دوري، بما يتماشى مع التغيرات الحاصلة في القوانين والتعليمات، بالإضافة إلى وجود فريق متخصص لتحليل الأداء وإدارة المخاطر المالية، كل هذا سوف يسهم في تحسين الأداء العام للبنك التجاري.

خلاصة الفصل

في نهاية الفصل التطبيقي، تم التطرق إلى تطورات الجهاز البنكي في الجزائر، مع تشخيص واقع تطبيق نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي خلال الفترة (2014-2022)، مع اقتراح تصور لتفعيل دور نظام إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية استنادًا إلى النتائج التحليلية والإجراءات المطبقة من قبل بنك الجزائر، وتم التوصل إلى ما يلي:

- يعد" **قانون النقد والقرض**" في الجزائر بعد تغيير تسميته إلى "**القانون النقدي المصرفي**"، لعام 2023 محطة إصلاحية، حملت جملة من التعديلات التي تسعى إلى تحديث وتحسين أداء النظام المالي من خلال تعزيز حوكمة بنك الجزائر واستقلاليته، توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي، استحداث لجنة الاستقرار المالي، إنشاء لجنة الوطنية للدفع، ورقمنة النشاط النقدي والاقتصادي. ويبقى نجاحه رهينة القدرة على ضبط المخاطر المصاحبة لهذه التعديلات؛
- احتوى الجهاز المصرفي الجزائري في نهاية عام 2023 على 20 بنكاً تجارياً مجزأة إلى 7 بنوك عمومية و13 بنك خاص، مع هيمنة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة في كلاً الجانبين (قروض وودائع)، حيث بلغ حجم كل من إجمالي الودائع والقروض معدل (86.22%)، (86.88%)، على التوالي خلال الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى عوامل سياسية وهيكلية وتاريخية، بما في ذلك من تدخل لدولة، وحجم هذه البنوك وانتشارها، والثقة الموضوعة فيها، بالإضافة إلى مختلف التحديات التي تواجه البنوك الخاصة، مما يعكس دورها الفاعل في الاقتصاد الوطني؛
- ركزت الدراسة على أربع أنواع من المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية في الجزائر تمثلت في كل من (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس

المال)، وتحديد أثرها على الأداء المالي من خلال جملة من المؤشرات (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، مضاعف الملكية، هامش الربح، منفعة الأصول)؛

- يمكن تعظيم الاستفادة من إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي في البنوك الجزائرية من خلال استخدام المؤشرات المالية للمخاطرة والأداء جنباً لجنب، وتحديثها بشكل دوري بما يتوافق مع التغيرات الحاصلة في الأنظمة المنبثقة عن بنك الجزائر، على اعتبارها تجربة غنية جداً، والتي سوف تؤدي إلى تحسين الأداء العام للبنك التجاري.

خـــاتمـة

خـــاتمـــة

تعد إدارة المخاطر المالية من أهم الموضوعات التي اهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي والمستوى المحلي، وخاصةً في السنوات الماضية وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، والتي أثرت سلباً على البنوك التجارية، لذا قامت كل من الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية)، بالإضافة إلى مسؤولي السلطات النقدية في دول العشر (10)، بدراسة أسباب هذه الأزمات، حيث اتضح أن من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المالية التي واجهتها البنوك من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، ولذلك أصبحت إدارة المخاطر جزءا حيوياً من الإدارة الإستراتيجية لأي بنك، وركيزة أساسية تؤثر على الأداء المالي للبنوك بدرجة أولى، وهي تتضمن مختلف الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية بشكل منظم لمواجهة المخاطر المالية المصاحبة لأنشطتها، لذلك فإن يجب على البنوك وضع أفضل الخطط والإستراتيجيات لمحاولة مواجهة هذه المخاطر والتنبؤ بالأداء المالي بهدف المحافظة على المركز المالي للبنوك التجارية، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدى قدرة البنوك التجارية في الجزائر على مواجهة مخاطرها المالية خلال الأوقات العصيبة أو الأزمات، ومقارنة تأثير هذه المخاطر على أداء البنوك التجارية ومدى قدرتها على تحسين الأداء المالي؛

وبغية تحقيق الهدف الرئيس للدراسة والإجابة عن إشكاليتها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، استعرض الفصل الأول أبرز المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، إضافة إلى تناول مختلف الأطر لعمل إدارة المخاطر المالية في ضوء تطورات لجنة بازل، أما في الفصل الثاني فقد خصص لعرض المرتكزات الفكرية للأداء المالي في البنوك التجارية، مع أهم العناصر لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، إضافة إلى النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك لتحسين إدارة المخاطر المالية، أما الفصل الثالث والأخير فقد احتوى على تقديم

خـــاتمـــة

لمحة عن تطور الجهاز البنكي في الجزائر، ودراسة كل من مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، وبالاستناد لنتائج تحليل هذه المؤشرات تم بناء أنموذج مقترح لتفعيل دور نظام إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر. وقد خلصت الدراسة بشقيها النظرية والتطبيقية التحليلية إلى جملة من النتائج والتوصيات والآراء المقترحة نوردها في الآتي:

1. نتائج الدراسة:

تم تناول عرض تفصيلي لنتائج الدراسة وفقاً لما تم الوصول إليه من تجميع المعلومات وتحليل البيانات لمختلف جوانب الموضوع، على النحو التالي:

✍ **نتائج الدراسة النظرية:**

من بين أهم النتائج المتوصل إليها في الشق الفكري للدراسة نذكر الآتي:

- إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية عبارة عن جملة من العمليات والأنظمة الشاملة للإدارة الإستراتيجية، والتي تترجم في شكل مقاييس تمس كل مستويات البنك، والتي تتطلب تحديد، قياس ورقابة المخاطر المتوقعة النشوء، التي قد تؤثر على سلامة وصحة الأنشطة، والعمل على معالجتها من أجل تحقيق ميزة تنافسية وإضافة قيمة للبنك التجاري؛
- نتج عن تطور مفهوم إدارة المخاطر في البنوك إلى انتقالها من مفهوم بدائي يرتكز على الحماية والتأمين إلى نظام شامل يهتم فيه بمختلف المخاطر التي تواجه البنوك، وصولاً إلى دمجها في العمليات الإدارية في المؤسسات، وبمعنى آخر تحولها من وظيفة هامشية في البنوك إلى وظيفة أساسية في إدارة أعمال البنوك الحديثة؛

- تنتهج البنوك في سبيل إدارة مخاطرها المالية، إلى تجزئة كل نوع من إدارة المخاطر إلى نوع مستقل بذاته، (كإدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر الائتمان...إلخ)، ويتوقف اختيار البنك لآلية وأسلوب التعامل مع هذه المخاطر حسب نوعها وحجمها، ودرجة كبر البنك، بهدف التقليل والحد من آثرها، لما لها من آثر كبير ومباشر على الأداء المالي للبنوك؛
- أدت زيادة المخاطر المالية في البنوك، وتراجع أدائها، إلى جعل لجنة بازل تقوم بإجراء تعديلات في اتفاقياتها الثلاث، من خلال وضع معايير أساسية ومبادئ توجيهية لإدارة هذه المخاطر، سعياً منها إلى تعزيز الاستقرار المالي في البنوك؛
- يعد الأداء المالي الشغل الشاغل لمدراء البنوك التجارية في مختلف الدول، فهو يعكس طريقة أداء أنشطة البنك وكفاءتها وفعاليتها في الوقت الحالي، والذي يتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية في كافة المستويات والمجالات؛
- تتم عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تكامل عدة العناصر، والتي تبدأ من تحديد الأهداف، وجود نظام معلومات شامل، تطبيق معايير موحدة، ومشاركة جميع المعنيين بالعملية، وتطوير استراتيجيات قابلة لتحقيق، وتعزيز العلاقة مع العملاء، حيث تسهم كل هذه العناصر في تعزيز وتحسين أداء البنك؛
- تلجأ البنوك التجارية عند تعرضها للمخاطر المالية إلى مزيج من المؤشرات والنماذج التقليدية والحديثة لتقييم أداءها، وتعد **المؤشرات المالية** الأداة التقليدية الشائعة الاستخدام في البنوك التجارية، فمن خلالها تتضح مدى قدرتها على توليد الأرباح من الأصول وحقوق الملكية والمبيعات، ويتم قياسها بعدة مؤشرات منها مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، ومؤشرات الملاءة المالية؛

- تتقاطع كل من إدارة المخاطر المالية والأداء المالي في كثير من الخصائص، الأمر الذي يمهد طريق لتحقيق تكامل فعال بينهما، فنموذج إدارة المخاطر يسخر إطاراً منهجياً لتحديد وقياس المخاطر، وفي المقابل ذلك يسخر نموذج قياس الأداء إطاراً شاملاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، وهذا ما يعكس حقيقة التكامل بينهما، لذلك يتوجب على إدارة البنك تحقيق توازن أمثل بينها.

✍ **نتائج الدراسة التطبيقية التحليلية:**

- ترتسم إضافة الجانب التحليلي للدراسة على: تشخيص وتحليل مؤشرات إدارة المخاطر المالية والأداء المالي للتقارير والقوائم المالية لبنوك العينة، والتي كما تم ذكرها سبقًا (08) بنوك تجارية، منها (04) بنوك تجارية عمومية و(04) من عينة البنوك التجارية الخاصة، أي بنسبة (40%) من إجمالي البنوك التجارية الناشطة في الجزائر، إضافة إلى تجميع مختلف التقارير والقوائم المالية للبنوك العينة وحساب المؤشرات منها، وهي مرفقة ضمن ملاحق الأطروحة والمدة التي تم الحصول عليها من فترات الدراسة لكل بنك من عام 2014 لغاية عام 2022، وقد تم القيام بمسح شامل لها، وذلك للفحص المعلومات والأدوات والإجراءات المتبعة لقياس المؤشرات التي تؤثر على إدارة المخاطر المالية، واستنادًا على النتائج تم بناء أنموذج مقترح لتحسين إدارة المخاطر المالية؛
- لتحقيق ذلك، تم التركيز على تشخيص التقارير والقوائم المالية التابعة لها، من خلال تحليل وتقييم مؤشرات المخاطر المالية، والمتمثلة أساساً في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال)، وتحديد أثرها على الأداء المالي من خلال جملة من المؤشرات (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح، منفعة الأصول)؛

- تغيير تسمية " **قانون النقد والقرض**" في الجزائر إلى "**القانون النقدي المصرفي**"، في عام 2023 والتي تعد محطة إصلاحية، حملت جملة من التعديلات التي استهدفت تحديث وتحسين أداء النظام المالي من خلال تعزيز حوكمة بنك الجزائر واستقلاليته، توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي، ويبقى نجاحه مرهون بقدرته على ضبط المخاطر المصاحبة لهذه التعديلات؛
- استحواذ البنوك العمومية على أكبر قدر من الودائع والقروض وذلك بسب عوامل سياسية وهيكلية، بما في ذلك من تدخل لدولة، وكبر حجم هذه البنوك وانتشارها، والثقة الموضوعة فيها، مقارنة بالبنوك التجارية الخاصة، مما يعكس دورها الفاعل في الاقتصاد الوطني؛

➢ **نتائج متعلقة بقياس أداء البنوك التجارية عينة محل الدراسة باستخدام مؤشرات المخاطرة المالية:**

- فيما يتعلق **بمؤشر مخاطر الائتمان** نجحت كل البنوك التجارية محل الدراسة في تحقيق مستويات معتدلة من مخاطر الائتمان، مع إخفاق كل من البنك العمومي **(BNA)**، والبنك الخاص **(SGA)**، في ذلك؛
- فيما يتعلق **بمؤشر مخاطر السيولة** نجحت كل البنوك التجارية محل الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الخاصة بهذا المؤشر، وتحقيق مستويات معتدلة من مخاطر السيولة، وفي مقابل ذلك أخفق كل من البنك العمومي **(BNA)**، والبنك الخاص **(SALAM)**، وتحقيق مستويات عالية من هذه المخاطر؛
- فيما يتعلق **بمؤشر مخاطر سعر الفائدة** نجحت كل البنوك التجارية محل الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الخاصة بهذا المؤشر، وتحقيق مستويات معتدلة من مخاطر سعر الفائدة، وفي مقابل ذلك أخفق كل من البنك العمومي **(CPA)**، والبنك الخاص **(AGB)**، وتحقيق مستويات عالية من هذه المخاطر؛

- فيما يتعلق **بمؤشر مخاطر كفاية رأس المال** نجحت كل البنوك التجارية محل الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الخاصة بهذا المؤشر، وتحقيق مستويات معتدلة من مخاطر كفاية رأس المال، وفي مقابل ذلك أخفق كل من البنك العمومي **(BEA)**، والبنك الخاص **(SALAM)**، وتحقيق مستويات عالية من هذه المخاطر؛
- فيما يتعلق **بمؤشر مخاطر سعر الصرف** تعرض الدينار الجزائري لضغوط كبيرة، مما أدى إلى تراجع قيمته مقابل العملات الرئيسية، وهذا راجع إلى التحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر، بما في ذلك الاعتماد الكبير على عائدات النفط وتداعيات جائحة كورونا، بالإضافة الى السياسة النقدية المالية المتبعة من قبل بنك الجزائر، التي تؤثر بدورها على البنوك التجارية.

➢ **نتائج متعلقة بقياس أداء البنوك التجارية عينة محل الدراسة باستخدام مؤشرات الأداء المالي:**

- فيما يتعلق **بمؤشر العائد على حقوق الملكية** أخفقت جميع البنوك التجارية العمومية، إضافة لبنك الخاص **(SALAM)**، محل الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الخاصة بهذا المؤشر، وفي المقابل نجحت كل البنوك الخاصة في ذلك، مع نجاح البنك **(BEA)** في تحقيق مستوى يعادل معيار هذه النسبة؛
- فيما يتعلق **بمؤشر العائد على الأصول** نجحت جميع البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الخاصة بهذا المؤشر، بالإضافة للبنكين العموميين **(BEA)**، **(CPA)**، مع نجاح البنك **(BNA)** في تحقيق مستوى يقارب معيار هذه النسبة؛
- فيما يتعلق **بمؤشر مضاعف الملكية** نجحت جميع البنوك التجارية العمومية محل الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الخاصة بهذا المؤشر، بالإضافة للبنك الخاص **(SALAM)**، وفي مقابل إخفاق باقي البنوك الخاصة في ذلك؛

- فيما يتعلق **بمؤشر هامش الربح** نجحت جميع البنوك التجارية محل الدراسة في تجاوز عتبة المعيار الخاصة بهذا المؤشر، مع إخفاق البنك العمومي **(CNEP)** في ذلك، وتحقيق مستويات منخفضة من الأرباح؛
- فيما يتعلق **بمؤشر منفعة الأصول** نجحت جميع البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة في تحقيق مستوى جيد لهذا مؤشر على غرار البنوك العمومية التي أخفقت في ذلك.

➢ **نتائج توكد صحة الفرضية الأولى:** انتقل الجهاز البنكي في الجزائر من نموذج تأميمي (بعد الاستقلال)، إلى بيئة أكثر انفتاحاً منذ التسعينات، وذلك ابتداءً من قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990، مروراً بمختلف التعديلات لقوانين لسنوات 2001، 2003، 2010، 2017، لغاية سنة 2023، بحيث أسهمت كل مرحلة بشكل ملموس في العمل على مواكبة تطورات لجنة بازل وتقليل المخاطر المالية، ومن أهم الإفرازات التي تمت في عام 2023، تغير اسم " **قانون النقد والقرض**" إلى "**القانون النقدي المصرفي**"، وتعزيز حوكمة واستقلالية بنك الجزائر، توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي، استحداث لجنة الاستقرار المالي، إنشاء لجنة الوطنية للدفع، ورقمنة النشاط النقدي والاقتصادي. ويبقى نجاحه رهينة القدرة على ضبط المخاطر المصاحبة لهذه التعديلات؛

➢ **نتائج توكد صحة الفرضية الثانية:** تبنت البنوك التجارية في الجزائر جملة من الإجراءات المتكاملة لإدارة المخاطر المالية بمختلف أنواعها (الائتمانية، السيولة، والسوقية)، وذلك وفقًا لتعليمات بنك الجزائر تماشياً مع المعايير الدولية، خصوصاً محتويات الثلاث للجنة بازل، وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

← **على الصعيد التنظيمي،** التزام البنوك التجارية في الجزائر بتطبيق مختلف التعليمات الدورية المتأتية من بنك الجزائر، والتي تضم مختلف النسب لكفاية رأس المال، السيولة، والافصاح عن

المخاطر، مع تطبيق مقررات لجنة بازل الثلاث بتدريج، بما في ذلك تنفيذ وتبني مناهج لتقييم وقياس المخاطر المالية؛

← **على صعيد إدارة المخاطر الائتمان:** تستند البنوك التجارية في الجزائر على سياسات صارمة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وذلك من خلال استخدام مؤشرات المالية التحليلية، والتي تعتمد على أنظمة تصنيف داخلية للمخاطر، والذي يسمح لها بتحديد هذه المخاطر وقياسها، ويقوم هذا التحليل بإعادة ترتيب عمليات الائتمان والقيد المحاسبي للديون المصنفة وتقدير بتكوين المؤونات المتعلقة بها مع أخذ الضمانات المتخذة بحسبان والتأكد بأن تقييمها تم حديثا بشكل مستقل وحذر؛

← **على صعيد إدارة المخاطر السيولة:** تعتمد البنوك التجارية في الجزائر على تحديد سياسة عامة لإدارة السيولة ودرجة تحمل مخاطر السيولة، وعلى وضع تقديرات وإحصاءات لمصادر التمويل، وعلى مجموعة من الحدود المرفقة بأنظمة قياس ومراقبة وإنذار، تتمثل في وضع سيناريوهات أزمة يتم تحيينها بانتظام بهدف تقليل تقلبات الحاصلة في أسعار الفائدة وسعر الصرف بشكل دائم؛

← **على صعيد إدارة مخاطر السوق:** وذلك من خلال وضع نظام معلومات داخلي يسمح لها بتقدير مخاطر معدل الفائدة الإجمالي، وكذا ضمان متابعته وتوقع التصحيحات المتوقعة عند الحاجة، بإضافة أيضا إلى وضع نظام خاص لقياس تعرضها لمخاطر الصرف خاصة فيما يتعلق بعمليات الصرف. وعليها تسجيل عمليات الصرف يوميا طبقا للأحكام التنظيمية الخاصة بسوق الصرف، وكذا تسجيل عملياتها المتعلقة بمحفظة التفاوض يومياً؛

➢ **<u>نتائج توكد صحة الفرضية الثالثة</u>:** العلاقة التي تجمع بين مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي داخل البنك هي علاقة تكاملية، بحيث تعكس مدى تأثرهما ببعضهما البعض، فارتفاع مستويات المخاطر المالية سواء كانت مخاطر رأسمالية، مخاطر ائتمانية، سوقية (أسعار

الفائدة، وأسعار الصرف) ومخاطر سيولة، يؤدي بذلك إلى انخفاض في مستوى ربحية البنك، وتقلبات في الأرباح عامةً، وفي حالة انخفاضها سيؤدي إلى زيادة ربح البنك، هذا ما يعكس حقيقة التكامل بينهما. لذلك يوجب على إدارة البنك من تحقيق توازن أمثل بين المخاطر والأداء وذلك من خلال تحديد المخاطر المالية المرتبطة بمؤشرات لأداء، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات الأداء المالي المرتبطة بالمخاطر من خلال تطوير نظام إدارة المخاطر المتكامل، الذي يدمج بين مؤشرات الأداء وإدارة المخاطر، وذلك باستفاء جملة من الإجراءات والتدابير للأطر التنظيمية المنبثقة عن بنك الجزائر، والالتزام بالقوانين الصادرة عنه والامتثال للمعايير المعتمدة وفق المتطلبات التنظيمية؛

- **<u>نتائج توكد صحة الفرضية الرابعة</u>**: توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الرابعة، والتي تفترض وجود آلية منهجية مقترحة لتحقيق التكامل الفعّال بين وظيفتي إدارة المخاطر المالية وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، حيث تتمثل هذه الآلية في تبني إطار منهجي متكامل يستند إلى تبني أنموذج تكاملي يجمع بين مؤشرات قياس وتحليل المخاطر المالية هذا جهة، ومؤشرات تحليل وتقييم الأداء المالي من جهة أخرى. والتي يجب أن تكون جزءاً من إستراتيجية البنك (التضمين الاستراتيجي)، مع الأخذ بالاعتبار الإطار التنظيمي لبنك الجزائر، مع تحديث هذه المؤشرات بشكل دوري، بما يتماشى مع التغيرات الحاصلة في القوانين والتعليمات، بالإضافة إلى وجود فريق متخصص لتحليل الأداء وإدارة المخاطر المالية، مما يسهم في تحسين الأداء العام للبنوك.

2. <u>التوصيات</u>:

في ضوء أهداف الدراسة ومشكلتها، وما انتهت إليه من نتائج في شقيها الفكري والتطبيقي، نقدم جملة من التوصيات مفادها تحسين إدارة المخاطر المالية وأدائها في البنوك:

✍ **بهدف تحسين مستوى فعالية إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية الجزائرية نوصي بـــ:**

- تفعيل برامج التدريب والتطوير بهدف رفع كفاءة مسؤولي إدارات المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، بما يضمن قدرتهم على التعامل بفاعلية مع مختلف التحديات والمخاطر المستجدة؛
- تحديد طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك حتى يتم اتخاذ الأدوات المالية المناسبة لكل خطر؛
- عمل إطار منهجي متكامل لقياس وإفصاح على الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر المالية؛
- ضرورة العمل على تطوير إدارة المخاطر المالية وفق رؤية إستراتيجية تساهم على معرفة وقياس أنواع المخاطر.

✍ **بهدف تحسين مستوى فعالية الأداء المالي بالبنوك التجارية الجزائرية نوصي بـــ:**

- تكوين مراكز أو أقسام الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية داخل البنوك التجارية الجزائرية؛
- إضافة قائمة جديدة للقوائم المالية التي يتعين على البنوك التجارية إعدادها ضمن القوائم المالية السنوية لتضمن قائمة مفصلة لمختلف المؤشرات المالية وطرق معالجتها، مما يعطي رؤية ومنظور شامل من زاوية الأداء المالي والالتزامات المتوقع حدوثها، وأثر ذلك على أداء البنك؛
- التقليل من القيود المفروضة من قبل البنوك التجارية الخاصة بإمكانية الحصول على أية معلومات المحلية تحمي القوائم المالية؛
- ضرورة إعطاء أهمية للجانب المالي لإعطاء صورة واضحة حول الأدوات والاستراتيجيات والإجراءات والمقاييس إدارة المخاطر، وأثرها المالي على القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية؛

3. آفاق الدراسة:

انطلاقاً مما توصلت إليه الدراسة بشقيها النظرية والعملية، وفي ضوء أهميتها ومشكلتها، نقترح في الأخير تكثيف الجهود لتحسين إدارة المخاطر المالية في تحقيق أداء مالي متميز للبنوك، وإزاحة العراقيل التي تحول دون ذلك، وعليه نقترح إجراء الدراسات المستقبلية في النواحي الآتية:

- **ما الأثر التشغيلي والمالي لمتطلبات بازل (Basel III) وكفاية رأس المال التنظيمي على كفاءة الأداء المالي واستقرار البنوك التجارية الجزائرية؛**
- **تحليل العلاقة بين جودة حوكمة الأمن السيبراني وخسائر المخاطر المالية وأثرها على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الجزائر؛**
- **دور الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلّم الآلي في تعزيز دقة النمذجة وإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة تحليلية مقارنة–.**

والله التوفيق

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

✍ الكتب:

1. أحلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، ط (01)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
2. أحمد العلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2021.
3. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، ط (01)، الناشر الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
4. أندرو سمارت وجيمس كريلمان، **إدارة الأداء على أساس المخاطر الدمج بين الإستراتيجية وإدارة المخاطر**، ترجمة: فيصل بن عبد الله البواردي، راجع الترجمة: خالد بن عبد الله صالح الدخيل الله، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2017.
5. بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية**، ط (01)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
6. بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء، **ادارة المخاطر المصرفية**، ط (01)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
7. خالد أحمد على محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، ط (01)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
8. خروبى محمد، بوزاغو أسماء، بصري ريمة، **تسيير المخاطر المالية في المؤسسات البنكية بين العائد والمخاطرة، صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي التحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق**- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تسمسيلت، ديسمبر 2023.

9. دليدا محمد عادل الدواتي، **أثر التكامل بين القياس المتوازن للأداء وإدارة المخاطر الاستراتيجية على الأداء التنافسي للبنوك (دراسة تجريبية على عينة من البنوك التجارية)**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2017.

10. رامي يوسف عبيد، **إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2020.

11. سارة محمد زايد التميمي، **أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية**، ط (01)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

12. شعبان فرج، مصطفى بوبكر، حميد عبد الله الحرتسي، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر Banking And Risk Management**، ط (01)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023.

13. شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية**، ط (01)، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

14. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، ط (02)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

15. صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

16. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر: أفراد – إدارات – شركات – بنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.

17. عبد الرؤوف احمد على محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، ط (01)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.

18. عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها**، صندوق النقد العربي، العدد (05)، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2020.

19. عبد الله عبد العزيز هلال، رضا محمود عبد الرحيم، **التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء**، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2023.

20.العونية بن زكورة، فاطمة الزهراء سعيدي، **ادارة المخاطر المصرفية**، ط (01)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

21.فاطمة بن شنة، تبر زغود، **الالتزام بمتطلبات الحوكمة كمدخل لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي –دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009 – 2018**، دور تطبيق آليات الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المالية تأصيل نظري وتجارب رائدة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي 2022.

22.فرج عباس خير الله، **إدارة المخاطر المالية**، ط (01)، دار أمجد لله والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

23.مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء الرئيسية**، ط (01)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

24.محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل والائتمان ومخاطره**، ط (01)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.

25.مريم هاني، **الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**، ط (01)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

26.نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل – 11**، الجزء (02)، بيروت، لبنان، 2005.

27.نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات، ج (5)، ط (01)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995.

28.نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ط (01)، دار القلم، دمشق، سوريا، 2008.

✍ الرسائل والأطروحات الجامعية:

29.أسامة محمود محمد الكيلاني، **قياس مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية الأردنية نموذج مقترح**، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2015.

30.أمينة بن جدو، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021–2022.

31.بابا أحمد عبد المجيد، **كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية –أدرار–، الجزائر، 2020.

32.بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

33.بوعزيز أزهر، **أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر دراسة قياسية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010–2018**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2021–2022.

34.خروبي وهيبة، **دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016.

35.دحدوح نجيب، **أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021–2022.

36.درونش حنان أحمد حسن، **تأثير مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2023.

37.رمضاني زينب، **إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019–2018.

38. رميسة كلاش، **المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي– دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004–2018)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي– ، الجزائر، 2021–2022.

39. الزهرة فلفلي، **حوكمة البنوك ودورها في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة اسقاط على البنوك الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010.

40. عبد الناصر ناصري، **أثر إدارة المخاطر النظامية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس–، الجزائر، 2021–2022.

41. غربي خليل، **دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2022–2023.

42. كريمة حبيب، **تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008–2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2017–2018.

43. ليث فارس عوض أبو خضر، **العلاقة التكاملية بين مؤشرات الأداء التقليدية ومؤشرات الأداء الحديثة وأثرها في أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات لعليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2020.

44. مرسلي نزيهة، **أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة2015–2006**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2017–2018.

45. مسعود بن جواد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية (2008)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك مالية ونقود، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

الدوريات والمجلات:

46. ابتسام سالم فهد المساعيد، **أثر الإفصاح عن المخاطر المالية في الأداء المالي والتشغيلي: الدور المعدل للحصة السوقية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2021.

47. إبراهيم ماسيف، عادل بوبكر، **محددات الأداء المالي للبنوك دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الجزائرية 2008-2017، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلد (16)، العدد (01)، 2022.

48. إبراهيم مسعود الفرجاني، مسعود محمد التاورغي، **واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، المجلد (06)، العدد (08)، 2021.

49. أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (03)، ديسمبر 2015.

50. أحمد عمان، **دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة(2015 – 2010)** ، مجلة أفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي، العدد (03)، 2019.

51. أحمد ميلي سمية، **انعكاسات اتفاقية بازل II و IIIعلى إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (04)، العدد (02)، 2020.

52. أحمد هشام معوض، عيد محمود أبو زيد، **قياس مؤشرات تقييم الأداء المالي والتشغيلي في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي: أدلة من بيئة الأعمال السعودية**، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (04)، العدد (03)، 2020.

53. إسكندر نشوان، عصام الطويل، محمد شحادة، **أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (09)، 2018.

54.أشرف أحمد محمد غالي، **قياس أثر المستوى الاختياري للاحتفاظ بالنقدية على مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية نماذج مقترحة وأدلة تطبيقية من القطاع المصرفي المصري**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (06)، العدد (02)، 2022.

55.اعتصام جابر الشكرجي، محمد علي أبراهيم العامري، **إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (08)، العدد (23)، 2013.

56.أمجد إبراهيم آدم محمد، **العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في البنوك التجارية السعودية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد (07)، العدد (01)، 2020.

57.أمل محمد شيخ حسين دمنهوري، تغريد عبد العزيز سليمان الراشد، **أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تحسين الأداء: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بمدينة جدة**، المجلة العربية للإدارة، المجلد (30)، العدد (01)، 2018.

58.أمل محمد محمد مصطفى، **أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على استراتيجية التنمية المستدامة بالتطبيق على مستشفيات جامعة عين شمس**، المجلة العربية للإدارة، المجلد (42)، العدد (04)، 2022.

59.أمينة بن جدوا، مسعود ميهوب، **تقسيم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة(2010-2019)** ، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد (08)، العدد (02)، 2021.

60.أنس سالم الخلايلة، هناء محمد الحنيطي، **أثر استخدام نموذج Camels في الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية على المؤسسات العامة في الأردن**، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (45)، 2023.

61.انكاع ريان، بوالكور نور الدين، **تقييم الملاءة المالية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد (07)، العدد (04)، 2022.

62.بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد (07)، 2010.

63.بن بعيبش سلمان، بن ساعد عبد الرحمان، **محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذجCAMELS دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد (13)، 2022.

64.بن بوزيد سليمان، **قياس الأداء في البنوك التجارية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن وأسلوب المقارنة المرجعية -دراسة ميدانية لعينة من المديريات الجهوية للبنوك التجارية في الجزائر-**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (11)، العدد (01)، 2020.

65.بن بوزيد سليمان، هواري عامر، **صعوبات استخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة لقياس أداء البنوك التجارية - دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (12)، العدد (03)، 2018.

66.بن سالم فرح، **أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك التجارية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (09)، العدد (01)، 2023.

67.بهناس العباس، **إدارة المخاطر المصرفية في ظل الإصلاح المصرفي بالجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (05)، العدد (01)، 2012.

68.بوخاري خيرة، بسويح منى، **إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية دراسة حالة بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2016-2020)**، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد (04)، العدد (01)، 2022.

69.بوكفة حمزة، بن خالد جميلة، **تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نظام التقييم البنكي CAMELS ودوره في التحكم في المخاطر دراسة حالة بنكBNA** ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (07)، العدد (02)، 2022.

70.بومسجد بدرة، **استخدام المؤشرات غير المالية لتحسين أداء الاستغلال في المؤسسة الجزائرية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (18)، العدد (01)، 2024.

71.بونيهي مريم، **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (02)، العدد (15)، 2016.

72.تاتي الضاوية، خالدي رشيدة، **ملاءمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08)، العدد (02)، ديسمبر 2021.

73.تكواشت رانية، **أثر الرافعة المالية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الانابيب الغير ملحمة (TSS) خلال الفترة(2009-2017)** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (08)، العدد (01)، 2022.

74.ثامر أسامة، بيصار عبد الحكيم، **تقييم الأداء البنكي في الجزائر باستخدام نموذجCAMELS-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2015 – 2021**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (08)، العدد (01)، 2023.

75.ثامر علي النويران، **إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد (05)، العدد (02)، 2021.

76.جعفر إيمان، بدروني عيسى، **دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (13)، العدد (01)، 2022.

77.جلايلة عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، **آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترازية لاتفاقيات لجنة بازل**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (05)، العدد (02)، 2017.

78.جلايلية نورية، بلعشي عبد المالك، **إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي وفقا لمعايير بازل III – دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 2018 -2022**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (12)، العدد (01)، 2024.

79.جواني صونيا، مريمت عديلة، **أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك باستخدام منهجية ARDLدراسة حالة البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2011-2019**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد (09)، العدد (01)، 2022.

80.حابي أحمد، زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي**، مجلة المناجير، العدد (02)، 2015.

81.حوراء سبيتي، **دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق دراسة تحليلية للفترة 2009-2013**، مجلة الجنان، المجلد (11)، العدد (05)، 2019.

82.حورية قبايلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد (05)، العدد (01)، 2014.

83.خالد محمد عثمان أحمد، **نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية – دراسة تطبيقية مقارنة**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد (04)، العدد (03)، 2020.

84.خروبي وهيبة، علاش أحمد، **دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل**، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد (12)، جوان 2015.

85.خليفة عزي، مسعودي زكريا، زلاسي رياض، **واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد (06)، العدد (02)، 2021.

86.خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC) للفترة (2008 – 2012)**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد (03)، العدد (01)، 2016.

87.دحدوح نجيب، دبي علي، **أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية. "دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة: 2009-2018**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (06)، العدد (01)، 2021.

88.دعاء رضا رياض محمد، عطية حسين أفندي، **التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما بحث في تطور الفكر الإداري**، مجلة البحوث الإدارية، المجلد (32)، العدد (03)، 2014.

89.رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية–، المجلد (37)، العدد (05)، 2015.

90.رمضان عبد الحميد الميهى، **القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازلIII ومعايير التقارير المالية الدوليةIFRS دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (19)، العدد (03)، 2015.

91.رنان مختار، **الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد (06)، العدد (01)، 2023، ص: 292.

92.رويدا عبد السميع طلبة محمد، عبد الرحمن محمود عليان، **دور التكامل بين القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن لتدعيم القدرة التنافسية للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (01)، 2018.

93.رويدا عبد السميع طلبه محمد، عبد الرحمن محمود عليان، **قياس القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم الأداء المالي في البنوك المصرية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (02)، 2018.

94.رياض مزهر عبد الله، اثير عباس عبادي، **أهمية مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في تحقيق الاستدامة المالية دراسة تطبيقية على مصرف بغداد**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (71)، 2023.

95.ريم محمد عبود، **إدارة مخاطر سعر الفائدة والتحوط منها باستخدام العقود الآجلة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35)، العدد (06)، 2013.

96.زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (30)، 2013.

97.زبير عياش، سناء العايب، **تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (14)، العدد (18)، 2018.

98.زرقط فايزة، لباز الأمين، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي ifrs7 الأدوات المالية – الافصاحات–** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13)، العدد (01)، 2020.

99.زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990 – 2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد (15)، العدد (01)، 2021.

100. سالم محمد عبود، احمد محمد فهمي البرزنجي، **التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الاداء ودعم العملية الإدارية**، ط (01)، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2019.

101. سعدي احمد حميد الموسوي، **القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (07)، العدد (04)، 2015.

102. سلوان حافظ حميد، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح ادارة المخاطر**، مجلة المنصور، العدد (02)، 2014.

103. سنجاق الدين نور الدين، عمار نريمان، **تقييم مدى تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في البنوك دراسة حالة الوكالات البنكية بولاية تيارت**، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد (04)، العدد (01)، 2022.

104. سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، **تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03**، مجلة الإبداع، المجلد (12)، العدد (01)، 2022.

105. سهاد حسين شياع، أحمد كاظم بريس الطائي، **تحليل العلاقة السببية بين فجوة التمويل والاداء المالي للمصارف التجارية دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (11)، العدد (42)، 2022.

106. شنائي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2020.

107. شيلي وسام، قدي عبد المجيد، **تقييم استجابة بنك التنمية المحلية في الجزائر لمعايير بازلIII** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (17)، العدد (25)، 2021.

108. صافيناز محمود محمد محمود صالح، **التكامل بين بطاقة الأداء المتولين وإدارة مخاطر الشركات، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد (06)، العدد (04)، 2015.

109. صديقي مريم، زناقي سيد احمد، **إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة**، مجلة الإدارة والمنظمات والاستراتيجية، المجلد (05)، العدد (01)، 2023.

110. ضحى محمد أسعد عداس، محمد ماجد سعاد بوادقجي، **أثر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة

جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية–، المجلد (43)، العدد (03)، 2021، ص: 440.

111. طرطاق رتيبة، **التوجهات الإستراتيجية لإدارة المخاطر التشغيلية في شركات التأمين على ضوء متطلبات معيار الملاءة 2**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (03)، العدد (02)، 2019.

112. طلحي كوثر، **مقررات اتفاقية بازل III كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي**، المراجعة الجزائرية لاقتصاديات الإدارة، المجلد (15)، العدد (01)، 2021.

113. عباس كاظم الدعمي، هاشم جبار الحسيني، ميساء سعد جواد حبي، **أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تحليلية لمصرفي JPMorgan وCitigroupللمدة (2005–2019)**، مجلة وارث العلمية، المجلد (03)، العدد (07)، 2021.

114. عبد الباري سعيد نصير، **تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام المعايير الدولية**، مجلة المعرفة، العدد (14)، 2021.

115. عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية– دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية(2016–2009)** ، مجلة الباحث، المجلد (01)، العدد (18)، 2018.

116. عبد العزيز على مرزوق، محمد فتحي محمد المسيري، أهبة محمود سعد مراد، **تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد (10)، 2020.

117. العراف زاهية، فرحات عباس، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (11)، العدد (03)، 2018.

118. عزمى عوض، **تقييم أداء المصارف لكفاءة إدارة مخاطر التمويل وفقا لنموذج العائد على حقوق الملكية (دوبونت) (دراسة حالة المصارف الاسلامية الفلسطينية)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد (36)، العدد (12)، 2022.

119. عزوز أحمد، **تقييم ربحية البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة لبنك البركة ومصرف السلام للفترة 2012-2019**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2022.

120. على عبد السادة حسين، **دور مؤشرات التحليل المالي في ربحية المصارف العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (17)، العدد (04)، 2021.

121. عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (03)، العدد (01)، 2017.

122. عيد أبو بكر، **علاقة بطاقة الأداء المتوازن بعملية اتخاذ القرارات في البنوك التجارية في مدينة جنين**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (24)، 2017.

123. غسان غندور، **قياس مخاطر سعر الفائدة لدى المصارف الخاصة في سورية في ظل معايير بازل الدولية حالة تطبيقية على مصرف سورية والمهجر (BSO)**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (08)، العدد (03)، 2018.

124. فتيحة بوهرين، **دراسة قياسية لأثر مؤشرات السيولة على ربحية البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012-2017**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (07)، العدد (02)، 2022.

125. فخاري فاروق، **أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر VAR على مستوى البنوك المصرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (08)، العدد (01)، 2020.

126. فروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (14)، العدد (01)، 2021.

127. فنور هدى، بوعروج لمياء، **أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية للفترة 2012-2018**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (12)، العدد (03)، 2021.

128. فيصل غازي فيصل، عبد الرزاق ابراهيم شبيب، احمد حسين بتال، **استخدام انموذج Altman في قياس الفشل المالي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2016 – 2020**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (06)، 2022.

129. قارة عشيرة نصر الدين، أحبار عبد الرزاق، **استخدام نماذج التنبؤ بالفشل لاتخاذ قرار منح الائتمان وتحسين كفاءة المحفظة المالية للبنوك: حالة بنك البدر بولاية معسكر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (10)، العدد (03)، ،2019.

130. قلي محمد، سماعيلي نبيلة، **مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد (04)، 2019.

131. لعراف زاهية، فرحات عباس، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (34)، العدد (01)، 2018.

132. لعروسي قرين زهرة، بوقرة رابح، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–، المجلد (26)، العدد (02)، 2012.

133. ليلى بوحديد، **دور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية**، مجلة الحقيقة، المجلد (16)، العدد (41)، 2017.

134. مبروكي مروة، **دور المؤشرات الحديثة البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي وقيادته نحو خلق القيمة بالمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة الإبداع، المجلد (30)، العدد (01)، 2023.

135. محمد أحمد عمر طه، **آليات إدارة مخاطر التشغيل في المصارف السودانية**، مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد (24)، 2014.

136. محمد خير ابراهيم شخاترة، ابراهيم عبد الحليم عبادة، **تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002–2017)**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (28)، العدد (03)، 2020.

137. محمد عبد الفتاح العشماوي، محمد عبد المقصود احمد، سارة يوسف على كاشف، **دور مؤشرات CAMELSفي تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد (09)، العدد (18)، 2022، ص: 364.

138. محمد غالي راهي الحسيني، ضرغام عباس دخيل الياسري، **ادارة المخاطر الائتمانية وأثرها على القيمة الاقتصادية المضافة بحث تطبيقي على مصرف الخليج التجاري**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (12)، العدد (01)، 2020.

139. محمد نواف عابد، **دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة 2010 – 2017**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد (08)، 2018.

140. مختار عبد السلام علي الغافود، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن**، مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية، المجلد (31)، العدد (02)، 2018.

141. مراد كواشي، **إشكالية المفاضلة بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية لتقويم أداء المؤسسات**، مجلة دراسات إدارية، مجلد 8، العدد 15، 2015.

142. مروة عطا المنان أحمد الريح، **دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء في البنوك السودانية دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني في الفترة من (2015–2019)**، مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا، العدد (11)، 2020.

143. مصطفى الكاظمي نجف ابادي، ثائر عبد الأمير البهادلي، **أثر التخطيط الاستراتيجي في تقويم الأداء المالي لبعض المصارف الإسلامية**، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (45)، 2019.

144. مصطفى بورنان، **تطور ركائز اتفاقية بازل انطلاقا من بازل 1 ومرورا ببازل 2 ووصولا لبازل 3 تقييم تطبيق القواعد الاحترازية الجديدة على البنوك الجزائرية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد (04)، العدد (02)، 2021.

145. مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، **استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبادلات الفائدة: دراسة تطبيقية**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (12)، العدد (02)، 2008.

146. ناجي صالح ضهد، **تقييم أداء المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نظام CAMELS دراسة حالة المصرف بغداد الأهلي للفترة (2014-2019)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد (37)، العدد (48)، 2021.

147. نارجس معمري، سمير أيت عكاش، **لجنة بازل -3- وتغطية المخاطر التشغيلية**، مجلة معارف، العدد (25)، 2018.

148. نجلاء ابراهيم عبد الرحمن، **تأثير الربحية والسيولة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية السعودية)**، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (08)، العدد (01)، 2022.

149. نعمان محصول، سراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (03)، العدد (02)، 2019.

150. هناء عبد الله حمد المزيني، زينب رجب صداقة، خالد محمد رحيل، **أثر مؤشرات الربح المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة البنوك الليبية (دراسة حالة المصرف الليبي الخارجي)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (01)، العدد (02)، 2022، ص: 770.

151. هوان بوعبد الله، شاعة عبد القادر، **تقييم الأداء الفندقي باستخدام مؤشرات قياس الأداء -دراسة حالة فندق قصر المنصور مستغانم-**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (10)، العدد (04)، 2020.

152. هيبة مزعاش، خميسي قايدي، **قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) خلال الفترة (2011-2019)**، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (01)، 2021.

153. ياسمين حكمت سلمان، الزبيدي حمزة فائق وهيب، **قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على الاداء المالي للمصارف بحث تطبيقي في المصرف الأهلي العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (14)، العدد (48)، 2019.

154. يحياوي أمال، زيرمي نعيمة، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام التحليل العنقودي – دراسة عينة من البنوك في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (06)، العدد (02)، 2022.

155. يحياوي وفاء، **تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3- على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، مجلد (24)، العدد (01)، 2010.

156. يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، **إدارة المخاطر المصرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (20)، العدد (01)، 2019.

157. يوسفي إمان، **المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل خلال الفترة 2015-2021**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد (06)، العدد (01)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2020.

158. يوسفي إمان، بوذن ليلى، **محددات أداء المصارف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل للفترة (2012-2020)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (09)، العدد (01)، 2022.

✍ **الملتقيات والمؤتمرات والندوات:**

159. بن علي بلعزوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، العدد (04)، يومي 5-6 افريل 2012.

160. عبد المجيد ماجي، ليلى أولاد إبراهيم، **إدارة المخاطر المصرفية –رؤية شاملة–**، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية – الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية–، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 08-09 نوفمبر 2015.

161. محمد إقبال غناية، حكيمة حليمي، **الممارسات العملية لتقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية**، المؤتمر العلمي الدولي حول دور المصارف الإسلامية في التنمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2018.

162. مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، للأيام 09-10-11 سبتمبر 2013.

163. مها رفيق محمد يوسف، **أثر عمليات التوريق المصرفي على إدارة مخاطر السيولة**، المؤتمر الدولي الثاني لإدارة المنظمات الصناعية والخدمية الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية الغردقة، المجلد (01)، جامعة جنب الوادي، مصر، للأيام 1-2-3 سبتمبر 2018.

✍ **منشورات علمية:**

164. صندوق النقد العربي، **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية**، سلسلة اوراق عمل (سلسلة الكتيبات الصادرة عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية)، العدد (07)، ابو ظبي، الإمارات المتحدة، 2004.

165. اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي، **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003.

166. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات، 2004.

✍ **القوانين والمراسيم:**

167. **القانون 88-06 الصادر في1988/01/12** المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد (02)، 1988.

168. **الأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 90/10**، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد (14)، 2001.

169. **القانون 10/17 المتمم للأمر 11/03 الصادر في 11 أكتوبر 2017**، المتعلق بالنقد والقرض، 2017.

170. **النظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014**، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 56، 2014.

171. **النظام رقم 14-03 الصادر في 16 فيفري 2014**، يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، الجريدة الرسمية، العدد 56، 2014.

172. **النظام رقم 11-04 الصادر في 21 ماي سنة 2011**، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية، العدد (54)، 2011.

173. **النظام رقم 11 - 08 الصادر في 2011**، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2012.

174. **القانون رقم 23-09 الصادر في 21 جوان سنة 2023** يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية، العدد (43)، 27 جوان 2023.

175. **الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03** المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد (50)، 2010.

✍ **التقارير الرسمية:**

176. **بنك السلام**، التقرير السنوي 2022، متاح على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html .

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:

✍ **Books/Livres:**

1. Bessis, J. **Risk Management In Banking**. (4Ed), New York: John Wiley, 2015.
2. Jimmy Skoglund, **Financial Risk Management**, Wiley Finance, United States Of America, 2015.
3. John C. Hull, **Risk Management And Financial Institutions**, (5 Ed), Wiley Finance, United States Of America, 2018.
4. Paul Hopkin**, Fundamentals Of Risk Management**, (4Ed), Kogan Page Limited, London, New York, Ny, 2017.
5. Philip Te, **Risk Management In Banking**, Oxford Fajar Sdn. Bhd, United States Of America 2016.

6. Zixian Li,Fernando Moreira, **Financial openness, liability composition of banks, and bank risk: International evidence**, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, N° (97), 2024.

Scientific Journals/ Revues Scientifiques:

7. Benjamin Blandful Cobbinah,Wen Yang,Francis Atta Sarpong,George Nyantakyi, **From Risk To Reward: Unveiling The Multidimensional Impact Of Financial Risks On The Performance Of Ghanaian Banks**, Heliyon, N° (10), 2024.
8. E. Bracci. et al**, The Integration Of Performance Management And Risk Management In The Public Sector : An Empirical Case**, Journal Of Management Control, Vol (35), 2024. Https://Doi.Org/10.1007/S00187-024-00369-2
9. Emmanuel B. GEt Al , **Transforming banking: Examining the role of AI technology innovation in boosting banks financial performance**, International Review of Financial Analysis, N° (96), 2024.
10. Georges Dionne, " **Risk Management : History, Definition and Critique** **“**, Risk Management and Insurance Review, 2013. Available at : http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2198583
11. Kaplan, R. S, And Norton, D.P, **The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performances**, Har Vard Business Review, Vol (70), N° (01)**,** 1992.
12. Mulugeta Abuye Ertiro, Leyla Jemal Mohammed, F**actors Affecting The Financial Performance: A Case Of Microfinance Institutions In Ethiopia**, Journal Of Finance And Accounting, Vol (10), N° (01), 2022.
13. Munther Al-Nimer, et al, **Risk Management Practices And Firm Performance With A Mediating Role Of Business Model Innovation. Observations From Jordan**, Journal Of Risk And Financial Management, Vol (14), N° (03), 2021 . Https://Doi.Org/10.3390/Jrfm14030113
14. Megeid, N.S.A**. The Impact Of Climate Risk Disclosure On Financial Performance**, Financial Reporting And Risk Management: Evidence From Egypt, Future Business Journal, Vol (10), N° (21) ,2024. Https://Doi.Org/10.1186/S43093-024-00309-5
15. Ranjana, S, & Paul Van Den, B, **Supervisory Risk Assessment And Early Warning Syststems, Bzsel**, Switzerland: Basel Commitée On Banking Supervision, N° (04), 2000.

16. São Paulo, SP, Brasil, **O Impacto Da Gestão De Riscos Financeiros No Desempenho Das Empresas : Um Estudo Sobre As Práticas De Gestão Financeira**, REVISTA DE GESTÃO E SECRETARIADO, Vol (14), N° (10), 2023, DOI: Http://Doi.Org/10.7769/Gesec.V14i10.2736

- **Scientific Conference:**

17. Basle Committee On Banking Supervision, **Principles For The Round Management Of Operational Risk**, Switzerland, January 2011. At The Web Site Https://Www.Bis.Org/Publ/Bcbs195.Htm.
18. Bernard Batiz- Lazo And Douglas Wood, **Corporate Strategy For Maxican Banks And Market Contestability Theory : A Review**, University Library Of Munich, Germany, 2003. (Https://Econwpa.Ub.Uni-Muenchen.De/Econ-)
19. CFA Institute, **Measuring And Managing Market Risk**, From The Website: Https://Bit.Ly/3yqjvx3.
20. Hamdu Kedir Mohammed, Adriana Knapkova, **The Impact Of Total Risk Management On Company's Performance**, 19th International Conference Enterprise And Competitive Environment 2016, ECE 2016, Brno, Czech Republie, 10-11 March 2016.
21. Institute Of Risk Management (IRM), **A Risk Management Standard**, 2002. Https://Www.Theirm.Org
22. Pricewaterhousecoopers LLP And Committee Of Sponsoring Organizations Of The Treadway Commission,"**Enterprise Risk Management : Integrated Framework : Executive Summary, Framework**", United States Of Amenca, September. At The Web Site Https://Egrove.Olemiss.Edu/Aicpa_Assoc/38.

- **Scientific Publications:**

23. The Institute Of Risk Management (IRM), **A Risk Management Standard**, 2002. At The Web Site Https://Www.Theirm.Org/Media/6827/Arms_2002_Irm.Pdf.

- **Reports/Rapports:**

24. Bank Crédit Populaire D'Algérie, Rapports.2023 Available At: Https://Www.Cpa-Bank.Dz/Images/Docs/Etat-Financiers_31-12-2023.Pdf
25. Bank For International Settlements (BIS), **History Of The Basel Committee**, From The Website: Https://Www.Bis.Org/Bcbs/History.Htm.
26. Bank Gulf Bank Algérie, Rapport 2016. Available At: Https://Www.Agb.Dz/Index.Php#Doc

27. Bank Société Générale, Rapport Financier Annuel, 2022. Available at : https://bit.ly/4anFRgk

ملاحق الدراسة

الملحق رقم (01): تطورات مؤشر الائتمان للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	3.807	2.96	3.64	2.41	2.06	3.54	1.3	3.15	1.56
BEA	0.84	0.49	1.68	1.58	1.09	1.14	1.54	1.16	1.25
CPA	0.72	0.65	1.54	1.07	0.51	1.82	2.12	1.9	0.77
CNEP	2.59	1.14	1.47	1.77	1.42	2.18	2.21	3.88	2.7
البنوك الخاصة									
AGB	0.89	0.44	0.53	1.38	2.51	2.72	3.5	1.99	1.1
SGA	3.07	2.82	2.54	3.28	2.53	5.81	10.07	5.15	4.14
ABBA	0.57	0.56	0.74	0.79	0.9	0.79	1.38	0.93	1.53
ASBA	2.04	3.76	1.16	2.22	1.58	1.21	1.1	1.08	0.98

الملحق رقم (02): تطورات مؤشر مخاطر السيولة للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	102.12	92.98	82.37	94.51	98.61	95.49	105.86	74.44	63.72
BEA	76.26	82.75	81.87	76.99	91.75	110.98	102.02	63.79	54.18
CPA	78.02	80.79	86.3	79.69	89.21	93.14	92.71	71.91	63.79
CNEP	58.77	65.24	71.55	73.04	81.34	82.98	89.08	73.16	68.23
البنوك الخاصة									
AGB	74.54	83.06	92.15	80.07	96.35	91.46	90.01	78.43	78.65
SGA	75.99	93.73	83.63	78.28	84.9	80.33	67.55	61.88	58.18
ABBA	64.31	62.4	65.07	67.17	69.85	72.41	67	58.6	58.39
ASBA	116.25	90.15	85.73	71.61	88.46	92.48	76.53	77.72	82.32

الملحق رقم (03): تطورات مؤشر مخاطر سعر الفائدة للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	74.98	74.23	54.57	67.15	71.83	70.56	76.77	45.78	38.92
BEA	63.2	67.38	65.26	62.75	72.66	74.54	75.41	47.66	46.28
CPA	69.69	71.24	75.01	68.78	77.63	81.08	79.53	63.07	55.95
CNEP	54.36	58.77	64.13	65.45	72.58	74.53	79.61	58.54	52
البنوك الخاصة									
AGB	57.26	64.28	71.93	65.62	76.72	70.63	72.36	64.1	63.96
SGA	61.84	74.73	68.12	64.59	68.69	63.91	54.42	49.35	46.12
ABBA	49.69	49.83	52.63	56.18	57.74	59.11	55.04	48.74	47.68
ASBA	62.28	52.62	55.71	53.98	68.67	73.34	62.74	64.86	68.19

الملحق رقم (04): تطورات مؤشر مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	7.63	8.25	8.52	9.38	9.35	8.57	9.32	8.49	7.4
BEA	8.73	9.46	10.28	10.05	11.08	12.18	14.08	11.66	10.51
CPA	8.45	8.96	9.87	10.04	9.7	8.83	8.66	8.15	9.29
CNEP	3.55	6.09	6.27	6.37	6.65	6.43	6.47	5.17	6.24
البنوك الخاصة									
AGB	11.52	12.94	13.04	10.52	11.38	12.38	11.82	11.73	9.83
SGA	11.24	13	11.14	9.89	10.58	10.73	10.85	11.51	12.47
ABBA	12.5	10.69	9.93	8.36	8.58	10.03	10.03	9.78	10.6
ASBA	38.56	35.25	28.96	19.31	15.72	14.51	11.93	11.46	10.44

الملحق رقم (05): تطورات مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	14.89	13.16	12.97	11.31	12.43	6.37	7.19	12.27	14.19
BEA	13.23	13.57	13.06	18.29	21.02	15.74	15.45	14.79	8.81
CPA	15.27	19.14	15.62	17.07	18.71	9.9	8.85	11.99	11.99
CNEP	5.43	6.92	8.11	9.66	9.46	6.76	3.54	5.86	8.55
البنوك الخاصة									
AGB	19.68	15.81	10.65	13.46	15.82	18.91	14.48	13.48	14.82
SGA	18.78	13.65	16.91	15.05	20.62	13.3	10.31	16.89	17.3
ABBA	21.17	19.84	19.07	17.07	22.22	24.14	15.68	15.13	13.7
ASBA	9.88	2.11	7.02	7.13	13.97	21.08	15.82	12.43	16.08

الملحق رقم (06): تطورات مؤشر العائد على الأصول للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	1.14	1.09	1.11	1.06	1.16	0.55	0.67	1.04	1.05
BEA	1.15	1.28	1.34	1.84	2.33	1.92	2.18	1.72	0.93
CPA	1.29	1.72	1.54	1.71	1.81	0.87	0.77	0.97	1.11
CNEP	0.19	0.42	0.5	0.62	0.63	0.44	0.23	0.3	0.53
البنوك الخاصة									
AGB	2.27	2.05	1.39	1.42	1.8	2.34	1.71	1.58	1.46
SGA	2.11	1.78	1.88	1.49	2.18	1.43	1.12	1.94	2.15
ABBA	2.65	2.12	1.89	1.43	1.91	2.42	1.57	1.48	1.45
ASBA	3.81	0.74	2.03	1.38	2.2	3.06	1.89	1.43	1.68

الملحق رقم (07): تطورات مؤشر مضاعف الملكية للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	13.1	12.11	11.74	10.66	10.69	11.66	10.73	11.78	13.52
BEA	11.45	10.57	9.72	9.95	9.03	8.21	7.1	8.58	9.52
CPA	11.84	11.14	10.13	9.96	10.31	11.32	11.55	12.28	10.76
CNEP	28.19	16.41	15.96	15.71	15.05	15.55	15.45	19.33	16.02
البنوك الخاصة									
AGB	8.68	7.73	7.67	9.5	8.78	8.08	8.46	8.52	10.16
SGA	8.89	7.69	8.98	10.11	9.45	9.32	9.22	8.69	8.02
ABBA	8	9.34	10.07	11.96	11.66	9.97	9.97	10.22	9.44
ASBA	2.59	2.84	3.45	5.18	6.36	6.89	8.38	8.72	9.58

الملحق رقم (08): تطورات مؤشر هامش الربح للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	19.03	20.11	20.59	20.1	21.86	10.16	0.13	23.03	28.95
BEA	28.7	24.38	30.22	32.13	42.74	40.32	30.54	39.63	26.38
CPA	34.43	39.82	31.85	35.28	40.96	20.7	17.75	23.9	30.69
CNEP	3.18	9.09	9.44	10.94	12.72	8.43	4.67	5.63	11.07
البنوك الخاصة									
AGB	33.3	28.91	22.11	22.82	23.15	27.49	20.74	23.63	23.82
SGA	29.44	23.95	26.38	20.87	28.05	16.2	11.09	23.71	25.59
ABBA	39.65	35.22	33.76	28.24	32.37	37.16	27.88	30.14	27.51
ASBA	38.64	11.97	29.58	24.72	31.46	36.96	32.3	29.82	31.49

الملحق رقم (09): تطورات مؤشر منفعة الأصول للبنوك التجارية خلال الفترة (2014-2022)

البنوك التجارية	السنوات								
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك العمومية									
BNA	5.973	5.4	5.37	5.27	5.32	5.37	4.6	4.52	3.62
BEA	4.02	5.27	4.44	5.71	5.44	4.75	7.12	4.35	3.51
CPA	3.75	4.31	4.84	4.86	4.43	4.22	4.32	4.09	3.63
CNEP	6.06	4.64	5.38	5.62	4.94	5.16	4.91	5.39	4.82
البنوك الخاصة									
AGB	6.81	7.07	6.29	6.21	7.78	8.52	8.26	6.69	6.12
SGA	7.17	7.41	7.14	7.13	7.77	8.8	10.09	8.2	8.43
ABBA	6.67	6.02	5.61	5.05	5.89	6.51	5.64	4.91	5.28
ASBA	9.86	6.2	6.88	5.57	6.98	8.27	5.84	4.78	5.32

Source :

- Rapports De La Banque Nationale d'Algérie https://www.bna.dz/bna-en-chiffres/
- Rapports De La Banque Extérieure D'Algérie https://www.bea.dz/resultat
- Rapports De La Banque Crédit Populaire D'Algérie https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/etats-financiers
- Rapports De La Banque Gulf Bank Algérie https://www.agb.dz/index.php#doc
- Rapports De La Banque Caisse Nationale d'Epargne Et De Prévoyance-Banque https://www.cnepbanque.dz/web/ar/
- Rapports De La Banque Société Générale https://societegenerale.dz/fr/
- Rapports De La Banque Al Baraka Bank https://www.albaraka-bank.dz/rapports-annuels/
- Rapports De La Banque Al Salam Bank https://www.alsalamalgeria.com/fr/page/list-55-0.html



ملخص الدراسة

باللغة الإنجليزية



ملخـــص الدراســـة باللغة الإنجليزية

Abstract:

This study aims to address the main question: "How does financial risk management contribute to improving the financial performance of commercial banks in Algeria?" The primary objective is to clarify the role of financial risk management in enhancing the financial performance of commercial banks, To fulfill this goal, the study adopts a descriptive-analytical methodology, analyzing financial risk indicators and financial performance indicators for a sample of Algerian commercial banks using annual reports from the period (2014 to 2022), The study concludes that financial risk management in Algerian commercial banks has not yet reached the desired level, despite efforts made in recent years. Based on the results of the indicator analysis and the urgent need to improve this management, the study proposes an integrated model that combines indicators for measuring and analyzing financial risks and financial performance. This model should be regularly updated to align with ongoing changes in laws and regulatory instructions issued by the Bank of Algeria, with the support of a specialized team for performance analysis and financial risk management.

Keywords: Financial risk; Financial performance; Performance improvement; Commercial banks; Algeria.